ثورة ٢٣ يوليو

جذورها وأصولها التاريخية



دكتور محمد محمود السروجي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

مطبعة المصري

ت ٣٧٤٠٦ الاسكندرية

إهـــداء

إلى الذين استشهدوا فى سبيل الاستقلال ، وإعلاء كلمة هـذا الوطن .

إلى المكافحين من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صوره المادية والمعنوية .

إلى العاملين من أجل بناء هذا البلد فى عزيمة وصبر

إلى هذا الشعب العظيم ، أهدى هذه الدراسة .

مقــدمه

ان أصدق تصوير لما كانت عليه الحال فى مصر قبل الثورة ما ذكره الميثاق فى مقدمته : « ان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر . ان هذا الشعب فى ذلك اليوم المجيد بدأ تجربة ثورية فى جميع المجالات وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها ، فتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى وبارادة الثورة العنيدة فيه أن يغير حياته تغييرا أساسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعه .

« ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ووضوح الرؤية أمامه واستمراره الدائب فى مصارعة جميع انواع التحديات قد مكنه دون شك فى تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من أجل حيــــاة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية .

« ان الشعب العربى فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليه سنه ١٩٥٢ أدار ظهره لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبــــدد قواه الايجابية وداس باقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير رجعة جميع السلبيات التى كانت تحــــد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد . »

ما من شك فى أن ثورة ٢٣ يوليه سنه ١٩٥٢ ليست من الثورات الهامة فى تاريخ مصر فحسب ، بل فى تاريخ القارتين الافريقية والأسيوية بصفة خاصة، والعالم اجمع بصفة عامة فى النصف الثانى من القرن العشرين .

فاذا كانت الثورة الفرنسية قد أثرت فى دول أوربا وأعادة تشكيل الحياة فيها على نحو يتمشى بصورة أو بأخرى مع المبادىء التى جاءت بها الثورة ، وكانت سببا فى قيام ثورات سنة ١٨٣٠ ، سنة ١٨٤٨ ، فان ثورة ٢٣ يوليه فى مصر كان لها نفس الأثر بالنسبة للعالم العربى بصفة خاصة وشعوب افريقية وآسيا بصفة عامة .

هذا مع الاختلاف الواضح فى طبيعة كل من الثورتين الفرنسية والمصرية ، فالأولى كانت ثورة دموية ، انتهكت فيها كل القيم الانسانية باسم الحرية والاخاء والمساواة ، بينما كانت الثانية ثورة بيضاء نادت بالحرية لها ولغيرها من الشعوب المحتلة والمغلوبة على أمرها . فهى بذلك ثورة صادقة مع نفسها ومع غيرها .

ولن نستطيع — بطبيعة الحال — أن نفهم ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ على وجهها الصحيح مالم نرجع الى الوراء قليلا لنقف على أحداث الثورات التى سبقت ثورة مصر أو التى لحقت بها فى لمحة عابرة ، ليتمكن القارئ أن يربط بين ثورتنا وبين تلك الثورات ، وأن يتلمس مكانها بين ثورات العالم .

عرف تاريخ البشرية الكثير من الثورات التى غيرت مجرى التاريخ ، وكان لها أثر فعال فى تطور نظم الحكم ، وفى تقدم الحضارة الانسانية . ولا سيما فى العصور الحديثة .

وتقوم الثورات عادة لتغيير الأوضاع السائدة فى مجتمع ما تغييرا جذريا ، حينما يعجز هذا المجتمع عن تطوير نظمه بشكل يتلاءم مع حاجياته المتجددة ، وما تتطلبه طبيعة العصر الذى يعيش فيه .

فالبلاد التى عرفت التطور التدريجى البطىء فى نظمها ، قد حمت نفسها من

الثورات العنيفة التى تعرضت لها البلاد التى وقفت فى طريق هذا التطور وحاولت منعة ؛ وايقاف عجلة الزمن أو ارجاعها إلى الوراء لواستطاعت إلى ذلك سبيلا .

والسبب الجوهرى أو القاسم المشترك الأعظم فى قيام الثورات فى مختلف بقاع العالم ، هو الظلم الاجتماعى المبنى على أساس استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد، وأحسن ما فيها من أراض وقصور وثروات ، وما يترتب على ذلك من استحوازهم على السلطة والجاه والنفوذ ، وحرمان السواد الأعظم من الشعب من أهم مقومات وجودهم كبشر وكاميين ، لهم حق الحياة الحرة الكريمة ، مثل هؤلاء النفر الذين استحوزوا على كل شئ ولم يتركوا لغيرهم سوى ما يتساقط من على موائدهم من فتات هم الذين دفعوا جموع الجماهير الى الثورة فى كل زمان ومكان .

ومن اسباب قيام الثورات أيضا العبودية التى يلقاها الشعب من حكامة المستبدين الذين لا يعرفون لنزواتهم حدودا ، ولا لسلطانهم قيودا ، والذين فرضوا على الشعب حياة هى اقرب الى العبودية منها الى حياة الاحرار وجعلوا من دولهم سجنا كبيرا تمثل حدودها جدرانه وأسواره .

كذلك كان من اسباب قيام الثورات أيضا استخفاف الحكام برعاياهم واحتقارهم لهم واعتقادهم بأنهم قد تولوا السلطة والحكم بحق الملوك الالهى فى الحكم ، فكلمتهم قانون ، وتصرفاتهم فوق مستوى القانون ولم يعترف هؤلاء الحكام بأن الشعب مصدر السلطات ؛ وأن بقاءهم مرهون برضاء هذا الشعب ، وبمدى ما يؤدون له من خدمات .

لقد ساعدت طبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية فى العصور الوسطى الى نمو سلطة أمراء الاقطاع . فهؤلاء الامراء كانوا يستحوزون على مساحات واسعة من الارض لهم سلطة مطلقة على من يقومون بفلاحتها ، فهؤلاء الامراء .. بمعنى أصح يمتلكون الارض ومن عليها من انسان وحيوان . وكان هؤلاء الفلاحون يعيشون

عيشة تعسة لا ينعمون بشيء من خيرات تلك الأرض التى يقومون على زراعتها ، ولا ينالون منهـــا إلا ما يسد الرمق . أما الباقى فيذهب الى خـــزائن الأمراء وجيوبهم .

ولم يكن لهؤلاء الفلاحين من حقوق قبل الأمراء سوى حق حمايتهم من اعتداء جيرانهم . فاذا ما هوجم هؤلاء لجأوا إلى قصر الأمـير المشيد على هيئة قلعة منيعة يعتصمون به ، ويقوم الأمير ورجاله بالدفاع عنهم وحمايتهم من هذا العدوان .

فسلطة الأمراء جاءت من حاجة هؤلاء الفلاحين إلى الحماية ، وأن كل ما يقوم به هؤلاء من خدمات للأمير هو فى مقابل تلك الحماية ، ومنذ أواخر العصـور الوسطى أخذت سلطة هؤلاء الأمراء فى الضعف نتيجة لعدة عوامل ، منها موت عدد كبير منهم فى الحروب الصليبية ، ونمو سلطة الملكية — فى ذلك الوقت — على حســاب إنقسام الأمراء على بعضهم ، وانضمام جانب منهم إلى الملكية ، واستغلال الملكية لهذا الانقسام فى ضرب بعضهم البعض ، بحيث أصبح الملك تتركز فى يديه كل السلطات بعد أن قضى على حكم هؤلاء الأمراء المستبدين. وكان الشعب سعيداً بانتصار الملكية لأنها خلصته من حكم الأقطاع .

وبمرور الزمن نمت سلطة الملكية نمواً كبيراً ، وزاد عبؤها على الشعب وبدأ الناس يشعرون بوطأتها ، ويتمنون أن تخفف الملكية من قبضتهـا ، وأن تتيح لهم فرصـة الاشتراك فى الحكم للتعبير عن آرائهم ، ورعاية مصالحهم ، ولـكن الملكية وقفت جامدة ولم تحاول تطوير النظام السائد ، لأن التطوير — من وجهة نظرهــا — معناه أن تتنازل عن بعض مالهـــا من حقوق تعتقـد فى قدسيتهـا .

اذن لم تستطع مطالب الشعب ولا تأوهاته أن تنـاول من غطرسة الملـكية وجبروتها شيئا ، وظلت الأحوال تسير من سيء الى أسوأ ، حتى أدرك النـاس بألا خلاص لهم من هذا العذاب الا بالثورة فليس من المعقول أن تتنازل الملـكية بمحض ارادتها عما لها من سلطان بيسر وسهولة .

فسلطة الملـكية التى رحب الشعب بها عندما خلصته من حكم أمراء الاقطاع أصبحت لا تتفق مع مقتضيات الاحوال فى العصور الحديثة ، لحاجة الشعوب الى ممارسة حقها فى الحـكم والتشريع كانت تتطلب الأخذ بالنظم الدستورية .

قامت الثورات كضرورة ، وكحل لا معدى عنه ، لاصلاح الأوضاع الفاسدة ، وارجاع الأمور الى نصابها .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نفرق بين الثورة والانقلاب ، فالثورة حـركة تهدف الى تغيير النظام السائد فى مجتمع ما تغيراً جذريا ، يتناول مبادئه ، وأهدافه والطريقة التى تتبع لتحقيق تلك المبادىء والاهداف بما يحقق لهذا المجتمع الحيـاة الحرة الـكريمة التى ينشدها . فالثورة اذن يجب أن يكون لها برنامج مدروس ، ومنهاج عمـــل تبذل فى سبيل تنفيذه كل ما تملك من طـاقات وما تدخره من جهــــود .

أما الانقلاب فلا يعد أن يكون مجرد تغيير فى الحـكومة أو رأس الدولة دون أن يمس ذلك من قريب أو بعيد النظم المطبقة فى هذا البلد بشـكل جذرى . وبناء عليه فالانقلاب يختلف فى طبيعته عن الثورة . فالثورة خلاقة ، قادرة على تغيير الحياة فى مجتمعها طبقاً لارادة الملايين ، أما الانقلاب فلا يملك هذه القدرة ، وانما قام أساسا اشبـــاعا لشهوة الحكم والتسلط . فالفـــرق اذن شـــاسع بين الاثنين .

ومن امثلة الثورات التى قامت فى التاريخ الحديث الثورة الأمريكية التى اشتعلت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، للتخلص من الحكم الانجليزى ومن السيطرة البريطانية البغيضة ، وانتزاع الاستقلال انتزاعا بعد حروب دامية بين الطرفين ، ارغمت بريطانيا فى نهايتها على النزول على ارادة الامريكيين والتسليم بالأمر الواقع ، بعد هزيمة منكرة . وتمكنت الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك أن تتفرغ لتدعيم الاتحاد بين ولاياتها وتنظيم اقتصادياتها واستغلال مواردها الغنية بما يعود بالخير على ابنائها . وما أن اطل القرن العشرين على العالم ، حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة لها وزنها ومكانتها فى السياسة العالمية .

ومن امثلة الثورات التى أصبح لها دوى كبير فى أرجاء العالم ، الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر . تلك الثورة التى قامت للقضاء على استبداد أسرة البربون الملكية ، واشراك الشعب اشراكا فعلياً فى تولى دفة الحكم . قامت الثورة الفرنسية لتحقيق اهداف الشعب التى تغنى بها جان جاك روسو ومنتسكيو وغيرهما من مفكرى فرنسا .

ونجحت الثورة فى القضاء على الملكية الفرنسية ، وأن تحقق بعض - لا كل - مطالبها بعد أن خاضت بحراً من الدماء ، وازهقت أرواحا لا تعد ولا تحصى ، ليست كلها آثمة أو معتدية . ولكن هياج الشعب والتعطش الى الانتقام قد القى ببعض الأبرياء الى المقصلة أو الى السجن .

أحدثت الثورة الفرنسية دويا هائلا فى أوربا ، هز عروش الاباطرة والملوك المستبدين ، وخشى كل منهم من نفس المصير الذى لقيه لوى السادس عشر ملك فرنسا . فتربصوا بالثورة للقضاء عليها قبل أن يشتد ساعدها ويستفحل خطرها . وكان على رأس هؤلاء الحكام ملك بروسيا ، وامبراطور النمسا ، وقيصر الروسيا ،

وجميعهم يحكمون بلادهم حكما قائما على الاستبداد والقوة والبطش .

وبدأت جراثيم الثورة تنتقل عبر حدود فرنسا الى جاراتها، فقامت فى أوربا ثورات سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٤٨ متأثرة بالثورة الفرنسية ، ولكنها جميعا لم تنجح لتكاتف القوى الرجعية على ضرب الحركات التحريرية دون هوادة ، لتأخير نهايتهم أطول فترة ممكنة . ويكفى أن نقول ان بذور الثورة الفرنسية استغرقت فى انتقالها من فرنسا بغرب أوربا الى روسيا فى شرقها عبر القارة الاوربية حوالى قرن ونصف قرن من الزمان. وهذا راجع - بطبيعة الحال- الى قوة المقاومة التى لاقتها الحركات التحريرية من أعدائها . ولكن رغم ذلك نجحت الثورة فى الوصول الى اهدافها بعد تضحيات جسيمة .

مثل ثالث من امثلة الثورات فى العصر الحديث ، الثورة البلشفية فى سنة ١٩١٧ فى روسيا ، هذا البلد الذى كان يعيش فى ظل نظم شبيهة الى حد كبير بنظم العصور الوسطى ، فكان يحكمها قياصرة اسرة رومانوف الروسية بحق الملوك الالهى فى الحكم . وكان الشعب الروسى يعيش فى بؤس وفاقة ، وتحت ظروف بالغة القسوة . بحيث يمكننا القول بأن حالة الفلاح الروسى تفوق فى تأخرها وانحطاطها حالة الفلاح الاوربى فى أية بقعة من بقاع أوربا ؛ فجبروت القياصرة وبطشهم ؛ وحالة الفقر والجهل والمرض التى بسطت جناحها على هؤلاء الفلاحين ، وعدم وجود رأى عام روسى ، لاتساع ارجاء البلاد وندرة طرق المواصلات ، عملت كلها على تفاقم حالة الفلاح الروسى عن غيرها فى أى بلد آخر . كما لم يكن العامل الروسى أسعد حظا من أخيه المزارع ، فكلاهما يعمل لمصلحة أصحاب الضياع وروؤس الأموال من الاقطاعيين .

قامت الثورة البلشفية قوية عاتية ، عصفت بالنظم القديمة واقتلعتها من جذورها ، وقضت على حصون الرجعية ، واغلقت الثورة على نفسها الابواب،

وقطعت صلتها بالعالم الخارجى ، كى تتفرغ بكليتها لتنظيم شئون بيتها ، وتدعيم سلطانها ، وفرض سيادتها ، وتثبيت أركان النظام الجديد القـــائم على طبــــقة العمال والمزارعين .

وكان انتقال الثورة من المغرب الى المشرق ، وظهورها فى روسيا ، واقترابها من منطقة الشرق الادنى ، أثر فى قيام ثورة كمال اتاتورك فى تركيا فى نهاية الربع الأول من القرن العشرين . هذه الثورة التى قضت على الخلافة العثمانية وأرست قواعد النظام الجمهورى فى البلاد ، وتخلصت من بقايا النظم القديمـة الباليه ، وذهبت الثورة فى غضبها الى حد تغيير الحروف العربيـــة التى كانت تـكتب بها اللغة التركية القديمة بحروف لاتينيـــة ، والابتعاد عن الحقل العربى ، والتنـكر لماضى البلاد بكل ما فيه من فشل ونجاح .

مثل رابع للثورات ثورة مصر فى سنة ١٩١٩ ، ولـكننى ارجىء الحديث فيها الآن ؛ وسأتعرض لها بالتفصيل فى موضع آخر .

وبعد الحرب العالمية الثانية نجحت ثورة الصين بعد أن ولت وجهها شطر روسيا . وكان نجاح النظام الشيوعى فى الصين ، وانضمامها الى المعسكر اليسارى أثره فى اختلال ميزان القوى فى العالم فى غير صالح المعسكر الغربى ، أوالمعسكر الديمقراطى كما يطلق على نفسه . ونجحت الثورة فى الصين فى القضاء على النفوذ الاجنبى الذى كان يتقاسم البلاد . كما نجحت فى تدريب وتـكوين جيش قوى وفى تنظيم اقتصاديات البلاد ، ومن السير قدما فى استغلال مواردها الطبيعية ، وثرواتها المعدنية واقامة صناعات مختلفة ، بحيث اصبحت الصين من القـــوى العالمية التى يحسب لها الف حساب .

وبعد الحرب العالمية أيضاً قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

فبزغ فجر جديد فى العالم العربى أشرقت شمسه على العراق والجـــزائر ومن بعده اليمن .

أما عن ثورة القطر الشقيق العراق ، فيمكننا القول بـأن زوال الأسرة المالـكة فى مصر كان نذيرا وبشيرا بزوالها فى العراق . فكلا الامرتين كانت من صنع انجلترا فانهيار احداها فى مصر استتبعه انهيار الاخرى فى العراق . ولم يكن ذلك بمحض الصـدفة ، وانما بناء على ظروف تاريخية مشابهـة مرت بالدولتين . فكلاهما كان يرتبط ببريطانيا برباط الاحتلال المستتر خلف استار معـاهدة عام ١٩٣٠ فى العراق وعام ١٩٣٦ فى مصر . وكلاهما وقع على المعاهدة وقوات الاحتلال تجثم على صدره وتخنق انفاسه . وكلا المعاهدتين قد منح للدولتين شبح الاستقلال بينما حرمها جوهره وحقيقته . وكلا الدولتين قـدم لبريطانيا اجل الخـدمات فى الحرب العالمية الثانية رغم انتهاك حريته والاعتـداء على كرامته ، وتنـكرت له بريطانيا فى نهـــاية الامر ، وصمت آذانها عن سمـــاع مطالبه والاعتراف بحقه فى الاستقلال .

لقد مرت بالبلدين ظروف متشابهة ، بالغة فى قـوتهـا فقرب بينهما الألم والأمل ، وربطت بينهما العروبة برباط لا ينفصم وآزرت الثـورة المصرية ثورة العراق بـكل ما فيها من قوة . ونجحت ثورة العراق رغم ما صادفها من صعاب وما تعرضت له من أزمات .

أما ثورة الجزائر فتحتل مقاما ساميا من نفوسنا ، لقد بدأت بعد نجاح الثورة المصـرية فى عام ١٩٥٤ . قامت لتنتزع الاستقلال من فرنسا ، وتتصدى لقـوات تفوقها عددا وعدة ، بالاضافة الى مساعدات حلف شمـال الاطلنطى ، واستمرت الحرب عنيفة لا هوادة فيها ، واستخدمت فرنسا كل الوسائل الارهابية دون ماشفقة أو رحمة ، فأبادت بعض المدن والقرى عن آخـــرها ، ودمرت البيوت

وحرقت الزرع والضرع ، وفعلت كل مالم يخطر على عقل بشر ، تشبثا بآخر موطئ قدمها بشمال أفريقية .

وبعد جهاد عنيف سلمت فرنسا بما ليس منه بد ، واعترفت باستقلال الجزائر العربية وبوحدة أراضيها ، مع وجود بعض الضمانات المتعلقة بالمصالح الفرنسية ، وخرجت الجزائر من هذه الحرب الضروس تضمد جراحها ، وتواجه المشاكل التى خلفها الاستعمار ، وتغير الحياة فيها وفق ارادة شعبها ، وطبقـــا لما تمليه عليها مصلحتها . وأخذت تلعب دورها بشكل ايجابى فعال من أجل النضال العربى والوحدة العربية .

أما عن ثورة اليمن وهى آخر تلك الثورات ، فتعتبر مثلا فريدا فى نوعها . لقد كانت اليمن تمثل أمنع معقل من معاقل الرجعية والتخلف فى العالم العربى ، فقد حـكمت أسرة حميد الدين اليمن حكما قائما على القوة والبطش ، حكمتها باسم الدين ، والدين منها براء ، حكمته حكما تسانده الشعوذة والرجم بالغيب .

كانت ثورة اليمن مفاجأة لأشد الناس تفاؤلا فى القرن العشرين لقد عاش اليمن فى ظل نظم — لا أقول نظما — وانما فى ظل اوضـاع غاية فى التخلف قـد يرجع تاريخها الى ما قبل العصور الوسطى .

إن عجلة الزمن تدور وتتحرك فى كل بقعة من بقاع العالم إلا فى اليمن ، فان العجلة لا تدور ، بل اذا صح هذا التعبير تدور ولـكن الى القهقرى . كان وجود اليمن على هذه الحال لا يعد سبة فى جبين شعب اليمن المغلوب على أمره ، ولـكنها سبة فى جبين العروبة والاسلام .

قامت الثورة أذن لتقضى على حكم الطغاة ولتعيد الحياة الى أرض أقفرت منها الحياة ، ولتقيم البناء من جديد على أسس علمية سليمة كى يستطيع اليمن ذو الحضارة القديمة العريقة — ان يساير ركب الحضارة ، وان يلحق بقافلة التحرر العربى .

وكان نجاح الثورة فى مصر والعراق والجزائر واليمن كسبا لقضية الوحدة العربية وتدعيما لحركة الكفاح العربى فى الجنوب المحتل وأمارات الخليج العربى .

تلك نبذة تاريخية عن أشهر الثورات فى العصر الحديث، قصدت بذكرها بيان مركز ثورتنا المباركة وسط تلك الثورات ، كى يستطيع المرء أن يدرس الثورة المصرية دراسة واعية ، تقوم على البحث والمقارنة ، وهذا ما هدفت اليه .

بعد هذا العرض الموجز السريع للثورات التى حدثت فى العصور الحديثة ، يمكننا القول بأن دراسة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ دراسة تعمق وفهم ، لن يتحقق الا بدراسة جذور الكفاح المصرى خلال العصر الحديث. فثورة ٢٣ يوليو تمثل حلقة فى سلسلة تمتد عبر تاريخنا الحديث ، وتضمه من أدناه الى أقصاه . وأن دراسة هذه الحلقة يتطلب من الباحث دراسة الحلقات السابقة . فانتفاضات الشعب ضد المماليك ، وثورته على الحكم الفرنسى الغاشم ، ومقاومته لحملة فريزر ، وتصديه لقوى الرجعية والاستعمار فى الثورة العرابية ، وبعثه من جديد على يد مصطفى كامل ، وقيامه بثورة سنة ١٩١٩ ، كلها حلقات فى هذه السلسلة ، أو خطوات على الطريق نحو تحقيق الهدف .

وبهذا الاسلوب فى البحث عالجت موضوع الثورة . وأرجو أن أكون قد حققت الهدف . والله ولى التوفيق .

الاسكندرية فى ١٢ يوليو سنة ١٩٦٥

دكتور
محمد محمود السروجى

الفصل الأول

مظاهر كفاح الشعب المصرى ضد الحكم العثمانى

كان وقوع البلاد العربية فى قبضة الاحتلال العثمانى فى مستهل القرن السادس عشر ايذانا بانطواء الصفحة المجيدة التى ضمت سجلا حافلا للدور الخطير الذى لعبته البلاد العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فى الفترة السابقة له . وانتقل تبعا لذلك مركز الثقل السياسى من القاهرة الى الآستانة ، واصبحت الأقطار العربية بما فيها مصر مجرد ولايات تابعة للدولة العثمانية ، تولى عليها من تشاء من الولاة ، دون أن تحسب لرغبات السكان العرب أى حساب . وهدفها من ذلك أن تظل تلك البلاد فى قبضتها أبد الدهر ، وتقوم بأداء الجزية السنوية لخزينة السلطان وهى صاغرة .

وباسم الدين الاسلامى والخلافة الاسلامية حكمت الدولة العثمانية الاقطار العربية حكما غاشما فى معظم فتراته . وكانت تعد كل خروج عن طاعة السلطان خروجا عن تعاليم الدين ، وعصيانا لأولى الأمر مما نهى عنه الاسلام . وكثيرا ما استغلت الآية الكريمة «واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» فى مواضع لا يقرها الدين ، ولا يقبلها العقل [1].

ولم تلبث الدولة العثمانية أن دب اليها الفساد والانحلال ، وبدأ سلطانها فى مصر يضعف شيئا فشيئا ، ولم يصبح للسلطان العثمانى فى حقيقة الأمر سوى سلطة

---

(١) يصور الميثاق هذه الحاله أصدق تصوير فى قوله «كما وجدت (يقصد الحملة الفرنسية على مصر) أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ... الذى كان يفرض عليه دون مابرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد »

اسمية ممثلة فى وال لا حول له ولا قوة . وغدا بكوات المماليك أصحاب السيادة الحقيقية فى البلاد . ولكن رغم قوة هؤلاء ، كانوا منقسمين على انفسهم يتربص بعضهم ببعض ، شعارهم الغدر والخيانة ونكث العهود .

وفى ظل حكم هؤلاء المماليك لم تعرف البلاد الاستقرار أو الهدوء ، بل كان من الأمور العادية أن يرى المصريون أحد هؤلاء المماليك يصارع مملوكا آخر للوصول الى مركز السلطة والحكم ، وقد يحتدم القتال فى شوارع القاهرة ، بل ويمتد ليشمل القرى المصرية . ولم يكن يعنى أهل مصر من أمر هذا الصراع شيئا ، فجميع هؤلاء المماليك غرباء عن مصر ، لا تربطهم بهم صلة دم أو رحم . وكان كل ما يهمهم أن يحافظوا على حقوقهم من أن يمتد اليها عبث المماليك ، وألا يكونوا فريسة لأطماعهم ونزواتهم .

وجد المصريون أنفسهم تحت حكم شرذمة من المماليك المستجلبين لا يرعون إلا ولا ذماما ، وكانت البلاد مقسمة من الناحية الادارية بين هؤلاء البكوات يحكمونها وفق هواهم ، وبما تمليه عليهم شهواتهم التى لا تعرف حدودا . وهم فى نظر المصريين الورثة للحكم العثمانى البغيض . ولا منجى للمصريين من ظلمهم وجورهم إلا بالخلاص من الحكم التركى نفسه .

ومن ثمة فقد تعرضت البلاد لموجة من التعسف والظلم فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . ونجد كتابات الجبرتى[1] عن هذه الحقبة من حكم هؤلاء المماليك مليئة بأخبار انتفاضات الأهالى من حين لآخر ضد تلك الشرذمة الباغية .

فليس صحيحا اذن ما ذهب اليه بعض الكتاب من المؤرخين من

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار

أن أهل مصر قد استكانوا للظلم والاستبداد ، راضين بالضيم ، صابرين على البلاء .

أن هذه الفترة من تاريخ مصر زاخرة بالمواقف البطولية التى وقفها شعب مصر ضد هؤلاء الطغاة ، تحت زعامة نفر من ابنائها المخلصين وعلى رأسهم السيد عمر مكرم ، وعلماء مصر الاجلاء . فكان علماء مصر من شيوخ الأزهر هم ألسنة الشعب ، المدافعين عنه ضد ظلم هؤلاء المعتدين . وكان أشد ما يخشاه هؤلاء غضب العلماء عليهم ومناصبتهم العداء ، نظرا لما يكنه الشعب لعلمائه من حب واكبار . فكثيرا ما كان يرضخ هؤلاء البغاة لمطالب الشعب ، وذلك لتدخل رجال الدين ، حرصا منهم على الحفاظ على مظهر الاحترام والتبجيل للدين وأهله ، واتقاء لغضبة الشعب وثورته .

انتفاضات الشعب ضد المماليك

والأمثلة على تلك الانتفاضات عديدة، تزخر بها كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الذى يعد أفضل من أرخ لتاريخ تلك الفترة . وسأذكر بعضها مرتبا حسب الترتيب الزمنى للتدليل على حيوية هذا الشعب ، وعلى رفضه الخضوع لحاكميه من الظلمة ، وبأن الخضوع والذلة لم تكن فى يوم من الأيام من شيمته ولا من خصاله.

وأولى تلك الأمثلة ما ذكره الجبرتى عن احداث سنة ١٦٧٥ حيث ولى على مصر رجل يدعى احمد باشا الدفتردار وكان ظالما شديد الوطأة على الناس . وقد ساء المصريين حكم ذلك الوالى،وعرفوا أن له صديقا يدعى عبد الفتاح الشعراوى يحرضه على تلك الافعال . فتربصوا به عند نزوله من القلعة وقتلوه ومثلوا به . ولم يكتفوا بذلك بل صعدوا الى القلعة وطلبوا من الوالى احمد الدفتردار أن يتنزل عن الحكم ، فرفض . فهددوه بالقتل ، وبأنه سينال نفس

المصير الذى آل اليه صديقه . فلما وجد ألا قبل له عليهم ، وأن العناد لن يزدهم الا اصرارا ، آثر التسليم ، والنزول على رغبة الشعب . فقبضوا عليه ، واحتجزوه عندهم إلى أن عين السلطان واليا آخر .

وفى سنة ١٦٩٥ عم البلاد قحط شديد ، وزادت وطأته على الناس حتى اكلوا الجيف وأوراق الشجر وصاروا يتخاطفون الخبز من الاسواق ومات بسببها جموع غفيرة .

حدث هذا بينما كانت مخازن الوالى وكبار المماليك غاصة بالمخزون من القمح والشعير . فثار الاهالى وتوجهوا الى الوالى بالقلعة « وصاحوا من الجوع فلم يجبهم أحد ، فرجموا بالاحجار . فركب الوالى وطردهم ، فنزلوا الى الزميلة ، ونهبوا حواصل الغلة التى بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتخذا (نائب الوالى) وكان ملآنا بالشعير والفول . »

قد أحدثت هذه الثورة رد فعل لدى السلطان ، فأمر بعزل ذلك الوالى الظالم ، واستبداله بآخر نزولا على رغبة الشعب .

ومن أحـداث عام ١٦٩٧ يذكر الجبرتى بأن ملتزم دار الضرب (سك النقود) بمصر وهو يهودى يدعى ياسف قد سافر الى الاستانة لبعض الأعمال . وعندما سأله المسئولون الاتراك عن امكان زيادة الضرائب على أهالى مصر أجاب بالايجاب . فزودوه عند سفره بالفرمانات والاوامر السلطانية بزيادة الضرائب . فلما عاد الى مصر وقدمها للوالى العثمانى وافق عليها .

وعندما علم الاهالى بذلك توجه وفد منهم الى المماليك ، وناقشوهم فى الأمر ثم يمموا وجوههم شطر القلعة لمقابلة الوالى ، فأغلظ لهم فى القول وعنفهم على اعتراضهم على أوامر السلطان . فجاوبوه بالمثل واصروا على تسليمهم ياسفا ، فأبى . فلما

وجد منهم تصميما على ما طلبوه ، وأن الأمر قد يخرج من يده ، وقد ينقلب الموقف إلى ثورة عاتية ، سلمهم اياه فقتلوه جزاء ما قدمت يداه .

وهناك مثل آخر لظلم هؤلاء الحكام ، حدث فى يونية سنة ١٧٨٥ ، ويتلخص فى أن مدينة الاسكندرية كانت خاضعة لحكم رجلين ، هما قائد الجند الـــتركى ويسمى أغات القلعة ، والسردار . وقد ترك هذان الرجلان لجنودهما العنان ، يعيثون فى الأرض فسادا ، ينهبون الأموال ويعتدون على الحرمات ، غير آبهين لصرخات الأهالى وشكاواهم .

وحدث ذات يوم أن قتل أحد الجنود رجلا من أهل المدينة ، فثار الاهالى ثورة رجل واحد ، وقبضوا على السردار وأوسعوه ضربا وتنكيلا . ثم اركبوه على ظهر حمار عارى الرأس ، وطافوا به شوارع المدينة بين سخرية الاهـــالى وضربهم له بالنعال .

مثل آخر يصور غضبة هذا الشعب الأبى تتمثل فيما حدث فى يناير سنة ١٧٨٦ حين قام أحد كبار المماليك ويدعى حسين بك جفت على رأس كوكبـــة من مماليكه وهاجم دار رجل يدعى احمد سالم الجزار بحى الحسينية فثار أهالى الحى وغضبوا لابن حيهم ، وتوجهوا الى الشيخ احمد الدردير ، وهو عالم جليل من علماء الازهر وممن اتصفوا بالجرأة والشجاعة والاخلاص لبنى وطنهم — يشكون له ظلامتهم . فغضب لما حدث ، وشجعهم على الثورة . فقاموا إلى الازهر وأغلقوا عليهم أبوابه ، وصعدوا إلى مآذنه « يصيحون ويدقون الطبول » ، واغلق التجار متاجرهم . واتفق الشيخ الدردير معهم على التوجه فى صبيحة اليوم التالى الى دور المماليك لنهبها أسوة بما فعلوا .

ولما علم بذلك ابراهيم بك ، شيخ البلد ، أفزعه الأمر ، وأرسل بأحـد

كبار المماليك إلى الشيخ الدردير يرجونه أن يبعث اليه بثبت بما نهب ليرده إلى صاحبه .

وهناك موقف آخر مشرف للشيخ احمد الدردير وقفه عندما كان بمولد السيد البدوى بطنطا ، حينما تطرق الى سمعه ما فرضه كاشف (حاكم) البحيرة من مغارم على الناس ، وامتدت يده الى ابل بعض الأعراب . فذهب الى الكاشف بنفسه ، وخاطبه من فوق ظهر بغلته ، واشتد عليه فى القول والزجر ، وثار الاهالى لثورته ، واشتبكوا مع جنود الكاشف فى معركة ، واضطربت الأمور فى المدينة فهب على الفور كاشفا المنوفية والغربية لزيارة الشيخ والاعتذار له . ولم يكتف المماليك بذلك ، بل قام كبيرهم ابراهيم بك بزيارة الشيخ الدردير والاعتذار له بنفسه بعد عودته إلى القاهرة .

كذلك تنبؤنا أخبار سنة ١٧٩٥ أن نفرا من فلاحى مدينة بلبيس قد ذهبوا إلى الشيخ عبد الله الشرقاوى يشكون مما فرضه محمد بك الالفى - أحد أعوان مراد بك - على أراضيهم من ضرائب أثقلت كاهلهم . فغضب الشيخ لذلك ، واجتمع بعلماء الازهر ، واستقر رأيهم على اغلاق أبواب الأزهر ، وحض الناس على اغلاق الأسواق .

وفى اليوم التالى اجتمع العلماء بالشيخ محمد السادات فى داره ، وتجمع حولهم عدد غفير من الأهالى ، وعندما علم بذلك ابراهيم بك ، أرسل أحد أعوانه لاستطلاع جلية الامر . وجرى بينه وبين العلماء نقاش حاد ، ألهب حماسة الاهالى وخشى مراد عاقبة الأمر ، فأرسل الى العلماء يبلغهم تبرؤه مما يرتكبه شريكه مراد بك .

وفى نفس الوقت أرسل لمراد بك يحذره من عاقبة الاستهانة بحقوق الأهالى

فصدع مراد للأمر ، واستجاب لمطالب الأهالى . ولكن العلماء والاهالى قد ضاقوا ذرعا بتكرار أمثال تلك الحوادث ، فاستمروا معتصمين داخل جدران الأزهر ، ولم يستجيبوا له الا بعد أن حضر الوالى بنفسه إلى دار الشيخ السادات حيث عقد اجتماع ضم كبار المماليك والسيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الامير . وتناقش المجتمعون فيما يجب أن يكون عليه الحكم . وانتهى الاجتماع بعد أن وقع المماليك على وثيقة حررها قاضى القضاة ـ وكان حاضرا الاجتماع ـ يتعهدون فيها بابطال المظالم . والسير بين الناس بالعدل ، وان يكفوا عن زيادة الضرائب .

وفى هذا الحادث يضرب المصريون أروع الأمثلة فى اتحادهم ، ووحدة كلمتهم والتفافهم حول زعمائهم المخلصين .

واذا استطردنا فى ذكر العديد من الأمثلة ، فلن تتسع لنا صفحات هذا الكتاب ، ولهذا سأكتفى بسرد حادثة أخيرة تمثل فيها اجماع الشعب خلف قائده السيد عمر مكرم فى ذلك الوقت ، ضد غطرسة الحكام الأتراك ، وتعصبهم الاعمى لعنصريتهم .

كان ذلك فى عام ١٨٠٥ حيث شغل أحمد خورشد باشا منصب الولاية فى مصر ، وكان من أكثر الولاة ظلما وجورا ، ومن أشدهم استخداما لجنوده للتنكيل بالمصريين ، وتنفيذا لأوامره ، واشباعا لحب السيطرة فى نفسه . وبدأت أصوات الأهالى ترتفع بالشكوى من بطشه وتعسفه ، وتطالب بعزله . ولكنه لم يكن يأبه لصيحاتهم .

وسولت له نفسه أن يدعوا العلماء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم الى مجلسه ليظهر لهم مدى سطوته وجبروته . فلما انتظم عقد المجلس خرج عليهم فى غطرسة

وكبرياء ، وأبلغهم بأنه الحاكم المطلق الذى لاراد لأمره ، وبأنه تولى عليهم من قبل السلطان صاحب الحق الشرعى فى البلاد .

لم يسكت زعماء مصر على تلك الاهانة ، ورأوا أن يردوا الصاع صاعين ، وأن يلقنوا ذلك الحاكم التركى درسا لا ينساه ، فجمعوا كلمتهم ، وحزموا أمرهم على عزله . فامتنعوا عن القاء دروسهم فى الازهر ، واخذ السيد عمر مكرم يثير الشعب ضده ، لاستجماع قواه للمعركة الفاصلة .

ورأى خورشيد أن يغير من سياسته ، وأن يوارى قبضته الحديدية فى قفاز من الحديد . فحاول التودد الى العلماء علّه يستطيع الوقيعة بينهم ، ويفرق شملهم . ولكن حيلته لم تنطل عليهم .

واجتمع نفر من الأهالى والعلماء فى بيت قاضى القضاة ، للتشاور فى عزل الوالى . وحينما علم بذلك أرسل اليهم بوسطائه ، كما دعا العلماء وقاضى القضاء للتباحث معهم فى الأمر . فمنعهم السيد عمر مكرم من تلبية الدعوة .

وفى اليوم التالى اجتمع السيد عمر مكرم بالعلماء وبجموع الشعب ، وقرروا عزل خورشيد ، وابلاغه هذا القرار . فلما ووجه به ، قال بغطرسته المعهودة ، بأنه ولى أمر مصر من قبل السلطان ، ولن يعزل بأمر الفلاحين .

أيقن الشعب بأن عزله لن يتم إلا باستخدام القوة ، ليعرف أن هؤلاء الفلاحين الذين ينظر اليهم نظرة ازدراء ، هم أصحاب البلاد الحقيقيون ، وأنه وأمثاله دخلاء عليها .

تجمع ما يقرب من الاربعين الف نسمة من حاملى الاسلحة والعصى حول دار قاضى القضاة ، وطلبوا اليه أن يبلغ الوالى بتصميمهم على عزله . فكتب اليه

قاضى القضاء يحذره من مغبة تماديه فى العنـاد ، وتجاهل رغبـات الشعب ، فصم اذنيه لهذا النداء .

وعندئذ قـاد السيد عمر مكرم جموع الشعب لمحاصرة القلعة (مقر اقـامة الوالى) والتترس حولها .

لجأ خورشيد إلى سلاح الوقيعة ، وحاول أن يفسد ما بين السيد عمر مـكرم والعلماء . فأرسل اليه أحد أعونه ، وجرت بين الرجلين منـاقشة حادة دلت على مدى ما امتاز به السيد عمر مـكرم من جرأة وفهم صحيح للأمور .

فعندما سئل عمر مـكرم ، كيف يجرؤ على عزل والى السلطان ، والله يقول « واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ؟ فأجابه السيد عمـر مكرم بأن اولى الأمر هم العلماء وحملة الشريعـة والسلطان العـادل . وهـذا الوالى ظـالم ، ومن حق النـاس أن يعزلوا الحـاكم الظـالم حتى لو كان خليفـة أو سلطـانـا .

ولم تزد تلك المناقشة السيد عمر مـكرم إلا إصرارا على تنفيذ مطالب الشعب. ومن ثمة فقد أحـكم الحصار حول القلعة ، وكان الجانبان يتراشقان بالقنابل بين الفينة والفينة . واستمر الحصار دون هوادة مدة ثلاثة شهور .

وحينما علم السلطان بما آلت اليه الأحوال فى مصر ، أرسل فرمانا بعـزل خورشيد ، فرفضه قائلا بأنه لن يعزل من ولاية مصر بورقة مـكتوبة. فبعث اليه السلطان برسول من لدنه ومعه أمر بخلعه .

وعندما نزل من القلعة خشى السيد عمر مكرم أن يفتك به الأهالى ، وكان حريصا على أن يظهر للوالى أن الشعب قادر على أن يصل إلى أهدافه مهما طـال

به الأمر ، كما أنه قادر فى نفس الوقت على حمايته ، فاستضافه عنده مدة خمسة أيام لحين رحيله .

وسبب آخر دعا السيد عمر مكرم إلى استضافته ، هو خشيته من غدره وخيانته ، فهؤلاء القوم ليس له إلا ولا ذمة ، ولا يمكن الاطمئنان اليهم .

وهكذا يتم رحيل خورشيد باشا غير مأسوف عليه ، تشيعه اللعنات من كل جانب . وبهذا تنتصر مشيئة الشعب بفضل اتحاده ، والتفافه حول قادته من الزعماء المخلصين .

تلك أمثلة اخترناها لندلل على أن كفاح الشعب المصرى لم يبدأ بقدوم الحملة الفرنسية إلى مصر ، وانما سبقها بأجيال عديدة ، وأن ما نسبه اليه الكتاب من المؤرخين من الخنوع والاستكانة للحكم التركى تعوزه الأدلة ، ويفتقر إلى الاسانيد فكفاح شعب مصر ضد حكامه الغاصبين حقيقة تاريخية ، وتطور طبيعى لمنطق الأحداث ، ولظروف الحياة التى عاشها فى تلك الحقبة من الزمن .

الفصل الثانى

الثورة على الحكم الفرنسى

أوضحنا فى الفصل السابق كيف تدهورت حالة مصر فى أواخر القرن الثامن عشر تحت حكم بكوات المماليك تدهورا كبيرا . فالدولة العثمانية لم يعد لها نفوذ حقيقى فى مصر ، فالسلطة الفعلية أصبحت مركزة فى أيدى شرزمة من هؤلاء البكوات ، يتصارعون على السلطة ، ويقتال بعضهم بعضا سعيا وراء السلطة والنفوذ . فيسقط مملوك ، ويرتفع آخر أمام سمع وبصر الوالى العثمانى الذى لم يكن له حول ولا قوة . بل كان يتلقى تعليماته من شيخ البلد وهو كبير المماليك .

وفى عهد حكم مراد بك وابراهيم بك بلغت الأمور فى مصر ذروتها من السوء ، من الناحيتين الداخلية والخارجية . فعلاقة مصر التجارية بدول أوربا فى عهد هذين الحاكمين تعرضت لشىء كبير من الاضطراب . فهما لم يقيما وزنا كبيرا لعلاقة مصر بأوربا فما يعقدونه اليوم من اتفاقات تجارية ، ينقضونه غدا ، وما يبيحونه بالأمس يحرمونه اليوم . ومن هنا اضطربت تلك العلاقات .

هذا فضلا عما تعرضت له تجارة الأجانب فى مصر من سلب ونهب من حين لآخر ، تحت سمع السلطات المملوكية الحاكمة وبصرها دون أن تحرك ساكنا . بل كثيرا ما كان التحريض على النهب يتم بايعاز منها . وتفيض تقارير قناصل الدول الاوربية بسيل من الشكاوى من معاملة المماليك للتجار الاجانب، وخصوصا فى الفترة سابقة على الاحتلال الفرنسى لمصر .

ولكل تلك الأسباب فكرت بعض الدول الاوربية الكبرى فى وضع يدها على مصر كجزء من مشروع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وهو ما عرف فى ذلك الوقت باسم المسألة الشرقية . وظل موضوع التقسيم حلما يراود أوهان ساسة الغرب ردحا طويلا من الزمن . وكانت التقارير التى يرسلها القناصل الجنرالات بمصر الى حكوماتهم تصف ماعليه البلاد من ضعف ووهن ، فلا

استحكامات عسكرية حقيقية ، ولا تحصينات دفاعية ذات قيمة . هذا بالاضافة إلى افتقار البلاد إلى السلاح وفوضى المماليك وتنازعهم على السلطة ، ونفـــور الأهالى منهم .

الغـزو الفرنسى

شجعت تلك التقارير حكومة فرنسا على التفكير الجدى فى غزو مصر مستغلة ضعف الباب العالى ، وما عليه البلاد من فوضى وانحلال . أى أن فرنسا كانت أولى الدول الاوربية التى حاولت فرض التقسيم على ممتلكات الدولة العثمانية عن طريق القوة ، والامر الواقع ، وأن تكون مصر من نصيبها وحدها . وساعدها على اخراج تلك الفكرة الى حيز التنفيذ ، معاداتها لانجلترا ، ومحاولة ضربها فى مصر بعد أن عجزت عن غزو الجزر البريطانية نفسها .

جاء نابليون الى مصر بأحدث الجيوش التى عرفتهـا أوربا فى ذلك الوقت — تسليحا وتدريبا وقيادة ، وهاجم مدينة الاسكندرية ، ولم يكن عدد سكانهـا حسب تقدير المسيو جومار أحد علماء الحملة الفرنسية يزيد عن ثمانية آلاف نسمة معظمهم فى حالة تأخر وفاقة . كما كانت استحكاماتها فى عجز تام عن القيام بأى مجهود مجد للدفاع عنها ومن هنـا نتبين الى أى حد كانت الاسكندرية مدينة مفتوحة أمام قوات الغزاة الفاتحين .

بسالة أهل الاسكندرية

لم يغمض لأهل الاسكندرية جفن منذ أن ظهر الاسطول الانجلـــيزى فى مياههم ، ومنذ أن عرفوا بنية فرنسا فى احتلال ديارهم ، واخـــذوا يستعدون لملاقاة الفرنسيين بكل ما أوتوا من قوة وجهد فى حدود امكانيـاتهم الضئيلة ، وفى مثل ظروفهم القاسية .

وعندما وطئت أقدام نابليون أرض مصر وعلم بنبأ قدوم الأسطول الانجليزى أسرع إلى انزال قواته ليلا بمنطقة العجمى فى ٢ يولية سنة ١٧٩٨ خوفا من مداهمة نلسن لها قبل أن تتمكن من النزول الى البر ، ثم تقدمت صوب أسوار الاسكندرية تحت قيادة بونابرت وثلاثة من ضباطه العظام .

وما أن اصبح الصباح الا وكانت القوات الفرنسية تحاصر اسوار المدينة كالجراد المنتشر ، وفى مواجهتهم اعتصم اهلها بالقلاع والتحصينات القديمة ، وحمل السلاح كل قادر على حمله من الرجال والنساء ، وحدثت مناوشات بين القوات الفرنسية المتقدمة وبعض طلائع العربان التى خرجت من المدينة لاعاقتهم ، انسحب العربان على أثرها الى داخل الأسوار.

وعندما أصدر نابليون أوامره بالهجوم اندفعت القوات الفرنسية صوب ابواب المدينة تؤازرها مدفعية ضخمة أخذت تدك الاسوار بقوة وعنف رغم مقاومة الأهالى واستبسالهم واستماتتهم فى القتال بما لديهم من امكانيات ضئيلة ، ولكن هيهات أن تنال اسلحتهم القديمة من أقوى الجيوش التى عرفتها أوربا فى ذلك الوقت، فلم تلبث الاسوار أن تداعت تحت ضربات الفرنسيين وبدأت جحافلهم تقتحم المدينة وتنتشر فى جنباتها ناشرة الذعر والاضطراب اينما حلت وحيثما اتجهت . فقابلها الاهالى بالاعتصام فى الشوارع والازقة والبيوت حتى كاد بونابرت نفسه يلقى حتفه اثناء اقتحامه احد تلك الطرقات ، واستمر الأهالى فى عنادهم الى أن أصبحت المقاومة ضربا من الجنون ، فأستسلموا للأمر الواقع وتغلبت القوة الغاشمة على الحق الضعيف .

واذا نظرنا الى هذه المعركة بعين الانصاف نجد أن أهالى الاسكندرية قد أبلوا بلاء حسنا ، وقدموا من التضحيات فوق ما يستطيعون فى حدود امكانياتهم

المزبلة ، وقاوموا عدوا يفوقهم عدداً وعدة ، وتحت قيادة من أقوى القيادات التى عرفتها أوربا فى ذلك الحين .

وطنية السيد عمر مكرم

ولما أيقن الأهالى بألا فائدة ترجى من مواصلة القتال وان الدولة العثمانية لن تحرك ساكنا ، وان المماليك لن يهبوا لنجدتهم فى الوقت المناسب ، اذعنوا لمنطق القوة . ولكن رغم استسلام المدينة فقدظل السيد عمر مكرم معتصما بقلعةقايتباى يقاتل بمن معه من جنود الى أن تبين له عقم المقاومة بعد سقوط المدينة كلها فى أيدى الفرنسيين ، فامتنع عن القتال وسلم القلعة بعد أن أدى ما عليه من واجب وأصبح هو ومن معه من أهالى الاسكندرية مضرب الامثال فى البطولةوالاقدام. وقد صفح نابليون عنه اعترافا بشجاعته واستبساله وللاستفادة من خبرته فى حكم المدينة وتنفيذا لسياسته العامة فى كسب ود المصريين وثقتهم .

ونظرا لما كان يتمتع به السيد محمد كريم من حب أهالى الاسكندريةواحترامهم فقد حاول بونابرت أن يستفيد منه فى إدارة شئون المدينة وان يتخذه ستارا أو مخلب قط لتنفيذ ما يريده من انظمة وقوانين . وقد تظاهر السيد محمد كريم بقبوله منصب الحاكم المتعاون مع الفرنسيين ، بينما كان يضمر فى قرارة نفسه أمورا خطيرة .

وقد تولى السيد محمد كريم سرا قيادة حركة المقاومة الشعبية ضد الفرنسيين فكان على لتصال بأهالى القرى المجاورة بالاسكندرية والمحيطة بها يعلمهم بتحركات القوات الفرنسية خارج حدود الاسكندرية أولا بأول . فكان هؤلاء الاهالى يتصيدون الفرنسيين عند خروجهم ويوقعونهم فى الكمين . وظل السيد محمد كريم يقوم بهذا الدور الى أن انكشف أمره لدى الفرنسيين ، فقبضوا عليه وحوكم بتهمة التآمر على سلامة القوات الفرنسية واتصاله بحركة المقاومة وبمراد بك ، ثم

صدر عليه الحكم بالاعدام رميا بالرصاص وبمصادرة أمواله وممتلكاته ، أو أن يفتدى نفسه بمبلغ ٣٠ الف ريال فى ظرف أربع وعشرون ساعة . لم يقبل السيد محمد كريم دفع الفدية لأنه كان يعلم أن الفرنسيين لن يهدأ لهم بال وهو على قيد الحياة ، وظن أن الفدية ما هى إلا خدعة قصد بها الإستيلاء على أمواله . وفى هذا الشأن قال قولته المشهورة : « إذا كان مقدرا على أن أموت فلا ينجينى من الموت أن أدفع هذا المبلغ ، واذا كان مقدرا لى الحياة فعلام أدفعه » .

وفى ٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ نفذ فيه الحكم بالاعدام رميا بالرصاص فى ميدان الرميلة ، ثم قطع الفرنسيون رأسه ورفعوها على عصا وطافوا بها شوارع القاهرة ينادون « هذا جزاء من يخالف الفرنسيس » . وبهذه الخاتمة المؤلمة تنطوى صفحة مشرفة من تاريخ أحد ابناء الاسكندرية قام بواجبه على أحسن ما يكون الاداء بعد أن أرضى ضميره أمام الله وامام مواطنيه . وبهذا تخط الاسكندرية فى سجل شهدائها البواسل الذين جادوا بأرواحهم رخيصة فى مدافعة الفرنسيين ، حفاظا على مدينتهم من أن تدنسها أقدام الغزاة ، شهيدا جديدا تفخر المدينة بذكراه .

انتشار حركة المقاومة

ولكن هل اقتصرت مقاومة الاهالى للغزو الفرنسى على مدينة الاسكندرية فحسب ؟ لا سنجد أن تلك المقاومة ستمتد على طول الطريق الذى سلكه الفرنسيون صوب القاهرة ، فخلال زحفهم على دمنهور تصدى لهم العربان الضاربين على مشارف الاسكندرية والاهالى فى القرى والدساكر ، وأخذوا يستنفذون قـ ـواهم فى مناوشات متكررة . كما قاموا أيضا بردم الآبار الموجودة فى الطريق حتى كاد يقضى على القوة الفرنسية الزاحفة من شدة الحر فى الصحراء دون أن يجدوا الماء يروون به ظمأهم .

وفى معركة شبراخيت وقف الاهالى الى جانب قوات مـــراد بك والتحم

الأسطول الفرنسي والمملوكي في النيل تجاه شبراخيت ، وتمكنت قوات مراد بك بمساعدة الأهالي من اغراق خمس سفن فرنسية والاستيلاء على سفينتين أخريتين .

وقد ذكر بعض المؤرخين بأن القوات التي حاربت في تلك الموقعة تقرب من العشرين الفا ، بينما البعض الآخر قدرها باثني عشر الف مقاتل ، من هؤلاء تسعة آلاف من الفلاحين والعرب . أي أن قوة المصريين كانت على اقل تقدير تعادل نصف القوات المحاربة .

ولو ان المعركة انتهت في غير صالح المصريين والمماليك إلا انها اثبتت ان الأهالي يستطيعون الحاق الضرر بالفرنسيين ، وان على نابليون أن يحسب لمقاومة الشعب الف حساب .

وفي معركة امبابة خرج سكان القاهرة لملاقاة الفرنسيين والدفاع عن مدينتهم بكل مرتخص وغال ، فاغلقوا متاجرهم وانشأوا المتاريس في الشوارع ، وتطوع عدد كبير منهم لحمل السلاح حتى بلغ عدد من اشترك منهم في هذه المعركة بنحو ٢٠ الف مقاتل ، في حين ان عدد المماليك لم يكن يتجاوز نحو ستة آلاف رجل .

مساهمة الشعوب العربية في صد العدوان

لم يقتصر عبء القتال على مساهمة العرب المقيمين بمصر في مقاومة الغزو الفرنسي جنبا إلى جنب مع اخوانهم المصريين ، انما تعداهم الى خارج حدود مصر حيث اشترك في الجهاد ضد الفرنسيين أناس من الحجاز . ويذكر الجبرتي - في هذا الصدد - قدوم حملة من المتطوعين العرب تحت قيادة رجل مغربي يدعى الكيلاني « كان مجاورا بمكة والمدينة والطائف - فلما وردت اخبار الفرنسيس إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية انزعج أهل الحجاز لذلك وضجوا بالحرم .. وصار هذا الشيخ يعظ الناس ويدعوهم إلى الجهاد ويحضهم على نصرة الحق والدين وقرأ

بالحرم كتابا مؤلفا فى معنى ذلك ، فإتعظ جملة من الناس وبذلوا اموالهم وانفسهم واجتمع نحو الستمائة من المجاهدين وركبوا البحر إلى القصير مع ما أنضم اليهم من من أهل ينبع وخلافه ، فورد الخبر أنه انضم اليهم جملة من أهل الصعيد . »

وذكر الجبرتى أمثلة أخرى لهذا التعاون فى صد العدوان بين سكان مصر وغيرهم من أهل الأقطار العربية الأخرى .

الديوان

دفعت حركة المقاومة التى وجدها نابليون من الأهالى الى محاولة استرضائهم وكسب ودهم وثقتهم فيه . فأنشأ الديوان الكبير فى القاهرة ودواوين أخرى صغيرة على منواله فى الأقاليم وذلك للوقوف على رغبات الأهالى ، وحتى لا يصدر من القوانين والقرارات ما يتعارض مع تعاليم الدين وتقاليد المصريين وعاداتهم . ولهذا تكون الديوان من العلماء الذين يكن لهم المصريون كل اجلال واحترام وكذلك من التجار . ولم يكن الهدف من إنشاء هذا الديوان — بطبيعة الحال — تدريب الاهالى على الحكم الشورى البرلمانى ، وإنما كان لمصلحة نابليون فى معرفة رغبات الاهالى فقط وحتى لا يسىء اليهم دون أن يدرى .

ثورة القاهرة الاولى

قامت تلك الثورة بعد أقل من ثلاثة أشهر من دخول الفرنسيين مصر ، وهى ظاهرة تستحق التسجيل والدراسة ، فالمصريون الذين هزموا بالأمس القريب أمام قوات تفوقهم عددا وعدة ، لم يستكينوا أو يستسلموا للهزيمة ، فعوامل الثورة كانت لا تزال تضطرم فى نفوسهم ، وصاروا يتحينون كل فرصة للتعبير عن سخطهم على هذا الحكم الاجنبى البغيض . وقد وجدوا فى الأذان متنفساً لهم ، فكانوا يدعون من فوق المآذن إلى الصلاة وإلى الثورة فى نفس الوقت .

ولا غرابه فى أن يكون الأزهر بعلمائه وطلبته دعاة ثورة ، فقد وجدنا فيه الحصن الحصين ، والملاذ لكل مظلوم ففيه تجتمع الكلمة ، ومنه تخرج مشاعل النور لتنير الطريق ، ومن بين جدرانه تندفع جموع المجاهدين .

كانت القاهرة أشبه ببركان تجمعت له كل أسباب الثورة ؛ فهزيمة الفرنسيين موقعة أبى قير البحرية ، واعدام السيد محمد كريم الزعيم الوطنى ، والمجاهد المخلص ، وفرض ضرائب جديدة على الناس ، وسوء سلوك الجنود الفرنسيين فى مجتمع شرقى محافظ . كل تلك الاسباب وغيرها الهبت حماسة الاهالى ، لا سيما وأنهم قد وجدوا تأييدا من الشيخ السادات الذى اتهمه نابليون برئاسة لجنة شكلت لتنظيم الثورة .

تجمع عدد كبير من النـاس حول الجامع الأزهر فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، وأستقـر رأيهم على أن يذهبوا إلى بيت القـاضى التركى ليصحبهم لمقـابلة نابليون ، ليطلبوا منه الغـاء نظام الضرائب الجديدة . وقد وافقهم القاضى على طلبهم ، ولـكن ما أن سلك طريقه بينهم ، حتى تبين له عظم التجمهر وخطورة الحالة . فقفل راجعا إلى بيته بعد أن انهال عليه النـاس بالعصى والحجارة .

إزداد هيـاج الشعب ، وتعالت صيحاته بقتال الفرنسيين ، واكتظت الشوارع والطرقات بحاملى الاسلحة والهراوات ، وأخذوا يقيمون المتاريس فى الشوارع إستعدادا لملاقات الفرنسيين . وما هى إلا سـاعات حتى انتشرت الثورة فى كل القاهرة ، فأخذ الفرنسيون على غرة ، لأنهم لم يتوقعوا بأى حال من الاحوال أن تقوم ثورة فى القاهرة ، بعد المعارك الطاحنة التى خاضها نابليون ، والتى لم تغب عن أذهانهم بعد .

حاول الجنرال ديبوى حاكم القاهرة العسكرى أن يتدخل لإخماد الثورة بسرعة قبل أن يستفحل خطرها ، لا سيما وأنه لم يتخذ للأمر عدته ، ولم يعمل حسابا لغضبة الشعب ، ولا لمواجهة الجماهير الثائرة .

اتجه ديبوى إلى مركز الثورة على رأس كوكبة من فرسانه ، وعند باب القصرين (النحاسين) سد عليه الثوار الطريق ، وعندما حاول تفريق شملهم تجمعوا عليه وأثخنوه ضربا وتنكيلا بالسيوف والرماح والعصى والحجارة ، وكذلك أصابوا ياوره الكابتن مورى باصابات جسيمة . ولم يلبث ديبوى أن مات بعد قليل متأثرا بجراحه .

أدرك نابليون خطورة الثورة بعد فقد ديبوى ساعده الأيمن ، ورأى أن يشرف بنفسه على إخمادها . ولم يستطع نابليون أن يدخل القاهرة إلا من باب اللوق . وفى ذلك الوقت عين الجنرال بون خلفا لديبوى ومنحه السلطة للقضاء على الثورة بأية وسيلة ، مهما كان الثمن فادحا .

وفى اليوم التالى استعد كل فريق للمعركة ، فمن جانب الثورة قاموا بسد كل المنافذ المؤدية إلى الازهر مركز الثورة ومقر قيادتها بالمتاريس . أما الجانب الفرنسى فقد نصب الجنرال بون مدافعه فوق قمم التلال المحيطة بالقاهرة وصوبها على حى الأزهر . كما حاول الفرنسيون الوقوف فى وجه السيل المتدفق من الناس الذين يعيشون قريبا من القاهرة ، والذين هبوا لنجدة إخوانهم بالقاهرة عندما علموا بثورتهم . ورغم هذا فقد ارتفع عدد سكان القاهرة إلى مليون نسمة حسب تقدير أمين سامى باشا [1].

وبلغت الجرأة بالثوار إلى الحد الذى هاجموا فيه مقر قيادة الفرنسيين

(١) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ص ١٢١

بالازبكية ، وتسلقوا مسجدا بجوارها ، وأخذوا يصوبون نيران بنادقهم على جنودها ، فقتلوا منهم عددا كبيرا . ولم يجد الفرنسيون بدا من مهاجمة المسجد وقتل من به من الثوار .

كذلك هاجموا تجمعات الفرنسيين فى أحياء مختلفة ؛ واقتحموا مقر البعثة العلمية واتلفوا ما به .

كانت الثورة عارمة ، وكان الموقف يتطلب من نابليون إذا اريد إخماد الثورة منتهى القسوة والعنف . وهذا ما حدث بالفعل ، إذ بدأت المدفعية تطلق قذائفها على الأزهر ، ونصب حممها على المنازل والأحياء المجاورة له دون ما شفقة ولا رحمة . واستمر الضرب من الظهر حتى الليل . ويكفى أن تعرف أن هذه الأماكن كان يؤمها الآلاف من الثوار ، لندرك مدى الخسائر التى نزلت بهم . ان عشرات المئات من هؤلاء المجاهدين قد دفنوا تحت الانقاض دفاعا عن كرامتهم وحريتهم .

وأبلغ وصف لما حدث ما ذكره الجبرتى [1] إذ يقول : « فعند ذلك ضربوا بالمدافع والبنبات على البيوت والحارات ، وتعمدوا بالخصوص الجامع الازهر وجرروا عليه المدافع والقنبر ، وكذلك ما جاوره من أماكن المحاربين كسوق الغورية والفحامين . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه ، نادوا ياسلام منهذه الآلام ، ياخفى الألطاف نجنا مما نخاف ... وتتابع الرمى من القلعة والكيمان حتى تزعزعت الاركان ، وهدمت فى مرورها حيطان الدور وسقطت فى بعض القصور ونزلت فى البيوت والوكائل ، وأصمت الآذان بصوتها الهائل » .

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الاثار فى التراجم والاخبار ج ٣ ص ٢٧

وانتقاما من الثوار اتخذ نابليون من الأزهر حصن الثورة مكانا لخيوله ، بعد أن دخله الجنود الفرنسيون وعاثوا فيه فسادا، لحطموا امتعه، وألقوا بالكتب والمصاحف على الأرض ، وداسوا عليها باقدامهم، «وأحدثوا فيه وتغوطوا، وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيه ، والقوها بصحنه ونواحيه . وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابه اخرجوه . »

لقد بلغ الانتقام حدا لا يمكن تصوره ، فنابليون قد أدرك أن القتل والسجن والتعذيب لن تنال من عزيمة الثوار شيئا . فأراد أن يعذبهم بطريقة أخرى ، وهى أن يعبث بمقدساتهم الدينية ، وأن يسخر منها ويمتهنها ، وفى هذا تعذيب كل التعذيب .

وليس معنى ذلك أن نابليون لم ينتقم من أهل مصر شر انتقام ، فبعد أن سلم الثوار أمام القوة الغاشمة استباح جنوده المدينة ، فمن نجا من الموت ، لم ينج من القتل أو السجن أو المصادرة . كما أمر نابليون قواده فى الاقاليم بأن يقوموا كل ليلة باعدام عدد من الأفراد ، ارهابا للمصريين . وفى هذا يقول الجبرتى : « وملت فى هذين اليومين ، وما بعدهما ، أمم كثيرة ، لا يحصى عددها الا الله (١)»

ومن العلماء قتل نحو ثلاثة عشر عالما من أجل العلماء، بعد أن رفض نابليون شفاعة العلماء، وعلى رأسهم الشيخ السادات الذى لم يكن يرد له شفاعة . بل لقد ذهب الى التفكير فى حد قتل الشيخ السادات نفسه بصفته الرأس المدبرة للثورة . ولكنه خشى مغبة هذا العمل لما يتمتع به الشيخ من محبة الناس وتقديرهم .

وقدر الفرنسيون عـــدد من قتل فى تلك الثورة من المصريين بنحو أربعة

(١) المصدر السابق / ص٢٨

آلاف ، بينما فقد الفرنسيون مائتين من بينهم قائدين كبيرين هما ديبوى وسلكوسكى .

وزيادة فى الحيطة والحذر فقد قام نابليون بهدم عدد كبير من المساجد بحجة تحصين القاهرة ، واحاطها بعدد كبير من الحصون والقلاع ، حتى يتمكن من السيطرة عليها اذا ماقام المصريون بثورة أخرى .

على أن هذه الاجراءات التعسفية قد أضرت بنابليون أكثر مما أفادته ، فتعديه على الازهر ، وتحقيره لمعتقدات ومقدسات المسلمين على هذا النحو ، قد أسقط عن وجهه القناع الزائف الذى ظل يتوارى خلفه طوال تلك المدة، من ادعائه احترام الدين الاسلامى وأهله . ففى أول رسالة وجهها نابليون الى أهل مصر بعد أن وطئت اقدامه أرض الاسكندرية ، جاء فيها قوله : « ايها المصريون قد قيل لكم اننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد ازالة دينكم ، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه ، وقولوا للمفترين اننى ما قدمت اليكم الا لأخلص حقكم من يد الظالمين ، واننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى ونبيه والقرآن العظيم . »

وفى موضع آخر من الرسالة يقول : « أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجربجية واعيان البلد قولوا لامتكم ان الفرنساوى هم ايضا مسلمون مخلصون . » (١)

ثانيا : ان سياسة البطش والشدة والعنف لم تؤد إلا الى عكس ما أريد منها. فهذا الضغط الشديد لم يرهب المصريين ، ولم يثبط عزيمتهم ، ولم يدفعهم الا الاستسلام ، وانما الضغط ولد انفجارا آخر اشد قوة وفتكا من الانفجار الأول ، وذلك فى ثورة القاهرة الثانية .

ثورة القاهرة الثانية

بعد انقضاء سبعة عشر شهرا على الثورة الاولى ، قامت الثورة الثانية لتضرب

١ — المصدر السابق ج٣ ص٤

المثل الحى على أن المصريين لاتلين لهم قناة ، وأن الانتقام لشرف الوطن السليب فرض على كل مصرى . وأن ماقام به الفرنسيون من قتل ونهب وتدمير لن يزيدهم الا اصرار على طرد هؤلاء البغاة من أرضهم .

وكان التوقيت الذى اختاره المصريون للقيام بثورتهم موفقا ، فقد أستغلوا فرصة رفض الانجليز الموافقة على معاهدة العريش ، وتعبئة القوات الفرنسية فى مواجهة العثمانيين فى معركة عين شمس ، ووجهوا ضربتهم الى الحامية الفرنسية فى القاهرة بعد أن أقاموا السدود والمتاريس عند أبواب القاهرة ليحولوا بين قوات كليبر ودخول العاصمة لنجدة حاميتها .

اشتعلت الثورة بحى بولاق فى ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، ثم امتدت ألسنتها فشملت كل أحياء القاهرة . هاجم فيها الثوار معسكرات الفرنسيين بكل قوة وعنف واقتحموا مخازن الاسلحة والذخيرة ، وصوامع الغلال واستولوا على ما بها .

وقد استطاع الثوار أن يستحوزوا على بعض المدافع ، ولكن نظرا لافتقارهم الى القذائف اللازمة لاستخدامها ، استعاضوا عنها بكرات الموازين ، وبقطع من الاحجار والحديد ، وبذلوا جهد طاقتهم لتذليل كل العقبات التى اعترضت طريقهم فتمكنوا فى ظرف أربع وعشرين ساعة من انشاء مصنع للبارود ، وآخر لصنع القنابل وثالث لاصلاح الاسلحة والعتاد ، مستغلين كل ماوصلت اليه أيديهم من مصنوعات حديدية ، مثل أسوار المنازل والمساجد وقطع الحديد (الخرده) التى لدى التجار ، وأعادوا صهرها واستخدامها فى القتال .

أشرف على توجيه الثورة وقيادتها السيد عمر مكرم والسيد احمد المحروقى كبير التجار والشيخ الجوهرى . وأسهم كل من استطاع حمل السلاح من الرجال والنساء والاطفال ، ومن لم تسعفه قواه ، اشترك فيها بماله وبما ملكت يداه . وفى هذا الشأن يقول الجبرتى : « باشر السيد المحروقى وباقى التجار ومساتير الناس

الكلف والنفقات والمآكل والمشارب . وكذلك جميع أهل مصر كل انسان سمح بنفسه وبجميع ما يملكه . وأعان بعضهم بعضا . وفعلوا ما فى وسعهم وطاقتهم من المعونة ... وأهل الأرياف القريبة تأتى بالميرة والأحتياجات من السمن ، والجبن ، واللبن، والغلة ، والتبن ، والغنم فيبيعونه أهل مصر . »(١)

ومن سوء حظ الثورة أن ينهزم العثمانيون فى موقعة عين شمس أمام قوات كليبر فى أول يوم من قيامها . فتتاح بذلك الفرصة لكليبر كى يجمع قواه كلها ويوجهها ضد الثورة . هـذا بالاضافة إلى أن انتصار قواته على قوات العثمانيين قد رفع من روحها المعنوية ، فكانت أكثر استعدادا لملاقاة المصريين .

هـذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى التجأت بعض فلول قوات المماليك والعثمانيين المنهزمة إلى القاهرة . وكانوا من دعاة الهزيمة والتسليم . والبعض منهم كان يعمل لحساب كليبر فى تثبيط همم المصريين ، وإحباط أعمالهم .

وتساعد الظروف كليبر للمرة الثانية ، بعرض مراد بك الصلح معه . وقد كان مراد يعتصم بالصعيد بعد موقعة إمبابة . وظل يقاوم تقدم النفوذ الفرنسى فى الوجه القبلى طوال إقامتهم بمصر حتى ذلك الوقت ، بحيث يمكننا القول بأن سيطرة فرنسا على مصر لم تمتد إلى أعالى الصعيد إلا فترة قصيرة جدا ثم ما لبثت تلك السيطرة أن إنحسرت عنه بفضل مقاومة أهالى الصعيد ومساندتهم لمراد .

فهذا الصلح قد دعم مركز كليبر وأمن ظهره من الخلف ، وساعده على تركيز جميع قواه للقضاء على الثورة بكل شدة وعنف . فبدأ يشدد حصاره حول المدينة ويضيق على الثورة الخناق لمدة عشرة أيام وبعدها طلب توسط بعض العلماء فى

الصلح ، ولكنهم أخفقوا فى مهمتهم لتمسك الثوار بموقفهم .

ويبدو أن كليبر كان يريد كسب الوقت بعرضه الصلح على الثوار ريثما يستكمل استعداداته الحربية ، ويطمئن إلى صلحه مع مراد ومعاونته له ، وكذلك ليطمئن أيضا على موقف الجانب العثمانى وعلى رأسه القائدين التركيين مصطفى باشا وناصف باشا .

وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٠٠ بدأت قوات كليبر تدك القاهرة دكا لمدة خمسة أيام متوالية ، آناء الليل وأطراف النهار ، والثوار صامدون لا تلين لهم قناة ولا يتطرق اليهم الضعف أو الخور ، وكان شعارهم النصر أو الموت وصب كليبر جام غضبه على بولاق مركز الثورة فدمر بيوتها وخربها وهدمها على رؤوس سكانها ، ثم أشعل فيها الحرائق التى استمرت ثمانية أيام .

وقد سجل الجبرتى ماحل بها الحى بكل دقه وأمانة فيقول : « واستمر الحال على ماهو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء والكرب ، ووقوع القنابل على الدور والمساكن من القلاع والهدم والحرق، وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف ، والجزع والهلع ، مع القحط وفقد المآكل والمشارب ، وغلق الحوانيت والطوابين والمخابز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ، وتفليس الناس وعدم وجدان ما ينفقونه إن وجدوا شيئا ، واستمر ضرب المدافع والقنابل والبنادق والنيران ليلا ونهاراً حتى كان الناس لايهنأ لهم نوم ولا راحة ولا جلوس لحظة واحدة من الزمن ، ومقامهم دائما أبدا بالأزقة والأسواق ، وكأنما على رؤوس الجميع الطير » .[1]

---

(١) ـ المصدر السابق ص ١٠٣ .

استخدم كليبر منتهى الشدة والعنف فى قمع الثورة، واشتط فى ذلك إلى أبعد الحدود، فقام باحراق أحياء بأسرها بما فيها من سكان بعد تدميرها وتحطيم مساكنها. وفى هذا يقول الجبرتى يصف ماحل بحى الازبكية الذى كان من أجمل أحياء القاهرة وغيره من الاحياء: « انهدم جميع ماهناك من الدور والمبانى العظيمة والقصور المطلة على البركة، واحترقت جميع البيوت التى من عند بين المفارق بقرب جامع عثمان كتخدا إلى رصيف الخشاب والخطة المعروفة بالساكت باجمعها إلى الرحبة المقابلة لبيت الالفى مسكن سارى عسكر الفرنساوية، وكذلك خطة الفوالة بأسرها، وكذلك خطة الرويعى بالسباطين العظيمين، وما فى ضمن ذلك من البيوت الى حد حارة النصارى، وصارت كلها تلالا وخرائب كأنها لم تكن مغنى صبابات ولا مواطن أنس ونزاهات، وجنت عليها أيدى الزمان وطوارق الحدثان حتى تبدلت محاسنها وأقفرت مساكنها » (١)

بعد أن ساءت حالة القاهرة إلى هذا الحد، تدخل العلماء لوقف القتال وإبرام الصلح. وتم الصلح بين الطرفين فى ٢١ أبريل سنة ١٨٠٠ بعد تدخل بعض المماليك والقادة العثمانيين. وتنص شروطه على جلاء العثمانيين والمماليك عن القاهرة فى مدة ثلاثة أيام، بشرط ألا يصحبهم أحد من المصريين. وكذلك تعهد كليبر بالعفو التام عن جميع أهالى القاهرة وكل من أسهم فى الثورة.

ونظرا لخوف المصريين من غدر الفرنسيين ونكثهم بالعهود، فقد ترك مصر فى ذلك الوقت السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى وكذلك عدة آلاف من المصريين.

وما إن اطمأن كليبر إلى خروج العثمانيين والمماليك إلا وأخذ فى التنكر

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥.

لعهوده . فبدأت حملة من الانتقام المريع ، تتمثل فى الغرامات الفادحة التى فرضت على أهل القاهرة ، وتشمل نقودا وأسلحة ودوابا . هـذا بالاضافة إلى مصادرة ممتلـكات زعماء الثورة والتنكيل بهم .

غالى الفرنسيون فى إنتقامهم وأسرفوا فى القسوة ، بحيث غدت القاهرة سجنا كبيرا لاهلها ، وتضم بين جنباتها أطلالا وخرائب . وأصدق تصوير لما وصلت اليه الحال فى ذلك الوقت ما كتبه الجبرتى إذ يقول : « فدهى الناس بهذه النازلة ، التى لم يصابوا بمثلها ، ولو ما يقاربها . ومضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد . بل ولم يشعروا به ، ونزل بهم من البلاء والذل مالا يوصف » .

ونال السيد محمد السادات من الأهوال مالم يتعرض له أحد غـــيره . فقد اعتقلوه أكثر من مرة وأهانوه اهانات بالغة ، وصادروا أمواله وممتلـكاته ، وفرضوا عليه غرامات فادحة ، واضطهدوه وعذبوه .

لقد كان الفرنسيون يحقدون عليه منذ ثورة القاهرة الاولى ، ولـكن نظرا لما يتمتع به من مكانة عالية واحترام عظيم بين الناس ، خشى نابليون من قتله لأن هذا العمل سيثير ثائرة المصريين ، وان يغفروه للفرنسيين .

وسيدفع كليبر حياته ثمنا لتلك الوحشية والقسوة على يد سليمان الحلبى . فقتل كليبر فى ذلك الوقت كانت النتيجة الحتمية والمنطقية لما ارتكبه الفرنسيون فى مصر. ولم يكن كليبر بعيدا عن الازهر وعلمائه ، فقد تلقى تعليمه بين جدرانه ، فعاطفة الولاء لمركز الثورة وباعثها كانت تشده اليه ، وتربطه به . كما أن كليبر قبل ارتكابه الحادث أقام فى الازهر شهرا . وكان الازهر وقتئذ يموج بالسخط والحقد على الفرنسيين ، فزاده ذلك تصميما على تصميم .

نهاية الحكم الفرنسى

لم يستمر الحكم الفرنسى لمصر أكثر من ثلاث سنوات وبضع شهور قضاها فى كفاح مستمر مع الاهالى فى الداخل من ناحية ومع القوى الخارجية وعلى رأسها انجلترا من ناحية أخرى . وفى عام ١٨٠١ تم خروج الفرنسيين من مصر وزال بذلك أثرها العسكرى مع آخر جندى فرنسى يغادر البلاد ، ولكنها تركت أثراً آخر أعمق من سابقه ، ألا وهو دراسات علماء الحملة عن مصر من جميع نواحيها . فهذه النماذج للبحث كانت النواة التى بنيت عليها الأبحاث فى مصر . وقد عبر الميثاق عن أثر الحملة الفرنسية تعبيراً صادقا حينما قال : « ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحملة الفرنسية حين جاءت إلى مصر وجدت الأزهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه إلى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت أن الشعب المصرى يرفض االاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ... والذى كان يفرض عليه دون مامبرر حقيق تصادما بين الايمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب وبين إرادة الحياة التى ترفض الاستبداد ، ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب . . وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ـ فإن الشعب المصرى كان صامداً ثابت الايمان .

« على أن الحملة الفرنسية جاءب معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت .

«جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوربية بعد أن أخذتها من غيرها من الحضارات والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

« وكذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

« وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقاً جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى » .

تصارع القوى :

بعد أن خرجت القوات الفرنسية من مصر تصارع على السلطة فيها قوات أربع كل منها تريد أن يكون لها الغالبة وأن وتستأثر بحكم مصر. أولى تلك القوات هى قوة انجلترا عدوة فرنسا اللدود والتى بذلت جهوداً جبارة لاخراج الفرنسيين من مصر إلى أن كللت هذه الجهود فى النهاية بالنجاح بانتصارها على قوات الحملة وطردها من مصر . وكانت انجلترا تود البقاء فى مصر ولكنها كانت تخشى أن يؤدى هذا العمل إلى إغضاب الدولة العثمانية ، وما قد يترتب عليه من زيادة تقربها من فرنسا . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فأن بقاء قواتها بمصر قد يدفع نابليون إلى ارسال حملة فرنسية جديدة لاخراجهم منها . ولما كانت انجلترا لم تتخذ موقفا محدداً إزاء تلك الأمور فقد أجلت التفكير فى الجلاء عن مصر إلى فرصة أخرى .

أما الدولة العثمانية وهى القوة الثانية فكانت ترى ضرورة إستعادة نفوذها على مصر وحكمها حكما مباشراً وخصوصاً بعد أن ضعفت شوكة المماليك نتيجة الهزائم التى منوا بها على يد القوات الفرنسية . ولكن انجلترا وقفت لها بالمرصاد ولم تمكنها من تنفيذ ما إنتوت عليه .

وإذا انتقلنا إلى المماليك وهم يمثلون القوة الثالثة فى مصر ، نجد أن هؤلاء كانوا يسعون سعياً حثيثاً لاستعادة ما كان لهم من نفوذ قبل مجىء الحملة ، فهم — فى حقيقة الأمر — كانوا الحكام الفعليين للبلاد ، بينما لم يكن للدولة العثمانية من سلطة سوى الاسم فقط . وكان بعض هؤلاء المماليك يعتمد على تأييد إنجلترا له فى تحقيق مايريد ، بينما يعتمد الفريق الآخر على مساعدة فرنسا .

يقظة المصريين

أما القوة الرابعة ، فكانت قوة المصريين أصحاب البلاد الفعليين ، وقد تصدت هذه القوة لجيش نابليون منذ أن وطئت أقدامه أرض البلاد ، فقاومته في الاسكندرية وتتبعته في الوجه البحرى والوجه القبلى ، وتحملت جزءا من أعباء الحكم في عهد الحملة . وهم الذين قدموا التضحيات من الرجال ، فمنهم من أعدم ومنهم من شرد ومنهم من سجن ، وجد هؤلاء أن قوة الدولة العثمانية قد وهنت ، وأن سطوة المماليك قد ذهبت إلى غير رجعة ، وأن قوات انجلترا إن عاجلا أو آجلا سترحل عن البلاد ، فلابد من الاستعداد لهذا اليوم الذى سيتولون فيه الحكم وتقرير مصير البلاد بأنفسهم خصوصا وقد بدأت بعض الزعامات تخرج من بين صفوف المصريين وتساهم في الأحداث التى مرت بها البلاد مثل السيد عمر مكرم والسادات والشرقاوى وغيرهم .

وقد فطن محمد على بثاقب نظرة إلى خطورة هذه القوة الجديدة ، ورأى أن يحتضنها وأن يستغلها لصالحه وحده ، فأخذ يتودد للمصريين ويتقرب إلى زعمائهم من أمثال السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى والشيخ الفيومى وغيرهم لتأييد سلطته في مصر وكسب ثقتهم فيه . وقد آتت هذه السياسة ثمارها حينما قام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى في ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ بإلباس محمد على حلة الولاية والمناداة به واليا على مصر ، دون أن يصدر فرمان من الباب العالى بذلك . وهذا يدلنا على مدى ما بلغته اليقظة المصرية من قوة في ذلك الوقت . وقد عبر عنها الميثاق بقوله : « وقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على .. وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر . فان المأساة في هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت لحكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه » .

وقبل أن اختتم هذا الفصل يجب أن أشيد بالموقف البطولى الذى وقفه شعب مصر الاعزل ضد الحملة ، وأن أخص علماء الأزهر بالذات للدور الكبير الذى قاموا به كزعماء وقادة فكر ورجال دين، وكذلك لن ينس المصريون السيد محمد كريم والسيد عمر مكرم والشيخ محمد المحروقى والشيخ السادات والشيخ حسن طوبار على مواقفهم البطولية دفاعا عن بلدهم وعقيدتهم . وأن هذه المواقف المشرفة قد أورثوها لأبنائهم وأحفادهم من بعدهم . وسنجد صورا لهؤلاء فى كل الانتفاضات التى قام بها المصريون ضد الغزاة الطامعين وضد الحكام الرجعيين المستبدين .

الفصل الثالث

موقف المصريين من حملة فريزر سنة ١٨٠٧

لم تسر الأمور فى مصر بعد خروج الفرنسيين وفق ما تهوى السياسة البريطانية، فلم تستطع البقاء فى مصر ، أو على الاقل تأجيل خروجها منها . كما أنها لم تتمكن أيضا من مساعدة حلفائها المماليك على العودة لحكم مصر . واضطرت إلى الجلاء عن البلاد تنفيذا لاتفاقية اميان مع فرنسا .

وعندما نفضت يدها من مصر سارت الأمور فى غير صالحها أيضـا ، فعداء السلطان العثمانى لفرنسا لم يدم ، وانتهى بخروج الفرنسيين من مصر . واعقب ذلك فترة من التقارب بين الدولتين . فنابليون كان حريصا على كسب ود العثمانيين لافساد علاقتهم بانجلترا ، ونجح فى هذا إلى حد كبير .

وجدت انجلترا نفسها مضطرة إلى القيام بمظاهرة حربية لارهاب الباب العالى ولارغامه على الابتعاد عن مصادقة فرنسا . فأرسلت لهذا الغرض بعض قطع من أسطولها الحربى إلى مياه الدردنيل للضغط على السلطان ، وزيادة فى أحكام الخطـة ارسلت حملة قوامها ستة آلاف رجل لإحتلال الشواطىء المصرية ، وعدم الجلاء عنها إلا بعد أن يتعهد الباب العالى بالتخلى عن صداقته لفرنسا .

وفى نفس الوقت سيحقق مجيئها لمصر تمكين المماليك من العودة إلى الحكم ، وخصوصا محمد بك الألفى الذى كان بينه وبينها اتفـــاق سابق حول هذا الموضوع . ومن هنا نجد أن قلة عدد رجال الحمـــلة كان لاعتماد انجلترا على معونة المماليك .

وقد علم أهل الاسكندرية بنبأ قدوم الحملة الانجليزية قبل أن تظهر أمام

الشواطىء المصرية ، وذلك عن طريق الرسل الذين أوفدتهم الدولة العثمانية بهذا الخصوص . فأخذ الأهالى يستعدون لملاقاتها كما فعلوا عند مجىء الفرنسيين قبل ذلك بعدة سنوات .

ولم يطل انتظار السكندريين فقد ظهرت قطع الاسطول الانجليزى فى مواجهة ساحل الاسكندرية فى ١٤ مارس سنة ١٨٠٧ . ولم يجد الانجليز مشقة فى نزولهم الى أرض الاسكندرية ، فقد أغناهم عنها محافظها التركى أمين أغا الذى تواطأ مع الانجليز على أن يسلمهم المدينة دون حرب أو قتال .

وإذا حاولنا أن نعقد مقارنة بين قوة دفاع الاسكندرية عند مجىء الفرنسيين بقوتها عندما أتت اليها حملة فريزر ، نجد أنها لا تختلف كثيرا فى الحالتين ، ففى كل منهما كانت ضعيفة واستحكاماتها لا تقوى على صد أى إعتداء . بل قد تكون استحكاماتها الدفاعية فى سنة ١٨٠٧ أكثر استعدادا مما كانت عليه فى سنة ١٧٩٨ .

ورغم ذلك فقد دافع أهل الاسكندرية فى الحالة الأولى دفاعا مجيدا تحت زعامة السيد محمد كريم ، جيشا يفوقهم عددا وعدة ، ومن أقوى الجيوش التى خبرتها أوربا فى ذلك الوقت . بينما تخاذل محافظها التركى أمين أغا ، فسلمها لقمة سائغة للانجليز نظير مبلغ من المال دون طلقة واحدة .

بدأ استعداد السيد عمر مكرم لمقابلة الانجليز قبل أن تطأ أقدامهم أرض الاسكندرية ، فتزعم حركة المقاومة الشعبية ، وأخذ يحض الناس على القتال ، ويعبىء قواهم المعنوية للمعركة القادمة . ويشرف على إقامة الاستحكامات وحفر الخنادق حول القاهرة ، وقد تناوب المتطوعون العمل ، ووفقوا بين عملهم كمجاهدين نصف اليوم وأرزاقهم كأصحاب حرف وصناع نصف اليوم الآخر .

وفى هذا الشأن يقول الجبرتى : « وفيه (٢٦ محرم سنة ١٢٢٢ - ابريل سنة ١٨٠٧) نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد فى الانكليز حتى مجاورى الازهر ، وأمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك القاء الدروس . »

تطوعت مختلف الطبقات فى أعمال الدفاع كل على قـــدر طاقته ، ووزعت نفقات تلك الأعمال على الموسرين وعلية القوم ، فكان كل منهم يتولى دفع أجور عدد من العمال . « وشرعوا فى حفر الخندق المذكور ووزعوا حفره على مياسير الناس وأهل الوكائل والخانات والتجار وأرباب الحرف والروزنامجى وجعلوا على البعض أجرة مائة رجل من الفعلة وعلى البعض أجرة خمسين وعشرين ، وكذلك أهل بولاق ونصارى ديوان المكس والنصارى والاروام والشوام والاقباط ، واشتروا المقاطف والغلقان والفوس والقزم وآلات الحفر ، وشرعوا فى بناء حائط مستدير بأسفل تل قلعة السبتية » .

وقد تمت كل تلك المنجزات فى غيبة محمد على بالصعيد ودون إشتراكه . وهذا يدلنا على أن أهالى القاهرة لم يعتمدوا على محمد فى الدفاع عنهم ، بل اعتمدوا على أنفسهم وحدهم ، فلم يكونوا يتوقعون فراغ محمد على من حروبه مع المماليك فى الصعيد . وفى نفس الوقت أرسل بنبأ الحملة إلى محمد على بالوجه القبلى حيث كان يقوم بمحاربة المماليك ، وذلك للتشاور فى الأمر وتنظيم حركة الدفاع .

أدرك محمد على خطورة الموقف إذا ما نزل الانجليز وهو لا يزال فى قتال مع المماليك ، ووجد أن الحكمة تقتضى الدخول فى صلح معهم ، حتى يستطيع التفرغ لمحاربة الانجليز . وتم الصلح بين الطرفين على أساس أن يترك محمد على لهم حكم الوجه القبلى ، على أن يدفعوا له خراجه ، فى مقـــابل مساعدتهم له فى محاربة الانجليز .

كان الانجليز يعتمدون إعتمادا كبيرا على اتفاقهم مع الألفى ، ولكن تشاء الظروف أن يموت الألفى قبل مجيئهم ، فتضطرب خططهم التى وضعوها من قبل ، والتى تتلخص فى أن تقوم قوات الأسطول بالاستيلاء على السواحل المصرية ، وأن يترك لحلفائهم المماليك وضع يدهم على بقية البلاد وحكمها كما يشاءون .

معركة رشيد

كان على قوات الحملة أن تقوم بتوسيع قاعدتها على الساحل تمشيا مع مخططها الحربى ولكى تضمن تزويد الجيش بما يحتاج اليه من مؤن . ولذا فقد إتجه الجنرال ويكوب نحو مدينة رشيد لفتحها على رأس قوة من الفى جندى . وحسب الانجليز أن المدينة ستقع فى قبضتهم دون كبير عناء ، فحاميتها لا تزيد عن سبعمائة جندى لا يملكون من عتاد الحرب الا النذر اليسير .

ولكن محافظ المدينة على بك السلانكلى قد صمم على الدفاع عنها مهما كلفه الأمر ، وأن يستغل قواته القليلة العدد بالتعاون مع الأهالى فى صد هجمات الانجليز .

ونظرا لتفوق الانجليز فى العدد والعدة ، فقد بنى خطته الحربية على أساس ايهام الانجليز بتقهقر قواته الحربية وانسحابها من المدينة عند مشاهدة الانجليز ، وبأن يلجأ الجنود الى الإعتصام بالمنازل بينما تتوغل القوات المهاجمة الى قلب المدينة ، وهنا تصدر الأوامر اليهم باطلاق النار عليهم من كل جانب ، فيؤخذون على غرة ، ويدب فى قلوبهم الرعب ، ويقعون صرعى فى الشوارع والطرقات .

وقد نجحت هذه الخطة أيما نجاح فهزمت الحملة شر هزيمة وقتل قائدها

ويسكوب ، وانسحبت فلولها تجر أذيال الفشل عن طريق أبي قير إلى الاسكندرية.
ويصف الجبرتي هذه الواقعة بقوله : « وردت أخبار من ثغر رشيد يذكرون بأن طائفة الانجليز وصلت الى رشيد في صبح يوم الثلاثاء حادى عشرينة (٣١ مارس مارس سنة ١٨٠٧) ودخلوا الى البلد وكان أهل البلدة ومن معهم من العساكر متنبهين ومستعدين بالازقة والعطف وطيقان البيوت فلما حصلوا بداخل البلدة ضربوا عليهم من كل ناحية فألقوا ما بأيديهم من الأسلحة وطلبوا الامان فلم يلفتوا لذلك وقبضوا عليهم وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين وفرت طائفة الى ناحية دمنهور » .

وقع عبء الدفاع عن رشيد على كاهل الشعب وحاميتها القليلة العدد والعدة ، فتكاتف الشعب مع الجيش قد كفل لهم النصر على أعدائهم ، فضربوا بذلك أروع الأمثلة في الشجاعة والبطولة والفداء . مما كان له أبعد الاثر في رفع الروح المعنوى لدى المصريين كافة ، فأستعد أهالى كل بلد لملاقاة الانجليز بنفس القوة و بنفس الشجاعة غير هيابين ولا وجلين .

وقد أظهرت الواقعة للانجليز عقم اعتمادهم على معونة المماليك . كما أوضحت للماليك أيضا أن انتصار الانجليز أصبح بعيد الاحتمال ، وأن أملهم في معونة انجلترا لاسترجاع سيطرتهم مرة ثانية على مصر قد تضاءل الى حد كبير .

احتفل المصريون بانتصارهم على الانجليز احتفالا كبيرا ، فقد أرسل محافظ رشيد الى القاهرة أسرى الحرب ، وكذلك رؤوس القتلى الانجليز ، « وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فسيال (ضابط) كبير وآخر كبير في السن وهما راكبان على حمارين والبقية مشاة في وسط العسكر ورؤوس القتلى معهم على نبابيت وعدتها أربعة عشر رأسا ، والأحياء خمسة وعشرون .. وفي يوم الاثنين وصل أيضًا جملة من الرؤوس والأسرى الى بولاق فطلعوا بهم على الرسم المذكور

وعدتهم مائة وواحد وعشرون رأساً ، وثلاثة عشر أسيرا فيهم جرحى » .

وكان الهدف من هذا الاحتفال رفع الروح المعنوى لدى الشعب ، وشحذ الهمم ، واعطاء الدليل العملى على النصر ، اسكاتا للأصوات التى قد ترتفع لالقاء ظلال من الشك حوله ، أو التقليل من قيمته .

وعندما حاول الانجليز إعادة الكرة على رشيد لمحو العار الذى لحق بهم ، لم يقف أهل مصر مكتوفى الأيدى أمام تلك المحاولة الغادرة ، فهبوا الى نجدتها من كل المناطق والاقاليم المحيطة بها ، وتطوع عدد كبير من أهل القاهرة للقيام بواجبهم الى جوار أخوانهم أهل رشيد .

وفى هذه المحاولة الجديدة أحاط الانجليز برشيد إحاطة السوار بالمعصم وظلوا يضربون البلد بالمدافع والقنابر ، وقد تهدم الكثير من الدور والابنية ومات كثير الناس ، وفى تلك الاثناء وصل محمد على إلى القاهرة عائدا من الوجه القبلى ، وعلم بانتصار رشيد وما قام به الاهالى من إستعدادات للحرب . واجتمع بزعماء المصريين وعلى رأسهم السيد عمر مكرم لتنظيم شئون الدفاع ولتدبير الاموال اللازمة لاعداد جيش قوى لصد هجمات الانجليز . وقد أمده أهل القاهرة بما يحتاج اليه . وتم اعداد الحملة ، ويقدر عددها بنحو أربعة آلاف جندى .

معركة الحماد

تحركت القوة الانجليزية من ميناء الاسكندرية تحت قيادة الجنرال استيوارت متجهة صوب رشيد ، وكان قوامها أربعة آلاف جندى وفى الطريق اليها اتجهت كتيبة لإحتلال بلدة الحماد جنوبى رشيد لقطع كل إتصال يأتيهـا من الجنوب . وبدأ حصار الإنجليز لرشيد فى ١٧ ابريل سنة ١٨٠٧ واستمر إثنى عشر يوما ذاقت خلالها المدينة الوانا من العذاب لشدة ما لحق بها من هـدم وتخريب بفعل قنابل المدفعية الانجليزية . ورغم هذا فقد صبروا على البلاء بشجاعة وبسالة ، ولم

يرضوا بأى حال من الأحوال أن يضيعوا النصر الذى أحرزوه بالامس القريب. فأنظار المصريين تتعلق بهم ، وقلوبهم وأفئدتهم تهفوا إليهم ، وجموعهم تهدب لنجدتهم. فلم يزدهم ذلك إلا تمسكا بموقفهم البطولى دفاعا عن مدينتهم وحفاظا لشرفهم .

واستمر الضرب بين الطرفين دون طائل إلى أن وصلت الامدادات الحربية من القاهرة ، وكانت تتكون من فرقتين إتخذتا ضفتى النيل الشرقية والغربية مسارا لها فى إتجاه رشيد . ونظرا لاحتلال الانجليز لموقع الحماد جنوبى رشيد ، كان من المتعذر على القوات المصرية أن تدرك المدينة مالم تدخل فى معركة مع الانجليز لاجلائهم عن هذا الموقع .

كان موقف الانجليز بالحماد جد خطير بعد وصول الامدادات المصرية ، ورأى القائد الانجليزى أنه إذا لم يهب المماليك لنجدته فسيضطر إلى الانسحاب من رشيد والحماد إذا ما تكاثرت القوات المصرية عليه .

وفى صباح يوم ٢١ أبريل هاجمت الفرقتين المصريتين موقع الحماد وقطعت كل صلة بينه وبين رشيد ، وانهالت على قوات ماكاود قائد الموقع الانجليزى الضربات من كل جانب . وما هى إلا ساعات قلائل حتى انهارت مقاومة الانجليز ، فقتل قائد الموقع ومعه ١٦٦ وأسر الباقون وعددهم ٤٠٠ اسير .

وحينما علم الجنرال استيوارت بنبأ الحماد سارع برفع الحصار عن رشيد والتقهقر تجاه أبى قير قبل أن تدركه القوات المصرية . وفى انسحابه تعقبه أهالى رشيد وحدثت بينه وبينهم مناوشات انتهت بمواصلة ارتداده صوب الاسكندرية .

وقد احتفلت البلاد بهذا النصر احتفالا مبينًا ، فسار موكب الأسرى من بولاق إلى القلعة ، تحف به رؤوس القتلى من الانجليز ، وأفواج الشعب تزخر بها جوانب الطرق ، ترتفع أصواتها بالتهليل والتكبير .

أما عن فريزر قائد الحملة ، فقد انكمش بقواته داخل تحصينات الاسكندرية بعد أن عزل المدينة عن داخلية القطر عزلا يكاد يكون تاما بقطع سد أبى قير وإحاطة المياه بالاسكندرية من كل الجهات تقريبا . وكان يراوده الأمل بين الحين والحين فى أن يهب المماليك لنجدته ولكن ذهبت آماله أدراج الرياح .

أخذ المصريون بعد ذلك يركزون جهودهم نحو طرد الانجليز من الاسكندرية وتخليص البلاد نهائيا من خطرهم . ولكن أحوال أوروبا فى ذلك الوقت وانتصار نابليون انتصارا ساحقا على حلفاء انجلترا ، وعقده صلح تلست مع القيصر الروسى دعت انجلترا إلى اعادة النظر فى موقفها من مصر ، لاسيما وأنها فى حاجة ماسة الى تجميع قواها لمواجهة الخطر الذى يتهددها نتيجة تطور الأمور فى أوروبا الى غير صالحها .

كذلك كان التقارب الروسى الفرنسى الأخير عاملا فى ابتعاد الدولة العثمانية عن فرنسا ، وهو ما كانت انجلترا تهدف اليه .

دعت الضرورة اذن الى سحب القوات الانجيزية من مصر ، خصوصا وأن فشلها الذريع ، وما نالها من هزيمة واندحار لم يكن مشجعا لاستمرار بقاء الحملة فى مصر بعد تخلى المماليك عن مساندتها ، وبعد هذا الموقف الاجماعى الرائع من قبل شعب مصر .

لكل تلك الأسباب طلب الجنرال فريزر الدخول فى مفاوضات للجلاء عن البلاد . وقد رحب محمد على بذلك لزوال خطر كان يتهدد سلطانه تهديدا خطيرا . وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ وقع الطرفان المعاهدة ، وتنص على جلاء الانجليز عن الاسكندرية بعد تسلمهم للاسرى والجرحى من جنودهم . وفى ١٩ سبتمبر يخرج آخر جندى انجليزى من المدينة .

وبذلك تنطوى صفحة أخرى من صفحات الكفاح المصرى ضد الغزاة الفاتحين ، مليئة بأعمال البطولة والتضحية ، تدل على وعى وادراك من قبل الشعب لرد هذا العدوان .

ما اشبه الليلة بالبارحة

مما تجدر الاشارة اليه أننا لا يجب أن نقلل من هذا النصر ، فالشعب المصرى دخل فى صراع مع قوات انجلترا الغازية وهو يعلم ، بل وشاهد بعينى رأسه انتصار قواتها البحرية على قوات فرنسا فى موقعة أبى قير البحرية ، ورأى أيضا تدفق جحافلها الى البلاد لاخراج الفرنسيين منها ونجاحها فى هذا السبيل .

وهذا الموقف البطولى يذكرنا بموقف آخر فى تاريخنا المعاصر عندما وجهت الينا انجلترا وفرنسا انذار فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ عقب تأميم قناة السويس ، وبعد بدأ العدوان الاسرائيلى بيوم واحد ، تطلبان فيه انسحاب القوات العسكرية من على ضفتى القناة الى مسافة عشرة أميال وأن تسلم مصر باحتلال الدولتين لبورسعيد والاسماعيلية والسويس وهددت باستخدام القوة فى حالة الرفض .

ومع تقديرنا لخطورة الموقف ولقوة الدولتين الكبيرتين ، فقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر — بكل إباء وشمم — أن يسلم فى شبر واحد من أرض الوطن ، معتمدا على قوة هذا الشعب وتكاتفه مع الجيش فى رد العدوان . وبفضل هذه الوحدة الرائعة تم لنا النصر ، وانسحب المعتدون خاسئين . وهكذا يعيد التاريخ نفسه مع اختلاف فى الزمان والمكان .

الفصل الرابع

الرجعيون فى مصر (١٨٠٥ — ١٨٨٢)

مصر بعد جلاء الفرنسيين

سادت مصر حالة من الفوضى والاضطراب عقب خروج الحملة الفرنسية منها ، فقد سيطرت على البلاد قوى ثلاث تتصارع لتنفرد كل منها بالسلطة والنفوذ. وهذه القوى الثلاث هى : الدولة العثمانية ، وبكوات المماليك ، وانجلترا والى جانبها قوتان أخريان هما قوة فرنسا من ناحية ، والشعب المصرى من ناحية أخرى . وستلعب كل واحدة منها دورا كبيرا أو صغيرا حسبما تتيح لها الظروف .

وإذا تناولنا كل قوة على حدة ، وبدأنا بالدولة العثمانية ، نجد أن تلك الدولة قد حاولت بعد خروج الفرنسيين من مصر أن تعيدها الى سلطانها المباشر عن طريق القضاء على المماليك المنافسين لها فى السلطة . ولهذا أرسلت خسرو باشا ليكون أول وال عثمانى لمصر ، ومنحته كل الصلاحيات لتدعيم النفوذ العثمانى وتطهير البلاد نهائيا من بقايا المماليك . وبهذه السياسة الجديدة بدأت الدولة العثمانية حكمها لمصر .

ولكن هل تستطيع الدولة العثمانية تنفيذ هذا المخطط الجديد وقوات انجلترا حليفة المماليك موجودة بمصر ؟ لن ترضى انجلترا بأى حال من الأحوال أن تسلم بذلك ، فقد ارتبطت بعهود ومواثيق مع المماليك أثناء مقاومتها للحملة الفرنسية ، تعهدت فيها بمساعدتهم على الوصول إلى حكم مصر من جديد بعد تمام خروج الفرنسيين فتلك السياسة التى التزمت بها انجلترا ازاء المماليك ، تتعارض تعارضا تاما مع سياسة الدولة العثمانية فى القضاء على هذه الفئة والتخلص منها.

أما عن موقف انجلترا بعد خروج الحملة من مصر فقد اتصف بالترددوالحيرة، فالحكومة الانجليزية لم تهتدى الى وضع معين تستقر عليه وسط هذه التيارات السياسية المتضاربة فى مصر . فهى تخشى الجلاء عن البلاد قبل أن تصل الى اتفاق مع فرنسا يضمن عدم عودتها لإحتلال مصر مرة ثانية .

ولكن هل من الممكن أن تبقى إنجلترا فى مصر الى أجل غير مسمى ؟ لم يكن من المستطاع تحقيق هذا الهدف إلا بعد موافقة الدولة العثمانية . وقد علمنا مدى تعارض سياسة الدولتين تجاه المماليك . فموافقة العثمانيين اذن بعيدة الاحتمال .

هذا بالإضافة إلى القلق الذى بدأ يساور انجلترا من جراء حدوث تقارب بين الدولة العثمانية وفرنسا ، وتحريض الأخيرة للباب العالى على مطالبة الانجليز بالجلاء عن مصر ، باذلة له الوعود بالمساعدة للوصول الى تحقيق هذه الغاية . وما كانت انجلترا لترضى عن هذا التقارب بين الدولتين فى نفس الوقت الذى يخوض فيه حلفاؤها حربا مستعرة ضد فرنسا فى الميدان الاوربى،فوجودها فى مصر يثير غضب الدولة العثمانية ، ويؤدى فى نفس الوقت الى ارتمائها فى احضان فرنسا، وهو ما لا تريده . اذن ما كانت انجلترا تستطيع البقاء فى مصر ، ولكنها فى نفس الوقت كانت تسوف فى الجلاء عنها عسى أن تخدمها الظروف فى المستقبل لتحقيق امنيتها فى الاستيلاء على مصر .

وهناك عامل آخر دعى انجلترا إلى التباطؤ فى الجلاء وهو خشيتها من رجوع الفوضى مرة ثانية بعد خروج قواتها من مصر، وما قد يترتب عليه من الحاق الضرر بالمصالح الانجليزية فى مصر . أو قد تلجأ دولة أوربية أخرى الى انتهاز تلك الفرصة لوضع يدها على مصر .

دعت الظروف الداخلية من الخارجية الى أن تتمهل انجلترا فى تقرير مصير قواتهـــا فى مصر لا سيما وأن الموقف الاوربى لم ينجل بعد ، وأن مصير تلك القـــوات يتوقف الى حد كبير على نتائج المعركة الدائرة فى الميدان الأوربى .

وبهزيمة حلفاء انجلترا ، وتوقيع معاهدة اميان (مارس سنة ١٨٠٢) يتم جلاء الانجليز عن مصر فى مارس سنة ١٨٠٣ .

أما عن قوة المماليك ، فمما لا شك فيه أنها قد أصيبت بضربة شديدة على يد الفرنسيين ، ولم يصبح لهذه الفئة ما كان لها من سطوة ونفوذ . ولكن من وجهة نظرها كانت ترى ضرورة عودة الحياة فى مصر الى ما كانت عليه قبل مجىء الحملة الفرنسية . فهم أصحاب النفوذ الحقيقيون ، وما الدولة العثمانية إلا مجرد أسم فقد قوته ومعناه .

وحجتهم فى عودة سلطانهم الى ما كان عليه من قبل ، أنهم قدموا الكثير من التضحيات فى محاربة الفرنسيين ، وأن الدولة العثمانية وقفت جامدة ولم تحرك ساكنا ، ووقع عبء الدفاع عن البلاد على كاهلهم بالاشتراك مع المصريين . وهم أيضـا الذين شاركوا الفرنسيين الحكم وانتزعوا الوجه القبلى من أيديهم بقـــوة السلاح .

كانت الاوضاع الجديدة فى مصر تسير فى غير صالح المماليك ، فسياسة الدولة العثمانية الرامية الى اضعافهم والتخلص منهم ، واستعادة سلطانها المباشر على البلاد تتعارض مع اهدافهم . كما أن اعتمادهم على وجود انجلترا فى مصر ، وعلى تعهداتها التى قطعتها لهم لم تفدهم فى شىء .

هذا بالاضافة الى انقسامهم على أنفسهم ، وتنازعهم على السلطة ، وحبهم

للسلب والنهب وتدبير المؤامرات . كل هذا قد أضعف من شوكتهم وفت فى عضدهم .

وهناك عامل هام لا يجب اغفاله أو التهوين من خطره ، فالزعامة الشعبية فى مصر قد لعبت دورا ايجابيا فى تطور الأحداث فى البلاد بصورة لم تكن معهودة من قبل . وأن هذه الزعامة الشعبية لم تكن لتقبل بأى حال من الأحوال أن تسلم قيادها للماليك وأن تقف مما يجرى فى مصر موقف المتفرج الذى لا يعنيه من الأمر شيئا . فزعماء البلاد ومن ورائهم الشعب المصرى وقفوا لكل المحاولات التى تهدف الى عزلهم عن الأحداث الجارية موقفا حازما . وصمموا على أن يكون حكم مصر لهم وحدهم وبمشورتهم .

أما عن سياسة فرنسا فى مصر ، فنجد أن الفرنسيين قد استطاعوا أثناء احتلالهم للبلاد أن يضموا اليهم بعضا من زعماء المماليك الذين قبلوا الانضواء تحت لوائهم . وهؤلاء المماليك قد حاولوا الابقاء على الود القديم الذى يربطهم بفرنسا طمعا فى مساعدتها للوصول الى حكم مصر ، وليتمكنوا من معارضة الفريق الآخر الذى يحظى بتأييد انجلترا .

وسيعمل هؤلاء على الاستنجاد بفرنسا ، وابداء استعدادهم التام لقبول ما تمليه عليهم من شروط فى مقابل تلك المساعدة ولكنها لم تعرهم اذنا صاغية ، فسياستها فى ذلك الوقت كانت تقوم على استرضاء الباب العالى وكسب صداقته ، وذلك للقضاء على النفوذ الفرنسى فى مصر .

ولهذا لم يحاول نابليون أن يمد يد المساعدة الى هذه الفئة من المماليك حتى لا يغضب الدولة العثمانية ، ويقضى بذلك على سياسة التقارب الدولتين .

وفى نفس الوقت فرغم خروج الفرنسيين من مصر ، استطاعت فرنسا أن

يـكون لها نوع من الاشراف على الأحوال السائدة فيها ، نظرا لما تتمتع به من تفوق حربى ممتاز على قوات انجلترا وحلفائها فى الميدان الاوربى ، ولارتباط المسألة المصرية الى حد كبير بالموقف الأوربى بصفة عامة وبانتصار فرنسا وعقد صلح اميان اضطرت انجلترا الى الجلاء عن مصر . وبذلك لم تعد المسألة المصرية تشغل بال الحكومة الفرنسية بعد .

دور المصريين فى إقرار الاوضاع فى مصر :

كان من نتائج الحملة الفرنسية على مصر ظهور الوعى المصرى بشكل واضح ، وظل هـذا الوعى محتفظا بقوته وسط التيارات المتعددة والمتعـارضة التى اعقبت خروج الفرنسيين والتى اشرنا اليها آنفا ، ولم يستطع أى تيار منها أن يجرفها معه أو أن يحولها عن طريقها المرسوم . وضعفت كل تلك التيارات ، وبعضها زال ولم يصبح له وجود ، وبقيت قوة الشعب راسخة الأقدام ، لتؤدى دورها فى توجيـه الأحداث ، وبناء مصر الحديثة .

وفى حقيقة الأمر ، فرغم قصر مدة الحمـلة ، فانها كانت مليئـة بالأحداث المتتابعة التى شدت اليها أنظار المصريين وعقولهم ، وجعلتهم ـ سواء رضوا أم لم يرضوا ـ مدفوعين الى الاشتراك فى تلك الاحداث والتجاوب معها . فـكانت بمثابة التجربة التى تمرس فيها المصريون على الـكفاح ، والتى تدرب فيهـا زعماء الشعب وقادته على التنظيم والتوجيه ومعالجة الأمور بادراك ووعى . كما كان الديوان رغم كل ما وجه اليه من نقد ـ مدرسة لتعليم علماء مصر وقادتهـــا ممارسة بعض مظاهر الحـكم ، وبحث ما يعرض عليهم من أمور بحثا منظمامثمراً . وكأن الحملة الفرنسية قد أعدتهم عن طريق غير مباشر ، وبغير قصدمنها ، لتحمل أعباء المرحلة الجديدة من تاريخ البلاد .

وقد توالى على حكم مصر بعد جلاء الفرنسيين عدة ولاة اشتهروا بالظلم والجور وبضيق الأفق والتطرف فى جمع الضرائب ، وكانوا يستندون فى وجودهم على خليط من الجنود الترك والشراكسة والارناؤود والالبانيين . وكان هؤلاء لاينفكون عن الثورة على الولاة لتأخر رواتبهم ، بل بلغت بهم الفوضى الى حد قتـــــل أحدهم ونهب بيته .

وكثيرا ماتدخل زعماء المصريين بين هؤلاء الجنود والوالى أو بين الوالى والمماليك لحقن الدماء ، والعمل على استقرار الأمور . وفى ذلك الوقت كان محمد على قائدا للفرقة الألبانية فرأى بثاقب نظرة أن القوة الحقيقية فى البلاد تتمثل فى الشعب المصرى وفى زعمائه المصريين فأخذ يتودد اليهم لـكسب ثقتهم. وحرص فى مناسبات كثيرة أن يظهر استياءه وغضبه من تصرفات الولاة العثمانيين ، وأن ينحاز الى جانب الشعب فى مطالبه . واستطاع بهذا التظاهر أن يكسب بالفعل ثقة المصريين ، وأن يبدوا لهم فى صورة مغايرة تمام المغايرة لما ألفوه من الضباط الاتراك والشراكسة .

وفى عهد ولاية خورشيد باشا (١٨٠٤ - ١٨٠٥) ساءت الامور فى مصر الى درجة كبيرة ، فالتنافس بينه وبين محمد على على السلطة قد استعرت أواره ، وكذلك بينه وبين المماليك . بالاضافة الى اشتداد وطأته على الناس ، وتجاهله لرغبات المصريين .

وقد أشرنا فى الفصل الاول من هذا الـكتاب، عندما تعرضنا لمظاهر الـكفاح المصرى الى ثورة المصريين على حكم خورشيد ومحاصرتهم له . . ووقوف أهل القاهرة ضده وقفة رجل واحد تحت زعامة السيد عمر مكرم الى أن اضطر صاغرا الى التنازل عن الحـكم بعد وصول فرمان من السلطان العثمانى بخلعه . وكيف توج كفاح المصريين بالنصر .

وخلال تلك المعركة التى دارت بين المصريين والوالى العثمانى ، كان محمد على دائم التردد على مجالس العلماء ، مؤيدا مواقفهم . ونتيجة لذلك فعندما قرر زعماء الشعب عزل خورشيد ، اتفقت كلمتهم على تولية محمد على واليا عليهم بالشروط التى وضعوها وقام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى بالباسه خلعة الولاية .

ويعتبر هذا الحادث تطورا خطيرا فى نظام الحكم فى مصر ، فلأول مرة فى تاريخ مصر الحديث يعزل وال ويعين آخر بارادة الشعب ، وينزل السلطان العثمانى على تلك الارادة فيؤيد هذا الاختيار بفرمان يثبته على ولاية مصر .

أدرك محمد على مدى خطورة الزعامة الشعبية على سلطانه ونفوذه ، فهو يعلم تمام العلم بأنه لم يأت الى الحكم إلا برغبة المصريين وبتعضيد وتأييد زعمائهم . وأن الاحداث التى توالت على البلاد منذ الحملة الفرنسية قد بوأت هؤلاء الزعماء مكانا مرموقا ، ونخص بالذكر السيد عمر مكرم نقيب الاشراف .

ولما كان محمد على فى حاجة الى تأييد المصريين له فى محاولته التغلب على الصعوبات التى اعترضت طريقه فى الحكم ، وأولها - بل أخطرها على حكمه - خلو خزانة الولاية من الأموال اللازمة لدفع مرتبات الجنود بصفة عاجلة . ولم يتردد زعماء مصر فى قبول فرض ضرائب جديدة لتدبير تلك الأموال المتأخرة ، حتى لا تثور الجنود ، ويخرج زمام الأمور من قبضة محمد على .

كذلك كان فى حاجة الى مؤازرة المصريين له فى صراعه مع المماليك ، وفى الوقوف ضد رغبة السلطان العثمانى فى عزله . لكل تلك الاسباب قبل محمد على على مضض مشاركة الزعماء المصريين له فى شئون الحكم .

الانفراد بالسلطة

وعندما بدأت الأوضاع الداخلية فى مصر تتغير لصالح محمد على بموت

الألفى والبرديسى — وهما من أكبر زعماء المماليك ومن أقواهم شكيمة — وضعف الباقين منهم، وكذلك نجاح محمد على فى استمالة السلطان العثمانى اليه وكسب ثقته فيه عن طريق تقديم الأموال والهدايا للسلطان ورجال حاشيته، أخذ محمد على يفكر تفكيرا جديا فى التخلص من الزعامة الشعبية والانفراد بالحكم. لاسيما وأن عوامل التنافس والتحاسد فيما بينهم قد مكنته من استمالة بعضهم اليه عن طريق التعيين فى المناصب الكبرى. أما البعض الآخر ممن عارضوه، فكان نصيبه الاضطهاد ثم النفى كما حدث للسيد عمر مكرم.

لقد حنث محمد على بوعده، وتنكر للشروط التى ولى الحكم على أساسها فقاطع الزعماء مجلسه، « فقالوا بلسان واحد لا نذهب اليه أبدا مالم يكشف عن هذه الفعال، فان رجع عنها وامتنع عن احداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا اليه وترددنا عليه، فاننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور ».

أصيب السيد عمر مكرم بخيبة أمل كبيرة لما ألم بالناس من مظالم على يد محمد على واضطر الى مقاطعته حتى لا يظن الناس انه موافق على أعماله و تصرفاته. وقد استاء محمد على من ذلك، وعد موقف السيدعمر مكرم هذا بمثابة تحريض عليه. وقال محمدعلى أثناء حديثه مع بعض العلماء « انه (يقصد السيد عمر مكرم) فى كل وقت يعاندنى ويبطل أحكامى ويخوفنى بقيام الجمهور ».

كان محمد على اذن يخشى أن يؤلب عمر مكرم الشعب عليه، ورأى أن الوقت مناسب كى يضرب ضربته، فأصدر فرمانا بابعاده عن القاهرة وبعزله من منصبه. وعندما علم السيد عمر مكرم بهذا القرار قال: أما منصب الرقابة فانى راغب فيه ... وأما النفى فهو نهاية مطلوبى وأرتاح من هذه الورطة، ولكنى أريد أن أكون فى بلدة لم تكن تحت حكمه. واذا لم يأذن لى فى الذهاب الى

أسيوط فليأذن لى بالذهاب إلى الطور أو الى وارنة » . ورفض محمد على أن يجيبه الى طلبه ، وأصر على نفيه الى دمياط .

وهكذا تنطوى صفحة مجيدة من صفحات أحد أبناء مصر المخلصين الذين جاهدوا الظلم والاستبداد عن عقيدة ومبدأ . وكان يمثل فى ثورته آمال أمة وحقوق شعب . فالسيد عمر مكرم انما يعتبر من الرواد الأول فى تاريخ حركة الكفاح المصرى .

وقد ذهب بعض المؤرخين الى القول بأن عجز السيد عمر مكرم عن الوصول الى حكم مصر رغم ما كان يتمتع به من حب الشعب المصرى وتأييده له ، انما يرجع الى عدم توافر صفات الزعامة والقيادة فيه . هذا بالاضافة الى عدم نمو الحركة الوطنية الى الحد الذى يستطيع فيه السيد عمر مكرم أن يقيم حكما وطنيا بعد أن فشل الولاة العثمانيين قبل محمد على فى ايجاد نوع من الحكم المستقر فى البلاد .

اذا أمعنا النظر فى هذا القول ، نجد أنه يفتقر الى الصحة ، فمالاشك فيه أن السيد عمر مكرم كان يحظى بتأييد شعبى كبير وبمنزلة كبيرة لدى المصريين ، وأن محمد على لم يستطع أن يتقرب من الشعب الا بصداقته للسيد عمر مكرم ورضائه عنه . ولكن حكم مصر يجب أن يعتمد على قوة حربية تسنده ، ولم تكن هذه القوة متوفرة لدى المصريين فى ذلك الوقت .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يكن من المستطاع فى ذلك الوقت أن يتولى السيد عمر مكرم ولاية مصر لسببين جوهريين : الاول أنه يجب أن يعتمد على القوات الألبانية والشركسية الموجودة بمصر وكان من الصعب ، أو من المستحيل - بمعنى أصح - أن يعتمد على ولاء هذه الفئة التى لاتعرف الولاء ، والتى لم تخلص حتى للولاة من بنى جلدتها .

والسبب الثانى ، أن الباب العالى لن يسمح بأى حال من الأحوال أن يلى أمر مصر أحد أبنائها ، وإذا كان قد رضخ بعد ذلك لطلب المصريين فى تعيين محمد على واليا عليهم فمرده إلى أن محمد على البانى الأصل أى من نفس السلالة التى ينحدر منها الولاة العثمانيين .

يؤتى الحذر من مأمنه

اطمأن محمد على الى حكم مصر بعد أن قضى على الزعامة الشعبية ، وكم أفواه المعارضين لحكمه ، وأخذ يتفرغ للعمل على تثبيت دعائم حكمه وانشاء مصر الحديثة .

ولكن الخطوات التى سيتخذها محمد على لبناء مصر الحديثة ، ستقوده فى نهاية الأمر سواء رضى بذلك أم لم يرضى ، ودون قصد منه الى تنمية الروح الوطنى فى نفوس المصريين .

فخلق دولة قوية مرهوبة الجانب ، كان يتطلب منه إنشاء جيش قوى يعتمد على ولائه واخلاصه له ، والتخلص من القوات الألبانية والشركسية التى كانت مبعث قلق واضطراب وخوف . ولذا إتجه الى المصريين لتكوين الجيش الحديث . ونجح محمد أيما نجاح فى اعداد هذا الجيش القوى الذى قام على السواعد المصرية الشابة من أبناء الفلاحين .

فتكوين هذا الجيش الوطنى يعتبر حجر الأساس فى نمو الوعى القومى . فلم يكن يدر بخلد محمد على وهو ينشىء هذا الجيش أنه سيكون أول من يرفع لواء الثورة ضد أحد أفراد أسرته ، وهو الخديو توفيق . فتكوين الجيش المصرى الوطنى يعد كسبا للحركة القومية ، ولنمو الوعى القومى فى البلاد .

ثانيًا - كان تكوين الدولة المصرية الحديثة يتطلب ايفاد البعوث العلمية الى

دول أوربا للتخصص فى مختلف فروع المعرفة ، ليستخدمهم محمد على فى ادارة شئون الدولة وتنفيذ مشروعاته . أى أن محمد على أرادهم أن يكونوا مجرد أدوات أو موظفين للقيام بأعباء الادارة فحسب ولكن هؤلاء الذين تعلموا فى بيئة أوربية ، وعرفوا ما يتمتع به الافراد من حقوق ، وما تنعم به الشعوب الاوربية من حكم ديمقراطى ، وخصوصا فى انجلترا وفرنسا ، لم يرضوا عندما جاءوا الى مصر أن يقف حدود عملهم على أعباء الوظيفة ، وانما أصبح هؤلاء مركز أشعاع للفكر المستنير ، وخلايا ثورية على النظام الاستبدادى المطلق الذى سار عليه محمد على . فهم وأن لم يثوروا على الأوضاع القائمة بشكل واضح ، الا أن كتاباتهم وأقوالهم قد مهدت الطريق للثورة فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر .

ثالثًا — أن انتشار المدارس التى أنشأها محمد على لايجاد طبقة من الموظفين والحرفيين لادارة شئون الدولة ، قد ساعد كثيرا على خلق طبقة مثقفة تستطيع أن تستزيد من العلم ، فوجد رأى عام مثقف . وأن كان قد بدأ بداية متواضعة الا أن ساعده سيشتد فى أواخر عهد إسماعيل وأوائل عصر توفيق ، لانتشار مبادىء حركة الجامعة الاسلامية ، ومبادىء الحزب الوطنى ، ووجود الكثير من المفكرين من أمثال الشيخ جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده ؛ وعبد الله النديم وغيرهم .

فهذه الخطوات الثلاث عقد عملت دون شك — عن غير قصد من محمد على — على نمو الحركة الوطنية فى مصر فى القرن التاسع عشر . فمحمد على عندما كان يعمل على اخماد أصوات زعماء مصر ، كان يعمل فى نفس الوقت — دون أن يدرى على نمو الحركة القومية .

وبعد أن أستتب الامر لمحمد على بمصر بقضائه على المماليك فى مذبحة القلعة سنة ١٨١١ ، أخذ يسخر قوى الشعب المصرى فى بناء مصر الحديثة ، وأن يستغل

طاقاته فى تدعيم البلاد سياسيا واقتصاديا [1]، وفى تكوين امبراطورية عربية واسعة عمرت فترة قصيرة من الزمن ثم سقطت فى نهاية الامر .

ويرجع أنهيارها الى عدة أسباب ، منها أن هذه الامبراطورية قد تكونت بحد السيف ، ولم تنشأ بناء على رغبة انبعثت من ارادة شعوبها . كذلك كان محمد على الذى يمثل رأس هذه الدولة الجديدة رجلا تركيا ، ومتعصبا لتركيته ولا يعرف اللغه العربية ولا يتكلم بها . هذا فضلا عن موقف انجلترا العدائى له ، ومعارضتها لمشاريعه التوسعية على حساب ممتلكات الباب العالى .

فرمان سنة ١٨٤١

وفى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضعت الدول المعنية بالامر ، وعلى رأسها انجلترا نهاية تلك الامبراطورية . ويصدر فرمان سنة ١٨٤١ بتنظيم العلاقة بين مصر والدوله العثمانية على ضوء مقررات معاهدة لندن السالفة الذكر .

وقد نتساءل لماذا ابقت انجلترا محمد على على حكم مصرمع أنها كانت تستطيع عزله ، ولم يكن فى مقدور السلطان العثمانى وقتئذ أن يرفض لانجلترا طلبا ؟

الحقيقة أن انجلترا عارضت سياسة محمد على التوسعية على حساب الباب العالى، ووجدت فيها تعارضا لسياستها ازاء الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ، وهى سياسة المحافظة على ممتلكات هذه الدولة ، وعدم رغبتها فى تقسيمها بين الدول المعنية بالامر ، حتى لو أدى ذلك الى أستخدام القوة . ونجحت انجلترا فى كسر شوكة محمد على ، واكتفت بذلك ولم تحاول عزله ، لانها وجـــدت فيه الرجل الذى

---

[1] يذكر الميثاق فى الباب الثالث (جذور النضال المصرى) هذه الفترة من تاريخ مصر بقولة : « وقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على ... وإذا كان هنا شبه جماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثه فى مصر ... فان المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبيه التى مهدت لحكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة أستهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » .

عمل على تحقيق مصالح الدول الاوربية فى مصر ، وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية ومنحها شتى الضمانات ، واستخدامه لعدد كبير من الخبراء الاجانب فى مشروعاته المختلفة ، وارساله البعوث العلمية الى مختلف دول أوربا .

محمد على من هذه الناحية كان يعمل ادخال الحضارة الغربية والنظم الغربية فى مصر ، ومزج تلك الحضارة الغربية الجديدة بالحضارة الشرقية القديمة . فبقاء محمد على فى حكم مصر – من وجهة نظر انجلترا وغيرها من الدول الاوربية – ضرورى لضمان استمرار ازدهار الحضارة الغربية وانتعاش رأس المال الأجنبى فى مصر ، وهذه الحقيقة لم تغب عن ذهن محمد على ، وكذلك خلفائه من بعده . ولهذا فقد عملوا على استرضاء تلك الدول جميعا ، وخصوصا انجلترا وفرنسا لتدعيم مركزهم ولضمان وجودهم فى الحكم ضد رغبات الشعب المصرى .

وكان أهم ما تضمنه فرمان ١٨٤١ منح مصر نوعا من الاستقلال الذاتى فى ادارة شئونها فى ظل السياده العثمانية . أى أنه لم يخضع مصر خضوعا مباشر لسلطة الدولة العثمانية . وفى نفس الوقت لم يمنح والى مصر من الصلاحيات ما يسمح له بالاستقلال عن الدولة العثمانية فى يوم من الايام .

وصاية دولية

كما أن التسوية التى فرضتها الدول الاوربية فى معاهدة لندن ، والتى صيغ على اساسها فرمان عام ١٨٤١ قد منحت هذه الدول نوعا من الوصاية على العلاقات المصرية العثمانية . فهى لن تسمح للباب العالى أن يفتئت على حقوق والى مصر ، كما أنها لن توافق بأى حال من الأحوال أن يتجاوز والى مصر الحدود المرسومة له بمقتضى الفرمانات .

وترتب على ذلك أن كلا من السلطان العثمانى ووالى مصر كان يعلم تمام العلم

أنه فى حاجة الى رضاء الدول الاوربية وتأييدها له لتعزيز موقفه ازاء الآخر. وقد عمل محمد على طوال حكمه على كسب ود صداقة انجلترا ولكنه لم يفلح ، فاتجه صوب فرنسا ، وعن هذا الطريق تسلل النفوذ الغربى الى مصر فى صور مختلفة : نفوذ سياسى ، ونفوذ اقتصادى ، ونفوذ ثقافى .

فمحمد على قد استخدم عددا كبيرا من الاجانب ، وخصوصا من فرنسا ، لتنفيذ مشروعاته المختلفة ، مثل مشروعات الرى واقامة القناطر والجسور ، وانشاء الترسانة البحرية ، والمصانع الحربية ، واقامة المدارس الحربية . ورحبت الحكومة الفرنسية بذلك ، لأنها وجدت فى امداد محمد على بالفنيين الفرنسيين عودة للنفوذ الفرنسى بصورة غير مباشرة .

رؤوس الاموال الأجنبية :

كما شجع محمد على على تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الى مصر ، فتكونت عدة بيوت تجارية أجنبية فى المدن الرئيسية ، وخصوصا ميناء الاسكندرية . وقام هؤلاء الاجانب باحتكار نقل معظم صادرات مصر من الاسكندرية الى الخارج على سفن أوربية .

ومن الظواهر الملموسة خلال القرن التاسع عشر ازدياد عدد الاجانب بمصر - وخصوصا بمدينة الاسكندرية - زيادة كبيرة لم يكن عددهم يزيد فى عهد الحملة الفرنسية عن مائة فرد فى مصر كلها . ولكن هذا العدد أخذ فى الزيادة بالتدريج كلما زادت حاجة مصر الى خبرة هؤلاء الاجانب فى بناء نهضتها .

وهناك سبب آخر لهذه الزيادة ذكره الجبرتى ، ألا وهو تمييز الاجانب على المصريين ، فمحمد على كان يفرض على البضائع التى يملكها الأولون ضريبة تقدر بنحو اثنين ونصف فى المائة ، بينما التجار المصريون يدفعون عشرة فى المائة .

أى أن محمد على كان يشجع التجار الأجانب على حساب التجار المصريين .

كذلك كان من أسباب هذه الزيادة تقدم تجارة مصر ، وما ترتب عليه من اقبال تجار الجملة الأجانب على الاقامة فى مصر حتى وصل عددهم نحو أربعين تاجرا فى سنة ١٨٤٠ . وكانت غالبيتهم – أن لم يكن كلهم – يقيمون فى الاسكندرية . واستمر هذا العدد فى الزيادة حتى بلغ فى الاسكندرية وحدها فى أواخر عهد محمد على نحو خمسة آلاف نسمة ، يقيمون فى أفخم الدور ، ويقتنون الجياد الأصيلة ، ويعيشون عيشة كلها ترف ونعيم .

نشأت فى مصر رأسمالية غربية اعتمدت على التسهيلات الواسعة التى قدمها محمد على وخلفاؤه ، وتساندها الدول الأوربية صاحبة المصالح الاستعمارية . واستغل هؤلاء الأجانب – ولم يكن معظمهم فوق مستوى الشبهات – وجود الامتيازات الأجنبية ، وعجز الحكام عن الوقوف ضد تصرفاتهم غير المشروعة فى الاثراء على حساب الشعب ، والقضاء على اقتصاديات البلاد .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر زاد تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على مصر ، فى شكل مشروعات كبرى وقروض . واشتد تنافس كل من انجلترا وفرنسا حول السيطرة على موارد البلاد . ففى عهد والى مصر عباس الاول تبنت كل من الدولتين مشروعا حيويا سعت إلى تنفيذه . فتقدمت الشركات الانجليزية إلى والى مصر بمشروع مد خط حديدى يربط الاسكندرية بالسويس ، مارا بالقاهرة لتيسير نقل البريد والمسافرين والبضائع بين الشرق والغرب .

وفى نفس الوقت تقدم الجانب الفرنسى بمشروع آخر يهدف الى ربط البحرين الاحمر والابيض بقناة بحرية . وكلا المشروعين يرتبط إرتباطا وثيقا بمصالح عالمية لخدمة أغراض الدول الاستعمارية أولا وقبل كل شىء .

ونظرا لميل عباس إلى جانب انجلترا لوقوفها إلى جانبه فى أزمة التنظيمات التى نشبت بينه وبين الباب العالى لاصراره على تنفيذ التنظيمات الخيرية بمصر، فقد وافق على تنفيذ المشروع الانجليزى الخاص بمد الخط الحديدى، ورفض المشروع الفرنسى.

وعندما ولى سعيد حكم مصر بدأت كفة فرنسا فى الرجحان؛ فسعيد صديق لفرنسا، ويهمه استرضاءها وكسب ثقتها. وفرنسا ترى فيه خير معين على تحقيق مشروعاتها فى مصر، وتغليب نفوذها على نفوذ انجلترا وقد تم لدلسبس الحصول على إمتياز حفر قناة السويس بشروط مجحفة بحقوق مصر.

التدخل الاجنبى

وكلما تمكنت الرأسمالية الغربية من مصر، كلما زاد تسلطها المالى والسياسى دون شك. وقد اتخذ هذا التسلط أشكالا متعددة فى السنوات التى سبقت الاحتلال الانجليزى لمصر فى عام ١٨٨٢. فى تلك السنوات استطاعت انجلترا أن تضع يدها على اسهم مصر فى القناة (سنة ١٨٧٥). وبذلك أصبح لها الحق فى التدخل من حين لآخر فى شئون البلاد بحجة حماية مصالحها فى قناة السويس. فاسماعيل بقبوله بيع اسهم مصر فى القناة انما منح انجلترا سبدا مشروعا للتدخل.

ثم أعقب ذلك ارسال بعثة كيف لدراسة أحوال مصر المالية، ومحاولة إصلاحها، وما ترتب عليها من موافقه الخديو إسماعيل على انشاء صندوق الدين لضمان حقوق الدائنين الاوربيين. وتطور هذا التدخل بصورة أقوى، فأنشئت المراقبة المالية على شئون البلاد من الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا. وتألفت وزارة مصرية مسئولة لشل حركة الخديو اسماعيل وسلب السلطة من يديه. وكان بهذه الوزارة وزيران أوربيان لمباشرة تنفيذ رغبات الدولتين والاعتراض على ما يريانه معارضا لمصلحة بلديهما.

وعندما وجد الخديد اسماعيل نفسه وحيدا أمام ضغط الدولتين ، توازرهما الدول الاوربية المعنية بالأمر ، ووجد أن السلطان العثمانى لا حول له ولا قوة ، ولن يستطيع مساندته ضد رغبات الدول الأوربية . بل على العكس من ذلك فكان يود من قرارة نفسه أن تطيح تلك الدول بحكم إسماعيل ، كى يتخلص من الامتيازات التى منحها اياه ، والتى قيدت سلطة الدولة العثمانية فى مصر ، لجأ إسماعيل الى مجلس شورى النواب ، والى الصحافة المصرية يلتمس مساندته فى موقفه من معارضة التدخل الاوربى . أى أن إسماعيل وهو الذى لم يعر مطالب الشعب اذنا صاغيه قد لجأ اليه فى نهاية الامر لانقاذه من المصير المحتوم .

ارتفعت أصوات النواب بالمعارضة ، وبدأت الصحف المصرية تهاجم التدخل الاجنبى وتحض الاهالى على مقاومته بمختلف السبل ، فاشتدت المقاومة الشعبية ، وزادت فاعليتها ، وخشيت انجلترا وفرنسا من تطور الامور فى غير صالحها ، فقامت بالضغط على السلطان العثمانى لاصدار فرمان بخلع اسماعيل من ولاية مصر وتم لها ذلك فى منتصف عام ١٨٧٩ . وقد دل عزل إسماعيل على تصميم الدولتين على تحطيم كل معارضة تقف فى طريق تقدم نفوذهما وسيطرتها على الجهاز المالى فى مصر . وقد مهد ذلك لظهور الحركة العرابية .

نمو نظام الاقطاع

كانت الارض فى عهد محمد على ملكا للدولة ، فليس للزارع حق التصرف فيها لا بالبيع ولا الرهن وكل ما كان يتمتع به فى ذلك الوقت هو حق الاستغلال أو الانتفاع فحسب .

ولكن اسرة محمد على وجدت من صالحها أن تعمل فى نفس الوقت

جاهدة على خلق طبقة ارستقراطية اقطاعية تعتمد عليها فى الداخل، فأخذ محمد على وخلفاؤه من بعده يقطعون الاقطاعات الواسعة لضباط الجيش من الشراكسة، ليضمنوا ولاءهم من ناحية، وليعتمدوا على نفوذهم كطبقة ارستقراطية اقطاعية من ناحية أخرى. وكان هؤلاء الضباط الشراكسة يتصفون بالصلف والعجرفة واحتقار المصريين. وظنوا عن فهم قاصر أنهم من طبقة رفيعة، تجرى فى عروقها الدماء الزرقاء النبيلة. أما أهل مصر فهم طبقة من الفلاحين لا ترقى إلى مستواهم بأى حال من الأحوال.

بهذه النظرة السقيمة نظر هؤلاء الضباط الشراكسة إلى جنود مصر وضباطها من المصريين، وعاملوهم معاملة سيئة وحرموهم من الترقية أو تولى المراكز الرئيسية فى الجيش. ولم يكن هؤلاء الشراكسة يتمتعون بهذه السلطة الواسعة وهذا الجاه العريض عن جدارة أو استحقاق، وانما ورثوها عن اسيادهم الأتراك والشراكسة خلال الحكم التركى البغيض. حدث هذا فى نفس الوقت الذى نال فيه الضباط المصريون الصغار قسطا من الدراسات العسكرية، سواء منهم من تلقى تعاليمه العسكرية فى الخارج أو فى المدارس الحربية المصرية التى كان يقوم بالتدريس فيها ضباط أوربيون أكفاء، بينما كان بعض هؤلاء الضباط الشراكسة جاهلا أو شبه جاهل. ومن هنا كانت المرارة التى شعر بها الضباط المصريون من وجود هذا العنصر الشركسى مسيطرا على مصائر الجيش، بتعضيد وتأييد اسماعيل لمواجهة زحف المصريين المثقفين نحو المراكز الرئيسية فى الجيش.

ولكن رغم ذلك، فان مجرد إنشاء الجيش الوطنى فى عهد محمد على، كان بداية انطلاق القومية المصرية فى القرن التاسع عشر. وقد عرفنا أن الحركات القومية التى ظهرت فى أوربا فى منتصف القرن الماضى قد ارتبطت إلى حد كبير بتكوين الجيوش الوطنية فيها. فبإنشاء الجيش الوطنى فى مصر قد نما الشعور بالعزة والقوة لدى المصريين، واتسع نطاق المهمة الملقاة على كاهل هذا الجيش

من مجرد حماية الحدود وصد العدوان الخارجى ، إلى حماية حقوق الشعب من مغتصبيه فى الداخل والخارج. اذن كانت طبقه الضباط الشراكسة تساند الرجعية ممثلة فى أسرة محمد على ومن ورائها الدول الاستعمارية صاحبة المصالح فى مصر .

والى جانب هذه الفئة ظهرت فئة أخرى من الاقطاعيين من أصحاب البلاد ومن الاجانب الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاسرة الحاكمة وبالحكومات الأوربية صاحبة الامتيازات . وهذه الفئة أيضا كانت تفكر بعقلية الحكام وتتصرف طبقا لأهوائهم وبما تمليه عليها مصالحها وقد اعتمدت الاسرة الحاكمة فى مصر على مساعدة تلك الطبقة فقربتها اليها وأغدقت عليها الأموال ، وسنت من القوانين مايحقق مصالحها ، وملأت بهم مجالس الشورى التى تشكلت فى ذلك الوقت كما كانت هذه الطبقة بحكم نشأتها وتكوينها تكره السواد الاعظم من الشعب ، أصحاب المصالح الحقيقية ، وتقف ضد تيار التقدم والاصلاح ، وتعمل جاهدة على كم الأفواه وضرب الاحرار وتسفيه آراء ذوى الرأى والفكر فى البلاد .

الفصل الخامس

رواد الحركة القومية والفكرية

بدأت حركة الاستنارة فى مصر فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر على أثر عودة البعثات العلمية التى أرسلها محمد على إلى دول أوربا للتخصص فى مختلف مجالات المعرفة . ومنذ ذلك الوقت أخذت الحركة الأدبية تنمو وتزدهر وتتجه وجهة قومية ، فأصبح التلازم بين الادب والقومية من سمات هذا العصر ، ومن مظاهره الدالة عليه . ولقد أثر الادب فى الحركة القومية وتأثر بها ، بحيث أصبح من يدرس الأدب وقتئذ ، انما يدرس تطور الحركة القومية من أوسع أبوابها .

وقد نجح الادب بحق ، بفضل بعض أعلامه ، من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى ، وجمال الدين الافغانى، والشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، فى أن يساير النضج السياسى القومى ، فتغنى هؤلاء فى أشعارهم وكتاباتهم بجيش مصر وبمجدها ، وبحق الوطن فى التضحية والفداء .

وقد آتت هذه الحركة ثمارها فى نهاية الربع الثالث من القرن الماضى ، فعاد عدد غير قليل من البعثات ، وأخذت الشكوى ترتفع من زيادة الضرائب ، ومن الضغط الأجنبى والتدخل الأوربى السافر . وازدادت هجمات الصحافة على موقف الحكام ، وأشتد نكيرها على التدخل الاجنبى ، بفضل تعاليم جمال الدين الافغانى ، أول من نادى بحركة الجامعة الاسلامية ، وبفضل جهود تلميذه وزميله الشيخ محمد عبده ، وكتابات وخطب عبد الله النديم ، خطيب الثورة العرابية .

ولن نستطيع بأى حال أن نعطى صورة حقيقية للحالة فى مصر فى ذلك الوقت دون أن نلم بشكل موجز ومبسط لتراجم تلك الشخصيات الكبيرة التى كان لها أعمق الاثر وأخطره على سير الأحداث فى مصر فى السنوات التى سبقت الاحتلال الانجليزى والتى أعقبته كذلك .

رفاعة رافع الطهطاوى

ولد رفاعة رافع فى طهطا بمديرية جرجا فى سنة ١٨٠١ من أبوين فقيرين . حفظ القرآن فى صغره ، ثم تعلم بعض مبادىء العلوم الدينية ، وسافر إلى القاهرة حيث التحق بالازهر فى سنة ١٨١٧ ، فتبناه الشيخ العطار شيخ الجامع الازهر ، وكان من أكبر علماء عصره فى ذلك الحين، ومن أكثرهم تضلعا فى الأدب. وقد تأثر رفاعة باستاذه وخصوصا فى تعمقه فى دراسة الأدب .

ما أن أتم رفاعة دراسته بالأزهر إلا وعين استاذاً به ، نظرا لتفوقه ونبوغه وقضى فى التدريس ثمانى سنوات ، نقل بعدها إلى الجيش ، حيث عـــين أماما لاحدى آلايات الجيش المصرى . وقد أحدث انتقاله من محيط الازهر إلى بيئة أخرى مغايرة للأولى تمام المغايرة أثرا فى نفسه ، وفى تفكيره ، وفى تعشقه للشجاعة وحب المغامرة .

وفى سنة ١٨٢٦ أختير ليرافق البعثة العلمية الاولى التى أرسلت إلى فرنسا ، كامام لها . أى أنه لم يكن ضمن أفراد البعثة ، وانما كانت له مهمة محدودة ،وهى أن يؤم طلبة البعثة فى الصلاة . ولكن طموح رفاعة رافع الطهطاوى ، وحبه للعلم ، دفعاه الى العكوف على دراسة اللغة الفرنسية وآدابها دراسة عميقة ، وكذلك التاريخ والجغرافية والفلسفة . وقرأ لكبار كتاب فرنسا من أمثال فولتير وجان جاك روسو ، وراسين ، ومونتسكيو .

وخلاصة القول فان اقامته فى باريس كانت مثمرة للغاية ، فبالاضافـــــة إلى مادرسه من عـلوم ، وما حصله من معلومات ، ألف عددا من الـكتب ، وترجم عدداً آخر .

وكان التقرير الذى كتب عنه قبل مغادرته باريس ، عائداً لوطنه ، مفخرة له اذ يذكر « وممن أمتازوا بين هولاء الشبـان الشيخ رفاعة الذى أوفـد مع البعثة أماما فأتقن الترجمة . وهو رجل مثقف ، لابد أن ينجح فى ترجمة الكتب التاريخية . . . ونقول بلا تثريب ، أنه سيكون ممن ينفعون مصر فيما بعد أعظم نفع . »

وفى سنة ١٨٣١ عاد الى مصر ليهب علمه ، وفنه ونفسه لوطنه ولابناء وطنه ، وليكرس حياته لتحقيق ، هذا الفرض . وكان رفاعة خير من يقوم بتلك المهمة ، فقد تفقه فى علوم الدين ، ووقف على اسرار اللغة العربية ، وألم باللغة الفرنسية وآدابها الماما كبيرا ، وعرف حاجة مصر ، وما تعانيه من نقص فى مختلف ألوان المعرفة . فعكف على ترجمة العديد من الـكتب الفرنسية وتأليف البعض الاخر ليسد النقص فى المكتبة العربية ، وليزود أبناء وطنه بعلوم الغرب ومعارفه .

ولم تقتصر أهمية الدور الذى قام به رفاعه على مجرد الترجمة والتأليف فحسب، وانما فى تشبعه بآراء الغرب وأفكاره ، وطرقه فى معالجة الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدستوريه . ولمس بنفسه ما يتمتع به الناس فى تلك البلاد من حرية فى القول والعمل ، فرفاعة ، من هذه الناحية ، يعتبر من الرواد الاول الذين حملوا مشعل العلم والعرفان ، وممن رسموا لبنى وطنهم معالم الطريق .

وقد أحس عقب مجيئه الى مصر بحاجة البلاد الى اعداد طائفة من العلماء المبرزين فى االغة العربية ، وفى مختلف اللغات الاوربية ، ليقوموا بترجمة العلوم والمعارف الأجنبية الى اللغة العربية . وتطعيم الثقافة الشرقية القديمة بالثقافة الغربية الحديثة .

ولهذا السبب أقترح على المسئولين فى مصر انشاء مدرسة الألسن ، وهى أشبه بكلية تقوم على تدريس اللغة العربية ، وبعض اللغات الأوربية مثل الانجليزية والفرنسية والايطالية . إلى جانب بعض مواد التاريخ والجغرافيـة والشرائع الاسلامية والأجنبية . وقد بذل رفاعة جهودا مضنية للنهوض بالمدرسة ، ورفع مستواها . وأهتم أهتماما خاصا بتدريس التربية الوطنية ، وبث حب الوطن والتفانى فى خدمته فى نفوس طلبته ، وفى هذا المعنى يقول : « ان خدمة مصر ، فريدة العصر ، دار هجرة الفهم ، المبرزة لـكل شهم من خير ما أفنى به اللبيب وأفتن وأعتنى به وأقتناه ذخيرة للزمن ، بل هو فرض على كل من كان من بنيها أو مستوطنا فيها » .

وظل رفاعه يعمل بجد ونشاط فى ادارة تلك المدرسة حتى عام ١٨٥١ حيث أمر والى مصر عباس الأول بأغلاقها وإبعـاد رفاعه إلى السودان لتولى نظارة مدرسة ابتدائيه . ومن المرجح أن سبب نفيه ، أنما يرجع الى وطنيته ، وإلى ماجاء بكتابه (تخليص الابريز إلى تلخيص باريس) من آراء تتعلق بالحـاكم المستبد ، أزعجت عباس وأغضبته . هذا فضلا عما ورد بترجمته لـكتاب (دستور فرنسا) تحت عنوان « حقوق العوام » من عبارات لا ترتاح لها نفس عباس ، لانها لا تستقيم مـع الأوضاع السائدة فى مصر وقتئـذ ، وما فيها من اثـارة للطبقات العاملة .

وقد عانى من إقامته فى الخرطوم الشىء الـكثير ، فلم يكن المقصود من ايفـاده إلى السودان الاشراف على ادارة المدرسة التى لم يكن لها سوى الاسم فحسب . فقد كانت تفتقر إلى المدرسين وإلى كل مقومات المدرسة . كما كان اسناد نظارة المدرسة الابتدائية اليه فيه تحقير وأمتهان لـكرامته وعلمه وفضلة وفى السنوات الاربع التى قضاها فى ربوع السودان كتب يقول : « فوالله ماحصل لعمق فتور

ولا قصور فى مدى الثلاثين سنة الماضية ... ولـكن هذه الأربع السنوات التى قطعتها فى الخرطوم كادت تلاشى جلدى » .

ومـكث رفاعه فى السودان إلى وفاة عباس الأول سنة ١٨٥٤ ، حيث أعيد إلى مصر ، وأسندت اليه عدة مناصب الى أن وافته منيته فى سنة ١٨٧٣ عن خمسة وسبعين عاما ، أمضاها فى التعليم والتثقيف والتأليف والترجمة . وفى ميدان الترجمة وحده قام هو وتلاميذه بترجمة ما يقرب من الالف كتاب من عيون الكتب . هذا فضلا عما تخرج على يديه من تلاميذ أسهموا فى نشر لواء العلم والمعرفة .

وقد كان رفاعه صادقا فى وطنيته ، محبا لبلاده ، تغنى بأمجادها وهو فى باريس ، فقـــال :

ناح الحمام غصون البان ... فأباح شيمة مغرم ولهان
وكأنه يلـقى إلى اشـــارة ... كيف اصطبارى مذ نأى خلانى
مع اننى والله مذ فارقتهم ... ما طاب لى عيش وصفو زمانى
هذا لعمرى أن فيها سادة ... قد زينوا بالحسن والاحسان
يا أيها الخافى عليك فخارها ... فاليك أن الشاهد الحسنان
ولئن حلفت بأن مصر لجنة ... وقطوفها للفـائزين دوانى
والنيل كوثرها الشهى شرابه ... لأبر كل البر فى ايمـانى

وقال فى صف قواتنـا الحربية :

ننظم جنـدنا نظـما ... عجيبـا يعجـز الفهما
بأسد ترعب الخصما ... فمن يقوى يناضلنا
رجال ما لهـا عدد ... كمال نظامها العدد
حلالها الدرع والزرد ... سنان الرمح عاملنـا

من هذا العرض الموجز لتاريخ حياة رفاعه رافع الطهطاوى يتبين لنا كيف تمكن هذا القروى الذى اتى من أقاصى الصعيد ، أن يصل الى مثل ما وصل اليه من علم ومعرفة ، فضرب لبنى وطنه أروع الأمثلة على أن المصرى اذا ما اتيحت له الظروف ، وهيئت له فرص العلم ، لتساوى بنظيره فى الدول المتقدمة . وقد منح هذا الفهم المصريين ثقة بأنفسهم و بقدرتهم على التغيير والتجديد .

ومن الخدمات الجليلة التى قدمها رفاعه لوطنه اهتمامه الشديد باللغة العربية وبآدابها ، فبعث فيها روحا جديدة ، فى وقت وصلت فيه تلك اللغة الى درجة كبيرة من الضعف والانحطاط . فاحياء اللغة العربية ، والتراث العربى ، قوى النزعة الوطنية ، خصوصا اذا قام الأدب على خدمة الأهداف الوطنية .

جمال الدين الافغانى

يعتبر جمال الدين الافغانى أكبر مفكر إسلامى ظهر فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر . نشأ جمال الدين وترعرع فى عالم اسلامى تسوده الفرقة ويتغلغل فيه النفوذ الغربى الى حد كبير . وقد وجد أن أمم الشرق ترزح تحت عبء الاستعباد والاستعمار ، وتفتك بها عوامل الجهل والتفرقة العنصرية والدينية ، فعكف على دراستها ، وخرج على الناس ببرنامج مفصل ، قسمه الى قسمين : قسم دينى وآخر سياسى .

فالقسم الدينى يتلخص فى العمل على محاربة التفرقة الدينية ، وفض المنازعات بين المسلمين من أهل السنة والشيعة ، وفهم الدين الاسلامى على وجهه الصحيح .

أما القسم السياسى فيتركز فى نقطتين جوهريتين ، وهما : تحرير البلاد الشرقية من الحكم الفردى الاستبدادى ، وتخليصها من الاستعمار الاجنبى .

فاذا تناولنا الشطر الاول ـ وهو تحرير البلاد من الحكم الفردى الاستبدادى ـ

فكان يرى فى النظم الدستورية الغربية أفضل أنواع الحكم ، ومثالا يحتذى لاقامة الحكم الصالح . وفى هذا المعنى يقول : « ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم ومتى صادفت هاتان القوتان حمقا وجهلا تغلبتا عليهما . وهذا القول فى حكم الفرد المطلق فانه يدوم ما دامت الأمة تتخبط فى دياجير الجهل ، ومتى فشا العلم فى الأمة فاول ما تناهض فى ذلك الشكل من الحكم وتعمل على التخلص منه سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

فجمال الدين الافغانى اذن كان يريد أن يتخذ من العلم دعامة قوية لاستنهاض الشعوب الاسلامية والأخذ بيدها فى ظل الحكم الدستورى الذى يكفل الحرية للجميع . وفى سبيل مبدئه هذا لم يذق طعم الراحة ولم يعرف الاستقرار ، بل عاش متنقلا بين الممالك الاسلامية وغير الاسلامية داعيا اليها ، معرضا نفسه لغضب الملوك والامراء المستبدين ولدسائس الدول الاستعمارية .

أما فيما يتعلق بتخليص الشعوب الاسلامية من قبضة الاستعمار الأجنبى فكان يرى أن الدعوة إلى إنشاء جامعة اسلامية أو وحدة إسلامية تضم الشعوب الاسلامية كلها تحت زعامة واحدة هو السبيل الوحيد للوقوف أمام المطامع الاستعمارية وقفة رجل واحد . اذن كان جمال الدين الافغانى هو استاذ حركة الجامعة الاسلامية والداعى إلى اعتناقها بمختلف الطرق حتى جعل من هذه الفكرة عقيدة إجتماعية وفكرة سياسية لها اشياع ومعتنقون . فجمال الدين الافغانى نادى بتكتل إسلامى لمقابلة التكتل المسيحى الاوربى المستعمر .

ومما تجدر الاشارة اليه أن جمال الدين الافغانى لم يكن يرمى من وراء إنشاء الجامعة الاسلامية أن تخضع جميع الاقطار الاسلامية لحكم فرد واحد . فقد كان يخشى الانانية والتحاسد بين الحكام . وانما أرادها وحدة إسلامية على غرار الجامعة العربية الآن . وفى هذا المعنى يقول : « لا ألتمس بقولى هذا أن يكون

مالك الأمر فى الجميع شخص واحد ، فان هذا ربما كان عسيرا ولـكننى أرجو أن يـكون سلطان جميعهم القرآن . ووجه وحدتهم الدين ، وكل ذى ملك على ملـكه يسعى جهده لحفظ الآخر ما استطاع ، ويعتقد أن حياته بحياته وأن بقاءه ببقائه ، على أن تـكون أول صيحة تبعث على الوحدة وتوقظ الرقدة وصادرة من أعلاهم مرتبة واقواهم شوكة ».

ومن حسن حظ مصر أن أقام بها جمال الدين سنوات عديدة تعتبر من أنشط وأخصب فترات حياته ولما لايبدأ جمال الدين بمصر حيث الصراع ضد التسلط الاجنبى والاستبداد الفردى قد بلغ مداه. جاء اليها فى عام ١٨٧١ وقد سبقته شهرته، فالتف حوله الشباب والشيوخ وأصبح له تلاميذ ومريدون ، وكان ثورة اينما حل وحيثما نزل . وشاء الظروف أن ينزل بالقاهرة فى أخطر فترة من تاريخ حياة البلاد وهى الفترة السابقة لقيـام الثورة العرابية ، فأسهم إلى حد كبير فى اندلاعها . فـمما لا شك فيه أن الثورة العرابية قامت متأثرة بحركة الجامعة الاسلامية وبدعـــوة جمال الدين .

وقد استطاع جمال الدين أن يخرج الأزهر من جموده ، وأن ينقسم علماؤه فى نظرتهم لجمال الدين فنهم من أيده ، ومنهم من رماه بالزندقة والالحاد . وكان جمال الدين لا يألوا جهدا فى شحذ الهمم ، وحث المصريين على الثورة ، فلم يكن يتملق أهل مصر أو يصانعهم ، بل كان يقسوا عليهم بالقول كى يهبوا للدفاع عن حقوقهم المسلوبة . فمن أقواله فى هذا المعنى (سنة ١٨٧٨) مخاطبا المصريين : « انكم معشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد ، وربيتم فى حجر الاستبداد ... وانتم لا حس لـكم ولا صوت ، تسومكم حكوماتـكم الحيف والجور ... وانتم صابرون بل راضون أنظروا أهرام مصر وآثار طيبة وحصون دمياط ... هبوا من غفلتكم ، عيشوا كباقى الأمم أحرار سعداء أو مأجورين شهداء ».

أثر جمال الدين الأفغانى فى أحداث مصر فى تلك الفترة تأثيرا كبيرا فاليه

يرجع الفضل فى ظهور الحزب الوطنى وفى إيقاظ روح المقاومة لدى المصريين ضد التدخل الأجنبى ، متخذا وسائل عديدة من دفع للصحافة على مناقشة هذا الموضوع فى قوة وجرأة ، إلى قيام معارضة داخل مجلس شورى النواب .

استطاع جمال الدين الأفغانى بقوة شخصيته وسحر حديثه ، ومقدرته على الاقناع أن يؤلف بين مختلف الطوائف من مثقفين ورجال حكم وساسة وعامة الشعب ، وأن يوجههم نحو هدف واحد ، ألا وهو القضاء على الحكم الفردى المطلق ، ومقاومة التدخل الأجنبى . ولهذين السببين قامت الثورة العرابية .

واذا كان جمال الدين الافغانى قد نادى بحركة إسلامية ، فهل معنى ذلك أنه لم تكن هناك قومية مصرية فى ذلك الوقت ؟ واذا وجدت فما هى العلاقة بين الاثنين ؟ .

ظهرت الحركة الاسلامية قوية فى الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، وكانت هى المسيطرة على آراء مفكرى هذا العصر ، فالرابطة الاسلامية فى نظر جمال الدين هى شريعة المسلمين المقدسة ، واذا كان الغرب المسيحى قد تمسك بمسيحيته ، فمن الضرورى أن يتمسك المسلمون بعصبيتهم الدينية ، ولا جنسية لهم إلا فى دينهم ورغم ذلك وجدت القومية المصرية وظلت وثيقة الصلة بحركة الجامعة الاسلامية، ومع ذلك لم تفقد مصريتها الاصيلة أو خواصها ومميزاتها . كما أنها لم تفن نفسها فى الجامعة الاسلامية .

ولم يقف أثر جمال الدين الافغانى عند حد تعاليمه أثناء حياته فحسب ، وانما استمر بشكل متطور على أيدى تلاميذه مثل الشيخ محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبى وعبدالله النديم، وكان لهؤلاء جميعا شأن كبير فى السياسة المصرية والعربية .

الشيخ محمد عبده

ولد الشيخ محمد عبده فى إحدى قرى الوجه البحرى عام ١٨٤٩، ثم تلقى تعليمه الأولى فى كتاب القرية ثم انتقل منه إلى المعهد الدينى بطنطا (الجـــامع الأحمدى) حيث مكث فيه ثلاث سنوات، ومنه إلى الجامع الأزهر حيث حصل على شهادة العالمية فى سنة ١٨٧٧. وفى تلك الاثناء وفد على مصر جمال الدين الأفغانى فى سنة ١٨٧٠ كما أوضحنا من قبل، فتتلمذ محمد عبده على يديه، وأخذ عنه علوم الفلسفة وأصول الدين والتصوف والاخلاق والسياسية وعلوم الرياضة والكلام.

وقد تأثر الشيخ محمد عبده باستاذه تأثيرا كبيرا، فنجح فى التخلص من القيود ومن الجمود الذى كان من سمات علماء الأزهر فى ذلك الحين ونادى بضرورة الاصلاح، الاصلاح الدينى والسياسى فى نفس الوقت وكانت وسيلته فى هذا السبيل الكلمة المسموعة والكلمة المكتوبة.

وفى أوائل عهد الخديو توفيق أسند اليه التحرير فى الوقائع المصرية، ثم ما لبث أن أصبح رئيسا للتحرير، وقد اتخذ من جريدة الوقائع المصرية منبرا لنشر دعوته الاصلاحية، والمناداة بالنهوض بالبلاد من جميع النواحى، الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية. وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابيـــة الافذاذ، وان كان ظهوره لم يتضح إلا فى المرحلة الثانية من الثورة.

أما عن موقفه من الثورة العرابية فى بدايتها فكان مغايرا لذلك، إذ كان من رأيه أن الحكم الفردى المستنير أجدى على الامة وأنفع من قيام نظام دستورى فى بلد لم يعد الاعداد الكافى لقبل مثل هذا النظام، وخصوصا فى بلد يفتقر الى العلم، ويقل فيه عدد المتعلمين. وكان يرى أن الالتجاء إلى القوة

العسكرية لتحقيق الحكم النيابى قد يجر على البلاد الكثير من الويلات ، ومنها الاحتلال الأجنبى .

وظل محمدعبده على موقفه من العرابيين إلى أن تولى البارودى رئاسة الوزراء، فانضم اليهم وأصبح من رجالهم الأقوياء ، المدافعين عن مبادئهم ، المناهضين للخديو توفيق وللتدخل الأجنبى . وعندما ضرب الأسطول الانجليزى ميناء الاسكندرية أخذ الشيخ محمد عبده يكتب المقالات الطوال الممتلئة قوة وحماسة داعيا المصريين إلى التطوع فى صفوف الجيش بما لديهم من مدخرات دفاعا عن وطنهم وصيانة لكرامتهم .

وعندما انتهت الثورة العرابية بالفشل حوكم الشيخ محمد عبده مع زعمائها ، وصدر الحكم بنفيه خارج الديار ثلاث سنوات . وفيها التقى مع أستاذه جمال الدين الأفغانى بباريس حيث أصدرا سويا فى سنة ١٨٨٤ «جريدة العروة الوثقى» وكان الهدف من اصدارها تأليب العالم الاسلامى ضد احتلال الانجليز لمصر . أى أن الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى قد استطاعا أن يحولا الحركة القومية من حركة مصرية بحته الى حركة مصرية تسير فى ظل الجامعة الاسلامية . كما عملت الجريدة على توكيد الرابطة بين المسلمين كضرورة حتمية، تنزل منهم منزلة التقديس .

ومن هذا يتضح أن الشيخ محمد عبده ، ينفرد مع زميله فى الجهاد عبد الله النديم ، فى أن كلا معهما لم يتوقف عن مواصلة الجهاد بعد الاحتلال الانجليزى لمصر ، كما حدث بالنسبة لغيرهما من زعماء الثورة العرابية .

وقد نجحت الجريدة فى اثارة العالم الاسلامى ضد انجلترا الى الحد الذى حرمت فيه الحكومة الانجليزية على الجريدة دخول مصر والسودان والهند . ولما كانت الجريدة تعتمد فى توزيعها على هـــذه الاقطار ، فلم يستطع الشيخان مواصلة اصدارها فتوقفت .

ويعتبر عام ١٨٨٩ نقطة تحول فى تاريخ حياة الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ففيه عاد الى مسقط رأسه مصر ، وفيه أيضا اعتزل الحياة السياسية كلية ، وأمسك عن الخوض فى المسائل السياسية وكرس حياته للخدمة العامة وللاصلاح الدينى والاجتماعى بصفة خاصة . وكان يرى أن نقطة البدء يجب أن تكون من الأزهر ، وأن يكون اصلاح نظام التعليم فيه واخراجه من الجمود الذى ضرب حوله ، أول ما يتجه اليه التفكير . وقد واتته هذه الفرصة عندما عين عضوا فى مجلس ادارة الأزهـــر .

وفى عام ١٨٩٩ عين الاستاذ الامام مفتيا للديار المصرية، فكان موضع احترام المصريين وتقديرهم . وفى ذلك الوقت اتسع نشاطه فشمل نواحى أخرى غير الافتاء فأصبح عضوا فى مجلس الأوقاف الأعلى وعضوا فى مجلس شورى القوانين ومؤسسا لجمعية أحياء العلوم العربية . كما اشترك فى تأسيس بعض الجمعيات الخيرية الاسلامية .

واذا كان الشيخ محمد عبده قد أسهم فى بداية حياته فى توجيه النشاط السياسى فى مصر فى فترة الثورة العرابية وما بعدها فان نشاطه كمصلح دينى واجتماعى يفوق ماعداه من أوجه النشــاط الأخرى . فاصلاحه لنظم التعليم فى الأزهر وبعثه للحركة الفكرية والأدبية فى مصر، وخدمته للعـــلوم الدينية ودفاعه عن الاسلام جعلته فى قمة المصلحين فى ذلك العصر . ويبـدو أن انصراف الاستاذ الامام فى أخريات أيامه عن القضايا السياسية هو ايمانه بان الاصلاح الدينى والاجتماعى يجب أن يسبق الاصلاح السياسى، وهو ما كان يؤمن به ويدافع عنه قبل انضمامه الى العرابيين ، فاعتزاله الحياة السياسية انما هو عود الى بدء .

عبد الله النديم (١٨٤٥ — ١٨٩٦)

عبدالله النديم من الشخصيات الهامة فى تاريخ مصر بصفة عامة وتاريخ الثورة

العرابية بصفة خاصة ، فهو يلقب بحق خطيب الثورة العرابية والداعى لها والمدافع عنها . آمن بها وهى فكرة وتعشقها وهى حقيقة واقعة ، ودافع عنها فى أوقات محنتها ، ولم يتنكر لها بعد فشلها ، بل ظل المؤمن بها المخلص لذكراها ، حتى آخر يوم فى حياته .

ولد عبد الله النديم بمدينة الاسكندرية فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٥ من أسرة متوسطة ، لقى تعليمه الأول بمسجد الشيخ ابراهيم باشا كان عبد الله النديم ذكيا ، مفرطا فى ذكائه ، سريع البديهة ، قوى الحجة رائع البيان ، على مقدرة كبيرة فى الخطابة والكتابة ، يكتب النثر ويقرض الشعر وينظم الزجل . وكما كان مفرطا فى الذكاء ، كان مولعا بالفكاهة جريئا إلى حد الهوس .

ورغم بلاغته وحبه للأدب والصحافة فقد اتجه إلى تعلم الاشارات البرقية وعمل موظفا بمصلحة التلغرافات وقد مهدت له هذه الوظيفة سبيل الانتقال الى القاهره والاختلاط باعلام الادباء والشعراء . ثم أختير ناظرا لمدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية ، فنهض بها وبث فى تلاميذها روح الخطابة والتعلق بالأدب . واتخذ من المدرسة مكانا لاقامة الحفلات العامة التى ظهرت فيها موهبته الخطابية وقدرته الكلامية ، فذاع صيته بين الناس .

وفى منتصف عام ١٨٨١ ترك مهنة التعليم الى الصحافة حيث أنشـــأ بمدينة الاسكندرية صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت » ، وصاغها باسلوب ظاهره الهزل وفى باطنه الجد ، تناول فيه الموضوعات الهامة الخطيرة بأسلوب ساخر ، لاذع . وفى تلك السنة بدأت الحركة العرابية تقوى ويشتد ساعدها ، ووجدت فى عبد الله النديم خير داع لها ، ففيه تتجلى كل صفات الدعاة ، من طلاقة فى اللسان وقوة فى الاقناع ، وسلامة فى العبارة ، وطلاوة فى الحديث .

وقد صادفت هذه الحركة هوى فى نفسه . فآمن بها واندمج فيها وسخر كل جهده وطاقته لخدمتها . ولم تلبث الثورة أن جذبته إلى القاهرة ، فانتقل اليها حيث أخرج صحيفته فى ثوب جديد وأطلق عليها إسم « الطائف » . ومنذ ذلك الوقت بدأ نجمه فى البزوغ كأحد زعماء الثورة ، وخطيبها والمتحدث باسمها ، وهو وان لم يكن من رجال السيف الا أنه لم يفارق عرابى فى أشد أوقات محنته ، فلازمه أثناء وجوده بكفر الدوار وكذلك عندما انتقل ميدان القتال من كفر الدوار الى التل الكبير .

وعندما احفقت الثورة وقبض على زعمائها تمكن عبد الله النديم أن يختفى عن الأنظار واستمر اختفاؤه هذا تسع سنوات ، درخ فيها السلطات الحاكمة رغم أنها قد رصدت مبلغ ألف جنيه لمن يعثر عليه . وظل عبد الله النديم ينتقل من بلد الى آخر متنكرا فى زى أهلها متحدثا بلسانهم . وتارة يدعى بأنه مغربى أو يمنى أو حجازى . وقد تعرف عليه بعض من لاذ بهم ولكنهم لم يفشوا سره احتراما له وتقديرا لدوره الوطنى . وأخيرا تمكنت السلطات الحاكمة من القبض عليه ، وقدم للمحاكمة فعفا عنه الخديو وأمر بنفيه خارج الديار ، فاختار مدينة يافا مقرا له ، فنزل بها معززا مكرما .

وعندما ولى عباس الثانى الحكم عفا عنه ، وسمح له بالعودة الى مصر . وقد حاول اللورد كرومر اصطناعه ولكنه رفض مهادنة الاستعمار ، وتولى الوظائف العامة ، وآثر استئناف الجهاد من جديد ، فأنشأ مجلة أسبوعية أسماها « مجلة الأستاذ » فى ١٨٩٢ جمعت بين الأدب والاجتماع والفكاهة ، واستطاعت أن تشق طريقها وسط الصحافة المصرية بخطى ثابتة ، مما أثار ضده أصحاب الجرائد فوشوا به لدى المعتمد البريطانى

اللورد كرومر . فأمر بابعاده مرة أخرى عن مصر فى منتصف عام ١٨٩٣ . فعاد إلى يافا مرة أخرى ، ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا ، فأصدر السلطان العثمانى أمرا بابعاده منها . فرجع إلى الاسكندرية مرة ثانيه ، وتوسط له أحد رجال الدولة العثمانيه لدى السلطان فقبله بالآستانه، وأسند اليه منصبا فى وزارة المعارف . وهناك التقى باستاذه وزميله فى الجهاد السيد جمال الدين الأفغانى فتوثقت بينهما أواصر الألفه والصداقة . وظل عبد الله النديم فى منفاه إلى أن وافته منيته فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ فدفن بالآستانه بعيدا عن وطنه الذى بذل فى سبيله كل ما يملك .

وأهمية عبد الله النديم فى التاريخ المصرى لا تنكر ، فبالاضافة إلى كونه أحد زعماء الثورة العرابية ، ومن أكثرهم ثقة لدى عرابى ؛ فقد كان وطنيا لا تلين له قناة ، فأخطار طريق الجهاد سبيله فى الحياة ، فلم يضعف ولم يستكن ، ولم يهادن الاستعمار أو يتنكر للثورة العرابية كما فعل بعض الذين اسهموا فيها ، بل ظل وفيا لها حتى آخر أيام حياته . فعبد الله النديم من هذه الناحية مثل رائع للرجال المخلصين الاوفياء .

أعطانا عبد الله النديم كذلك أمثلة حية لما يجب أن تكون عليه الصحافة النزيهة فيما أصدره من صحف ومجلات ، أمتازت بقوة الأسلوب وبوفرة الموضوعات الأدبية والإجتماعية ومعالجة الشئون السياسية بأسلوب تهكمى لاذع .

من هذا العرض الموجز لأعمال هؤلاء الرجال يتبين لنا أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان غنيا برجاله ، مليئا بالتيارات الفكرية والسياسية التى وجدت صداها لدى الشعب على مختلف طبقاته . وخصوصا فى

وقت زاد فيـــه تغلغل النفوذ الاجنبى فى مصر تحت ستـــار المحافظة على حقـــوق الدائنين ، واستشرى فيه تسلط العنصر الشركسى على الجيش ، وظهر للعيان ضعف الخديوية وعجزها عن حماية مصالح البلاد ، فكان قيـــام الثورة العرابية أمر ضروريا وحتميا لارجاع الأمور إلى نصابها، استجابة لرغبـات ومطالب الشعب .

الباب السادس

الحركة الوطنية فى مواجهة التدخل الأوربى

الثورة العرابية

كان لنمو الوعى القومى فى مصر فى الثمانيات من القرن التاسع عشر، نتيجة للحركة الفكرية والثقافية التى انتعشت فى ذلك الوقت، ونتيجة للاتصال بالحضارة الاوربية، وللتدخل الاجنبى فى شئون مصر، وخصوصاً من قبل الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا، اللتين كانتا تدعيان بوجود مصالح حيوية لهما فى مصر أثره فى أن تتجه أحداث تلك الفترة إلى القوة والعنف، وإلى تصادم المصالح القومية الوطنية بالمصالح الاستعمارية المستغلة.

ومن سوء حظ مصر أن تتوالى عليها الكوارث والنكبات بشكل لم تعهده البلاد من قبل فبقاء أسرة محمد على فى الحكم قد مكن للمصالح الاجنبية بأن تتدعم وتزدهر، وهيأ لرأس المال الاجنبى الفرصة ليسطر ويتحكم فى مصير البلاد من النواحى الاقتصادية والسياسية. وليت الامر وقف عند هذا الحد، فقد اسرف الخديو إسماعيل فى الاستدانه، وعجزت الخزانة المصرية عن سداد الديون وبدأ التدخل الاجنبى فى شئون البلاد المالية، لحماية مصالح دائنيه بصورة أضرت بمصالح البلاد ضرراً بليغا.

ومما زاد الموقف سوءا أن الدولة العثمانية كانت عاجزة عن صد تيار التدخل الأجنبى فى مصر، ولم يكن فى أستطاعتها أن تفعل شيئاً. فقد هزمت فى الحرب الروسية التركية سنة ٧٧ / ١٨٧٨، وفرضت عليها معاهدة برلين عام ١٨٧٨، وانتزعت منها كل ممتلكاتها الأوربية تقريباً وخرجت من هذه الحرب

ضعيفة ، منهوكة القوى . فلم تكن اذن فى مركز يسمح لها بالتدخل بصورة ايجابية لوقف تدهور الامور فى مصر .

أما عن موقف ولاة مصر وقتئذ ،فقد حددها فرمان سنة ١٨٤١ والفرمانات المعدلة له . وهذه الفرمانات قد منحتهم نوعا من الاستقلال فى ادارة شئون البلاد من الناحيتين الداخليه والخارجيه . ولكن هذا الاستقلال مقيد بشروط معينة ، ليس من السهل عليهم تناسيها أو تجاهلها . فيجب عليهم أذن أن يمارسوا حكم مصر بصورة لا تؤدى إلى المساس بحقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة أو بالمصالح الاجنبية فى مصر .

وأيقن هؤلاء الولاة أن بقاءهم فى الحكم أو ابعادهم عنه يتوقف على شرطين أساسيين ، لا ثالث لهما ، الاول : ويأتى فى المرتبة الأولى من الأهمية، وهى مشيئة الدول الكبرى ، والثانى رغبة السلطان العثمانى . وعلى ضوء هذا الاعتقاد سار ولاة مصر من أسرة محمد على فى حكم البلاد . وكان هدفهم الاساسى ، منذ أن استقر لهم أمر مصر، العمل على إرضاء الدول الكبرى ، والسير وفق هواها ، محافظة على مراكزهم ، وابقاءا لحكم الاسرة العلوية .

هذا بالاضافة إلى ما كان يتمتع به الاجانب من امتيازات ، وما كانت تصدره المحاكم المختلطة من أحكام تجافى العدالة وتضر بالمصالح الوطنية ارضاء لحفنة قليلة من الاجانب .

كل هذه الامور مجتمعة قد أثارت ثائرة المصريين ، وألهبت شعورهم القومى ، وجعلتهم يعتقدون بأن أصلاح الامور فى مصر بعد أن بلغت ذروتها من السوء لن يتم الا باستخدام القوة ، بالثورة على الاوضاع الفاسدة وتقويضها والقضاء على كل من يعترض طريقهم .

بدأت سحب الثورة تتجمع فى سماء مصر منذ أواخر عهد إسماعيل ، وأخذت قوى المقاومة تتألف و توحد صفوفها وتبلور مطالبها فى مطلبين أثنين هما : القضاء على التدخل الأجنبي وإقامة حياة دستورية سليمة .

أما عن المطلب الاول فكان يتعارض مع ماتدعيه الدول الكبرى من مصالح فى مصر ، ولهذا فقد صممت على أن تزيح من طريقها كل من يحاول المساس بما أدعته من حقوق ، ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد بأستخدامها .

أما المطلب الثانى ألا وهو إقامة نظام دستورى سليم فى البلاد فكان لا يتفق مع نزعة ولاة مصر فى الحكم المطلق، وعدم أعترافهم بما للشعب المصرى من حقوق فى ممارسة حكم نفسه أو مجرد المساهمة فى الحكم . ولم يكن ولاة مصر على استعداد للتنازل عما يدعونه من سلطة مطلقة على البلاد ، خصوصا وأنهم كانوا يعتمدون فى ذلك على تأييد النفوذ الاجنبى . ومن هنا نلاحظ التضامن منذ البداية بين النفوذ الاجنبى والرجعية ممثلة فى والى مصر ومن يلوذ به من الباشوات والبكوات وأصحاب المطامع .

ومما ساعد على تدهور الأحوال فى مصر ان يعتلى الخديو توفيق كرسى الحكم فى أعقاب تدخل الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا ونجاحهما فى عزل الخديو اسماعيل وتعيينه بدلا منه .

كان الخديو توفيق اذن يعلم تمام العلم بأن بقاءه فى الحكم مرهون برضاء الدول الكبرى عليه أولا وقبل كل شيء . فيجب عليه منذ البداية ان يختط لنفسه سياسة خاصة تهدف إلى تثبيت دعائم حكمه وذلك عن طريق السير فى ركاب هذه الدول ولو أدى الامر الى التضحية بمصالح البلاد .

وبالاضافة إلى ما ذكرنا فقد كان الخديو توفيق ضعيف الشخصية ، مترددا لا يستطيع الارتفاع إلى مستوى الأحداث فى ذلك الوقت . فالظروف المحيطة بالبلاد من الداخل والخارج كانت تتطلب رجلا قويا مستنيرا يؤمن بالشعب ويثق به . ولكن مما يؤسف له حقا ان توفيق كان قليل الثقة بالشعب ، يرى سيرة آبائه واجداده فى التمسك بالسلطة المطلقة . ولهذا لا نعجب إذا ما سارت الامور فى مصر من سىء الى اسوأ ، ويظهر عجز الحكومة وترددها فى عدم اتخاذها موقفاً حازما ازاء بعض المشاكل الملحة التى كانت تتطلب حلا عادلا وسريعا .

وإذا أردنا أن نعدد أسباب قيام الثورة العرابية نجد أنها ترجع الى نمو الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت ، وزيادة تغلغل النفوذ الاجنبى . وتعصب العنصر التركى والشركسى فى الجيش المصرى ، والتفرقة فى المعاملة بينهم وبين زملائهم المصريين . هذا فضلا عن ظهور عرابى كزعيم وطنى فى وقت كانت البلاد تشعر بحاجتها اليه ليقودها فى معركتها هذه ، خصوصا وأن عرابى قد تحلى بصفات حببته إلى نفوس الشعب . فهو مصرى صميم ، يحس باحساس بنى وطنه ، ويؤمن بهم ، ويحق بلاده فى الحياة ، كما كان مخلصا عظيم الثقة بالله . وبعدالة قضيته . ولهذا فسرعان ما التف حوله المصريون من عسكريين ومدنيين ومنحوه حبهم وثقتهم .

بدأت حركة عرابى بداية متواضعه تتمثل فى مقاومته لسيطرة الشراكسة على الجيش والمطالبة بالمساواة التامة بينهم وبين المصريين . وكان من الممكن ان تتحقق تلك المساواة لو عولجت تلك المشكلة بشىء من الحكمة واللين ، بدلا من اللجوء إلى سياسة الشدة والعنف التى لم تنجح سوى فى زيادة تذمر ضباط الجيش من المصريين وحنقهم على تعصب الشراكسة وقصر نظرهم .

وحينما تقدم أحمد عرابى وزملاؤه عبد العال حلمى وعلى فهمى بشكوى إلى

رياض رئيس الوزراء لرفع الضيم عنهم ، لم يجد عثمان رفقي وزير الحربية الشركسي وسيلة للقضاء على هذا التذمر ، سوى إصدار أوامره في أواخر يناير سنة ١٨٨١ بمحاكمة الضباط المتذمرين وبمعاقبتهم ، دون أن يدري أنه بهذا العمل انما يزيد النار اشتعالا . وعقد لهذا الغرض بثكنات قصر النيل مجلس عسكري برئاسة عثمان رفقي وزير الحربية نفسه .

وعندما علم جنود الوحدات التي ينتمي اليها أحمد عرابي وزملاؤه بذلك ثاروا وخرجوا في مظاهرة رائعة الى ثكنات قصر النيل مطالبين بفك سراح ضباطهم والا استخدموا القوة في تحقيق هذه المطالب . فاضطرت الحكومة صاغرة أمام هذا الاجماع الرائع والتضامن المتين بين الضباط المصريين والجنود الى إطلاق سراحهم. وأمام هذا التخاذل من قبل الحكومة زادت ثقة الضباط والجنود بأنفسهم وبقدرتهم على ارغام الحكومة على قبول الاوضاع التي يريدونها .

ومنذ ذلك الوقت تطورت الحركة من مجرد تذمر الى ثورة حقيقية على الاوضاع الداخلية بمصر لاتتناول الشئون المتعلقة بالجيش فحسب ، وإنما تمدنها الى مشاكل الوطن العليا ، من المطالبة بالاصلاح الدستوري ، واشراك أبناء البلاد إشراكا فعليا في الحكم ، على أن يوكل أمر تحقيق تلك المطالب الى هيئة ممثلة للبلاد. وكان تولي البارودي الوزارة في ذلك الوقت انتصار للتيار القومي بصفة عامة وللعرابيين بصفة خاصة.

ولكن هل تسكت انجلترا وفرنسا على تطور الأمور في مصر على هذا النحو، وأن تقبل سيطرة الوطنيين على الحكم وتعرض مصالحها للضياع ... ؟ كانت الدلائل كلها تشير الى تصميم الدولتين على الوقوف ضد الحركة الوطنية، ولم يكن هذا الأمر بخاف عن عرابي وزملائه . ولما كانت مصلحة الخديو توفيق تتفق مع

مصلحة الدولتين الكبيرتين، فقد بدأ الشك يساور العرابيين من الخديو، فانعدمت الثقة بينهم وبينه، وتربص كل فريق منهما بالآخر.

وبعد أن أفاق الخديو من صدمة الجولة الأولى بينه وبين العرابيين، أطاح بوزارة البارودى الوطنية، وضرب بحركة الاصلاحات عرض الحائط. وأخذ يضيق الخناق عليهم توطئة لضرب الثورة. فلم يكن إذن أمام زعماء الجيش الا إعلان العصيان، وضم صفوفهم الى صفوف الحزب الوطنى، وأصبح عرابى منذ ذلك الوقت لايمثل العسكريين فحسب إنما يمثل الأمة بأسرها وقد دفعه هذا التأييد الشعبى الى القيام بمظاهرة عسكرية كبيرة أمام قصر عابدين ليعرض فيها على الخديو مطالب الأمة المصرية بصفته أحد أبنائها وممثلا لها. وتتلخص هذه المطالب فى انشاء مجلس نيابى، وزيادة عدد قوات الجيش المصرى، واقالة الوزارة القائمة. وبالفعل قام أحمد عرابى بهذه المظاهرة فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، وتقابل مع الخديو توفيق وجها لوجه، وعرض عليه مطالب الأمة بصفة رسمية، وبتحد سافر لم يعرف التاريخ الحديث له مثيلا.

وأمام اتحاد صفوف الجيش خلف عرابى، وأمام التأييد الاجماعى من مختلف طبقات الأمة، رضخ الخديو للامر الواقع خوفا على حياته. وفرارا من هذا الموقف العصيب، وريثما تتهيأ له الظروف لضرب الحركة القومية من الخلف. وعلى أية حال فقد نجحت هذه المظاهرة العسكرية أيما نجاح، وأكدت زعامة عرابى للشعب المصرى. كما كانت أيضا أولى خطوات النجاح فى طريق الثورة.

أسند الخديو توفيق رئاسة الوزارة الى شريف باشا للقيام بتنفيذ مطالب الأمة التى أرغم على قبولها - وكان من الممكن أن تسير الأمور فى مجراها الطبيعى وأن تتخذ الاصلاحات طريقها الى التنفيذ، وخصوصا بعد أن افتتح مجلس النواب فى

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١. ولكن الخديو توفيق كان غير مخلص فى نواياه أزاء الحركة فسرعان ما تأزمت الأمور بين الوزارة وزعماء الثورة ، واكفهر جو العلاقات بين الطرفين ، وانتهزت الدول الاوربية الكبرى هذه الفرصة بالتعاون مع الخديو لضرب الثورة وتدعيم نفوذها على مصر .

ماهو موقف السلطان العثمانى من تلك الأحداث الجارية فى مصر . . . ؟ كانت الدولة العثمانية حريصة كل الحرص على بقاء مصر فى قبضتها خصوصا بعد حرمانها من كثير من ممتلكاتها الأوربية بمقتضى معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . فلم يصبح للدولة العثمانية سوى ممتلكاتها العربية فى آسيا وأفريقيا . ونظرا لموقع مصر الجغرافى الممتاز وتوسطها العالم العربى ، وتفوقها الثقافى والفكرى ، كانت مركزا صالحا لانتشار مبادىء حركة الجامعة الاسلامية التى كان يتبناها السلطان عبد الحميد لدعم وحدة العالم الاسلامى والوقوف ضد أطماع الدول الأوربية أمثال انجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا . ولكن السلطان العثمانى لم يكن لديه من القوة ما تمكنه من صد أى عدوان على مصر، قد تفكر فى القيام به احدى الدول الأوربية السالفة الذكر .

ورغم ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن الدفاع عن مصر ، لم تقم بتدخل حاسم بين الخديو والعرابيين لفض الخلاف وذلك لوقوف الدول الأوربية فى وجهها ، حتى لا تستغل تلك الفرصة وتعمل على زيادة نفوذها بمصر ، متجاهلة نصوص الفرمانات المعقودة بين البلدين والتى حددت العلاقة بينهما .

أما عن موقف انجلترا من مصر فى ذلك الوقت فكان يرتبط ارتباطا وثيقا بموقفها أزاء الدولة العثمانية بصفة عامة . وقد عرفنا من قبل أن سياسة الحكومة الانجليزية بازاء الدولة العثمانية طوال الثلاثة الأرباع الاولى من القرن التاسع عشر كانت تهدف الى المحافظة على ممتلكات تلك الدولة . ولكن منذ أن اشترت

الحكومة الانجليزية اسهم الخديو فى القناة عام ١٨٧٥ ، أخذ موقفها فى التغير فقد أصبح لها مصالح حيوية لاجدال فيها هذا بالاضافة الى أن جلادستون رئيس الوزارة كان غير مؤمن ببقاء الدولة العثمانية ويرى طردها من أوربا ، والتخلص منها . كما كان يعطف على أمانى الشعوب المسيحية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية فى الحرية والاستقلال . ولكنه كان ينكر هذا الحق على الشعوب العربية ، ومنها الشعب المصرى وقد مهدت انجلترا لاحتلال مصر باحتلالها جزيرة قبرص فى صيف سنة ١٨٧٨ .

وفى صيف سنه ١٨٨١ وضعت فرنسا يدها على تونس ، فاختل بذلك التوازن الدولى فى البحر الابيض المتوسط من وجهة نظر انجلترا التى بدأت تفكر جديا فى احتلال مصر وحدها دون اشتراك فرنسا . فالمركز المتفوق الذى أصبح لفرنسا نتيجة احتلالها تونس وإشرافها على وسط البحر الابيض المتوسط ، جعل انجلترا تعقد العزم على التدخل المسلح فى مصر ، خصوصا وأنها لم تكن تخشى معارضة الدول الاوربية لها ، نظرا لعدم جديتها .

أما فرنسا فكانت تخشى من تفوق النفوذ الانجليزى بمصر ، وتعمل جاهدة على أن تحتفظ بنفوذ مساو لنفوذ انجلترا فيها ، ولهذا أتم الاتفاق بين الدولتين منذ عام ١٨٧٦ على العمل سويا للضغط على مصر وتحقيق مصالحها الاستعمارية ، ولو أدى الامر الى استخدام القوة .

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ ترسل الحكومتان مذكرة مشتركة الى الحكومة المصرية تعلنان فيها أن بقاء الخديو فى الحكم فيه استقرار للاوضاع القائمة فى مصر ، ولهذا فالدولتان ستعملان على تأييد الخديو وتذليل العقبات التى تعترض طريقه . كان معنى ذلك تحدى قوة العرابيين ، وتهديد الحركة القومية فى مصر ، وامتهان كرامة البلاد وفى ذلك الوقت لم تستطيع وزارة شريف باشا أن تستجيب لطلب مجلس النواب فى عرض الميزانية عليه خشية تدخل الدولتين ولهذا يؤثر شريف الاستقالة تاركا الوزارة للبارودى ، أحد زعماء الثورة العرابية ، وشغل أحمد عرابى فيها منصب وزير الحربية .

كان تشكيل الوزارة على هذا النحو تحديا للدولتين الكبيرتين ، فابلتاه بعقد مؤتمر فى الآستانة للنظر فى المسألة المصرية ، لايجاد حل لهـــا يتفق مع مصالحها وأهوائها . وقـــد حاولت كل من انجلترا وفرنسا أن تنتزع من مندوبى الدول (أعضاء المؤتمر) قرارا باتتدابها لاخضاع الثورة المصرية . ولـكن المانيـا التى كانت تربطها صلات ودية بالدولة العثمانية فى ذلك الوقت طالبت باسناد تلك المهمة الى السلطان العثمانى ، فهو وحده صاحب السيادة على البلاد . وقد عارضت انجلترا وفرنسا هذا الرأى لأنه سيقضى على تدخلها المتفق عليه . وخشيت انجلترا أن يوافق المؤتمر على هذا الرأى ، فاحتفظت لنفسها بحق اتخاذ ما تراه من اجـراءات لحماية مصالحها فى مصر .

مذبحة الاسكندرية

عزمت انجلترا على التدخل العسكرى فى مصر فى الوقت المناسب ، وكان مجرد وجود قواتها الحربية المعادية فى المياه المصرية يخلق حالة من التوتر تجد انجلترا فيها خير مبرر لتحقيق مآربها الآثمة . فوجود الاسطولين الانجليزى والفرنسى فى مياه الاسكندرية ، وتدخل الدولتين السافر ، جعل الاهالى يوجسون خيفة من غدرها كما أن وجود عرابى على رأس الجهاز الحربى للبلاد لم يـكن من عوامل الاطمئنان بالنسبة للدولتين وللرعايا الأجانب على السواء . وفى هذا الجـو المضطرب الملىء بالشائعات والأراجيف أخذ الأجانب ينزحون من داخل البلاد ويتدفقون على الاسكندرية ليكونوا فى حمى البوارج الحربية الانجليزية من ناحية وليـكونوا على مقربة من الميناء من ناحية اخرى ، حتى إذا ما تأزمت الأمور وخشى الاجانب على أرواحهم وممتلـكاتهم ، أمـكنهم أن ينزلوا إلى البحر عائدين إلى بلادهم .

ومن الطبيعى فى هذه الظروف المضطربة أن يتوجس الأجانب شرا من المصريين ،

كما أن المصريين بدورهم حانقون على هؤلاء لما جروه على البلاد من تدخل أجنبى ، فلولاهم لما أتت سفن انجلترا وفرنسا تهددهم . كما أن الاجانب لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ، فأظهر بعضهم روحا عدائيا إزاء أهل الاسكندرية ، ولم يفعلوا هذا من تلقاء انفسهم بل كانت تشجعهم السلطات الأجنبية المسئولة ، فالقنصلية الانجليزية كانت تقوم بتوزيع الأسلحة والذخائر على رعاياها استعدادا لليوم المشئوم .

وفى مثل تلك الظروف لم يكن من الميسور تفادى الصدام بين الوطنيين والاجانب ، ولم يكن من المستطاع تهدئة الخواطر فى جو محموم تكتنفه المفاجآت من كل جانب . وحدث ما كان متوقعا ، وما كانت تدبره الدولتان ، فقد وقع شجار بين مكارى وأحد الاجانب المالطيين لاختلافهما على أجر الحمار ، فطعن المالطى المكارى بسكين أردته قتيلا ، وفر ملتجئا إلى أحد بيوت أصدقائه ، فثار زملاء القتيل وتتبعوا القاتل ، فتصدى لهم المالطيون واليونانيون ، وأخذوا يطلقون النار على الوطنيين من النوافذ والابواب ، فحدثت مذبحة كان مكانها حى الجمرك واللبان واستمرت أعمال العنف حوالى الثلاث ساعات قبل أن تتدخل السلطات المسئولة عن الامن لوقف تلك المذبحة .

وقد إستاء العرابيون لهذا الحادث إستياءا شديدا ، لأنه أعطى انجلترا وفرنسا مبررا للتدخل فى شئون البلاد بحجة حماية أرواح وممتلكات رعاياها ، بعد أن أظهر الوزارة العرابية بمظهر التقصير والعجز عن حفظ الأمن والنظام .

كانت البوادر كلها تنبىء بأن أحداثا جساما على وشك الوقوع ، وأن جميع التدابير التى اتخذت لم تستطع أن تهدىء من روع السكان من وطنيين وأجانب . وقد أدركت قناصل الدول خطورة الموقف ، وعلموا بما اعتزمت انجلترا تنفيذه

فأخذوا ينصحون رعاياهم بضرورة مغادرة البلاد . فتدفق على الاسكندرية عشرات الألوف منهم حتى بلغ عددهم فى ١٨ يونيو سنة ٨٨٢ ستين الفا . وغادر الديار المصرية ٩٩٪ من مجموع الاجانب الموجودين بمصر فنزوح الأجانب عن البلاد على هذا النحو ، يعد دليلا ماديا على أن الاسكندرية مقدمة على أيام عصيبة .

ومما زاد هذا الشعور توكيدا إنتقال الخديو توفيق إلى الاسكندرية هربا من ضغط العرابيين من ناحية ، وليكون فى حمى البوارج الانجليزية والفرنسية من ناحية أخرى .

ضرب الاسكندرية

استغل الاميرال سيمور قيام العرابيين بترميم بعض قلاع الاسكندرية وأصدر انذاره إلى حامية الاسكندرية فى صبيحة ١٠ يوليو بتسليم البطاريات الموجودة بحصون جزيرة رأس التين وساحل ميناء الاسكندرية الجنوبى وإلا دمر تلك الحصون فى صبيحة (الغد) ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ .

لم يكن من المعقول أن توافق الوزارة المصرية على طلب الاميرال انقاذا المدينة الجميلة من التدمير والخراب لأن معنى هذا القضاء على الحركة القومية وسلب المكاسب التى حصل عليها العرابيون . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مطالب الانجليز لن تقف عند هذا الطلب ، بل ستتلوه مطالب أخرى ستؤدى فى نهاية الأمر إلى احتلال البلاد . فالنتيجة النهائية واحدة ولن تتغير ، فالأفضل لمصر ألا تمكن منها الانجليز بسهولة ، بل يجب عليها أن تدافع عن كيانها بكل قوة وايمان حتى اذا باءت بالفشل فى نهاية الأمر ، تكون قد أدت ما عليها من واجب ولم تفرط فى حق من حقوق الوطن . نخير لها أن تسقط فى حومة الوغى من أن تقبل الاحتلال البريطانى فى ذلة واستكانة .

وفى الموعد المحدد بدأ الاسطول الانجليزى يطلق نيرانه فى غير هوادة ولا رحمة على قلاع المدينة واستحكاماتها القديمة التى كانت تفتقر الى الاسلحة الحديثة ، فلم يكن بها الا بقايا أسلحة عتيقة قصيرة المدى لا يمكن الاعتماد عليها أو الاطمئنان لها فى الدفاع عن المدينة . هذا فى نفس الوقت الذى كان الاسطول الانجليزى مزودا باحدث المدافع البعيدة المدى ذات الاثر الفتاك . فكانت طوابى الاسكندرية فى متناول اسلحته بينما لا تستطيع طلقات مدافع الطوابى أن تصل اليه أو تنال منها شيئا .

ورغم عدم التكافؤ الواضح بين القوتين ، فقد بذل المصريون جهودا كبيرة للدفاع عن المدينة بكل ما أوتوا من قوة فى حدود امكانياتهم الضئيلة . ونستطيع أن نلمس بوضوح ما قام بها المصريون من أعمال وما قدموه من تضحيات من أقوال جون نينه السويسرى الذى حضر المعركة ووصفها وصف منصف غير متحيز ، إذ يقول « كان رجال المدفعية المصرية يطلقون فى أحكام وحماسة أدهشت خصومهم الذين ظل عملهم الجهنمى متصلا عشر ساعات ونصف الساعة دون أن يستطيعوا المباهاة بالنصر الحاسم ، وكانت تغطى المدينة فى أثناء الضرب طبقات من الغبار والدخان ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وكنا حين تبدد الرياح سحب الدخان نشاهد قذائف المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين سفن الاسطول . وقد أدى رماة مدافع أرمسترونج (نوع من المدافع) عملهم على خير ما يرجى ، وذلك على الرغم من أن مدافعهم كانت أقل عيارا من مثيلاتها من المدافع الانجليزية ، وقد أصابوا سبع مدرعات اصابات بعضها خطير ، وبعضها ضئيل ... وكانت السفن الأنجليزية تسير مثنى مثنى فى تؤدة تجاه كل طابية ، وتطلق عليها القذائف حتى تدكها دكا ، وبعد ذلك تقترب منها شيئا فشيئا ، وتنسف ما انقلب عن موضعه من المدافع بفعل قذائف الاسطول ، ثم تفتك بالرجال

فتكا ذريعا بنار المترليوزات المركبة فى ساريات البوارج .

« ولا يسعنا إلا أن نعترف بأنها كانت مجزرة وحشية لا موجب لها ولا مسوغ، ولم يكن الباعث عليها إلا الشهوة الوحشية المتعطشة الى الدماء . وكنت أتوق الى أن أسأل أولئك الذين كانوا يضربون ويطلقون مترليوزاتهم : هل يستطيعون حين يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عما فعلوه بتلك المجازر البشرية من الفتك والتخريب ؟ أنى لا أشك فى هذا ، فأى اهانة لحقت الأمه البريطانية حتى تثأر من مصر على هذه الصورة الفظيعة ؟

« ومع هذا فما كان أروع منظر الرماة المصريين الذين كانوا خلف مدافعهم المكرهة كأنما هم فى استعراض حربى لا يخافون الموت الذى يحيط بهم وكانت معظم الحصون بلا حواجز تقيها ولا متاريس ، ومع هذا فقد كنا نلمح هؤلاء البواسل من أبناء النيل خلال الدخان الكثيف كأنهم أرواح الابطال الذين سقطوا فى حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه . وكان القادة يزورون الحصون ويستحثون الرجال . ولقد أدى الجميع واجبهم رجالا ونساء كبارا وصغارا ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، وانما كانت تثير الحماسة فى نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم فى مواقعهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحملوا من آلام » .

رأى العرابيون ضرورة اخلاء الاسكندرية والانسحاب الى كفر الدوار حيث قاموا بعمل استحكامات منيعة لصد القوات الانجليزية ومنعها من التوغل داخل البلاد . واستطاعت هذه الاستحكامات أن تصمد أمام قوات العدو نحو خمسة أسابيع .

ماذا كان مصير أهل الاسكندرية ؟ لقد تفرق هؤلاء فى البلاد ونزلوا ضيوفا على فقرائها وأغنيائها على السواء . كما تقدم الأغنياء بما يمتلكون من حبوب وخيول وزاد إلى القوات العرابية لمساعدتها على مواصلة القتال . وفى هذا الموضوع كتب الشيخ محمد عبده يقول : « وهل يقدر أحد أن يشك فى كون جهادنا وطنيا صرفا بعد أن آزره رجال من جميع الأجناس والأديان ، فكان يتألب المسلمون والأقباط والاسرائيليون لنجدته بحماس غريب وبكل ما أوتوه من حول وقوة لاعتقادهم أنها حرب بين المصريين والانجليز .

« وقد تبرع الأحرار والاعيان والعلماء وسائر أفراد الحاشية الخديوية حتى النساء بالخيل والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش ، وأظهر المديرون والموظفون على اختلاف مراتبهم والكتبة غيرة وحمية فى جمع الميرة المطلوبة وحشد المتطوعة للجيش وسائر الأثقال العسكرية .

« وقد رأيت الناس من فلاحين وبدو ذاهبين إلى الحرب برضاهم واختيارهم متشوقين لمقاتلة الانجليز ، وقد شمل هذا الحماس الاقباط ، وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم . وكان شباب القاهرة يمرحون فى المدينة ليلا يتغنون بمديح عرابى ، وفى أى اجتماع ذكرت فيه الحرب كان الناس يدعون الله طالبين النصر لجيوشنا . »

نجح الانجليز فى خداع العرابيين وايهامهم بأن الميدان الغربى سيكون محور هجومهم ، ولهذا فقد ركز عرابى خيرة قواته الضاربة عند استحكامات كفر الدوار . وترك الميدان الشرقى فى منطقه القناة دون أن يوليه ما يستحقه من عناية ، اعتقادا منه بأن انجلترا لن تخرق حيدة القناة ، وتصديقا للوعد الذى قطعه دلسبس على نفسه بأن القناة لن تكون ميدانا للعمليات الحربية بأى حال من الأحوال ، وذلك رغم نصح المهندس محمود فهمى والحاحه على ضرورة ردم القناة حتى يحول بين الأسطول الانجليزى والتوغل داخل البلاد .

وفجأة تحول الانجليز ناحية القناة ، ودخلت قواتهم البحرية مياه بورسعيد ونزلت بالقناة متجهة نحو الاسماعيلية لاتخاذها نقطة ارتكاز لعملياتها الحربية ولما وصلت تلك الأنباء إلى عرابى أسرع فى نقل مركز قيادته إلى الجبهة الشرقية. وعلى عجل اقيمت الاستحكامات ، ووزعت القوات المصرية المحاربة . وخاض عرابى معركتى القصاصين والتل الكبير فى ظروف غاية فى السوء . فبالاضافة إلى قوات انجلترا التى تفوق قواته عددا وعدة ، واجه عدوا آخر أشد ضراوة وبأسا من الانجليز ، سلاحه الرشوة والغدر والخيانة .

وفى هذه الظروف السيئة يطعن عرابى من الخلف ، وممن لم يكن يتوقع أن يصدر عنه ذلك ، من السلطان العثمانى عبد الحميد ، لقد استطاعت انجلترا أن تضغط عليه لتسهيل مهمتها فى مصر وللقضاء على الثورة . ورغم أن الثورة العرابية قامت متأثرة بحركة الجامعة الاسلامية ، وكان عبد الحميد من مؤيدى مبادئها ، ويهمه ارضاء العالم الاسلامى والعربى ، إلا أن انجلترا قد أوضحت له بأن مساندته لعرابى فى ثورته ، يعد تشجيعا لثورات أخرى قد تنشأ فى ممتلكاته ، وقد تعزز أركان حكمه ولهذا أصدر عبد الحميد منشورا يعلن فيه عصيان عرابى وخروجه عن طاعة السلطان .

ورغم تكاتف عوامل الشر على عرابى من كل جانب ، فقد ظل قوى الايمان لا تلين له قناة ، وخاضت قواته الحرب ببسالة وشجاعة ، ووقفت فى فترات عديدة على قدم المساواة مع القوات الانجليزية المهاجمة .

وعندما هزم عرابى فى موقعتى القصاصين والتل الكبير ، أسرع فى العودة إلى القاهرة لجمع فلول قواته وتشكيل الشعب للدفاع عن المدينة ، ولكنه وجد إعراضا من قبل الأعيان ، فسلم سلاحه بعد أن أدى ما عليه من واجب

وبعد أن استقر للانجليز الأمر أخذوا فى محاكمة زعماء الثورة ، واعتقلوا كل من حامت حوله الشبهات فى اخلاصه للثورة . وحكمت المحكمة باعدام عرابى ، ولكن تدخلت السلطات البريطانيـــة بحيث تطلب تخفيف الحكم الى النفى خارج الديار .

قضت عدالة الانجليز إذن بنفى عرابى وزملائه مدى الحياة . وبعد أن تخلصت منهم قبضت على البلاد بيد من حديد ، دون ما شفقة أو رحمة . وجاء اللورد كرومر ليحكم البلاد كحاكم بأمره ، وملك غير متوج لا راد لكلمته ، وليس لسلطانه حدود . كان هدفه تنفيذ سياسة انجلترا بمختلف السبل ، وبكل الوسائل ، ولم يعمل أى حساب للخديو الذى قبل أن يكون فى حمى الانجليز ، طالما كان فى ذلك الضمان لعرشه ، ولحكم أسرته من بعده .

الثورة العرابية فى الميزان

واذا نظرنا إلى الثورة العرابية بعين الانصاف ، نجد أنها ككل الثورات قد أخفقت فى بعض النواحى ونجحت فى البعض الآخر . فاذا تناولنا قائدها احمد عرابى بالبحث ، نجد أن ثقافته المدنية والعسكرية محدودة إلى حد كبير ، فلم يتم دراسته بالازهر ، كما أنه لم يتلق تعليما عسكريا عاليا ، فقد ساعدته الظروف فى فترة حكم سعيد فى أن يرقى من تحت السلاح إلى رتبة قائمقام فى سنوات معدودات . زد على ذلك أنه لم يشترك فى حروب سوى الحرب المصرية الحبشية سنة ١٨٧٥ [١] ، وقد باءت بالفشل .

ولكن هل ضعف مستوى عرابى من الناحية العسكرية مبررا لايقاع اللوم

---

١ ـ انظر كتاب الدكتور محمد محمود السروجى : العلاقات بين مصر واثيوبيا فى القرن التاسع عشر .

عليه ؟ وهل هذا سبب نطالبه من أجله بأن يتوارى فى الصفوف الخلفية من الثورة وأن يقدم عليه من هو أكثر منه علما وثقافة ؟ واذا وجد هذا الانسان ، فلما ترك لعرابى قيادة الثورة ؟ ولما لم يتصدر الصفوف ؟ إذن من المؤكد أن عرابى قد توافرت فيه اشياء أخرى غير العلم أهلته للزعامة .

الحقيقة إننا بهذا نطالب عرابى بأكثر مما يحتمل ، ونحمله وزر السنون والايام ، فهو وان لم ينل حظا من العلم فان صفات الزعامة قد توافرت فيه دون ريب ، من شجاعة نادرة ، وجرأة فى الحق ، ووطنية صادقة . زد على ذلك أنه قد انبعث من صفوف الشعب الكادح ، فهو يمثل الطبقة الدنيا أصدق تمثيل ، ويعبر عن أمانى المصريين وآمالهم فى حياة حرة كريمة ، وكم من الزعماء الذين ظهروا فى فترات مختلفة ، لم ينالوا حظا من العلم والثقافة مثلما نال عرابى ، ونجحوا فى ثوراتهم لأن الظروف قد واتتهم ولم تقف ضدهم كما وقفت من عرابى .

كما أننا لا نستطيع أن نأخذ على عرابى عدم درايته بالتيارات السياسية المعاصرة وبسياسة انجلترا على وجه الخصوص ، فثقافته المحدودة لم تمكنه من ذلك . زد على ذلك أن عدم اشتغاله بالسياسة قبل قيام الثورة واقتصار نشاطه على الناحية العسكرية فحسب ، كان له أثر كبير على تفكيره السياسى .

هذا بالاضافة إلى أنه لم يوجد من بين رجال الثورة الآخرين من هو أكثر منه دراية بالتيارات السياسية المعقدة ، ليقوموا بدور المستشار له .

كذلك إذا نظرنا إلى القوتين المحاربتين : الانجليزية والمصرية ، نجد أن التكافؤ بينهما يكاد يكون معدوما ، فالقوات الانجليزية تفوق المصرية عددا وعدة ، وتساندها أقوى بحرية عرفها القرن التاسع عشر . فالقياس هنا غير موجود .

كما أننا لا ننسى أن عدد جنود الجيش المصرى فى عهد الخديو توفيق قد انخفضت إلى اثنى عشر الف جنديا . وهذه القوة حتى لو انقدلواؤها جميعا لعرابى لما استطاعت أن تفعل شيئا .

وهناك نقطة أخرى يجب ألا نغفلها عند تقييمنا للثورة العرابية ، وهى أننا كنا نواجه قوات أكبر دولة متفوقة من الناحية السياسية على دول العالم فى ذلك الوقت . وأن هذه الدولة كانت حريصة على احتلال مصر منذ وقت غير قصير ، وكانت تمهد لهذا الاحتلال طبقا لخطة موضوعة ومدروسة من قبل . كما أن تدخلها فى مصر كان مرضيا عنه من قبل الدول الكبرى فيما عدا فرنسا . زد على ذلك أن تكاتف الدول الاوربية فيما يتعلق بالمسألة المصرية ، كان يقابله من ناحية أخرى تخاذل وضعف من قبل السلطان العثمانى ، وخيانة من قبل الخديو .

وسواء قامت الثورة العرابية أم لم تقم ، فكان احتلال مصر من قبل انجلترا أمرا مبيتا . ولم تكن انجلترا تعييها الحيل لكى تتذرع بأسباب تختلقها لتبرير احتلالها للبلاد . وقول بعض الكتاب بأنه لولا قيام الثورة العرابية ما كان الاحتلال ، ويحملون عرابى وذر هذا العمل ، قول مردود .

ومهما يكن من شىء فان الثورة العرابية ، رغم اخفاقها تعتبر مثلا رائعا فى الوطنية والتضحية والفداء ، فقد جمعت صفوف الأمة حول زعيم واحد وهدف واحد سعت إلى تحقيقه بكل مرتخص وغال ، رغم كل التحديات ، وخطوة كبيرة فى تقدم القومية المصرية ونموها ، وحلقة من حلقات التطور القومى المصرى .

ومع كل ما وجه للثورة العرابية من نقد ، فستظل مصدر الهام لكل الثورات التى قامت فى مصر بعد ذلك ، وفترة مضيئة ، ناصعة البياض فى تاريخ مصر القومى فى العصر الحديث .

الفصل السابع

بعث جـــديد

قام الإحتلال الانجليزى فى مصر على غير أساس شرعى أو قانونى ، ولم يعترف به المصريون أو الأتراك . فالدولة العثمانية ما زالت من الناحية الدولية صاحبة الحق الشرعى فى البلاد . ولم تحاول بريطانيا أن تغير من واقع الأمر شيئا ، فأبقت السيادة العثمانية كما هى ، وانفردت بحكم البلاد حكما فعليا . وكان هذا الحل مرضيا عنه من قبل الدول الأوربية المعنية بالأمر ، فيما عدا فرنسا ـ بطبيعة الحال ـ التى أخذت تناوىء انجلترا فى مصر ، وتطالبها بضرورة تحديد موعد للجلاء عن البلاد فى أقرب وقت مستطاع .

أستقر الحكم الإنجليزى بمصر على أساس القوة والبطش وفرض سلطان الاحتلال عن طريق الشدة والعنف ، وتقييد الحريات ، وكم الأفـــواه ، وزج الأحـرار فى السجون والمعتقلات . وعينت الحكومة الإنجليزية السير افان بيرنج (اللورد كرومر) معتمدا بريطانيا لتنفيذ سياستها فى مصر .

ولقد مرت العلاقة بين مصر وانجلترا منذ الإحتلال بخمسة أدوار :

الدور الأول : ويأتى عقب الإحتلال مباشرة ، ويتميز بسيطرة انجلترا التامة على أجهزة الإدارة والحكم واخضاع البلاد للحكم العسكرى الغاشم .

الدور الثانى : ويمثل فترة إعلان الحمـــاية البريطانية على مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى ، وأحداث ثورة سنة ١٩١٩ .

الدور الثالث : ويبدأ من إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وما صحبه من تحفظات .

الدور الرابع : وفيه تتخذ بريطانيا صفة الحليف الدائم بمقتضى معــــاهدة سنـة ١٩٣٦ .

الدور الخامس : والأخير ، وفيه تتغير والأوضاع بمصر بقيام الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عقد معاهدة الجلاء سنة ١٩٥٤ .

الدور الاول

أصيبت الحركة القومية المصرية بنكسة شديدة إثر هزيمة العرابيين ، واحتلال البلاد ، وتصفية الجيش المصرى . فأصبحت مصر تحت رحمة جيش الاحتلال ، ووفق مشيئة المعتمد البريطانى الذى اتصف بالقوة وبشدة وطأته على المصريين. عصف بكل القوى التى اعترضت طريقه من أجل تدعيم النفــــوذ الأنجليزى ، وتثبيت أركان الإحتلال . فملأ سجون مصر بالوطنيين من أبناء البلاد ، وتعقبهم بالنفى والتشريد ، وقرب اليه الخـــونة والمرتشين والانتهازيين ، وأغدق عليهم المنح والمرتبات ليكونوا أعوانا له على تنفيذ سياسته القائمة على شراء الضمائر والذمم ، وتمزيق شمل المصريين .

لم تجد سياسة القمع والارهاب فى إخماد المجاهدين . فاذا كان ذهول الصدمة الأولى نتيجة إنتهاج وسائل الشدة والعنف قد نالت منهم ـ فى أول الأمر ـ بعض الشىء ، فان هذا الذهول لن يلبث أن يزول ، وأن يفيق المصريون من هـــول الصدمة ، ليواصلوا كفاحهم من جديد ، وهم أشد إيمانا بوطنهم مما كانوا عليه من قبل . وقد ساعد الحركة القومية على اليقظة فى ذلك الوقت ، ما حدث من نفور وتصادم بين اللورد كرومر والخديو عباس الثانى على السلطة ، وتطور هــــذا النفور إلى عداء وصدام بين الرجلين. وقد وجد الخديو فى الحركة القومية المصرية جدارا يحتمى به فى مواجهة المعتمد البريطانى .

لم يلبث الصدام بين الرجلين أن وقع ،وذلك عندما تجرأ الخديو عباس وعزل رئيس الوزراء مصطفى فهمى صديق إنجلترا الحميم تخلصا منه وأظهارا لقوته . فاستغل اللورد كرومر هذا الحادث لإذلال الخديو ، ولاعطائه درسا لن ينساه وذلك بإرغامه على تعيين رياض باشا أحد أعوان الإنجليز رئيسا للوزارة الجديدة ، فقبل الخديو عباس اللطمة خشية تدهور العلاقات بينها ، وحفاظا على مركزه .

وزيادة فى إذلال الخديو طالب اللورد كرومر بزيادة عدد قوات جيش الإحتلال بمصر لتوطيد دعائم الحكم البريطانى ولارهاب الخديو والمصريين . وتمادى فى قسوته إلى أبعد الحدود حين أعلن فى غير مبالاة عدم إعترافه بالشعور القومى المصرى ولا بآمال المصريين ، وقال إن بريطانيا « لا تستطيع أن تودع مجهود عشر سنوات كرسته لخدمة الحضارة والمصالح الأوربية ، وأنها ستعمل على حماية النظم التى أنشأتها فى وادى النيل » .

وإذا كان موقف الغطرسة والتحدى الذى أتخذه اللورد كرومر من الخديو قد حقق الهدف منه ، فقبع عباس فى ذلة واستكانة ، وقبل على كره منه أن يكون الرجل الثانى فى مصر ، فان هذه الغطرسة وهذا التحدى لم ينل شيئا من المصريين، بل على العكس فقد زادهم ذلك إيمانا بحقوقهم وتمسكا بحريتهم واستقلالهم .

مصطفى كامل

وفى هذا الجو المفعم بالتوتر والملىء بالخلافات بين الرجلين المسئولين ظهر صوت مصطفى كامل عاليا يقض مضاجع الإنجليز ويؤرق نومهم ، فقد نادى بحق مصر فى الاستقلال، وهاجم سياسة الإنجليز فى مصر تلك السياسة التى بنيت على تجاهل حقوق المصريين واستندت على القوة الغاشمة وحدها لغرض ما تريد.

وكان صوت مصطفى كامل هو أول صوت يرتفع بعد الإحتلال الإنجليزى منددآ بمظالمه ، وفى مواجهة أكثر ممثلى بريطانيا بأسا وقوة وأشدهم إستعلاءا وغطرسة . فكان هذا الصوت بمثابه الناقوس الذى أيقظ المصريين من حالة الركود التى أصابتهم عقب فشل الثورة العرابية وفرض الحكم العسكرى على البلاد .

لقد كان مصطفى كامل شعلة من الوطنية لا يخبو لها أوار ، تأثرا بعلوم الغرب وثقافته ، وبالحركات القومية فى أوربا . كما تأثر بحركة الجامعة الإسلامية التى إتخذها سبيلا لتحقيق أهدافه . أحب مصر كما لم يحبها أحد من قبل ، فقد وهبها حياته وحبه وجهاده ، وكل قطرة من دمه . ومن أقواله فى هذا الشأن : « أن الوطنية هى أشرف الروابط للأفراد ، والأساس الذى تبنى عليه الدول القومية والممالك الشامخة . وكل ما ترونه فى أوربا من آثار العمران والمدنية ما هو إلا من ثمار الوطنية » .

وقوله : « قد يظن بعض الناس أن الدين ينافى الوطنية ، أو أن الدعوة إلى الدين ليست من الوطنية فى شىء . ولكن أرى أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذى يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حبا صادقا ، ويفديه بروحه وما تملك يداه » .

تغنى مصطفى كامل بحب مصر ، وتحدث عنها حديثا عاطفيا ، مليئا بالشوق والهيام ، محاولا بذلك أن يصل إلى قلوب المصريين ، وأن يغرس فى فؤادهم حب الوطن ، وأن ينزله منزلة التقديس من قلوبهم . فيقول مخاطبا وطنه : بلادى ! بلادى ! لك حبى وفؤادى . لك حياتى ووجودى . لك دمى ونفسى . لك عقلى ولسانى . لك لبى وجنانى . فأنت انت الحياة ، ولا حياة إلا بك يا مصر .

يقول الجهلاء والفقراء فى الادراك أنى متهور فى حبها . وهل يستطيع مصرى أن يتهور فى حب مصر ؟ أنه مها أحبها فلا يبلغ الدرجة التى يدعوه اليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللائقة بها .

« ألا أيها اللائمون أنظروها وتأملوها وطوفوها وأقرأوا صحف ماضيها ، واسألوا الزائرين لها من أطراف الأرض : هل خلق الله وطنا أعلى مقاما واسمى شأنا وأجمل طبيعة وأجل آثارا وأغنى تربة وأصفى سماء وأعذب ماء وأدعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز ؟ » .

كان مصطفى كامل يؤمن بحقوق بلاده ، ولذا أخذ يدعو لقضيتها فى الأوساط الخارجية ، ويبث روح الثورة والحقد فى نفوس مواطنيه ضد الإحتلال البغيض. وقد استغل مصطفى كامل معارضة فرنسا للاحتلال الانجليزى فى خدمة قضية البلاد ، وللدعاية لها فى الصحف الفرنسية ، وفى الأوساط الأوربية ، منددا بسياسة البطش والغطرسة التى سار عليها ممثل بريطانيا فى مصر . واتخذ من صحيفته اللواء منبرا لإسماع صوت مصر إلى الملايين من المصريين وغير المصريين . فكانت صحيفته مدرسة لبث الروح الوطنية وغرس الأخلاق الكريمة فى نفوس الشباب .

وقد أوضح مصطفى كامل سياسته فى مكافحة الإحتلال البريطانى لمصر ، فى حديث له مع أحد الصحفيين الأمريكيين بقوله : « اننا نبنى نجاحنا فى عملنا على أمرين : الأول خارجى ، وهو الافادة من الحوادث الدولية ، والآخر داخلى ، وهو نشر العلوم والمعارف بين أخواننا المصريين ، والتشهير بأخطاء الإحتلال البريطانى لنرقى بالقلوب ، ونبغض الغاصبين إلى القلوب ، وبذلك تقترب الأمة شيئا فشيئا من الوطن حتى تلتف حوله ويصيرا معا جسما واحدا لا قدرة لأى

طائفة من النـــاس أو أية حكومة مهما كانت قوتها أن تعبث بكيانه أو تفصل أجزاءه » .

وقف مصطفى كامل للاحتلال البريطاني بالمرصاد ، وساعده على ذلك إدراكه الواسع واحاطته التامة بتطور السياسة الانجليزية ، وخصوصا فى جنوب الوادى ، حيث اعادت انجلترا فتح السودان بجيش مصرى صميم تحت قيادة انجليزية ، وقد استغلت انجلترا وجودها فى مصر لارغام الحكومة المصرية على عقد الاتفاقية الثنائية معها فى سنة ١٨٩٩ . وكانت تنص على حكم السودان حكما ثنائيا بين مصر وانجلترا ، ولم يكن هذا الحكم فى حقيقة الأمر ثنائيا وانما حكما فرديا انفردت به انجلترا دون مصر ، ولم يكن للمصريين من مظاهر الحكم إلا الاسم فقط .

ثار مصطفى كامل على عقد هذه الاتفاقية وأعلن مخالفتها للقوانين الدولية وبطلانها لأن مصر كطرف فى الاتفاق لم تكن حرة فى قبول هذه الاتفاقية أو رفضها ، نظرا لاحتلالها بقوات انجليزية ، فالاتفاقية إذن باطلة لعدم توافر الحرية أثناء التوقيع عليها .

وحين تم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا بعقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ أصيب المصريون بخيبة أمل شديدة لفقدهم تأييد فرنسا فى كفاحهم ونضالهم ، ولكن مصطفى كامل لم يتطرق اليأس إلى قلبه ولم يجزع لما حدث ، وانما صمم على مواصلة الكفاح معتمدا على قوة المصريين وحدها . وفى هذا الموقف العصيب كان لا بد من بذل الجهود لانهاض العزائم ، والدعوة إلى الاعتماد على النفس فى تحقيق المطالب الوطنية .

وكان المصريون أحوج ما يكونوا ـ من أى وقت مضى ـ لسماع هذا الصوت القوى المؤمن ، كما كان هو أشدهم لهفة للتحدث إليهم ، وإزالة ما يكون قد تطرق

إلى نفوسهم من يأس . وفى هذا المعنى قال : « كلا إننا لم نيأس ، ولن نيأس أبدا من مستقبل الوطن العزيز ، ولكننا إذا كنا غير يائسين من مستقبل بلادنا فاننا يائسون كل اليأس من أى تعضيد يأتينا من أوربا » .

وفى موضع آخر يقول : « إن العزلة التى صرنا اليها بعثت فينا روحا جديدة وأرشدتنا إلى الحقيقة التى لا قوام للشعب بدونها ، ولا حياة لأمة بغيرها ، ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهى أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها » .

وفى سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى المشئومة وقبضت السلطات البريطانية على من اتهمتهم بأنهم السبب فى موت أحد جنودها ، وقدمتهم إلى المحاكمة فى مكان الحادث ، وقبل أن تبدأ فى إستجوابهم كانت المشانق قد أعدت من قبل . وفى ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٦ نفذ حكم الإعدام فى هؤلاء المتهمين ، فكان يوما من أسود أيام الإحتلال ، إن دل على شىء فانما يدل على أن الانجليز قد فقدوا صوابهم ، وفقدوا معه العدالة والانسانية . فلم يكن ما أقدم عليه الانجليز إلا ضربا من الهمجية واعتناقا لشريعة الغابة .

وقد استغل مصطفى كامل حادثة دنشواى أيما استغلال ، فأخذ يهاجم السياسة البريطانية فى مصر بكل شدة وعنف ، ويصف عدالة الانجليز فى دنشواى ، ويندد بما كانوا يتشدقون به من مهمتهم الحضارية فى مصر . ونجح مصطفى كامل فى الهاب الشعور القومى ، وفى ارغام الانجليز على سحب المعتمد البريطانى من مصر وتعديل سياستها إلى حد ما .

الحزب الوطنى

وفى تلك الأثناء ظهر الحزب الوطنى تحت زعامة مصطفى كامل ، وكان يطلق

عليه اسم حزب الجلاء لأن شعاره كان تحقيق الجلاء والتمسك بالنظام الدستورى، واستنكار سياسة الاستسلام . وظل مصطفى كامل يكافح ويناضل إلى أن مات فى سنة ١٩٠٨ بعد أن أدى ماعليه من واجب على أحسن مايكون الاداء. وأصبح مصطفى كامل فى تاريخ مصر رمزا للبطولة والتضحية والفداء . وحق لحـــافظ ابراهيم أن يقـــول فى رثائه :

ومات الذى أحيـا الشعور وساقه إلى المجد فاستحيا النفوس البواليا

وقـال شـــوقى :

يـا صب مصر ويا شهيد غرامها هـــذا ثرى مصر فـــنم بأمان

من هذا العرض الموجز للحركة القومية فى عهد مصطفى كامل نرى أن هذه الحركة كانت يقظة مصرية لا شك فيها ، وان كانت كبيرة الصلة بحركة الجامعة الاسلامية ، إلا أنهـــا رغم ذلك لم تفقد مصريتها الأصيلة . وان كانت الدولة العثمانية هى القوة الدافعة لحركة الجامعة الاسلامية ، إلا أن البلاد الاسلامية بمـا فيها مصر لم تجد غضاضة فى التطلع إلى مساعدة العثمانيين ، ولهـذا اتجهت اليهم الحركة القومية المصرية المغلوبة على أمرها.

وقد حاول الناقمون على مصطـــفى كامل أن يتهموه كذبا بأنه يطالب بعودة الحـكم التركى المباشر إلى مصر والانتقـاص من سيادتها واستقلالها . وقد رد على افتراءات هؤلاء بقوله : « رمانا الطاعنون بأننا نريد أن نخرج الانجليز من مصر لنعطيها تركيـا كولاية عادية : أى أننـــا نريد تغيير الحاكمين لا الاستقلال والحـكم الذاتى ، وما هذه التهمة إلا تصريح بأن عـلوم الغـــرب وآدابهم التى نقلت إلى مصر من مـدة قـرن من الزمـــان ما زادتنـا إلا تمسـكا بالعبودية والمذلة » .

ومن الواضح أن مصطفى كامل لم يحاول الحرب فى جبهتين فى وقت واحد ، فلم يشأ معاداة الدولةالعثمانية فى نفس الوقت الذى يواجه فيه قوات الاحتلال فى مصر ، فاذاكان مصطفى كامل قد آثر الإبقاء على الرابطة الوهمية التى تربط مصر بالدولة العثمانية، فانماكان لـكسب تأييد تركيا ضد الاحتلال الانجليزى. فاذا نجح مصطفى كامل فى التخلص منالسيطرة الانجليزية أولاكان من السهل عليه بعد ذلك أن يتحرر من القيود الواهية التى تربطه بالدولة العثمانية .

ومهما يكن من شىء فان مصطفى كامل قد إستطاع بحيوته المتدفقـــة وبقوة إيمانه، وبحبه لوطنه ، وتفانيه فى خدمته ، وبفصاحته وقوة بيانه، وبأسلوبه العذب الأخاذ ، أن يوقظ المصريين من سباتهم،وأن يحى الأمل فى نفوسهم ، وأن يجمع شتاتهم حول هدف واحد هو تحقيق الجلاء ، ونيل الاستقلال .

ومن كلماته التى ألهبت شعـــور المصريين ، والتى ظلوا يرددونها فى حياته وبعد موته قوله : « إننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا إلى أشرف غاية إتجهت اليهـا الأمم فى ماضى الأيام وحاضرهـا ، وأعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات فتوقفنا فى طريقنا » .

وقوله « إنى لو لم أولد مصريا لوددت أن أكون مصريا » .

« لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد الا بقوة العقيدة الوطنية » .

« ان من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » .

وإذا قارنا بين أحمد عرابى ومصطفى كامل ، نجد أن بينهما أكثر من نقطة التقاء ، وأكثر من نقطة تباعد . فمن الناحية الأولى نلاحظ أن كلا من الرجلين قد أنعقد لهلواء الزعامة دون منازع ، وأن كلا منهماكان قوى الايمانبحقوق بلاده مخلصا فى أداء واجبه مها صادفه من صعاب.كذلك كان كلا منهما خطيبا له شعبيته وتأثيره الكبير على الجماهير،واستطاع بفضل التفاف الشعب حوله أن يلعب دوراً هاما فى تاريخ مصر الحديث . فتكاتف الشعب والتفافه حولها كان مصدر قوتها. كما تأثر كل منهما بحركة الجامعة الاسلامية بصورة أو بأخرى .

أما من الناحية الثانية ، فقد أختلف كل منهما عن الآخر فى عـدة نقاط ، منها أن نشأة كل من الرجلين كانت تتباين تباينا كبيراً . فأحمد عرابى نشأ فى قـرية صغيرة ، ومن أبوين فقيرين ، وتلقى فى صباه قدرا ضئيلا من العلوم والمعارف . بينما نجد أن مصطفى كامل قد نشأ فى أسرة متوسطة أو موسرة لوشئت ذلك ، تلقى قسطا وافرا من المعرفة ، فسافر إلى فرنسا وحصل على اجازة الحقوق . فهو بهذا مثل فريد من زعماء مصر ، يختلف عما سبقه من الزعماء .

زد على ذلك المامه التام باللغة الفرنسية ، واجادتها كأحد أبنائها ، مما ساعده على الاختلاط بالاوساط الفرنسية والاوربية، والاتصال برجال الفكر والسياسة. فمعرفته باللغة قد فتحت أمامه آفاقا جديدة لم تفسير لعرابى .

كذلك كان مصطفى كامل بحكم اتصاله بأوربا وبمفكريها وساستها أقدر على فهم تيارات السياسة الدولية من أحمد عرابى . وأخيراً وليس آخر، فكان أحمد عرابى رب سيف أمامصطفى كامل فكان من أصحاب القلم ، وحاول كل منهما بسلاحه الخاص أن يصل إلى أهدافه .

وخلاصة القول فان مصطفى كامل قد نجح فى أن يوقظ الامة ، وأن يأخذ بيدها على الطريق الصحيح ، طريق الجهاد والكفاح لاستخلاص حقوق الوطن من أيدى غاصبيه . ورغم قصر عمـــره ، فقد وفق فى أداء رسالته فى حدود أمكانياته ، وعلى قدر ماسمحت به الظروف .

محمد فريد

حمل محمد فريد الرسالة بعد وفاة مصطفى كامل ، ووجد فيه المصريون خير خلف لخير سلف ، فلم تضعف الحركة الوطنية فى عهده ولم تهن ، بل سارت فى طريق القوة بفضل مابذله من تضحيات ، وما قدمه لبلاده من خدمات

جعلته زمزاً خالدا للوطنية والتضحية والفداء .

وحين قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وأعلنت بريطانيا حمايتها على مصر استنكر محمد فريد فرض الحماية ، وطالب باستقلال البلاد . وفى سنة ١٩١٧ أعلن « أن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف بالسلع ، وأن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها تصرفا يضر بحقوقها لان الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة ، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد أى وثيقة سياسية من هذا القبيل » :

سار محمد فريد على مبادىء مصطفى كامل وتزعم الحزب الوطنى أو حـــزب الجلاء كما كان يسمى فى ذلك الوقت وطالب بالجـــلاء وبالحكم النيابى الصحيح لا المظهر النيابى الصورى الذى كان ممثلا فى مجلس شورى القوانين . وأعتمد فى تحقيق هذه المطالب على كفاح المصريين وحدهم دون الاعتماد على معونة خارجية. وقد حاولت انجلترا بعد عزل اللورد كرومر وتعين السير الدون جورست بدلا منه أن تساير الحركة القومية المصرية إلى حد ما ، وكان المعتمد البريطانى الجديد جورست يؤيد هذا الاتجاه، فكان من رأيه أن يسمح للمجالس الصورية الموجودة بالتعبير عن إرادتها إلى حد ما ، على ألا يتعدى هذا إلى انشاء النظام البرلمانى الحقيقى فى البلاد .

وقد وقف محمد فريد من سلطات الاحتلال ومن الحكومة المصرية المتعاونة معها موقفا معارضا صلبا، فقاوم وزارة بطرس غالى ، وكان مكروها من المصريين لصداقته للانجليز ولمواقفه غير المشرفة فى ممالأة الاستعمار ، فهو الذى وقع أتفاقية الحكم الثنائى فى السودان مع الحكومة الانجليزية فى سنة ١٨٩٩ ، وهو الذى رأس

المحكمة التى فصلت فى قضية دنشواى وأصدر أحكام الاعدام بالجملة على المواطنين الأبرياء ، وهو الذى تبنى مشروع مد أمتياز شركة قناة السويس أربعين عاما أخرى تبدأ بعد نهاية مدة الامتياز الأول فى سنة ١٩٦٨ فى مقابل أربعة ملايين جنيه وزيادة حصة الحكومة فى أرباح القناة .

تزعم محمد فريد حركة المعارضة لمد أمتياز شركة القناة وعبـــأ الرأى العام المصرى لمعارضته . فسخر الصحافة والخطابة والاجتماعات لتهيئة أذهان المصريين لمعارضة هذا المشروع الخطـــر الذى قصد من ورائه تمكين النفوذ الأجنبى من السيطرة على مرفق حيوى هام مـدة تسع وتسعين عاما فى مقابل مبلغ زهيـد من المال . وحتى لو بلغ هذا المال أضعافا مضاعفة فمصر فى حاجـة ماسة إلى استرداد قناتها . وطالب محمد فريد بعرض المشروع على الجمعية العمومية فاضطرت الوزارة إلى عرضه عليها فرفضته بأغلبية ساحقة لما فيه من أجحاف بحقوق مصر .

وفى تلك الأثناء قام أحد شباب الحزب الوطنى بقتل بطرس غالى ، فثارت ثائرة الانجليز وأخذ المعتمد البريطانى يضطهد الحزب الوطنى وينكل به ، ولكن لم يزده هذا الا تمسكا بمبدئه فى الجلاء وإقامة حياة دستورية صحيحة .

ويذكر الميثاق عن تاريخ هذه الفترة قوله : « ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود . كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد . . . . لقد أرتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى . وأرتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين . . . . وأرتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة » .

الفصل الثامن

الحماية البريطانية على مصر

أوضحنا فى الدور الأول من العلاقة المصرية - البريطانية كيف أستطاعت انجلترا أن تحل المسألة المصرية بطريقة تضمن لها السيطرة الفعلية على مصر، وترضى من ناحية الشكل الدولة العثمانية والدول الاوروبية المعنيـة بالأمر حينما أعترفت بالسياده الاسمية لتركيا على تلك البلاد .

وعندما أستقر لها الأمر على هذا النحو ، اتخذت سياسة القوة سبيلا لتحقيق أهدافها فى تدعيم النفوذ البريطانى، وتصفية العناصر الوطنية، والإهتمام بمشروعات الرى والزراعة ، وخصوصا زراعة القطن ، لتكون مصر مزرعة تمـد مصانع النسيج فى بريطانيا بما تحتاج من هذه المادة الخام .

الدور الثانى : اعلان الحماية

وعندما بدأت نذر الحرب العالمية الأولى تظهر فى الأفق ، وظهر ميل تركيـا إلى معسكر وسط أوربا الذى كان يضم المانيا والنمسا ، بدأت انجلترا تفكر جديا فى مصير مصر ، فهل تضمها إلى الممتلكات البريطانية ؟ وهل تصبح مصر مستعمرة بريطانية ؟ لم توافق بريطانيا على هذا الرأى وفضلت إعــلان الحماية على البلاد، وبذلك تقطع آخر صلة وهمية كانت تربط مصر بالدولة العثمانية منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . والحماية فى نفس الوقت لا تعنى ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ، وانما تعنى نوعا من الرباط ببريطانيا يضمن لهــا القيام بالتزاماتها الحربية فى يسر وسهولة ، لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها فى الحرب. وهذا الوضع السياسى الجديد لن يثير إعتراضات الدول المعنية بالأمر ضدها .

هذا من ناحية انجلترا ، أما من جهة مصر، فاعلان الحماية لا يعنى فقدان البلاد لاستقلالها بصفة نهائية ، وإنما يعنى وضعا معينا أقتضته طبيعة الظروف الحربية التى تمر بالبلاد ، وأن هذا الوضع سيكون موضع مناقشة بين مصر وبريطانيا بعد إنتهاء الحرب ، وزوال الأوضاع التى حتمت وجوده . فالحماية التى فرضت على المصريين بحد السيف لا تعنى ضياع الأمل لديهم فى معاودة بحثهم لهذا الموضوع مرة أخرى .

مرت البلاد بمرحلتين هامتين فى السنة الأولى لاعلان الحرب (١٩١٤) :
المرحلة الاولى ، وتبدأ بقيام الحرب بين انجلترا والمانيا ، وقبل اشتراك تركيا فيها . واتخذت انجلترا من الضمانات ما يكفل لها سلامة قواتها فى مصر ، فأعلنت فى ذلك الوقت أن لقواتها فى مصر حق الحرب ، وأنها ستأخذ على عاتقها حق الدفاع عن مصر . كما أصدرت أوامرها إلى الحكومة المصرية بالامتناع عن التعامل مع المانيا ، ثم ختمت تلك الاجراءات باعلان الأحكام العرفية على البلاد .

أما **المرحلة الثانية** فتبدأ بدخول تركيا الحرب ضد انجلترا . وأهم مميزات تلك الفترة ، الغاء السيادة العثمانية على مصر، ووضع البلاد تحت الحماية الانجليزية وخلع الخديو عباس الثانى الذى كان يميل إلى تركيا ، وتعيين حسين كامل بدله سلطانا على مصر .

وما أن ستقر السلطان حسين فى الحكم حتى أرسل اليه المعتمد البريطانى فى مصر تبليغا يعتبره المؤرخون بمثابة دستور أولى لنظام الحماية ، تناول فيه ما يجب أن تكون عليه علاقة مصر ببريطانيا فى هذه الفترة الحرجة التى تمر بها البلاد ، فاعترفت بريطانيا بأن ما كان للسلطان وللخديو السابق من سلطة قد آلت اليها، وأنها

ستكون وديعة تحت يدها ، وأن انجلترا قد وجدت أن أفضل طريقة تسهل لها القيام بمسئولياتها فى البلاد أن تعان الحماية الانجليزية إعلانا صريحا ، وأن تضع على رأس البلاد أحد أفراد أسرة محمد على إستمراراً لما كان متبعاً من قبل ، وأن زوال السيادة العثمانية عن البلاد سيمنح السلطان حق زيادة عدد قوات الجيش المصرى ومنح مايشاء من الرتب والنياشين على أن تتولى انجلترا الأشراف على الشئون الخارجية للبلاد ، وتتعهد كذلك بالمحافظة على تقاليد البلاد ، واحترام العقائد الدينية .

فالحماية اذن تضمنت سيطرة تامة على مرافق البلاد وعلى شئونها الخارجية ، أما الشئون الداخلية فقابلة للمد والجزر حسب ما تفرضه الظروف المحيطة بالبلاد. فالحمايه تأخذ من مصر أشياء كثيرة وتمنحها النذر اليسير . كما أنها كانت غامضة فى نظر المصريين . فما مدى علاقة مصر بريطانيا ؟ وما هو وضع مصر الدولى بعد إنفصالها عن الدولة العثمانية ؟ لعل هذا الغموض قد عبر عنه شاعر النيل حافظ ابراهيم أصدق تعبير ، حينما أنشد مخاطباً السير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر قائلا :

أوضح (لمصر) الفرق ما	بين السيادة والحماية
وأزل شكوكا بالنفو	س تعلقت منذ البداية
ودع الوعود فانها	فيما مضى كانت رواية

فدلول الحماية اذن كان مجهولا لدى المصريين، لدرجة أن الوزارة التى شكلت عقب تولى السلطان حسين السلطنة ، وهى وزارة رشدى باشا ، قد قبلت تولى الحكم فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر فى ظل الحماية وفى ظل الاحكام العرفية ، على أساس أن هذين الأمرين ضرورة لا مفر منها أقتضتها ظروف

الحرب، وفرضتها قوات الاحتلال. وربما كان الأمل يراودها أن تنجح فى تضييق مدلول الحماية بشكل يسمح للحكومة المصرية أن تباشر سلطاتها بشىء من الحرية .

ورغم أن قبول الوزارة فى ذلك الوقت يعتبر تضحية كبيرة، إلا أنه مما يؤخذ عليها ، وهى تعلم بأن انجلترا كانت فى أشد الحاجة إلى قيام حكومة شرعية فى البلاد تباشر عن طريقها سلطاتها الواسعة ، أنها لم تستغل تلك الحاجة فى أن تأخذ على بريطانيا عهدا مكتوبا بأن الحمايه إجراء مؤقت أقتضته طبيعة الأمور ، ووجود قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، وأنها ستزول بزوال كل الاجراءات الحربية التى اتخذت خلال فترة الحرب . لا سيما وأن انجلترا قد أعترفت فى تبليغها للسلطان حسين عند تولية الحكم ، بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تعتبر حقوق السلطان وحقوق الخديو وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى . كان فى مقدور الوزارة أن تطلب من بريطانيا عهدا باعادة تلك الحقوق إلى الشعب المصرى بعد انتهاء الحرب .

ومما يؤيد هذا الرأى أن السلطان حسين كامل فى مفاوضاته مع ممثل انجلترا بشأن تولى حكم مصر قد اشترط عليه ثلاثة شروط : أن يكون لمصر علمها الخاص وأن يكون لشعبها جنسيته الخاصة ، وأن يوضع نظام لوراثة العرش . وقد استجابت انجلترا للمطلبين الأولين وطلبت تأجيل النظر فى المطلب الثالث وكان من الممكن ـ لو أراد السلطان حسين ـ أن يصر على إعادة النظر فى الحماية والعلاقة التى تربط البلدين بعد انتهاء الحرب . ولكنه لم يفعل ، لأن نظام الوراثة وضمان مصلحة الأسرة الحاكمة أهم عنده من أى شىء آخر .

ولو علم رجال مصر فى ذلك الوقت، والمسئولون فيها ماستنزله انجلترا ببلادهم من خراب ودمار ، ومـــدى استعداد الشعب المصرى للتضحية فى سبيل حريته

وكرامته ، لتمسكوا بمطالبهم ، ولتشددوا فى شروطهم .

ويذكر المؤرخ الكبير محمد شفيق غربال فى معرض حديثه عما ألم بالمصريين خلال الحرب من سلطات الاحتلال اذ يقول :

« ...... استيلاء على المحصولات والدواب ، وتسخير العمال فى الأشغال والحركات العسكرية ، استخدام المرافق العامة كالسكك الجديدية وأستعمالها لدرجة العطل ، تحويل مبانى المدارس إلى مستشفيات ، الخسارة الفادحه التى نزلت بالمزارعين بسبب التحكم فى أسعار أقطانهم ومزاحمة الأهلين فى غذائهم ، وجمع الاموال وهكذا . كل هذا حقيقة أنزله الانجليز بمصر فى أثناء الحرب ، ولكنى لا أضعه فى مقام الجراح التى أصابت الناس فى عزتهم وكرامتهم وأمنهم . رأى المصرى نفسه غريبا حقاً فى بلاده ، ورأى هذه البلاد تتحول إلى معسكر هائل تحشد فيه أخلاط الناس من أحمر وأصفر وأبيض ، ورأى نفسه وما يملك مسخراً لخدمة هذا المعسكر ، ورأى أن بلاده قد أصبحت قاعدة الغزو والتسلط ، تحركت منها حملة جاليبولى لاقتحام مضيق الدردنيل والاستيلاء على القاعدة الاسلامية الكبرى : القسطنطينية،اسلامبول . وتحركت منها حملات أقلام المخابرات والدعاة لاثارة العرب على دولتهم الاسلامية الكبرى ، وتحركت منها بعد ذلك الحملات نحو فلسطين والشام شرقا ونحو السنوسى غربا . وانطوى المصريون على أحزانهم وآلامهم ، فالرقابه على النشر شديدة ، اختفت فى ظلها الصحافه الوطنية صحيفه بعد صحيفه ، وحظر الاجتماعات قائم ، والاعتقالات والنفى والتشريد يقع بمجرد الشبهه أو الوشايه ، وسماسرة الاحتلال القدماء ومأجوروه من الافاقين يمنون على الشعب المصرى ما ينفقه عساكر الامبراطوريه فى مواخير الدعارة والخامير » .

وباعلان الحماية البريطانية على مصر دخلت البلاد فى فترة مظلمة ، أستبيحت

فيها البلاد باسم الحرب وباسم الدفاع عن الامبراطورية الانجليزية ، فانتهكت حرمة البلاد وأعتدى على كرامتها . وسخرت سلطات الاحتلال كل أمكانيات مصر لخدمة الأهداف العسكرية ، وأقحمت البلاد فى حرب لا مصلحة لها فى خوضها .

وفى ذلك الوقت قبضت انجلترا على كل السلطة وألغت نظام الخديوية وأحلت محله نظام السلطنه- الذى يستمد وجوده من قوات الاحتلال . وسواء كانت مصر خديوية أو سلطنه- فلم يكن والى مصر يعترف بحقوق الشعب المصرى أو يشعر بمسئوليته أمام الشعب لانه كان يعتقد أنه يستمد سلطانه من الدولة العثمانية مباشرة فى حالة الخديوية ، ومن الحكومة الانجليزية فى حالة السلطنة .

لقد أتجه الحزب الوطنى فى أول الأمر نحو التأييد الخارجى وتطلع إلى دول أوربا وخصوصا فرنسا، وكذلك أعتمد على تأييد الخديو لمواجهة قوات الاحتلال ولكن فشلت هذه السياسة فى تحقيق المطالب الوطنية ، فمن الناحية الخارجية تم الاتفاق بين انجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ ، وبينها وبين روسيا فى عام ١٩٠٧ . أما من الناحية الداخلية فلم يستطيع الحزب الاعتماد على تأييد الخديو نظراً لضعفه من جهة ومن جهة أخرى لعدم أخلاصه للحركة الوطنية فى حد ذاتها ، بل كان يريد تسخيرها لخدمة مصالحه الشخصية فى استرداد سلطته الاستبدادية المسلوبة . ولهذا اتجه الحزب الوطنى إلى الشعب نفسه لتحقيق مطالب البلاد ، ولكن هذا الحزب كان يفتقر إلى العنصر الثورى . ولعل ظروف الحرب العالمية الأولى والحماية قد شلت حركته الى أن توقفت بصفه نهائية بمجىء الحرب العالمية الاولى.

وتوطيدا للسيادة الانجليزية على مصر قامت سلطات الاحتلال بعزل عباس الثانى لتمرده على سلطة انجلترا وعينت بدله السلطان حسين كامل الذى قبل التعاون

معها ، وتنفيذ سياستها فى مصر . وعندما مات حسين كامل جاءت بالسلطان فؤاد خلفاً له مع منحه الصلاحيات الضئيلة التى كانت لسلفه من قبل . وفى حقيقة الامر لم يكن لكلا الرجلين سلطان حقيقى فى ظل الحماية البريطانية . فلم يستطع السلطان فؤاد أن يحد من سلطة انجلترا أو أن يطالب الحكومة الانجليزية بالاعتراف بحقوق البلاد ، فقد كان يخشى عزله عن سلطنة مصر ، ولم يكن هذا ببعيد على انجلترا التى عينته سلطانا بالأمس .

وفى ذلك الوقت أستغلت انجلترا رغبة العرب فى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، ودخلت معهم فى مفاوضات بشأن الانضمام إلى جانبها فى الحرب ضد الاتراك على أن تعترف لهم بقيام الدولة العربية الموحدة المستقلة عقب أنتهاء الحرب مباشرة . وقد تنكرت انجلترا لاتفاقياتها ووعودها للعرب ـ لا بعد انتهاء الحرب ولكن فى أثنائها حيث كان العرب يقفون إلى جانبها شاكين السلاح ، فعقدت مع فرنسا وروسيا اتفاق سايكس ـ بيكو لتقسيم الممتلكات العثمانية بينهم ، بما فيها الولايات العربية التى وافقت بالأمس القريب على أستقلالها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل منحت اليهود فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وعدا بجعل فلسطين وطناً قومياً لهم . فعلت انجلترا كل هذا مستهينة بأمر العرب طارحة وراء ظهرها أمانى العرب فى تحقيق حلمهم فى الحرية والاستقلال .

تحملت مصر الشىء الكثير خلال فترة الحرب ، فقد خضعت لاحكام عرفيه لا ترحم ، ورقابة على الكتابة والنشر ، كما قضى الانجليز على آخر مظهر من مظاهر الحكم الشورى بتعطيل الجمعية التشريعية ، وزجوا فى السجون كل من توسموا فيه الوطنية أو عدم التعاون مع سلطات الاحتلال . وبعد أن أستتب لهم كل شىء سخروا كل إمكانيات مصر المادية والبشرية لخدمة أهدافهم العسكريه ، وللدفاع

عن كيانهم وعن مصالحهم ،فأخذوا بالقوة مايقرب من مليون ونصف مليون مصرى لخدمة الجيوش الانجليزية ، كما استولوا على دواب الاهالى وماشيتهم ومحاصيلهم عنوة . فعلوا كل هذا وأكثر من ذلك .

ويذكر الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته عن هذه الفترة قوله : « لذلك أشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، كثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى إلى مناهضة الانجليز ، وأشتدت السلطات العسكرية البريطانية فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، وأشتدت الرقابة على الصحف ، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل (١) » .

وقبل المصريون هذا الضيم على أمل أن تنتهى الحرب ويستردوا بعدها حريتهم وأستقلالهم طبقا للمبادىء الأربعة عشر التى نادى بها الرئيس ولسون .

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٧٤

الفصل التاسع

ثـــورة سنة ١٩١٩

« أن ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الأسباب التى أدت الى فشلهاهى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ ». الميثاق

إن ثورة سنة ١٩١٩ تعتبر حلقة هامة فى تطور الحركة القومية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين وهى تمثل مرحلة وسطا فى طريق التحرر بين الثورة العرابية وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . كما أن أهمية تلك الثورة ترجع إلى أنها تمثل جذور النضال المصرى لثورة ٢٣ يوليـــو ، فقد بدأ التأهب النفسى لثورتنا المجيدة حيث انتهت ثورة سنة ١٩١٩ كقوة ثورية فعالة ، قادرة على الحركة وعلى صنع التغيير .

وثورة سنة ١٩١٩ وليدة الظروف التى أحاطت بمصر منذ الاحتلال البريطانى لها فى عام ١٨٨٢ وما تبع ذلك من قيام الحرب العالمية الأولى وانتهاز إنجلترا فرصة إنضمام الدولة التركية إلى الجانب المعـادى لها واعلان الحماية على مصر وزوال السيادة التركية ، تلك السيـــادة التى أستمرت أربعة قرون من الزمان قاست فيها البلاد الوانا من التأخير والانحطاط فى مختلف النواحى الثقافية والاجتماعية والسياسية ، وحرمت البلاد من مسايرة ركب الحضارة ، فتخلفت عن العالم المحيط بها تخلفا كبيرا .

أما عن الأسباب التى أدت إلى قيام تلك الثورة ، فيمكن تقسيمها إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية .

الاسباب السياسية

فأما عن الأسباب السياسية فيمكن إجمالها فى النقاط الآتية :-

أولا : أن التذمر من وطأة الأحكام العرفية ، والإحتلال البريطانى ، والحماية طوال فترة الحرب قد بلغ ذروته ، ففرض الرقابة على الصحف ، وإساءة معاملة المصريين من قبل جنود الانجليز ، وأخذهم الأهالى كرها مقيدين بالحبال للخدمة فى قوات الحلفاء ، ومصادرة أرزاق الناس ومواشيهم ودوابهم ، كل هذا جعل المصريين يتوقون إلى اليوم الذى تنقشع عن أعينهم هذه الغمة ، وذلك عن طريق نيل حريتهم واستقلالهم .

هذا بالإضافة إلى أن إنجلترا قد اتخذت مصر خلال فترة الحرب قاعدة عامة لجيوش الحلفاء ومركزا هاما من مراكز الدعاية لسياستها إزاء سوريا وشبه الجزيرة العربية . ومنها أيضا خرجت الحملات الانجليزية لغزو الدردنيل والعراق ثم فلسطين وسوريا . كما أسهم الجيش المصرى فى صد الأتراك عند محاولتهم غزو مصر عن طريق القناة ونجح فى القضاء عليهم .

ثانيا : أن سياسة إنجلترا فى مصر منذ الاحتلال قد اتجهت بكل قواها نحو تثبيت دعائم نفوذها فى البلاد ، واشرافها الاشراف الفعلى على إدارتها عن طريق مستشاريها المنبثين فى مختلف المصالح والوزارات . هـذا بالإضافة إلى الغاء مجلس النواب وإيقاف الحياة الدستورية . ثم أكملت هـذه الإجراءات باعلان الحماية على مصر فى نهاية الأمر .

ولو كانت انجلـــترا حسنة النيـة لـكانت النتيجـة المنطقيـة لزوال السيـــادة العثمانية عن مصر أعلان إستقلال البـلاد ، لا وضعهـا تحت الحمـــاية البريطانية .

ثالثا : اتضح للمصريين أن إنجلترا غير جادة فى الجلاء عن مصر وأنها قد تنكرت لوعودها المتكررة بالجلاء . وأن الاستقلال لن يتحقق إلا بإرغامها عن طريق الثورة بقبول المطالب المصرية .

رابعا : تمسك الأمة المصرية بحق تقرير المصير الذى أعلنه الرئيس ولسون ضمن المبادىء الأربعة عشر التى وافقت عليها إنجلترا وحلفاؤها ، هذا فضلا عن التصريح الرسمى الذى أصدرته إنجلترا وفرنسا فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، تعدان فيه الشعوب العربية بتحريرها من الحكم التركى .

خامسا : إن الوعى القومى قد بلغ مرحلة كبيرة من النمو بفضل جهود مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ، فقد نجح مصطفى كامل فى إحياء آمال الأمة وإيقاظها من رقدتها .

ويذكر الميثاق هذه الفترة بقوله : « ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة جمود ، كانت أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد » . أى أن هذه الفترة التى أمضاها مصطفى كامل فى مكافحة الاحتلال إنما كانت تجميعا للقوى والطاقات الانسانية التى انطلقت فى ثورة سنة ١٩١٩ .

سادسا : إن حركة الاصلاح التى بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ، وحركة البعوث العلمية إلى أوربا قد آتت أكلها بعد عودتها إلى أرض الوطن ، ومنذ ذلك الوقت أخذت الحركة الأدبية تنمو وتزدهر ، وتتجه وجهة قومية ، فأصبح التلازم بين الأدب والقومية من سمات هذا العصر ، ومن مظاهره الدالة عليه . ونجح الأدب بحق - بفضل بعض أعلامه فى ذلك الوقت من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وعبدالله النديم -

أن يساير النضج السياسى القومى ، فأصبحت مصر قبلة العالم العربى ومنارا للفكر التقدمى . ويذكر الميثاق فى وصفه لتلك الفترة ، « وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة (يقصد الشباب المزود بطاقة العلم) على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت انظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر . جعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا لفنونه وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهومة » .

الأسباب الاقتصادية

أما عن الأسباب الاقتصادية فهى لا تقل خطرا عن الاسباب السياسية ، ان لم تزد عنها ، ويمكن تلخيص تلك الأسباب فيما يلى :

أولا : تسلط الأجانب على الاقتصاد القومى قبل الإحتلال البريطانى وبعده ، فمعظم المؤسسات والبنوك والشركات كانت ملكا للأجانب ، ودعامة قوية من الدعامات التى استند عليها الاحتلال البريطانى فى تثبيت أركان وجوده بمصر ، « ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثورة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ومصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أفراد أسرة محمد على وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى اصيبت بها حركة اليقظة . (يقصد الثورة العرابية) » .

ثانيا : سوء حالة الفلاح المصرى نتيجة هبوط أسعار القطن فى موسم سنة ١٩١٤ من أربعة جنيهات الى عشرة ريالات ، بل لقد بيع القنطار فى بعض الجهات بمائة وعشرين قرشا وبستين قرشا : ووقفت الحكومة المصرية جامدة ، ولم تحرك ساكنا وكأن الأمر لا يعنيها فى شىء ، وذلك بضغط من المستشار المالى

الانجليزى . وكان من الواجب عليها وضع حد أدنى لسعر القنطار لتضع حدا لهذا التدهور فى اثمان المحصول الرئيسى للبلاد . حدث هذا فى نفس الوقت الذى لم تراع فيه البنوك العقارية ظروف النكبة التى حلت بالمزارعين . فأخذت تقسوا فى مطالبتهم بالاقساط المستحقة عليهم . وكذلك فعلت الحكومة فى تحصيل الضرائب ، الى حد إكراه معظم الزراع على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى ومواش لأداء المستحق .

وفى السنوات التالية بدأ سعر القطن فى الصعود واستبشر المصريون خيرا ووجدوا فى هذا الصعود مايعوضهم عماخسروه فى العام السابق. ولكن الحكومة المصرية تحركت فى هذا الوقت بالذات بتوجيه المستشار المالى الانجليزىوقررت فى يونية سنة ١٩١٧ تحديد سعر أعلى للقنطار بما لا يزيد عن ثلاثة وعشرين ريالا ، أى بأقل من سعره الحقيقى فى الاسواق العالمية ، واستفاد بفروق الاسعار بيوت التصدير الأجنبية وكبار تجار القطن من الأجانب وملاك الارض ، بينما لم تنل الطبقات الكادحة من المزارعين من تحسين سعر القطن شيئا يستحق الذكر . فهذا الحرمان من ثمرة كفاحهم كان من الحوافز التى دفعتهم إلى الثورة وليس كما يردد بعض المؤرخين خطأ من أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك - كما يذكر الميثاق - « بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك استدلال سطحى فان الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من إرتفاع الاسعار وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بأرتفاع أسعاره وكان هذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى

القمة من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة» .

ثالثا ـ نظراً لحاجة انجلترا إلى الكثير من الاموال لسد نفقات الحرب لجأ البنك الأهلى المصرى إلى اصدار أوراق نقدية دون رصيد يقابلها ، فأدى هذا الى وجود تضخم مالى وإلى أن تعم البلاد موجة من الغلاء الفاحش وإلى ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٥٠ ٪ وأن يقع عبء هذا الغلاء على الطبقة الفقيرة التى لم تستطع أن توازن بين الدخل والمنصرف .

الأسباب الاجتماعية :

أما الأسباب الاجتماعية فيمكن تلخيصها فى النقاط الآتية :

أولا ـ إن إنتشار التعليم فى مصر وزيادة عدد المتعلمين ، وتفاعل الحضارة والنظم الشرقية بالحضارة والنظم الغربية ، خلق فى مصر وعيا وإدراكا لحقائق الأمور ، خصوصا وأن الصحافة والأدب قد لعبا دورا فعالا فى بث الروح الوطنيه فى نفوس الشباب وفى اعداد المصريين نفسيا للثورة على الأوضاع القائمة التى تبعد بالبلاد عن تحقيق أهدافها وأمانيها .

ثانيا ـ أن التقدم الثقافى والاجتماعى الذى احرزته البلاد قد أحدث تطورا فى الأفكار واتساعا فى المدارك بشكل لم يكن متوقعا من قبل ، فقد أستطاع هذا الادراك وهذا التطور الفكرى أن يصل إلى جموع الفلاحين فى القرى المصرية ، وأن يكون هؤلاء أول من يلبى نداء الثورة حينما دعا الداعى اليها .

ثالثا ـ ومن مظاهر التقدم الاجتماعى فى هذه الحقبة مساهمة المرأة المصرية فى الثورة بقلبها وبروحها .

ويذكر المؤرخ الكبير محمد شفيق غربال فى كتابه « تاريخ المفاوضات

المصرية البريطانية ، بان جميع الكتاب والمؤرخين قد أرجعوا أسباب الثورة الى تصرفات السلطات الانجليزية الجائرة بمصر ، ولكنه يستدرك فيقول «إن شظف العيش والبؤس والمصادرة والسخرة والاستيلاء وضروب العبث والخلل التى ارتكبها أخلاط الجنود ، كلها أشياء تحملتها الشعوب بشرط أن يكون الاحتمال لتحقيق غاية وطنية أو فكرة انسانية . ولكن فى مصر ، لم يكون الاحتمال ؟ ألأجل أن تكسب انجلترا الحرب فتكبل مصر فى أغلال العبودية الأبدية... ؟ ألأجل أن تكسب انجلترا الحرب فتدمر الامبراطوريات العريقة . . . وترتفع رايات الانجليز والفرنسيين فى بيت المقدس وبغداد ودمشق والقسطنطينية وحواضر الاسلام ، وتفتح أراضى فلسطين لسكنى اليهود فى وطن قومى ؟ إن مصر لم تغضب للمصادرة والسخرة بقدر ماغضبت لما وراء المصادرة والسخرة. غضبت لكرامتها وعزتها ، غضبت لتسخيرها وهى الوطن المجيد لأغراض غير أغراض أهله لأغراض الاستعمار . . . (١) »

الثورة :

تقسم أحداث ثورة سنة ١٩١٩ إلى مرحلتين متميزتين .

المرحلة الأولى ، وتبدأ فى مارس وتتسم بالعنف واستخدام القوة تعبيرا عن سخط الأمـــة لرفض الانجليز مطالبها ونفى سعد زغلول وزملائه إلى جزيرة مالطة . وتتميز هذه الفترة بالصدام المسلح بين المصريين العزل من السلاح والانجليز الذين صمموا على سحقها بكل ما أوتوا من قوة ، وكذلك تتميز باشتراك الفلاحين فيها اشتراكا عمليا ، فقاموا بقطع الخطوط الحديدية وأسلاك البرق ، والحاق الضرر بكل المرافق التى يفيد منها الانجليز . وفى هذه الفترة

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٤٩ .

نشأت حكومات وطنية مستقلة عن الحكومة المركزية بالقاهرة فى زفتا والمنيا وفى كثير من مراكز القطر ، وهى أخيرا المرحلة التى كان يمكن أن تتطور من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية غير واعية » .

المرحلة الثانية : وتبدأ من أبريل سنة ١٩١٩ وتتميز بطولها عن المرحلة الأولى وبدخول عناصر جديدة ميدان الجهاد مثل الطلبة والموظفين والمحامين والعمال ، ممن تركزوا فى المدن الرئيسية ، بينما خرج الفلاحون من هذه المرحلة بعد أن أدوا دورهم الأساسى فى المرحلة السابقة.

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها إلا وتألف الوفد المصرى من كبار الشخصيات المصرية المستقلة تحت زعامة سعد زغلول للمطالبة بإنهاء الحماية وإعلان الاستقلال . وكانوا « من المعتدلين الذين لم يشهد ماضيهم بالتطرف فى الوطنية (١) » وقد بدأت مهمة الوفد بمقابلة سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى للمعتمد البريطانى السير ونجت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ليعبروا له عن وجهة نظر مصر فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بين مصر وبريطانيا بعد انتهاء الحرب ، وتعهد الوفد للمعتمد البريطانى بمنح انجلترا الضمانات المعقولة التى تؤمن مصالحها فى مصر . وذهبوا فى طمأنة انجلترا على مصالحها هذه الى حد أعطائها الحق فى احتلال قناة السويس وهى الممر الحيوى المؤدى إلى الهند عند الضرورة . كما تعهدوا أيضا بألا يسمحوا لأية دولة من الدول أن يكون لها نفوذ فى مصر .

وعند ما تقدم الوفد الى رئيس الوزراء حسين رشدى بطلب السفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح بفرساى وافقه على ذلك، بينما أصر المعتمد البريطانى

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٧٩

على الرفض رغم المحاولات العديدة التى بذلت لاثنائه عن عزمه . ووضح فى ذلك الوقت انفصال السراى عن النضال الوطنى وقبولها الحماية والاستسلام للانجليز طالما كان فى ذلك تدعيم لمركزها.

لم يقف زعماء الشعب مكتوفى اليدين أمام تعنت المعتمد البريطانى ، بل أخذوا يشهرون بموقفه ويحملون عليه لمحاولته حرمان الامة من ممارسة حقها فى التعبير عن رأيها أمام مؤتمر الصلح . فثارت ثائرة المعتمد البريطانى وزين اليه تفكيره السقيم استخدام الشدة والعنف لمعالجة هذه المشكلة ، فوجه فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ انذارا إلى أعضاء الوفد بالكف عن مطالبتهم وإلا أخذهم بكل حزم وقوة . فلم يردهم هذا الانذار إلا تمسكا بموقفهم واصرارا على مطالبهم . وأمام هذا الموقف الوطنى الحازم أمر المعتمد البريطانى بالقبض على سعد زغلول وإسماعيل صدقى وحمد الباسل ومحمد محمود فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ وبإرسالهم إلى جزيرة مالطة ، وظن أنه بهذا العمل الذى تنقصه الحكمة قد قضى على مطالب الامة ووضع حدا لصيحات الوفد . ولم يدر بأنه قد أشعل بذلك الشرارة الأولى للثورة .

كان نفى سعد زغلول وزملائه نقطة انطلاق للثورة ، فما أن علمت بقية أعضاء الوفد بهذا النبأ إلا وقاموا بالاحتجاج على هذا التصرف الغاشم لدى السلطان أحمد فؤاد ولدى المعتمد البريطانى وممثلى الدول الأجنبية . وأخذت المظاهرات تطوف شوارع المدن مطالبة بفك سراح المعتقلين وبسقوط الحماية والهتاف بحياة الاستقلال والحرية . وتصدى لهذه المظاهرات السلمية الجنود الانجليز وأطلقوا عليها النار فسقط منها عدد من القتلى والجرحى. وكلما سالت دماء زكية ألهبت حماس الجموع المتدفقة فى الشوارع والطرقات ، وازدادت المظاهرات شدة وعنفا . وسرعان

ما أمتدت شرارتها إلى الريف حيث خرج الفلاحون من حقولهم وقراهم وقاموا بتعطيل المواصلات والسكك الحديدية والتليفونات . ويذكر محمد حسين هيكل فى مذكراته عن الثورة :

« وكانت أنباء الاقاليم تثير أشد الاهتمام والدهشة، وكان أهتمامنا بها ودهشتنا لها يزيدان كل يوم عن اليوم الذى قبله » . (١) ثم أخذت بعد ذلك تزداد شدة وعنفا باشتراك مختلف طوائف الامة من موظفين وعمال ومحامين وأنذر القائد البريطانى العام كل من يقوم بالتخريب بالإعدام رميا بالرصاص ، واستخدمت الطائرات لضرب التجمعات ، فأصابت الأهالى باضرار جسيمة .

اشتراك النساء :

كما خرجت النساء فى مظاهرات سلمية إحتجاجا على تعسف السلطات البريطانية وإظهارا لشعورهن وتضامنا مع مختلف طوائف الشعب الأخرى ، وقد حياهن شاعر النيل بقصيدة رائعة سجل فيها بطولتهن وسخر فيها من تصدى قوات جيش الإحتلال لهن قال :

خرج الغوانى يحتججن	ورحت أرقب جمعهنه
فاذا بهن تخذن من	سود الثياب شعارهنه
فطلعن مثل كواكب	يسطعن فى وسط الدجنة
وأخذن يجتزن الطريق	ودار « سعد » قصدهنه
يمشين فى كنف الوقا	ر وقد أبن شعورهنه
وإذا بجيش مقبل	والخيل مطلقة الأعنة

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٩٠

وإذا الجنود سيوفهــا قد صوبت لنحورهنه
وإذا المدافــع والبنا دق والصوارم والأسنه
والخيل والفرسان قد ضربت نطـاقا حولهنه
والورد والريحـان فى ذاك النهـــار سلاحهنه
فتطاحن الجيشـان سا عات تشيب لها الأجنة
فتضعضع النسوان والنسوان ليس لهـــن منـــه
ثم انهزمن مشتتـات الشمل نحـــو قصورهنـــه
فليهنـأ الجيش الفخـــو ر بنصره وبكسرهنـــه
فكأنما « الألمان » قد لبسوا البراقـــع بينهنه
وأتوا (بهنـــدنبرج) مختفيـا بمصر يقودهنـــه
فـــلذاك خافوا بأسن وأشفقوا من كيدهنـــه

لم يكن من الحكمة فى شىء أن تستمر الأوضاع فى مصر على هـذا النحو وأن يواصل الانجليز أعمالهم العدوانية ، فاذا كانوا قد نجحوا فى اخمـــاد الثورة فلن ينجحوا فى أزالة البغض والكراهية من نفوس المصريين ، ولهذا أخذوا يغيرون من سياستهم القديمة القائمة على الشدة والبطش إلى سياسة المهادنة ، فأفرجوا عن سعد وزملائه وسمحوا لهم بالسفر إلى باريس فى ٧ ابريل سنه ١٩١٩ .

ولم تنقطع المظاهرات بعد ذلك بل استمرت دون أنقطاع رغم التحذيرات والانذرات التى كانت تصدرها دار الحماية . وبمجرد وصول الوفد إلى باريس وجد أن الدول الموقعة على معاهدة فرساى قد قبلت الحماية البريطانيـة على مصر ، فكان الأمل ضعيفا فى حل القضية المصرية دوليا ، وإن علق أعضاء الوفد أملا ضعيفا على معارضة الكونجرس الأمريكى للمعاهدة . وأيقن هؤلاء أن القضيـة

المصرية لن تحل إلا على أرض مصر .

ويذكر اسماعيل صدقى ـ وكان أحد أعضاء الوفد ـ فى مذكراته فيقول :

« وقد أستقبلنا هذا المؤتمر (مؤتمر الصلح بفرساى) بنشر بيان جاء فيه أنه من ضمن ما سيفرض على المانيا اعترافها بالحماية البريطانية على مصر . وكان أستقبالا غير كريم أشعرنا لأول وهله بنذير الفشل » (١) .

وحدة الامة

وكان أشد ما يقلق بال الانجليز الوحدة الوطنية التى أخذت تظهر بشكل واضح فى التفاف الشعب حول الوفد واجماع شطرى الأمة من مسلمين ومسيحيين على مطالب البلاد ، ولذا كان هدف الانجليز ضرب الوحدة عن طريق الوقيعة بين عنصرى الأمة قبل مجىء لجنة ملنر ، وقد تنبهت لجنة الوفد المركزية لهذا الهدف أثناء غياب الوفد فى باريس ووقفت لمحاولات الانجليز بالمرصاد .

ومن هذه المحاولات إسنادهم رياسة الوزارة الى يوسف وهبه باشا ، لايجاد نوع من الشقاق والنفور بين عنصرى الأمة من مسلمين ومسيحيين ، فإجتمعت اللجنة المركزية للوفد وأجمعت كلمتها على اختيار أحد الزملاء المسيحيين وكيلا للجنة بعد اعتقال الوكيل المسلم رادين بذلك كيد الانجليز إلى نحورهم وليثبتوا لهم أن ألاعيبهم هذه لن تؤثر فيهم ولن تقف أمام المبادىء القومية التى لا تتزعزع .

وكان الرد العملى على تصرفات الانجليز هو ازدياد التماسك والتقارب بين عنصرى الأمة بشكل لم يسبق له مثيل ، فأخذ الخطباء من مسلمين ومسيحيين

---

(١) اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٢١

يتبادلون الخطب فى الجامع الأزهر وفى الكنائس حاثين الأهالى على التمسك بأهداب الوحدة ، فالدين لله والوطن للجميع . وفشلت تلك المؤامرة عند ماالقى أحد الطلبة المسيحيين من طلبة كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء الجديد ولكنه أخطأه فكان هذا انذارا بنهاية المسرحية .

رحبت العناصر الرجعية بنبأ اعتزام الحكومة الانجليزية إرسال لجنة ملنر إلى مصر لتقصى الحقائق ، ولايجاد نظم جديدة فى مصر ، تنظم العلاقة بينها وبين انجلترا فى اطار الحماية . فكونت الارستقراطية الزراعية المعادية للحركة الوطنية التى كان يطلق عليها اسم « التكتل الارستقراطى » حزبا جديدا باسم « الحزب الحر المستقل » بزعامة محمد عرفى باشا لمناوأة الوفد ولمحاولة الوصول إلى تفاهم مع اللجنة بشأن القضية المصرية ، ويعد هذا بطبيعة الحال خروج على إجماع الأمة ، وتثبيت لجهودها، ولذا حاربته لجنة الوفد المركزية حربا لا هوادة فيها إلى أن قضت عليه فى مهده .

لجنة ملنر

أما عن موقف الوفد من لجنة ملنر فقد أستقر على مقاطعتها ودعوة الأمة إلى تطبيق هذه المقاطعة بشكل جماعى . وقد نجحت المقاطعة بشكل يدعو إلى الاعجاب . وقد وقع أثناء وجود اللجنة بمصر حادثان كان لها أكبر الأثر فى عزل اللجنة عن الشعب .

الحادث الاول : تتلخص فى اعتـــداء بعض الجنود الانجليز على الأزهر بعد مجىء اللجنة بأربعة أيام ، وما كان لهذا الحادث من أثر سىء فى نفوس المصريين بصفة عامة وعلماء الأزهر بصفة خاصة . فرغم أن الأزهر كان مبعث الثورات والتحركات الا أن كبار المسئولين فيه لم يكونوا قد أفصحوا بعد عن رأيهم فى

الأحداث الجارية فى تلك الفترة . فدفعهم هذا الحادث دفعا إلى اتخاذ موقف حازم وإلى الاحتجاج لدى اللورد اللنبى المعتمد البريطانى على التهجم على بيوت الله وخشى السلطان فؤاد من ثورة العلماء اعتقادا منه بأنهم لن يخرجوا عن طاعته .

أما الحادثة الثانية : فهى أصدار سته من الأمراء وعلى رأسهم الأمير عمر طوسون بيانا فى ٧ يناير سنة ١٩٢٠ يطالبون فيه بالاستقلال التام غير المشروط وأرسلوا خطابا بهذا المعنى إلى المعتمد البريطانى . وقد فسر الانجليز هـذا العمل على أنه إحراج للسلطان فؤاد واتهامه بالخيانة . بينما كان هدف الأمراء الحقيقى أنتزاع القضية من يد الوفد ، وفرض وصايتهم عليها ، وتحويلها إلى حركة أمراء بدلا من حركة شعبية . وقد أضطرب سعد زغـلول لهذا الحادث أيما اضطراب وأبدى تخوفه منه فى خطاب أرسله من باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ جاء فيه : « إن الرياسة لا تهمنى فى شىء ولـكن يهمنى أن تبقى الحركة حركة قومية ترمى إلى تحرير البـلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتمتـع بالحرية الحقيقية لا أن تخرج من رق المماليك إلى رق الأمراء » .

وفى أثناء إقامة اللجنة بمصر تمـكن اللورد ملنر أن يتصل سراً بعدد قليل من ذوى الرأى لإستطلاع رأيهم فى الموضوع « فأجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية . ولـكنها لن ترفض تنظيم علاقاتها مع انجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى (١) » .

نجحت المقاطعة أيما نجاح ووجدت اللجنة نفسها محاطة بجو عدائى أينما ذهبت، وأخيرا رحلت عن مصر فى مارس سنة ١٩٢٠ . وتقدمت اللجنـة بتقريرها إلى

---

(١) د / محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية ص ١٠١

الحكومة الانجليزية جاء فيه : « إن كل ما تفرضه بريطانية على مصر لا قيمة له، وأن من الصواب الوصول إلى حل يوافق عليه الطرفان ، أى بعقد اتفاقيـة بين البلدين ، ولا سبيل إلى ذلك بلا تعريض للمصالح التى يجب عليها حمايتها من الأخطار ... ويكون ذلك بعقد معاهدة ترضى فيها مصر تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، معاهدة ترضى فيها مصر أن تسترشد ببريطانيـا العظمى فى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينـة فى الاراضى المصرية ... كأن يكون لبريطانيا الحق فى إبقاء قوة حربية فى مصر لحماية مصالح انجلترا فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، وكأن يكون لانجلترا بعض الرقابة على التشريع والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب » .

بداية المفاوضات (٢)

أشار ملنر فى تقريره اذن إلى مبدأ المفاوضات كوسيلة لحل النزاع بين مصر وبريطانيا . وقد أرسل اللورد ملنر أحد مندوبيه إلى باريس لمقابلة الوفد ودعوته للتفاوض معه دون قيـــد أو شرط ، وقبل الوفد الدعوة وسافر إلى لندن فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ وجرت بين الطرفين مفاوضات أسفرت عن عرض اللورد ملنر لمشروع معاهدة لم يقبله الوفد . وفى نفس الوقت تقدم الوفد بمشروع مضاد رفضه ملنر .

وكان مشروع معاهدة ملنر يتلخص فى تعهد بريطانيا بحماية مصر كمملكة دستورية مستقلة ، وابقاء قوات لها بالارضى المصرية لها حق استخدام الطرق والمطارات . كما تتعهد مصر بعدم عقد أية معاهدة سياسية مع أية دولة أجنبية دون موافقة

---

(٢) د / محمد مصطفى صفوت . مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ص ١٠٨

انجلترا ، وتعيين مستشار مالى انجليزى لحماية حقوق الدائنين ، وتخويل انجلترا سلطة ايقاف أى تشريع يمس مصالح الاجانب .

بينما كان المشروع المصرى ينص على الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال البلاد وقيام نظام حكم ملكى دستورى ، والاتفاق حول الجلاء فى مدة معينة ، والعمل على تخفيف حدة الامتيازات الأجنبية توطئة لالغائها ، واعطاء انجلترا الحق فى اقامة قواعد عسكرية لها على ضفة القناة اليمنى ، على ألا يمس ذلك حقوق مصر والدول الأجنبية المنصوص عليها فى اتفاق القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وعقد معاهدة دفاعية بين الطرفين .

توقفت المفاوضات بعد رفض الوفد للمشروع ولكنها استؤنفت مرة ثانية على يد عدلى وقدم الجانب البريطانى مشروعا آخر لايختلف عن الاول إلا فى اللفظ فقط ، بينما بقى الجوهر كما هو . وتعهد ملنر اخراج موضوع السودان من المفاوضات كلية على أساس ابقاء الوضع الراهن كما هو طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ . ورأى الوفد الرجوع إلى الامة لأخذ رأيها فى المشروع ، فرفضته الأمة بصفة عامة ، وإن اختلفت نظرة بعض الأحزاب إليه ، فالحزب الوطنى رفضه رفضاً باتا . أما حزب الوفد فقد وجد فيه بعض المميزات ولكنه رفض الدخول فى مفاوضات على أساسة مالم يعدل طبقا لرغبات الامة ، وحبذه آخرون على أساس أنه أحسن مايمكن الحصول عليه فى مثل هذه الظروف بعد أن وافقت الدول الكبرى على الحماية .

ولكن انجلترا رفضت التعديل المقترح من قبل الوفد وأصرت على قبول المشروع كوحدة ، وظلت متمسكة بموقفها هذا طوال الفترة من عام ١٩١٩ إلى ١٩٣٦ حيث تمكنت انجلترا من تحقيق ماتصبو اليه .

استئناف المفاوضات

بعد أن أمضى أعضاء الوفد شهرا بمصر واقفوا خلاله على نتيجة استفتاء الامة قرروا السفر إلى باريس فى أوائل اكتوبر سنة ١٩٢٠ حيث تقابلوا مع مندوب اللورد ملنر حيث طلب منهم الذهاب إلى لندن لاستئناف المفاوضات، فقبل الوفد تلبية الدعوة على أن يصحبه عدلى يكن . وفى اجتماع المفاوضات عارض ملنر كل التعديلات التى تقدم بها وفد مصر وأصر على قبول المشروع كله ككل أو رفضه ككل . ثم عرضت المسألة المصرية على بساط البحث فى البرلمان الانجليزى ، وجرت مناقشات طويلة بين الأعضاء كلها تدور حول منح مصر مظهر الاستقلال بينما تحافظ انجلترا على جوهر الحماية .

أخفقت المفاوضات وغادر الوفد لندن إلى باريس فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووجه نداء إلى الامة المصرية بالتضامن والوحدة لنيل الاستقلال الحقيقى . وفى نفس الوقت أعلن الوفد عدم دخول المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر إلا بعد تعديله بما يتفق والتحفظات التى أبدتها الامة. وفى ذلك الوقت تقدم اللورد ملنر بتقريره الذى أشرنا اليه فى الصفحة السابقة .

وأمام إصرار مصر على مطالبها أعلنت انجلترا فكرة التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية، لأنها علاقة غير مرضية . وكان هذا كسبا للقضية المصرية ، فلو أنه لم يقربها إلى هدفها الحقيقى ، إلا أنه أرغم انجلترا التى تمسكت بالحماية الاعتراف بانها علاقة غير مرضية يجب ابدالها بأخرى تضمن مصالح الطرفين.

بداية الانقسام

عاد سعد إلى مصر وبدأت المفاوضات بينه وبين رئيس الوزراء عدلى يكن واشترط الوفد للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات أن يكون هدفها الوصول إلى

الاستقلال التام وإلغاء الحماية على مصر دوليا،وأن تلغى الاحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى مفاوضات ، وأن يكون للوفد أغلبية المفاضين بما فيها الرياسة . وهناك بدأ الخلاف والانشقاق بين سعد وعدلى إذ أصر عدلى على التمسك بحقه فى رئاسة المفاوضات بصفته رئيس الحكومة ، وأوضح بأن التقاليد الدبلوماسية تمنع أن يخضع رئيس الحكومة لرئاسة فرد خارج عنها وليست له الصفة الرسمية . وانقلب الخلاف على جوهر الموضوع إلى خلاف حول المظهر ، وانقسمت الأمة إلى فريقين ، فريق يؤيد سعد زغلول ، وهو الأغلبية وفريق يؤيد عدلى . وأدى هذا الانقسام إلى حدوث مظاهرات خطيرة سفكت فيها الدماء الزكية . وبلغ من تعصب انصار سعد فى ذلك الوقت أنهم كانوا يرددون وعبارات إن دلت فانما تدل على الحزبية العمياء التى أخذت تسيطر على عقول الناس فى ذلك الوقت منها «ان الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى» أى أن القضية المصرية أصبحت قضية أفراد وليست قضية شعب قدم دماءه وأرواحه رخيصة فى سبيل حريته واستقلاله .

وفى ظل هذا الانقسام الداخلى فى الجبهة الوطنية نفذت انجلترا إلى تحقيق أغراضها فأخذت تماطل وتسوف وتضرب حزبا بحزب وفريقا بفريق وفى هذه الظروف المضطربة وعلى هذا الأساس الراهن أقدم عدلى على مفاوضة الانجليز وأسفرت المفاوضه بين الجانبين عن مشروع اتفاق سمى بمشروع عدلى كيرزون ، لم يمنح مصر من الاستقلال سوى الاسم فقط ، بينما سلبها فى حقيقه الأمر كل حقوقها فى الاشراف على علاقاتها الخارجية، وفى الهيمنة على طرق مواصلاتها، وفى الاشراف على شئونها الداخلية ، بحيث يمكن أن يقال أن مشروع كيرزون احتلال مقنع أضفيت علية الصفة الشرعية .

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ رد الوفد الرسمى المصرى على مشروع الاتفاق برسالة مطولة يمكن تلخيصها فيما يأتى(١) :

إطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كرزون إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا ، والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة أشهر ، نفس النصوص والصيغ التى عرضت علينا عند بدأ المفاوضات ولم نقبلها حينئذ .

فمن المسألة العسكرية ، وهى ذات أهمية كبرى استبقى المشروع الحل الذى قاومناه أشد المقاومة ، ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشـــد وطأة .

أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيد التى عدلت فيها الصيغة الأولى التى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعتها ، وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فان المشروع قد أحاط الحق الذى أعترف لنـــا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى . إذ لا يتصور أن تتوافر الحرية لوزير الخارجية المصرية إذا كان ملزما بنص صريح بأن يبقى على أتصال وثيق بالمندوب السامى ، فإن ذلك معناه أن يكون خاضعا لمراقبة مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية ومن جهة أخرى ، فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة .

وأما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المـــالى والقضائى ، وبتدخلها فى

---

(١) اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٢٣ و ٢٤

إدارة الشئون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلا قد يصل إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان ، فاننا لا نريد هنا أن نكرر ما سبق لنـــا أبداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا .

«وأما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا بتاتا ، فانهذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيـادة الذى لا نزاع فيه ، وحق السيطرة على مياه النيل .

«وأن روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنـا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات ، ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق الأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية .»

لم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن تقبل الأمة مثل هـــذا المشروع الذى تجاهل حقها فى الاستقلال وامتهن كرامتها ، فرفضته غير آسفة عليه . ولكنها خرجت من هذه المحنة غير متحدة الكلمة منقسمة على نفسها ، يهجو بعضها البعض الآخر ، تاركين القضية المقدمة لاهواء انجلترا تفعل بها كيفما تشاء مستغلة التفكك الداخلى ، فأقدمت على نفى سعد زغلول وزملائه الى جزر سيشل .

الاستقلال الزائف

ولما وجدت انجلترا أن من المحال أن تقبل الأمة هذا المشروع وأنهـــا لن تستطيع أرغام أية حكومة حتى الحكومات الموالية لها على قبول هذا الحل ، رأت أن تحل هذا الموضوع من جانبها وحدها ، وأن تفرض على البلاد قبول مشروع لا اختيار لها فيه ، فاعلنت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحها المشهور الذى اعترفت

فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ووعد منها بالعمل على إلغاء الاحكام العرفية مع تحفظات أربعة أفقدت ما لهذا الاستقلال من قيمة وهى :

اولا ـ تأمين المواصلات الامبراطورية .

ثانيا ـ الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء خارجى .

ثالثا ـ حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات بمصر .

رابعا ـ السودان .

أى أن انجلترا فرضت على مصر قبول الأمر الواقع ، وأن تظل البلاد خاضعة لإشراف انجلترا المقنع حتى يبت فى هذه التحفظات الأربعة .

لم تعترف الحكومة المصرية رسميا بهذا التصريح ، كما لم تعترف الامة به ، وإن كانت إنجلترا قد سارت فى تطبيقه بصفة فعلية بعد أن أخطرت الدول الأجنبية به كأساس للعلاقات بينها وبين مصر . فتصريح ٢٨ فبراير من هذه الناحية باطل ، لأنه صادر من جانب واحد ، ولأن الأمة لم تستشر فيه ولم تبد رأيها فى صلاحيته طبقا لحق تقرير المصير . كما أن إنجلترا قد فرضت النظام الملكى على مصر فرضا .

وقد صور الميثاق هذا الاستقلال الناقص بقوله « إن الاستعمار أكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب إشتعالا . ومن ثم أنتقل من السيف إلى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى ، وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

«أن الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال أسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

«وهكذا انتهت الثورة باستقلال لا مضمون له، وبحـــرية جريحة تحت حراب الإحتلال . »

صراع الأحزاب

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحزبية البغيضة والتعصب الأعمى يسيطران على الأحزاب ، وأصبح الصراع حول كراسى الحكم وتحقيق أكبر قدر من المنـافع والمغانم لأعضاء الحزب الهدف الأسمى ، فى نفس الوقت الذى أهدرت فيه مصالح البلاد وتدخلت الملكية حيـــنا لنصرة فريق على آخر ، وانجلترا حينـا آخر . وكما يقول الميثاق :

«وزادت المضاعفات خطـــورة بسبب الحكم الذاتى الذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

«وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس، تحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له . »

وقد عبر الشعراء عن إحساس الشعب العميق بما كان يدور فى هذه الحقبة من الزمن ، وكيف آثر الزعماء مهادنة الاستعمار الانجليزى جريا وراء المغانم والأسلاب ، وكيف انقلب هؤلاء الزعماء من ثوار إلى محترفى سياسة. فينشد الشاعر أحمـــد محرم مخاطبا المندوب السامى البريطانى الجديد فى سنة ١٩٢٥ :

دع الزعماء أن لهم لدينا ... يدين بغيره الشعب الرشيد
إذا ذكروا الزعامة فهى دعوى ... تكيد بها الكنانة من يكيد
لمن تـألب الأحـزاب شتى ... وما هذى الصواعق والرعود
تداعوا للوغى فهـو صريعا ... على أيديهم الوطن الشهيـد

وكذلك صور أمير الشعراء حالة هؤلاء الزعماء أصدق تصوير حين يقول :

إلام الخلف بينكم إلاما	وهذى الضجة الكبرى علاما ؟
وفيم يكيد بعضكم لبعض	وتبدون العداوة والخصاما ؟
وأين الفوز ؟ لا مصر استقرت	على حال ولا السودان داما ؟
وأين ذهبتم بالحق لما	ركبتم فى قضيته الظلاما ؟
لقد صارت لكم حكما وغنما	وكان شعارها الموت الزؤاما ؟
شببتم بينكم فى القطر نارا	على محتله كانت سلاما

ومن الفترة التى أعقبت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، دخلت البلاد فى سلسلة من المفاوضات الفاشلة ، وظلت تدور فى حلقة مفرغة لا نهاية لها . وتتلقف كرة المفاوضات وزارة بعد أخرى وحزب عقب حزب ، وكل منها عاجز عن تحقيق الهدف .

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن ثورة سنة ١٩١٩ لم تنجح فى الوصول إلى أهدافها الحقيقية لأنها ضلت الطريق فى زحام التكالب على المغانم والاسلاب ، ويلخص الميثاق أسباب فشل الثورة فى ثلاث نقط هى :

أولا ــ «أن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأرض أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .»

أى أن مطالب الشعب فى ذلك الوقت لم تكن سياسية فحسب ، بل كانت الأمة فى أشد الحاجة إلى الاصلاح الاجتماعى ، إلى الاصلاح الجذرى الذى يتناول الأسس الفاسدة التى قام عليها نظام المجتمع فى ذلك الوقت بالتغيير والتبديل .

« ولكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غايتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية . »

وبناء على ذلك يمكننا القول بأنه حتى لو نجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى تحقيق الأهداف السياسيه كان لا بد من قيام ثورة أخرى لتحقيق الأهداف الاجتماعية. ولهذا كان قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ضرورة حتمية .

ثانيا ـ إن القيادات الثورية فى مصر قد عزلت نفسها عن القيادات الثورية الاخرى فى البلاد العربية . وإذا كانت إنجلترا وفرنسا قد قسمت العالم العربى فيما بينها بمقتضى معاهدة سايكس بيكو أولا ثم بمقتضى معاهدة سان ريمو بين إنجلترا وفرنسا وحدهما بعد إصدار وعد بلفور الذى تعهدت فيه بريطانيا بتسهيل إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، فان خطة الاستعمار كانت واحدة بالنسبة لهذه المنطقة العربية . فكان من الممكن أن تمد القيادة الثورية فى مصر يدها إلى القيادات الثورية فى العراق وسوريا لتوحيد جهودها ضد العدو المشترك . ولكن قامت ثورات عربية فى كل منها على حدة ، وفى وقت واحد ، دون أن تستغل هذه الطاقة بشكل موحد ضد الاستعمار . فالنظرة الضيقة للقومية المصرية بعيدا عن القومية العربية ، أبعدت ما بين الاخوة وفرقت بين النضال العربى .

وفى هذا المعنى يذكر الميثاق : « إن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء ، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية .

ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القوميه العربيه .

«لقد فشلت هذه القيادات أن تتعلم من التاريخ . وفشلت ايضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه، والذى كان يعامل الأمه العربيه كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

«ومن هنا فان قيـــادات الثورة لم تتنبه إلى خطورة وعد بلفور الذى أنشــا إسرائيل لتكون فاصلا يمزق إمتداد الأرض العربيه وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى فى ساعه من أخطر ساعات الأزمه حرم من الطاقة الثوريه المصريه ، وتمكنت القوى الاستعماريه من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقه الأوصال مفتته الجهد » .

ثالثا ـ إن القيادات الثوريه تجمدت بعد إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ ولم تفطن إلى تغيير أساليب الاستعمار من القوة الغاشمه إلى الخديعه والتلاعب بالألفاظ لإخفاء الجوهر الاستعمارى وإظهارا للتنازلات الزائفة . وفى هذا يقول الميثاق :

« إن القيـادات الثـوريه لم تستطع أن تلائم بين أسـاليب نضالهـــا وبـين الأساليب التى واجـه الاستعـــار بهـا ثورات الشعـــوب فى ذلك الوقت » .

ومنذ انتكاسه ثورة سنه ١٩١٩ توالت على البلاد أحداث جسام كان من الممكن ـ لولا صلابه الشعب ومعدنه الأصيل ـ أن تحمل البلاد إلى حالة من اليأس

تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير ، ولكن إيمان هذا الشعب بقدرته وبحقه فى الحياة جعلته يقف دائما لكل المحاولات التى كانت تدبرها الرجعية متعاونة مع الملكية والاستعمار لتضليله واستغلاله .

وخلاصة القول : « إن أصالة الوعى وقوته هى التى فرضت أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليه خطوة على طريق تغيير جذرى شامل يعيد الأمانى الوطنية الى مجراها الثورى السليم الذى ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ » .

الفصل العاشر

من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

حرصت انجلترا منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانبها وحدها ـ بعد أن عجزت عن أن تنتزع من مصر معاهدة تضفى على وجود قواتها شيئا من الشرعية ـ على أن تدخل فى سلسلة متصلة الحلقات من المفاوضات مع زعماء مصر والمسئولين فيها ، لإيجاد تسوية يقبلها المصريون وتحقق لانجلترا حقيقة الاحتلال وجوهره .

إن عدم اعتراف مصر بتصريح ٢٨ فبراير ، وعدم التسليم به كأساس جديد للعلاقة بينها وبين بريطانيا ، جعل وجود القوات الانجليزية استمرارا للاحتلال البغيض منذ سنة ١٨٨٢ ، أى وجودا غير شرعى . وهذا ما دعى انجلترا إلى تبرير هذا الوجود بمختلف الحجج والأسانيد ، وليس بينها حجة واحدة تقوم أساس سليم يقبله المنطق أو العقل.

فكل ما كانت تهدف اليه سياسة انجلترا فى مصر وقتئذ ، الوصول إلى اتفاق مع مصر يحقق لها جوهر الاحتلال وحقيقة ، ويرضى الشعور القومى المصرى من ناحية المظهر فحسب .

وقد يدفعنا هذا الى التساؤل ، ما الذى يرغم انجلترا على الإلحاح فى الوصول إلى اتفاق مع مصر ـ رغم تظاهرها بالعزوف عنه ـ بينما تسيطر على البلاد سيطرة فعلية ، وتحكمها وفق ما تريد وتهوى دون أى اعتبار لرغبات المصريين ؟

ألم يكفها وجود المعتمد البريطانى فى مصر ، وهو الملك غير المتوج ، والحاكم الفعلى للبلاد ، والمتصرف فى شئونها كيفما يشاء دون مشورة أحد من المصريين ، حتى ولا حاكم البلاد الشرعى ، سواء كان خديويا أو سلطانا أو ملكا ؟

وألم يكفها وجود جيش الاحتلال الجاثم على صدرها لتهدأ بالا وتطمئن على وجودها فى مصر ، لا سيما بعد أن أنتهت كل معارضة أوربية للاحتلال بتوقيع الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا فى عام ١٩٠٤ ؟

كل هذا لم يغن بريطانيا عن ايجاد وسيلة ترضى المصريين ولا تمس جوهر الاحتلال ، فهى لا تريد أن تحكم مصر بقوة الحديد والنار إلى مالا نهاية . وفى نفس الوقت فليست القوة هى الوسيلة الوحيدة للوصول إلى ما تصبو اليه . ألم تضع انجلترا فى حسابها احتمال قيام حرب عالمية ثانية تجد نفسها مضطرة لخوض غمارها ، والاعتماد على معونة مصر ومساعدتها ؟ ماذا يكون الموقف إذا ما قامت تلك الحرب ، ولم تصل انجلترا إلى اتفاق مع مصر ؟ ألا يصبح موقفها محفوفا بالمخاطر ؟ فمن المحتمل أن يؤثر الدور الذى تقوم به مصر فى مصير بريطانيا نفسها .

لم يغب ذلك عن ذهن المسئولين الانجليز ، ومن هنا كان حرصهم على أن يضغطوا على مصر ، بمختلف الصور والأساليب ـ رغم تمنعهم الظاهر ـ على توقيع معاهدة ، عن طريق الرضى والقبول بالأمر الواقع . أى قبول ما تمليه عليها بريطانيا حول مائدة المفاوضات .

فالمفاوضات فى نظر الحكومة الانجليزية تعتبر خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، فهى فضلا عما تتيحه للمفاوضين الانجليز لاظهار براعتهم فى المحاورة والمداورة ، كسبا للوقت ، وتمييعاً للقضية المصرية ، فهى تحقق فى نفس الوقت هدفا آخر ترمى اليه انجلترا ، ألا وهو القضاء على حماسة الشعب ، وتفتيت الوحدة

القومية عن طريق بث الخلافات بين الأحزاب وضرب بعضهم ببعض .

ومنذ بدأت المفاوضات بين الطرفين . وانجلترا بحكم مالها من سلطة ونفوذ تصر على موقفها بكل قوة وعناد ، ولم تكن على استعداد لأن تتنازل عن أية سلطات حقيقية لمصر . ولكنها لا تتردد مطلقاً إرضاء للجانب المصري ـ ولا تدخر وسعاً في أن تحشو مشروعات الاتفاق بالكثير من العبارات الرنانة والألفاظ السخية التي لا تعني شيئاً ، ولا تساوي المداد الذي كتبت به .

أما من وجهة نظر المصريين ، فقد وجدوا في المفاوضات محاولة جديدة للتوفيق بين مصلحة مصر ومصلحة بريطانيا ، بشرط ألا تمس جوهر الاستقلال . وليس معنى هذا ـ بطبيعة الحال ـ أن المصريين بقبولهم مبدأ المفـــاوضات قد تقاعدوا عن الجهاد ، وآثروا التسليم لبريطانيا على مواصلة النضال . ولكنهم كانوا يرون الالتجاء إلى كل وسيلة قد تؤدي إلى انهاء الوضع الشاذ بمصر ، وأقامه علاقة جديدة على أساس من التعاون واحترام حريه البلاد واستقلالها .

فالمفاوضات من هذه الناحية تمثل تاريخ الكفاح المصري في الفترة ما بين عام ١٩٢٠ حيث بدأت في لندن أولى تلك المفاوضات بين الوفد المصري ولجنة ملنر ، وعام ١٩٥٤ حيث انتهت بمفاوضات الجلاء. فاذا تتبعنا تاريخ مصر طوال تلك الفترة لوجدنا أن قيام الوزارات وسقوطها، وتأليف الأحزاب ، وتعددها، وانقسامها إنما يرجع الى تلك السلسلة من المفاوضات .

وللمفاوضات في نظرنا أهمية أخرى ، فهي ممارسه عمليه لحق تقرير المصير الذي طبق على دول كثيرة بعد انتهاء الحرب العالميه الأولى . فالمفاوضات إذن من وجهه نظر مصر ماهي إلا استعمال لحقها في تقرير مصيرها حول مائدة مستديرة.

وارتبط بنشأة المفاوضات وجود من يمثل الأمة ومن تطمئن اليه فى تمثيلها أمام لجان المفاوضات ، فبرزت فكرة الزعامة الشعبية . تلك الزعامة التى سيكون لها أثر كبير فى سير المفاوضات ، وفى انقسام الأمة على نفسها فى بعض الأوقات، مع أننا اذا نظرنا الى نصوص المفاوضات التى دارت بين مختلف رجال مصر وبريطانيا نجد أن الفروق بينها لا تكاد تذكر . ولكنها فشلت جميعا لسوء ظن سياسى مصر بعضهم فى بعض . وفى هذا المعنى يقول المؤرخ الكبير محمد شفيق غربال : « إن كان النظر الصحيح لنصوص المشروعات (مشروعات المعاهدات) يقلل من شأن الفروق بينها ، فكيف نفسر ما أثارته بيننا من خصومه ؟ يفسر ذلك أن نظرة المؤرخ غير نظرة الرجل الذى يعيش فى غمرة الأحداث وفى حمى الكفاح . وخصومنا الانجليز اشتهروا بالخبث والدهاء ، فلا بد من تحليل الإلفاظ لفظا لفظا والحروف حرفا حرفا ، فقد يكون اللفظ دسيسه وقد يكمن فى الحرف لغم . هذا إلى اقتران ادوار المفاوضات بأزمات فى الحياة البرلمانية اختلفت فى أثنائها وجهات النظر ، وقد يكون لكل وجهة منها ما يبررها أو يفسرها ، ولكنها أدت جميعها الى خلق جو سياسى مضطرب من آثاره المبالغة فى سوء الظن . »

تطور المفاوضات

بدأت المفاوضات المصرية الانجليزية بالمحادثات التى جرت بين الوفد المصرى ولجنة ملنر سنة ١٩٢٠ . وكان الهدف منها ايجاد حل ينهى الحماية البريطانية على مصر ويضع العلاقة بين البلدين على أساس جديد من التعاون والتفاهم . وهذا

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ص ٤

الاساس ـ من وجهة نظر انجلترا ـ أن توجد علاقة جديدة تحتفظ فى ظلها بجوهر الاحتلال مع إرضاء المصريين بمظهر الاستقلال لا حقيقته ، وبذلك يكون بقاء انجلترا بمصر لا يستند على القوة العسكرية ، وانما يعتمد على رضــــاء المصريين وموافقتهم .

وعلى أى حال كانت هذه المباحثات بمثابة جس نبض كل منها الآخر والتعرف على وجهة نظره ، والوقوف على مدى ما يمكن للطرفين التنازل عنه للآخر . واسفرت هذه المباحثات عن وضع تقرير من قبل اللجنة (لجنة ملنر) بمقترحاتها بشأن ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الدولتين ، نقتطف جانبا منها من التقرير الرسمى الذى قدمته اللجنة للحكومة الانجليزية :

« إن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض ، وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الطرفان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين . . . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . »

مفاوضات عدلى ـ كيرزون

تلت هذه المباحثات أولى المفاوضات الرسمية التى جرت بين الحكومتين المصرية والانجليزية فى عام ١٩٢١ والتى أطلق عليها اسم مفاوضات عدلى ـ كيرزون وكانت هذه المفاوضات شاقة وعنيفة تعنت فيها الانجليز تعنتا شديدا ، واستغلوا النزاع القائم بين سعد زغلول وعدلى رئيس الوزراء فى الضغط على المفاوضين المصريين .

انتهت المفاوضات بتقديم الحكومة الانجليزية مشروع المعاهدة المقترح إلى لجنة المفاوضات المصرية للموافقة عليه . ولا نريد أن ندخل فى تفاصيل هذا المشروع ، إلا أننا نستطيع القول بأن بنود المشروع قد جعلت لانجلترا حقوقا عسكرية بمصر هى الاحتلال بعينه ، هذا الاحتلال المقنع الذى سيقضى - بطبيعة الحال - على ماسيكون لمصر من استقلال داخلى فى إدارة شئونها .

كذلك نص المشروع فيما يتعلق بعلاقات مصر الخارجية على الاعتراف بحق مصر فى التمثيل الدبلوماسى ، ولكنه أحاطه بقيود كثيرة جعلت منه مجرد مظهر سياسى لا حقيقة له .

أما فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية فقد أجلت انجلترا النظر فيها إلى وقت آخر ، مع تمسكها فى نفس الوقت بحقها فى رعاية مصالح الدول الأجنبية بمصر . كذلك أعطى للمندوبين الانجليزيين المالى والقضائى من السلطة والنفوذ للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد ما أعاق تقدم الادارة المصرية والقضاء على سلطة الحكومة والبرلمان .

أما موضوع السودان فلم يتنـــاول بالبحث ، وإن كانت النصوص التى أشارت اليه فى مشروع المعاهدة مبهمة لا توضح حقوق مصر فى هذه البلاد .

قطع عدلى المفاوضات وعاد إلى مصر وقدم استقالته من رئاسة الوزارة بعد أن عجز عن الوصول إلى اتفاق ترضى عنه البلاد ويحقق لمصر الاستقلال الحقيقى الذى تنشده . وقد عارض حزب الوفد مشروع المعاهدة معارضة شديدة، مما حدا بانجلترا إلى أصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى يتضمن ما جاء بمشروع المعاهدة من شروط .

كان تصريح ٢٨ فبراير هو الأساس الذى بنيت عليه الحياة الدستورية فى

مصر ، ففى ظله نشأ النظام الملكى، وفى كنفه قامت الأحزاب السياسية، وتكونت الحياة الدستورية .

إن تصريح ٢٨ فبراير ، ولو أنه صدر من جانب واحد، وأن مصر لم توافق عليه لا رسميا ولا شعبيا ، إلا أن بنوده قد طبقت كحقيقة واقعة ، وقبل زعماء مصر وساستها تولى شئون الحكم، الوزارة فى ظله . ولكن لا يعنى ذلك أن مصر قبلت تصريح ٢٨ فبراير ، ولن تطالب بريطانيا فى مفاوضات مقبلة باعادة النظر من جديد فى أمر هـــذا التصريح ، للوصـــول إلى تفاهم يحقق مصالح البلدين .

ظل باب المفاوضات مفتوحا لم توصده بريطانيا فى وجه مصر ، بل كانت ترى فيها ما يشغل المصريين عن التفكير الجدى فى اتخاذ موقف حاسم منها . ولهذا عندما وليت وزارة ثروت الحكم ، وكانت الظروف ملائمة لاستئناف المحادثات من جديد بينها وبين الحكومة الانجليزية . لا سيما وأن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت كانت تواقة للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا يحررها من القيود الثقيلة التى فرضت عليها والتى شلت حركتها شللا يكاد يكون تاما . فلا شيء تستطيع الحكومة المصرية أن تقوم بأدائه دون اعتراض الانجليز وتهديدهم .

مفاوضات ثروت ـ تشمبرلين

بدأت محادثات ثروت ـ تشمبرلين (يوليو ١٩٢٧ ـ مارس ١٩٢٨) وئيدة ، حذرة، ومع ذلك فقد كان ثروت يحدوه الأمل فى الوصول إلى تفاهم مع الحكومة البريطانية ، لا سيما وأنه يحظى بتأييد سعد زغلول . ولكن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد ـ فى ذلك الوقت ـ أن تغير من الوضع القائم فى مصر ،

ومع ذلك واصلت مباحثاتها مع ثروت مستغلة تلهفه على عقد إتفاق بين البلدين ، للتوصل إلى نصوص معاهدة تمثل الحالة الراهنة دون أدنى تعديل أو تغيير . ولهذا جاء مشروع المعاهدة الانجليزية الجديدة صورة طبق الأصل للأوضاع القائمة بمصر مصاغة فى شكل أحكام وقوانين . ولم يكن هذا بطبيعة الحال ما يهدف اليه ثروت من مباحثاته ، فاستقال من رئاسة الوزارة بعد فشله فى تحقيق ما كان يصبو اليه .

ورغم فشل مشروع هذه المعاهدة ، فان له أهمية كبرى بالنسبة لنا ، إذ ستكون بنود هذا المشروع الأساس الذى ستتمسك بريطانيا به فى كل المفاوضات المقبلة .

مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون

وفى سنة ١٩٢٩ جاءت وزارة محمد محمود إلى الحكم وكانت أولى أعمالها تعطيل الحياة النيابية فى مصر بحجة فسادها ، وحكم البلاد حكما إستبداديا قائما على الشدة ، حتى أنه لقب نفسه فى ذلك الوقت « بصاحب اليد الحديدية » كناية عن القوة والحزم . وفى خلال فترة حكمه لاحت له فرصة استئناف المفاوضات مع بريطانيا ، ومحاولة استكمال ما بدأه ثروت من قبل . ولكنه علم أن الحكومة الانجليزية مصرة على عرض مشروع المعاهدة الجديدة على برلمان البلدين لإقرارها . فما السبيل اذن للخروج من هذا المأزق . فالبرلمان المصرى معطل ، والحصول على الموافقة على مشروع المعاهدة يستلزم دعوة البرلمان واعادة الحياة النيابية من جديد . ولم يكن هذا مما يتفق مع سياسته فى حكم البلاد دون دستور ودون برلمان . ولكنه رغم ذلك قبل الدخول فى المفاوضات التى أطلق عليها فى التاريخ اسم « مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون » سنة ١٩٢٩ ، وهو يعلم مقدما

بمصير وزارته وتجربته الجديدة فى حكم مصر إذا ما قدر لهذه المفاوضات أن تبوء بالفشل .

بدأت المفاوضات بين الحكومتين بذل فيها محمد محمود جهدا كبيرا للحصول على شروط أفضل مما وصل اليه ثروت ، لأن هذه هى الوسيلة الوحيدة لانتزاع موافقة الشعب المصرى عليها . وفى آخر مرحلة من مراحل المفاوضات قامت الحكومة الانجليزية بتحويل مشروع المعاهدة الى مجرد مقترحات .

وإذا نظرنا إلى هذه المقترحات نجد أنها لا تختلف - بصفة عامة - عما تضمنته معاهدة سنة ١٩٣٦ فى شىء كثير . وعندما عاد محمد محمود من لندن وأعلن عن عزمه فى اجراء إنتخابات جديدة لعرض مقترحات المعاهدة على البرلمان الجديد ، ثارت فى وجهه صحف الوفد ثورة عنيفة وطالبته بالاستقاله . فلم يجد مفرا من تقديمها . ثم تولى الحكم وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات التى أسفرت عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة ، وضعته على رأس الحكومة لإدارة دفة المفاوضات من جديد .

مفاوضات النحاس - هندرسون

بدأت المفاوضات بين النحاس وهندرسون حول الأوضاع القائمة فى مصر ، ورغم صعوبة الوصول إلى اتفاق بشأنها ، فان سفينة المفاوضات قد تحطمت على صخرة السودان فانجلترا ظلت تحكم السودان منفردة منذ عقد إتفاقية الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ ، ولم يكن لمصر من مظاهر الحكم والسيادة إلا بعض القوات القليلة العدد التى تمثلها فى السودان . ولم تلبث هذه القوات أن طردت منه بعد مقتل السيرلى ستاك سردار عام الجيش المصرى . وأصبح لانجلترا كل السلطة فى السودان وليس لمصر حتى مجرد المظهر .

وعندما وجد الطرفان المصرى والانجليزى أن الوصول إلى إتفاق تام بشأن السودان أمر يصعب تحقيقه ، اتفقا على إبقاء الوضع الراهن كما هو بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ . وتمسك الجانب المصرى بأن ينص فى الاتفاق على أن يدخل الطرفان فى مفاوضات مقبلة فى بحر سنة من التصديق على المعاهدة بشأن تسوية المسألة السودانية ، وحتى يصل الطرفان إلى إتفاق بشأن هذا الموضوع ، يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الأملاك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه . ولكن الحكومة البريطانية تشبثت بعناد شديد على رفض تلك المطالب، رغم المحاولات المضنية التى بذلها المفاوضون المصريون لانقاذ المعاهدة. ودل هذا على أن انجلترا قد بيتت النية على القضاء حقوق مصر فى السودان ، واقصائها عن تلك البلاد بمختلف الطرق ، بعد أن توسعت فى منح الحاكم العام الانجليزى للسودان سلطات واسعة ، وكونت أحزابا سودانية بهدف مساندة الحكم الانجليزى والقضاء بصفة نهائية على كل ظل للنفوذ والسيادة المصرية على السودان .

ممهدات عقد معاهدة سنة ١٩٣٦

لمعاهدة سنة ١٩٣٦ أهمية خاصة فى تاريخ الكفاح المصرى من أجل الاستقلال ، وفى تاريخ العلاقات المصرية الانجليزية ، لا لأنهـا قد منحت مصر الاستقلال الحقيقى ، ولا لأنها قد غيرت من طبيعة الأوضاع السائدة فى مصر تغييرا جوهريا عما كانت عليه الحال من قبل ، وانما ترجع أهميتها إلى أنها أعطيت لانجلـترا حقوقا لم تكن لها قبل ذلك ، وصبغت على وجودها فى مصر صفة الشرعية.

الغاء دستور سنة ١٩٢٣

بعد فشل مفاوضات النحاس ـ هندرسون استقالت الوزارة الوفدية وخلفتها

وزارة اسماعيل صدقى فى الحكم. وبدأ صدقى عهده بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم لم يلبث أن استصدر مرسوما بفض الدورة البرلمانية ، وأعقبه بمرسوم آخر بابطال دستور سنة ١٩٢٣ وابداله بدستور آخر ، وبقانون انتخاب جديد . فمصر فى هذه الفترة قد شغلت عن انجلترا بالصراع الدستورى بين الحكومة ومؤيديها من ناحية وبين معارضة حزب الوفد لها من ناحية أخرى فانقسام الأمة على هذا النحو كان من صالح انجلترا بطبيعة الحال ، بشرط ألا يستغل كل حزب موقف انجلترا ومساندتها للحكم الرجعى مادة للهجوم عليها وإثارة الشعب المصرى ضدها .

وقد حاول صدقى أثناء حكمه أن يدخل فى مفاوضات مع الانجليز ، وقابل بالفعل السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانى ودارت بين الرجلين مباحثات ، ولكنها لم تسفر عن أية نتيجة ، إذ لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد لعقد معاهدة جديدة مع حكومة الأقلية ، وانما كانت تريد أن يتم ذلك مع حكومة ائتلافية يرضى عنها الشعب المصرى كله . وانتهى الأمر باستقالة وزارة صدقى فى سبتمبر سنة ١٩٣٣ ، ثم خلفه عبد الفتاح يحيى فى كرسى الحكم . ولكنه لم يلبث طويلا ، فسرعان ما قدم إستقالته ، وأسندت الوزارة إلى توفيق نسيم فى نوفبر سنة ١٩٣٤ .

كان أول عمل اقدمت عليه الوزارة الجديدة الغاء دستور سنه ١٩٣٠ وحل مجلسى البرلمـــان والمطالبه بعودة البلاد إلى ما كانت عليه فى ظل دستور سنة ١٩٢٣ ، على أن يتولى اختصاص البرلمان لحين عقد البرلمان الجديد الملك بمساعدة الوزارة المسئولة .

بدأت نذر الحرب العالميه الثانيه تظهر فى الأفق بازدياد قوة ايطاليا الفاشيه ومهاجمه الحبشه سنه ١٩٣٥ وتحديها لقرارات عصبه الأمم معتمدة على تأييد

المانيا واليابان . فالخطر المحدق بمصر فى البحر الأبيض المتوسط يوجب تكتل زعماء مصر لتسوية خلافاتهم مع بريطانيا ، والتفرغ لدرء هذا الخطر الذى يتهددهم .

ونتيجة لضغط الشعب ـ وخصوصا الطلبة ـ على زعماء مصر بضرورة الاتفاق ، أن تكونت جبهة وطنية من الوفديين والأحرار الدستوريين طالبت الملك فؤاد باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وطالبت بريطانيا بتوقيع المعاهدة التى أنتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعقد الاتفاق على نص للسودان .

عودة دستور سنة ١٩٢٣

وبالفعل عاد دستور سنة ١٩٢٣ ، وبدأت البلاد تستعد للمفاوضات الجديدة، لا سيما وأن الاتفاق كاد أن يتم بين الطرفين فى سنة ١٩٣٠ لولا تشبث بريطانيا بموقفها المتعنت من مسألة السودان . وقبلت الحكومة البريطانية مبدأ الدخول فى مفاوضات مع مصر ، وأعلنت رغبتها فى إعادة النظر فى كل المسائل التى تهم البلدين، وعدم إتخاذ مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضات ، وخصوصا بعد تغيير الموقف الدولى الأخير فى غير صالح إنجلترا .

وفى حقيقة الأمر لم تكن مصر وحدها المتلهفة على تسوية مشاكلها مع بريطانيا بل إن الحكومة الانجليزية كانت أشد تلهفا منها على تحقيق هذا الغرض رغم تظاهرها بعدم الاكتراث ، فازدياد قوة إيطاليا العسكرية فى البر والبحر والجو ومحاصرتها لحدود مصر الغربية فى ليبيا والجنوبية من ناحية الحبشة ، هذا بالاضافة إلى مرور بوارجها وقواتها العسكرية فى قناة السويس فى طريقها إلى الحبشة جعل مصر فى مركز تهديد مستمر . فانجلترا إذن كانت تريد أن تطمئن على مركزها فى مصر حتى إذا ما نشبت حرب بينها وبين ايطاليا ، أمكنها أن

تخوضها وهى مطمئنه على وضعها فى مصر .

ولكنها كانت تخشى أن تفشل المفاوضات فى هذه الفترة الحرجه ، وتضطر الى مواجهه موقف عصيب فى مصر ، تجد نفسها ملزمه باتخاذ اجراءات شديدة محافظه على سلامه قواتها ومصالحها فى البلاد .

المفاوضـات

وفى ١٣ فبراير سنه ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين هيئه المفاوضات الرسميه برئاسه مصطفى النحاس رئيسا واشتركت جميع الأحزاب فى عضويتها . وفى نفس الوقت قامت وزارة جديدة على رأسها على ماهر لإجراء الانتخابات للبرلمان الجديد الذى ستعرض عليه المعاهدة بعد توقيعها .

وفى ذلك الوقت (٢٨ ابريل سنه ١٩٣٦) توفى الملك فؤاد ، فكان موته أول خطوة فى زعزعه النظام الملكى فى مصر . ففؤاد كان على درايه واسعه بشئون مصر الداخليه والخارجيه ، وكان مرنا يلبس لكل حالة لبوسها .

بدأت المفاوضات فى ٢ مارس سنه ١٩٣٦ بتلهف من جانب المصريين ، وتدلل أو تراخى من قبل الانجليز . والحقيقه أن هذا التلهف الذى أظهره المصريون لم يكن له ما يبرره . فإذا كانت مصلحه مصر فى عقد هذه المعاهدة ، فان مصلحه بريطانيا فى توقيعها أوضح وأشد . وإذا كان هذا التلهف راجع الى الموقف الدولى المضطرب وخشيه رجالات مصر من الخطر المحدق ببلادهم من جراء ازدياد قوة المحور (المانيا وايطاليا) ، فان هذا الخوف ليس له معنى ، فماذا يخشون على مصر من قوات المحور بعد أن فقدت استقلالها على يد بريطانيا . لم يكن اذن فى حقيقه الأمر ما يخشى عليه وما يدعو الى مثل هذا التلهف .

وهل حصول مصر على هذا الاستقلال الناقص المبتور سيحول بين بريطانيا والتدخل فى شئونها مصر مستقبلا ، فالمعاهدة ليست فى حقيقة الأمر بذات قيمة كبيرة بالنسبة لمصر ، لأنها لن تغير الوضع القائم بها تغييرا جوهريا .

على أى حال لم تقم عقبات كبيرة فى سبيل توقيع المعاهدة ، فتم التصديق على النصوص المتعلقة بالمسائل العسكرية فى أوائل يوليو سنة ١٩٣٦ ، وتلاها التوقيع على المعـــاهدة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ فى قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن .

وتنص المعاهدة على بقاء عدد من القوات الانجليزية لا يزيد عن عشرة آلاف جندى فى قاعدة قناة السويس كقوات حليفة لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد . وكذلك نصت على تقديم مصر المعاونة الصادقة لبريطانيا « فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . » أى أن تكون بريطانيا حليفا دائما لمصر .

وأكبر كسب يجوز أن نقول بأن مصر قد حصلت عليه هو تعهد بريطانيا بمساعدة مصر لالغاء الامتيازات الأجنبية فى فترة معينة . وحتى هذا الكسب لم يكن كبيرا ، لأن الامتيازات الأجنبية كانت فى طريقها إلى الزوال كنتيجة منطقية لروح العصر الجديد .

ورغم أن المعاهدة لم تحقق لمصر كل ما تصبو اليه ، فقد بالغ الوفد فى مدحها إلى الحد الذى أطلق عليها اسم « معاهدة الصداقة والفخار » . ولكن هذا المديح قوبل من جانب الزعماء الآخرين بتحفظ كبير ، فبعضهم قد وضعها فى موضعها الصحيح ، والبعض الآخر رماها بكل نقيصة .

معاهدة سنة ١٩٣٦ فى الميزان

نورد فى السطور القادمة أقوال بعض رجال الأحزاب فى مصر تعليقا على هذه المعاهدة لتتبين منها مدى التضارب الذى أحاط بتوقيعها .

فمصطفى النحاس رئيس الحكومة ورئيس الجبهة الوطنية يرى أن المعاهدة أقامت العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس حر شريف ، « فالمعاهدة تكفل الجلاء وتعترف بالاستقلال ، وتحقق أركان الاستقلال فى الداخل والخارج . »

ويرى محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين أن المعاهدة خطوة على الطريق الى تحقيق الهدف ، فيقول : « ذكرت لكم أنه حيث يوجد طرفان متفاوضان ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الانسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه ، لذلك لا أكون معبرا عن رأيى الصحيح إذا قلت لكم أن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية . وغاية ما أذكره لكم انها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب . وأن ماتجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا ، تسير منه ، بما عرف عنها من بصيرة وثبات وحزم وحب للنزاهة والعدل إلى استكمال مافاتها اليوم استكماله . . . على أن ما تنطوى عليه المعاهدة من هذه المزايا لايجوز أن ينسينا أنها تنطوى كذلك فى مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر . . . كل ذلك من شأنه أن يدعو الانسان الى النظر بعين الواقع للمعاهدة الحالية ، وأن لم يعف من العمل لتعديلها بأسرع مايستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر . »

كذلك عبر اسماعيل صدقى عن رأيه فى المعاهدة بقوله : « قلنا ان المعاهدة خطوة كبيرة ، ولم نقل أنها الاستقلال التام بذاته . على أننى والذين أعبر عن

رأيهم ، ونحن أبعد ما نكون عن الغلو فى تقدير ما كسبناه ، نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون إلى أن المعاهدة هى بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال . »

وذكر الدكتور احمد ماهر رأيه فى المعاهدة بقوله . « إن المعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت الى قبولها ، ولكن هذا يغاير أن بها نقصا وعيوبا فى نواح كثيرة ، وإننا كنا نود ونريد ونعمل على إزالة هذه العيوب واستكمال ما نشعر أنه ينقصها لتحقيق أمانينا وما نرمى اليه من استقلال بلادنا وحريتها حرية كاملة . »

ويأتى على رأس المعارضين للمعاهدة محمد حافظ رمضان (ممثل الحزب الوطنى) فيقول . « إن وجود الاحتلال يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته ، وينتقص من سيادتها ، ويرتب حقوقا تنسحب الى رقابة فعلية فى جميع تصرفات البلد المحتل . المعاهدة تعطى بريطانيا حق ارتفاق حربى فى بلادنا ، وهذا الحق دائم مستمر ، تصبح مصر بموجبه بلادا محاربة فى جميع حروب بريطانيا ـ هجومية كانت أو دفاعية ـ ولو لم يكن لمصر شأن فيها ... فمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تنهى الاحتلال غير المشروع ، وتستبدل به احتلالا مشروعا ، تحقق به بريطانيا أغراضا متنوعة ، وتكلف البلاد أعباء مالية لانفاذ برامج عسكرية . »

وهاجم الدكتور محمد بهى الدين بركات المعاهدة وقارن بين حالة مصر وهى ليست من ممتلكات انجلترا وبين الممتلكات المستقلة (الدومنيون) وخرج من هذه المقارنة بأن حالة هذه الممتلكات تفضل كثيرا حالة مصر . فيقول : « أى أنه فى الوقت الذى تتطور الامبراطورية البريطانية وتعطى الحرية الكاملة

للدومنيون فى الانفصال عنها ، نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية ».

ويستعرض الدكتور محمد حسين هيكل نصوص المعاهدة ، فيذكر بأن المعاهدة حاولت التوفيق بين النظرية المصرية القائلة بالاستقلال الصحيح الكامل وبين النظرية الانجليزية التى تنادى بأن مصر تقع على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا وممتلكاتها فى الشرق وأن جميع أراضى مصر ضرورية لهذه المواصلات لتأمين سلامة هذا الممر الحيوى . ثم يتساءل: « أى النظريتين تحققت فى المعاهدة؟ نقول إن المعاهدة سجلت النظريتين المصرية والانجليزية ، لكنها سجلت نظريتنا نحن تسجيلا نظريا ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود ، أما النظرية الانجليزية فقد سجلتها تسجيلا عمليا دون أن تحرص على الأساس النظرى الذى نقرأه فى الكتب ... أما السودان فقد روعيت فى شأنه مقتضيات الظروف الحالية وإن كنت أعتقد أن النصوص التى وضعت بشأنه قابلة للتمدد إلى حيث تجعله عند الضرورة بريطانيا محضا أو سودانيا محضا ، ولكنها لا تجعله قط مصريا محضا.»

من هذا العرض الموجز لآراء رجال السياسة والفكر فى مصر بشأن المعاهدة يتضح لنا أن ما حصلت عليه مصر بمقتضاها كان أقل القليل ، وقد صيغت نصوصها بمهارة فائقة بحيث سلبت بالشمال ما أعطته لمصر باليمين . وكان أصدق وصف لهذه المعاهدة ما ذكره الميثاق بشأنها إذ يقول : « وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، وبينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى » .

الفصل الحادى عشر

ممهدات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

عرفت مصر في عهد الملك السابق الحياة الحزبية بكل ما فيها من مساوىء. فقد وضح أن الأحزاب في مصر قد اطمأنت الى العيش في كنف معاهدة سنة ١٩٣٦، وركنت اليها، ووجهت نشاطها - بعد أن فرغت من مواجهة انجلترا - الى مهاجمة بعضها البعض، والتكالب على الحكم والسيطرة والنفوذ، بشكل صبغ الحيـــاة السياسية في مصر بالصبغة الحزبية البحته، فالوظائف والترقيات والتعيينات أصبحت وقفا على أنصار الحزب المتربع على كرسى الحكم دون نظر للكفاءات أو المؤهلات. فالانتماء الى حزب معين هو جواز المرور لقضاء المصـــالح وتنفيذ الرغبات.

وتوالت على حكم مصر في الفترة من سنة ١٩٣٦ إلى قيام الثورة في منتصف عام ١٩٥٢ وزارات متعددة، إن دل هذا على شيء فانما يدل على اضطراب الأمور في البلاد، وفساد الحياة الدستورية فيها. وترتب على قصر فترة حكم تلك الوزارات إلى حرصها على خدمة مصالح انصارها بأسرع وقت مستطاع، ولو على حساب المصلحة العامة، لأنها كانت تخشى من السقوط قبل أن تتمكن من إرضاء انصارها ومحاسيبها وهم الذين تعتمد على تأييدهم خارج الحـكم.

وفى ذلك الوقت بدأت العلاقات تسوء بين الوفد والملك، وأخذت المعارضة لحـــكم الوزارة الوفدية يشتد ويقوى، حتى اقيلت من الحكم فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ م. وجاءت بعدها وزارة محمد محمود لتحل البرلمان الوفدى، ولتجرى انتخابات جديدة تسفر عن مولد برلمان جديد أغلبيته من انصارها ومؤيديها.

ومرت البلاد فى حلقة مفرغة من قيام الوزارات وسقوطها ، وانتخاب البرلمانات وحلها دون ما هدف سوى خلق حالة من الاضطراب تجد السراى فيها المنفذ لضرب حزب بآخر ، أو تقريب حزب وابعاد آخر ، للقضاء على الحياة الدستورية فى البلاد ، سعيا وراء تركيز السلطة فى يديها ، وحكم البلاد حكما مطلقا بمساعدة البرلمان والحكومات .

وفى حقيقة الأمر لم يكن من الصعب على أية وزارة من وزارات السراى التى لا تتمتع بثقة المواطنين أن تجد طريقها إلى الحكم ، وأن تحوز الأغلبية البرلمانية التى تريدها عن طريق التدخل فى الانتخابات واستخدام وسائل العنف والتزييف للوصول الى هذا الهدف .

ولم يعد فى ذلك الوقت للبرلمانات أية سلطة على قيام الوزارات أوسقوطها وانما يرجع ذلك الى تدخل السراى من ناحية والانجليز من ناحية أخرى ، حتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . بل أستطيع أن أقول بأن تدخلهم بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ كان أشد وأقوى فى بعض الأحيان من تدخلهم قبلها .

وفى أواخر عام ١٩٣٩ تقوم الحرب العالمية الثانية ، وتعلن الاحكام العرفية فى مصر . ويطالب حزب الوفد « أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن بأنه عندما تنتهى الحرب ، ويعقد الصلح ، تنسحب القوات البريطانية من مصر سواء المعسكرة قبل الحرب أو بعدها ، وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية ، على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبنية فيها ، وأنه عند التسوية النهائية للحرب يجب أن تكون مصر طرفا فيها ، كما أنه عند انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضات تعترف فيها انجلترا بحقوق مصر كاملة فى السودان . »

ثارت الحكومة الانجليزية لهذا الطلب ولم تقر وجهة نظر الوفد ، وغضبت عليه . وأدى ذلك إلى سقوط وزارة على ماهر ، وخلفتها وزارة حسن صبرى الائتلافية ، ولكنها لم تتمتع بشيء من الاستقرار شأنها فى ذلك شأن سابقتها من الوزارات . وفى عهد هذه الوزارة عرض على البرلمان موضوع اشتراك مصر فى الحرب . وبعد مناقشات طويلة استقر الرأى على أن تعلن مصر بأنها لا تضمر شراً لأحد ، أو عداء لأية دولة من الدول ، ولكنها ستبذل كل ما تستطيع من قوة وجهد إذا اعتدى على سلامة أراضيها .

ولقد أشاد الميثاق بهذا الموقف الرائع ، فيقول « ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه . . برفضه العنيد أن يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره إلا صراعا على المستعمرات والأسواق . . بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى الذى سيجر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل » .

جاءت وزارة حسين سرى الإئتلافية (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢) عقب موت حسن صبرى ، ولكن سرعان ما ساءت العلاقات بينها وبين الملك ، زد على ذلك سوء الحياة الاقتصادية ، واضطراب الأمور فى البلاد . ولما كانت انجلترا تخشى على مصالحها فى مصر خلال تلك الحرب الضروس بسبب حالة عدم الإستقرار التى سادت البلاد .وعندما وجدت أن مرد ذلك يرجع إلى حكم وزارت الأقلية التى لا تستند على أغلبية شعبية . طالبت بمجيء حكومة الوفد ، أو على أقل تقدير قيام حكومة ائتلافية يشترك فيها الوفد .

تدخل الأنجليز وامتهان كرامة البلاد

رفض الوفد الاشتراك فى حكومة ائتلافية لأن تجربته مع الأحزاب جعلته

قليل الثقة بإمكان التعاون معها . ولما وجدت الحكومة البريطانية إصرار الملك على عدم تكليف الوفد بتشكيل الوزارة ، تدخل ممثلها فى مصر اللورد كيلرن بالقوة وقدم للملك انذار ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ المشهور بعد أن حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين ومضمونه « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ، فان جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج » .

قبل الملك فى نهاية الأمر الإنذار ، فقد كان يعلم أن انجلترا لن تتردد فى عزله لاسيما فى ظروف الحرب الحرجة التى تمر بها . جاء الوفد الى الحكم على أسنة رماح الانجليز لخدمة أغراضهم ولتقديم التسهيلات اللازمة لهم فى الحرب . ولم تحاول حكومة الوفد أن تضع العراقيل أمام بريطانيا فى مصر ، بل على العكس من ذلك، قامت بتسخير طاقات البلاد كلها لخدمة قضية الحرب . وإنتهز الوفد هذه الفرصة للعمل على خدمة انصاره وأعوانه ، وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار فى العهود السابقة . واستند على تأييد الانجليز له فى مغالاته فى عدم الاهتمام بمعارضيه .

وقد تعرضت مصر فى ظل حكم هذه الوزارة إلى خطر محقق من جانب قوات المحور فغزيت أراضيها ، ووصلت إلى العلمين غربى الاسكندرية ، وكادت مصر أن تكون مسرحا كبيرا لعمليات الفريقين العسكرية لولا عناية الله ، فانحسرت موجة العدوان وزال خطر الحرب عنها بصفه نهائية .

وحدث فى ذلك الوقت أن اجتمع زعماء الحلفاء فى القاهرة للنظر فى شئون الحرب ، فانتهزت المعارضة هذه الفرصة وقدمت اليهم مذكرة بوجهة نظر مصر ، تبين فيها ما قدمته من جهود وتضحيات لنصرة الحلفاء ، فلم تدخر وسعا فى تقديم موانيها ومرافقها العامة لخدمة أهداف الحرب . بل لقد أسهمت مساهمة فعليه

فى الدفاع عن البلاد . وهى لهذا تطالب باستقلال مصر التام ، وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد . والسيطرة على قناة السويس، وقبول وحدة مصر والسودان وباشتراك مصر فى مؤتمر السلام بعد نهاية الحرب .

وما أن وضعت الحرب أوزارها وانتصر الحلفاء ، إلا وأخذ الانجليز يغمضون أعينهم عن حكومة الوفد بعد أن زالت الاسباب التى دعت إلى بقائها . وأستغل الملك غضب الشعب على تلك الوزارة ، وتذمره من تصرفاتها المشينة فى أقواته وأقالها شر إقالة . وفى هذا يقول الميثاق : « وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة » .

وجاءت على أثرهم وزارة السعديين التى أخذت على عاتقها الدخول فى مفاوضات لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن زاد سخط المصريين عليها . وأخذت البلاد تتنفس الصعداء بعد رفع الأحكام العرفية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فقامت المظاهرات الشعبية فى مختلف المدن المصرية مطالبة الحكومة بالعمل على تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل .

سقطت وزارة السعديين ، وشكل صدقى وزارته الثانية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ ، وكانت الظروف مواتية بعض الشىء للدخول فى مفاوضات مع انجلترا ، فالحكومة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تميل إلى تعديل سياستها بعض الشىء بما يحقق المطالب المصرية تحقيقا جزئيا . ومهدت لذلك بنقل اللورد كيلرن وتعيين السير رونالد كامبل بدلا منه ، وكان ذلك ايذانا بتغيير سياسة انجلترا إزاء مصر .

وعندئذ دارت مفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية أسفرت عن التوصل الى مشروع معاهدة ، اطلق عليها اسم معاهدة صدقى - بيفن ، وقع

بالحروف الأولى بين الطرفين فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وفيما يلى أهم ما تضمنه المشروع من نصوص :

أولا - إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦

ثانيا - فى حالة الاعتداء على مصر أو دخول انجلترا فى حرب نتيجة وقوع أعتداء مسلح على البلاد المجاورة لمصر ، أن تتخذ الدولتان متعاونتان التدابير الفعالة لصد هذا العدوان .

ثالثا - لتنسيق الجهود الحربية بين الطرفين تشكل لجنة دفاع مشترك من الفريقين للقيام بمهام التعاون الحربى .

رابعا - يتعهد الطرفان بألا يدخلا فى محالفات تتعارض مع مصالح أحدهما .

خامسا - إذا حدث خلاف بين الدولتين فيحل طبقا لنصوص الأمم المتحدة

سادسا - مدة المعاهدة عشرون عاما .

وألحق بالمعاهدة بروتوكول خاص بالسودان وآخر خاص بجلاء القوات الانجليزية عن أرض الوطن قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن تنسحب من مدينتى القاهرة والاسكندرية قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ .

فشل عرض القضية على مجلس الأمن

سقط مشروع المعاهدة لمعارضة الأمة فكرة الدفاع المشترك التى تربط مصر بانجلترا عسكريا . وبفشل المعاهدة تسقط وزارة صدقى ويعود النقراشى إلى الحكم مرة ثانية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وعندما وجد أن الحكومة الانجليزية لا تعير المطالب القومية للبلاد أذنا صاغية ، يقوم بعرض النزاع المصرى الانجليزى على مجلس الأمن .

ولم تكن الظروف فى صالح مصر عند عرض القضية على المجلس ، لعدة أسباب منها أن مصر قد تأخرت فى عرضها بعض الوقت. ثانيا للخلافات الحزبية فى مصر وانقسام الاحزاب على نفسها أثناء عرض القضية . وثالثا لإرسال الوفد رسالة إلى مجلس الامن يوضح فيها بأن الحكومة المصرية التى تقدمت بالشكوى لا تمثل الأمة المصرية .

فشلت القضية المصرية ، وأوصى مجلس الأمن بضرورة العودة مرة أخرى إلى المفاوضات لحل النزاع بشىء من الأناة والصبر . رفض النقراشى أن يعود لمفاوضة انجلترا من جديد ، وقرر السير على سياسة تقوية الجيش المصرى وتجاهل وجود انجلترا . ولكن مركز الوزارة كان ضعيفاً سواء فى الداخل أو الخارج. ففى الداخل وجدت الحكومة معارضة قوية من حزب الوفد . وفى الخارج كان موقف الدول الكبرى من القضية المصرية غير مشجع لمصر ، فهى وان كانت قد وافقت على مبدأ الجلاء عن مصر، إلا أنها لم تقبل وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، بحجة أن الموافقة على ذلك معناه تجاهل حق السودانيين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم .

نكبة فلسطين

كانت حرب فلسطين من أهم المشكلات التى واجهتها الحكومة ، ومن أولى أسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فحرب فلسطين قد فرضت على الحكومة المصرية فرضا فى وقت لم تكن فيه البلاد على استعداد لخوض حرب حقيقية ضد العصابات الصهيونية ، نظراً لضعفها الخارجى . فلم يكن لها أصدقاء تعتمد على تأييدهم ، كما لم يكن لديها الاستعداد العسكرى أو السياسى لخوض غمار تلك الحرب. كانت مصر تفتقر الى السلاح افتقارا شديدا. وحاولت الحصول عليه بأى ثمن من

الايمان ومن أية جهة من الجهات . وظنت أنها بهذه الأسلحة الفاسدة تستطيع أن تحصل على نصر رخيص على الصهيونيين . ومما زاد من سوء الموقف أن الدول العربية التى دخلت الحـــرب إلى جانب مصر لم تتضامن التضامن الكامل معها بشكل يضمن النصر لهم . دخلوا متحدى الصف ولكنهم متخلفو الهدف . وانتهى هذا التدخل الحربى فى فلسطين بالهزيمة وفرض هدنة رودس الدائمة على العرب فرضا .

وقد صور الميثاق مشكلة فلسطين فى هذه الفترة من الزمن أصدق تصوير حين يقول : « إن قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية . أرادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب .

• ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للامة العربية تشغلها عن حركة البناء الإيجابى .

• إن ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا لا تقيم وزنا لوجود الأمة العربية أو لكرامتها .

• إن سخرية القدر من الأمة العربية وصلت إلى حد أن جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت تحت القيادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاستعمار بالثمن البخس .. بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامر من نفس الساسة اليهود ليعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أساسه الدولة .

• إن سنوات طويلة سوف تمضى قبل أن تنسى الأمة العربية التجربة التى

عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانه .

« إن الامة العربية خرجت من هذه التجربة بإصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته .. انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته . إن الاستعمار ليس مجرد نهش لموارد الشعوب ، وانما هو عـــدوان على كرامتها وكبريائها .

واجهت وزارة النقراشى مشكلة داخلية جديدة ممثلة فى نمو قوة الإخوان المسلمين وتهديدها لسلطة الحكومة بشكل يدعو إلى القلق . فرأت الحكومة أن تبادر بحل هذه الجمعية قبل أن يستفحل خطرها ، وتم ذلك فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ . ودفع النقراشى حياته ثمنا لهذه الخطوة الجريئة .

تولى بعده فى رئاسة الوزارة السعدية- إبراهيم عبد الهادى ، وكان جهده كله منصرفا إلى إقرار الأوضاع الداخلية والانتقام من خصومه . ولكن سرعان ما سقطت هذه الوزارة وخلفتها وزارة ائتلافية تحت رياسة حسين سرى (يوليو - نوفمبر ١٩٤٩) . وأعقبتها وزارة محايدة تحت رياسته أيضا (٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠) . وفى حقيقة الأمر لم تكن الانتخابات التى أجريت فى هذا العهد لمساندة تلك الحكومات تدل على إتجاه الرأى العام المصرى . كما أن النواب لم يكونوا يمثلون الشعب تمثيلا حقيقيا .

الوفد يهادن القصر

دفعت أحداث مصر بحزب الوفد إلى كراسى الحكم مرة ثانية فى يناير سنة ١٩٥٠ بعد غيبة طويلة ، عانى من خصومه الشىء الكثير ، وضاعت مصالح أنصاره فى خضم هذا الصراع الحزبى الأعمى . رأى الوفد فى هذه المرة أن يستفيد من تجاربه الماضية ، وأن يحاول البقاء أطول مدة ممكنة فى الحكم لتعويض أنصاره

ومحاسيبه عما فاتهم وعما لحق بهم من أضرار . ولهذا آثر الوفد مهادنة القصر الملكى ، بل وما لأته على حساب الشعب لتثبيت دعائم حكمه للبلاد . وقد خسر الوفد بهذا العمل خسارة كبيرة ، فهو لم يصل إلى ما وصل اليه من شعبية إلا لموقفه التقليدى القوى من السراى . فتغيير هذه السياسة قد أفادت حكومة الوفد فائدة وقتية ، ولكنها فى نفس الوقت أفقدتها جانبا كبيرا من حب الشعب .

بدأت الحكومة الوفدية تواجه صعوبات داخلية كبيرة ، منها ضغط الشعب عليها لتحقيق الجلاء عن مصر ، ولو أدى ذلك إلى إستخدام الشدة والعنف ضد القوات الانجليزية فى مصر ، والمعارضة الشديدة من قبل خصوم الوفد ومن الشعب لسياسته القائمة على إرضاء أنصاره ومحاسيبه والسير فى ركاب الملك ، ثم تعنت بريطانيا وتشبثها بالبقاء فى مصر وعدم الاستجابة إلى رغبة المصريين فى الجلاء .

الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

أمام كل تلك الصعاب التى أحاطت بالوزارة ، أصبح لزاما عليها أن تقوم بعمل ما للرد على موقف الانجليز المتصلب ، ولإرضاء الناحية القومية لدى المصريين . فأقدمت على الغاء معاهدة ١٩٣٦ وأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ الخاصتين بنظام الحكم فى السودان .

وكان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ من العوامل الهامة التى ساعدت على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . كما أنها كانت نقطة تحول حاسم فى تاريخ النضال المصرى من أجل تحرير البلاد تحريرا كاملا غير منقوص ، وإطلاق العنان للقوى الثورية الكامنة لدى الشعب .

وفى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ أبلغ وزير خارجية مصر السفير البريطانى بأن إلغاء المعاهدة يترتب عليه حرمان القوات البريطانية من كل الامتيازات والحصانات التى كانت تتمتع بها من قبل . واعتبار وجود القوات الانجليزية على ضفاف القناة ضد إرادة الشعب المصرى .

كان إلغاء المعاهدة فرصة سانحة كى يوحد الساسة المصريون جهودهم لمواجهة كل إحتمالات الموقف الخطير الذى تجتازه البلاد ، ولكن رفض حزب الوفد الدخول فى وزارة ائتلافية تضم كل العناصر القوية فى البلاد ، استنادا على تجربته السابقه فى فشل الوزارات الائتلافية جعله يتحمل المسئولية وحده فى هذه الظروف العصيبة التى تقتضى التكاتف والتآزر .

كان الموقف أخطر من أن يتحمله حزب واحد ، لا سيما وأن الوفد قد أقدم على إلغاء المعاهدة فى حالة يأس من انجلترا ، دون أن يتخذ للأمر عدته ودون أن يقدر التصادم المسلح المحتمل حدوثه بين قوى الشعب الأعزل من السلاح والقوات الانجليزية المعدة أحسن إعداد .

حرمت حكومة الوفد نفسها من تعاون ساسة مصر معها فى الخروج من هـــذا المأزق الذى يتطلب جهود أبناء مصر أجمعين ، وأخذت على عاتقها وحدها تحمل مسئولية الموقف . وكل ما فعلته أن سمحت للشعب المصرى أن يخوض كفاحا غير متكافىء مع القوات الانجليزية فى القناة . بدأت حركة الفدائيين تهاجم معسكرات الانجليز لنسف مخازنهم ومستودعات المياه ، وقطع طرق المواصلات . ونشبت بين الفدائيين والانجليز معارك عنيفة ، وكلما زادت خبرة الفدائيين فى مقاومة الانجليز كلما زادت المعارك شدة وعنفا .

وقام على تدريب الفدائيين نفر من ضباط الجيش الأحرار ، وكذلك عملوا

فى صفوفهم لمحاربة الانجليز . ثم أقدمت الحكومة على عمل أغضب الانجليز وشل حركتهم بالقناة ، ألا وهو سحب العمال المصريين الذين يعملون فى قاعدة القناة والذين يقدر عددهم بعشرات الآلاف .

فرض الانجليز الحكم العسكرى على منطقة القناة وحددوا الانتقال منها واليها، وعجزت الحكومة عن القيام بأى عمل ما لحماية الأهالى هناك .

واجهت الحكومة عدة معسكرات فى آن واحد : معسكر السراى، ومعسكر الأحزاب، ومعسكر الشعب الثائر أما معسكر السراى - وقد ظل يهادن الحكومة - لم يعجبه تطور الأمور الداخلية وما وصلت اليه الحالة من سوء . كما أنه لم يكن راض عن السير فى سياسة إغضاب الانجليز إلى نهاية الشوط ، ووجد من صالحه التخلص من الوزارة والتضحية بها إرضاء لانجلترا .

أما معسكر الأحزاب الأخرى فكان يرى أن الموقف أكبر من أن تحتمله وزارة الوفد ، وأن تشبث الحكومة بمقاعد الحكم سيجر على البلاد الكثير من الويلات ، وسيحرمهم فى نفس الوقت من المساهمة فى تحمل تبعات الموقف والبحث عن أفضل الحلول للخروج من هذا المأزق بما يحفظ للبلاد كرامتها وأمنها .

أما فيما يتعلق بمعسكر الشعب الثائر فقد لمس عجز الحكومة عن مواجهة الموقف وتخبطها فى سياستها ، وفشلها فى ايقاف القوات الانجليزية عند حدها ، واكتفائها بالاحتجاج لدى الحكومة الانجليزية وهيئة الأمم المتحدة دون جدوى . ثم سحبها لسفيرها فى لندن احتجاجا على الأعمال الوحشية التى أرتكبها الجنود الانجليز فى القناة .

بدأ الملك يتحرك لضرب الوزارة من الخلف ، وضرب حركات المقاومة

الشعبية فى نفس الوقت ، فعين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى وعمرو سفير مصر السابق بلندن مستشارا للديوان الملكى لشئون الخارجية . وكلاهما معروف بصداقته للانجليز . فكان هذا ايذانا برغبة الملكية فى مصالحة انجلترا على حساب ما قدمه الشعب من تضحيات .

مذبحة الاسماعيلية

استمرت بريطانيا على عنادها وتمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وعدم اعترافها بالإلغاء ، وصممت على حفظ حقوقها فى مصر بقوة السلاح . وكلما زادت انجلترا تعنتا ازداد كفاح الشعب المصرى شدة وبأسا ، وحدثت معارك بين الطرفين فى ابوصوير والتل الكبير والسويس والاسماعيلية حيث وقعت مذبحة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، حينما هددت القوات الانجليزية المدينة بالضرب ، وتصدت لها قوات البوليس بناء على أوامر صدرت اليها من الحكومة ، فدكت القوات الانجليزية مبنى المحافظة على رؤوس رجال الشرطة وهم يقاومون بما لديهم من أسلحة قليلة العدد عدوا يفوقهم عددا وعدة . فقتل فى هذه المعركة خمسون من رجال البوليس وعدد كبير من الأهالى .

اقالة الوزارة الوفدية

كشفت هذه المذبحة عن ضعف الحكومة البالغ وسوء تدبيرها وتخبطها فى معالجتها للأمور ، وأصبح سقوطها أمرا لاريب فيه ، وتعاقبت الحوادث سراعا كرد فعل لمذبحة الاسماعيلية ، فدبر حريق القاهرة للإطاحة بالحكومة ، وانطلقت عوامل الهدم والتخريب من عقالها ، ولم تستطع الحكومة أن توقف هذه الموجة الإرهابية العاتية إلا بتدخل الجيش وإعلان الأحكام العرفية . واستغلت السراى هذه الفرصة لإقالة الوزارة والتخلص منها .

ويصور الميثاق هذا الحادث بقوله : « وحريق القاهرة ... مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن اطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادته اشتعالا ... إن الفئة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، كانت غارقة فى فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجوع وآلامها ... إن شرارة الغضب أشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق إن الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن إرادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ .

تعاقب الوزارات

توالت الأحداث سراعا فى مصر ، وتعاقب على الحكم أربع وزارات فى ظرف ستة شهور ، وهذا يدل على مدى ما تعانيه البلاد من حالة عدم إستقرار سياسى واقتصادى وعجزت هذه الحكومات الضعيفة التى كانت تستند فى وجودها على تأييد الملك فحسب ، عن أن تواجه الأحداث الجسام التى تمر بالبلاد ، ولا سيما أمام إصرار إنجلترا التام فى البقاء فى مصر والتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

جاءت وزارة نجيب الهلالى الأولى إلى الحكم لتبدأ عملها بتعطيل الحياة النيابية فى مصر ، وإنهاء العمل بدستور سنة ١٩٢٣ بصفة مؤقتة ، وإن كان هذا الدستور قد سقط من الناحية الفعلية .

ظهرت الأحزاب عارية أمام الشعب وظهر عجزها جميعا فى مواجهة الموقف بما يتطلبه من حكمة وحزم ، وحتى حزب الوفد الذى كسب شعبيته وحب الجماهير له نتيجة مواقفه الحازمة أمام السراى ، قد فقد هذه الميزة وأصبح شأنه فى ذلك شأن وزارات الأقلية ، تستعطف الملك وتسترضيه للبقاء فى مقاعد الحكم أطول فترة ممكنة .

تحرر الشعب من سيطرة الاحزاب

كفر الشعب بزعمائه وبأحزابه جميعا ، وظهر عجزهم واضحا فى مواجهة تلك الاحداث الجسام. ولم تستطع الظروف الدقيقة التى تحيط بالبلاد أن تطهرهم من أحقادهم وأطماعهم ، وأن ترتفع بهم فوق مستوى الأحداث . ولهذا فقد عول الشعب على تحمل المسئولية وحده ، وأن يعتمد على نفسه فى مواجهة عدوان الانجليز وتدخل الملكية السافر فى شئون الحكم واستئثارها بالسلطة والنفوذ . ولم تكن هذه الحكومات فى حقيقة الأمر سوى أشباحا تتتابع صورها أمام أنظار الجماهير ، تحركها السراى من وراء ستار كيفما شاءت طبقا لمصالحها وأهوائها.

ومن سوء حظ الملكية أنها لم تجد فيمن يحيط بها رجالا مخلصين يسدون لها النصح ، ويوجهوها إلى الطريق القويم . بل على العكس من ذلك فقد زينوا لها أعمالها ، وامتدحوا أخطاءها ، فكانوا عاملا قويا على هدمها وتقويضها .

ومهما يكن من شيء ، فان تحرر الشعب من سيطرة الأحزاب بعد أن كفر بها جميعا ، جعلته يرسم طريقه بنفسه ويخطط لمستقبله ، ويضع شعارات جديدة له بعيدة عن الشعارات الزائفة التى نادت بها الأحزاب من قبل. وتتمثل فى المطالبة بتحقيق حياة أفضل تقوم على أسس من العدالة الاجتماعية ، وبالجلاء الناجز غير المشروط ، ونبذ سياسة الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك ، والعمل على تقوية أواصر القربى بين الشعوب العربية .

كان الشعب أذن على استعداد لتقديم التضحيات مهما عظمت إذا ما وجد قيادة واعية توجهه وتقوده إلى النصر. لقد تخلص الشعب من تبعيته للأحزاب ، ومن ولائه لأعمى لها بعد أن ظهر عجزها عن مواجهة مشاكله ، فكلها لم ترتفع إلى مستوى الأحداث ، وظلت تتمسك بخلافاتها وأحقادها الشخصية حتى فى أشد الظروف التى تمر بالبلاد حرجا .

ويصف الميثاق تلك الحالة التى مرت بها البلاد بقوله : « وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر الحياة العامة سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتها عن الأهداف الأصلية التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ . لقد كانت جميعها شريكة فى سياسة : ساوم وأستسلم التى صاحبت فترة الأزمة وطبعتها بهذا الطابع المهين » .

هذا التطلع من قبل الشعب للقيادة الواعية الحكيمة قد مهد لقيام الثورة ، وعبد الطريق أمامها لتحمل مسئولياتها كاملة مستندة على وعى هذا الشعب وإدراكه لحقيقة الامور .

لم يكن الجيش بعيدا عن تلك الأحداث الجسام التى مرت بمصر ، بل كان فى بعض الأحيان وقودها ونارها كما حدث فى حرب فلسطين . وإذا كانت حرب فلسطين قد وجهت أنظار قادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى مدى الفساد الذى استشرى فى البلاد إلى حد المتاجرة فى أرواح الضباط والجنود (صفقة الأسلحة الفاسدة) ، فان الايام قد أثبتت عجز الحكومات المتعاقبة عن مواجهة الموقف والإستجابة لمطالب الشعب الحقيقية فى عدالة اجتماعية ، تقوم على أساس توزيع الثروة توزيعا عادلا ، وتعديل نظام هذا المجتمع تعديلا جذريا . حتى أن حزب الوفد الذى كانت تنعقد عليه آمال الأمة أصبح أكثر تحفظا ورجعية ، نظراً لتسلط كبار الأقطاعيين على المراكز الرئيسية فيه .

فى ظل هذا الجو القاتم تألفت جماعة الضباط الأحرار لانقاذ البلاد مما تردت فيه . بدأت سرية بين صفوف الجيش لنشر الوعى القومى والعمل على نمو روح الثورة بين صفوفه . وكانت الملكية مطمئنة إلى ولاء الجيش لها ، وحمايته لطغيانها وسيطرتها . ونسيت أو تناست أن ضباط هذا الجيش وجنوده هم أبناء مصر ،

يشعرون بشعورها ، ويتجاوبون مع مطالبها .

حركة الضباط الاحرار

أما عن قصة تكوين جماعة الضباط الأحرار فقد أشار اليها الرئيس جمال عبد الناصر فى كلمته التى نشرت فى يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ بعنوان (قصة الثورة) نقتطف منها ما يوضح لنا تطور حركة هذه الجماعة حتى قيام الثورة :

« ولقد مرت على حركتنا ثلاث مراحل : الاولى كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٢ و سنة ١٩٤٥ وهى فترة صعبة قمنا خلالها بنشر مبادئنا واشعال الروح الوطنية وتقوية الجيش عن طريق رفع مستوى ضباطه . وكان أول مشكل لذلك هو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى أهدرت فيه كرامة الوطن .

« والمرحلة الثانية كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٥ وشهر مايو سنة ١٩٤٨ ، وقد بدأت الحركة تأخذ خلالها شكلا منظما ، وأصبحنا مجموعة كبيرة ، وكنا مترددين فى أول الأمر فى الخطة التى كنا نسلكها لتحرير الوطن ، هل نبدأ بالأستعمار أولا أو نبدأها بأعوانه .

« لكن ترددنا لم يطل إذ رأينا الاستعمار لا يستطيع أن يثبت أقدامه إلا باعتماده الكامل على أعوانه من الخونة أو الأشخاص الذين تتفق مصالحهم مع سياسة المستعمر المتقلبة المتغيرة ، حسب ظروفه وأهوائه فى تقريب الأشخاص أو الأحزاب .

« لقد اعترضت طريق المرحلة الثانية عقبات ، كان أهمها عدم وجود الثقة بين النفوس ، فالفرد لا يثق بنفسه ولا بزميله ، وكانت هذه أصعب فترة مرت بنا ، لذلك بذلنا جهدنا فى بث الثقة . وعدم إفشاء الأسرار الشخصية للأفراد ثم أسرار حركتنا .

« واستطعنا بذلك ضم أحـــرار جدد إلى صفوفنا فى الوقت الذى كانت المخابرات والبوليس السرى والبوليس السياسى ينشط فى تعقب أية حركة ولـكننا نجحنا بفضل إيماننا بالله والإيمان بالوطن والصبر والعزيمة.

« وكانت المرحلة الثالثة للحركة وهى التى بدأت عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٢ هى المرحلة الفاصلة التى بدأت الحركة فيها تتطور وتتخذ لإتجاهها شكلا محدداً لتحقيق خطتها فى القضاء على أعوان الإستعمار » .

ظهرت مقاومة الجيش لرغبات الملك لأول مرة خلال الانتخابات التى جرت لاختيار مجلس ادارة نادى الضباط ، حيث سقط فى هذه الانتخابات صنائع الملك ، ونجح الضباط الأحرار فى السيطرة على إدارة النادى ، ثم أعلنت الجمعية العمومية « أن الجيش المصرى جزء من مصر يشعر بشعور مصر نحو المحتل ، وأنه دائما فى خدمة البلاد » .

لقد تقدم الغيورون على مصلحة هذا البلد بطلبات لاصلاح شئون الجيش وإعادة النظر فى قيادته الفاسدة ليصبح هذا الجيش قوة فعالة لحماية الوطن ، وليضع التدخل البريطانى عند حده . ولـكن الملكية صمت آذانها عن سماع تلك الأصوات .

ولهذا كان لا بد لهذه الطليعة من الضباط الأحرار أن تتحرك لتضع حداً لهذا الاضطراب والقلق ، واتفق رأيها على القيـــام بالثورة فى صبيحة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتم لهم ما أرادوا بنجاح لم يسبق له مثيل .

« إن الثورة لم تحدث ليـــلة ٢٣ يوليو ولـكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه بتلك الليـلة العظيمة . ولقد أثبت الوعى الثورى فى مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى التى ألقتها تطورات الظروف عليه » .

الفصل الثاني عشر

العهد الجديد

« لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة . ولكن هذه المبادىء كانت أعلاما للثورة ليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى »
الميثاق

قامت الثورة وقضت على الملكية الفاسدة لتمهد السبيل للبناء الجديد . ولكن كيف يقام صرح هذا النظام الجديد دون أن يوضع منهاج عمل ثورى ودون وجود تخطيط شامل له ؟

كانت المبادىء الستة الشهيرة هى الدليل والرائد لحركة الكفاح الثورى فى بدء الثورة وهى الراية التى انطوت تحت لوائها مطالب الشعب الرئيسية .

« إن ارادة الثورة فى تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التى نحتتها إرادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

« ولقد كان مجرد إعلانها فى حد ذاته فى جو المصاعب والخطر والظلام دليلا على صلابة إرادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين :

اولا ـ فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .

ثانيا ـ فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها، كان المبدأ الثاني هو القضاء على الاقطاع .

ثالثا ـ فى مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين، كان المبدأ الثالث هو القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

رابعا ـ فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله ، كان المبدأ الرابع هو اقامة عدالة اجتماعية .

خامسا ـ فى مواجهة المؤمرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو إقامة جيش وطنى قوى .

سادسا ـ فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية ، كان الهدف السادس هو إقامة حياة ديمقراطية سليمة . »

يعترف الميثاق صراحة بأن هذه المبادىء الستة « لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل ، يمثل عمق هذه الإرادة الثورية ويلبى احتياجاتها ، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه . »

تصدت الثورة اذن لتحقيق هذه المبادىء الستة بكل مالديها من امكانيات فى ظروف عصيبة بالغة الخطورة . فالثورة كانت تواجه قوة الرجعية وجيوش الاحتلال . وفى الخارج كانت تواجه عدوان اسرائيل وتربصها بها.

ورغم تزاحم المشكلات وتراكمها ، فقد قسمتها الثورة الى قسمين رئيسين ، وحاولت السير فى تنفيذهما فى وقت واحد :

مشاكل داخلية : وتنحصر فى القضاء على الاقطاع وفى تحقيق قيام مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى .

مشاكل خارجية : وتتركز فى حل مشكلة السودان بما يتفق وإرادة السودانيين، وتحقيق مشكلة جلاء القوات الانجليزية عن مصر .

وكانت أولى المشاكل الداخلية التى تصدت لها الثورة بكل جرأة وشجاعة هى القضاء على الاقطاع بإصدار قانون الاصلاح الزراعى فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويحدد ملكية الأراضى الزراعية بما لا يزيد عن مائتى فدان .

وكان هدف الثورة من إصـــدار هذا القانون تحرير الفلاحين من سيطرة الاقطاعيين واستغلالهم لأصوات هؤلاء الفلاحين فى الوصول الى مقاعد البرلمان وكراسى الحكم فالاقطاع لم يكن سيطرة اقتصادية فحسب وإنما سيطرة سياسية أيضا.

حل المسألة السودانية

وفى نفس الوقت بدأت حكومة الثورة تدخل فى مفاوضات مع الانجليز بشأن ايجاد حل للمشكلة السودانية . تلك المشكلة التى كانت عقبة كأداء فى سبيل الوصول الى اتفاق بين البلدين .

ان جميع المباحثات التى جرت بين مصر وانجلترا بشأن الوصول الى اتفاق بين الطرفين تمسكت فيها بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى المشترك ، وطبقت هذه الاتفاقية بما يتفق مع مصلحتها هى . أى أن تنفرد بحكمه من الناحية الفعلية بينما لا يكون لمصر من مظاهر السيادة سوى الاسم فقط .

ولم تكتف بريطانيا بذلك ، بل استغلت مقتل السيرلى ستاك سردار عام الجيش المصرى ، وطردت القوات المصرية من السودان عام ١٩٢٤ . وظل السودان خاضعا للحكم الانجليزى المطلق دون أن يكون لمصر من الأمر شىء ، حتى عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى نصت على العودة مرة ثانية الى اتفاقية الحكم الثنائى

سنة ١٨٩٩ ، وسمحت انجلترا لمصر بارسال قوات مصرية رمزية الى السودان إرضاءا لمصر من الناحية الشكلية، بينما ظلت انجلترا تباشر حكمها المطلق فى السودان.

وحينما انتهت الحرب العالمية الثانية ، طالبت مصر باعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن استنفذت أغراضها، وتمسكت بوجهة نظرها فى المسألة السودانية، ألا وهى اعتراف انجلترا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، ولكن انجلترا تشبثت بعدم الاخذ بهذه النظرية لانها تتنافى مع حق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

ولما وجدت مصر ألا فائدة ترجى من الوصول الى تفاهم مع انجلترا بطريق المفاوضات لجأت الى مجلس الامن لعرض شكواها بشأن موقف انجلترا من المسألة السودانية . ولكن مجلس الامن لم يفعل أكثر من إبداء النصح للطرفين بضرورة العودة إلى المفاوضات مرة أخرى .وفى حقيقة الامر لم تكن نظرية ضم السودان إلى مصر فى وحدة واحدة تحت التاج المصرى تلقى ترحيبا فى الاوساط الدولية فهى تخالف ما اتفق عليه فى ميثاق الهيئة من أن يكون لكل بلد الحق فى تقرير مصيره بنفسه . فمحاولة مصر فرض نظريتها على السودانيين دون أن يكون لهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم كانت محاولة فاشلة لا تقرها الهيئة الدولية أو تشجع عليها .

وفى سنة ١٩٥٠ توقف المفاوضات بصفة نهائية ووجدت الحكومة المصرية وقتئذ نفسها مضطرة أمام فشلها فى حل قضية البلاد الى الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وكذلك اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وذلك فى عام ١٩٥١ .

وتمهد الحالة السيئة التى وصلت اليها مصر فى ذلك الوقت من انهيار اقتصادى

وإفلاس سياسى إلى قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ .

وكان قيام النظام الجديد فى مصر ايذانا بحل المشكلة السودانية . فلم تعد مصر تتمسك بالوحدة فى ظل التاج بعد زواله وخصوصا بعد أن ولى أمرها نفر من أبنائها المخلصين . فمصر التى ثارت ضد الطغيان السياسى ، وضد الاستعمار لتحرير الشعب المصرى ورفع شأنه ، لم تكن تضن على الشعب السودانى الشقيق فى أن ينال حقه فى الحياة أسوة بأشقائه فى مصر .

فنظرة مصر الواقعية للمشكلة السودانية أدت إلى سرعة حلها ، ففى ١٢ فبراير سنه ١٩٥٢ يوقع الطرفان المصرى والانجليزى اتفاقية السودان التى تهدف إلى تمكين السودانيين من الوصول إلى الحكم الذاتى ، وتوفير الجو المحايد الحــر لتقرير مصيرهم بأنفسهم ، على ألا تتجاوز فترة الانتقال ثلاث ســنوات . وفى خلال تلك الفترة يقوم الحاكم العام الانجليزى بإدارة أمور السودان بعد تحديد سلطاته ، ويعاونه مجلس من خمسة أعضاء اثنين من السودانيين وعضو مصرى وآخر انجليزى وعضو خامس هندى أو باكستانى ، وأن تشكل لجنة مختلطة للتمهيد لإجراء الانتخابات .

ولقد اختار السودان الاستقلال التام وأصبح فى عداد الدول المستقلة الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وأعلن اتباعه لسياسة مستقرة حــرة مستوحاة من مصلحته الخاصة . وتأكيدا لتلك السياسة اشترك فى مؤتمر باندونج فى أول ينـــاير سنة ١٩٥٦ وأصبحت مصر من الدول الداعية لتحرير أفريقيا.

وهنا يجب أن نشير إلى نقطة هامة ، وهى أن الثورة المصرية عندما نادت بالحرية لها ولغيرها من الشعوب كانت تعنى ما تقوم ، وأكبر دليل عــلى ذلك أنها آثرت حل المشكلة السودانية على حل مشكلة الجلاء ، وفضلت السودان

على نفسها . وعندما اختار السودان الاستقلال ، وقفت إلى جانبه، واعتبرت ذلك كسبا لقضية التحرر العربى . وهذا يخالف مانادت به بعض الثورات من مبادىء وشعارات لا تؤمن بها ، وحتى لو آمنت بها ، ما كانت تلك الثورات على استعداد لتطبيقها على غيرها من الشعوب التى خضعت لحكمها. فالحرية فى نظر هؤلاء وقف عليهم دون سواهم .

الجلاء عن مصر

نجحت الثورة فى أن تذلل أكبر عقبة وقفت فى سبيل حل قضيتها طالما تذرعت بها انجلترا للتسويف والمماطلة ألا وهى مشكلة السودان فبعـــد أن وفق الطرفان المصرى والانجليزى فى ايجاد حل لتلك المشكلة لم يصبح هناك عائق يحول دون تسوية القضية المصرية ، وكان موقف الجانب المصرى واضحا من أول الأمر، فقد أصر على الجلاء غير المشروط ، وكذلك على عدم الدخول فى أحلاف أو منظمات دفاعية غير منبثقة من داخل المنطقة .

ولقد تعثرت المفاوضات أكثر من مرة ولكنها لم تنقطع لإدراك الطرفين لأهميـــة تغيير الوضع الراهن بما يحقق خير البلدين . ووجدت انجلترا نفسها مدفوعة للاستجابة لمطالب المصريين وخصوصا بعد تغير الأوضاع القديمة فى مصر، ونمو الوعى القومى نموا كبيراً فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى التى وجدت فى معاونتها لمصر فى موقفها هذا من إصرار بريطانيا تحقيقا للتضامن العربى .

وحينما وجـدت انجلترا تصميما أكيـدا من جانب المصريين لنيـل استقلالهم مهما كانت التضحيات رضخت للأمر الواقع ووقعت اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأهم ما جاء بها من بنود :

١ - الغـاء معاهدة سنة ١٩٣٦

٢ - تحديد فترة الجلاء بمدة لا تزيد عن عشرين شهرا يتم فى خلالها خروج جميع القوات البريطانية من مصر .

٣ - الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ من مصر ، وحرية الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقا لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨

٤ - الاتفاق على الاحتفاظ بالقواعد والمنشئات العسكرية بمنطقة القناة فى حالة صالحة مع إبقاء بعض الخبراء المدنيين الانجليز لإدارتها وصيانتها .

٥ - فى حالة حدوث هجوم مسلح على مصر أو على إحدى الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى أو على تركيا تقوم مصر بتقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا لعودة جنودها إلى القاعدة للدفاع عنها . وفى حالة انتهاء الحرب تسحب إنجلترا قواتها فورا من مصر .

٦ - حدد للعمل بهذه الاتفاقية سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها .

وبعد أن انتهت مصر من أهم مشكلة تعرضت لها فى تاريخها الحديث ألا وهى مشكلة إنهاء الاحتلال الانجليزى الذى استمر أكثر من سبعين عاما ، بدأت تتفرغ للبناء الداخلى ولايجاد مجتمع ديموقراطى اشتراكى تعاونى ، فأعلن دستور الجمهورية العربية ١ يناير سنة ١٩٥٩ .

تأميم شركة قناة السويس

كان جلاء القوات البريطانية عن مصر دون إنضمامها لأية أحلاف عسكرية قد مهدت الطريق أمامها لتخطو الخطوة الأخيرة فى تخليص البلاد من آخر مظهر من مظاهر الاستغلال القائم على التسلط الأجنبى ، ألا وهى تأميم شركة قناة السويس .

وقد جاءت تلك الخطوة نتيجة مقدمات جعلت التأميم أمرا لا مفر منه، فالعلاقات السياسية بين مصر ودول الغرب قد تعرضت فى الفترة التى سبقت التأميم إلى هزات قوية وذلك لموقف مصر من القضايا العربية والدولية الذى لم يحظ بقبول الغرب . فمصر أخذت على عاتقها نصرة قضية الجزائر ، وتقديم العون المادى والسياسى والأدبى للمجاهدين الجزائريين مما أوغر صدر فرنسا ضدها . كذلك كان موقف مصر من القضية الفلسطينية ومعارضتها تصفية تلك القضية لصالح اسرائيل على حساب العرب أثره فى إغضاب الولايات المتحدة.

ولما وجدت الجمهورية المصرية أن خطر إسرائيل بدأ يستفحل ، وأنها تلقى العون المادى والعسكرى والسياسى من دول الغرب ، وأن استمرار هذا العون يهدد مصر تهديدا خطيرا ، لجأت إلى هذه الدول تطلب معونتها لإيجاد نوع من التوازن فى القوى بينها وبين إسرائيل . ولم تكن مصر تطلب العون العسكرى استجداء وانما كانت تريد أن تشترى بأموالها ما تحتاج اليه من سلاح . رفضت دول الغرب الاستجابة لمطالب مصر وخشيت أن تستخدم هذه الأسلحة ضد ربيبتها إسرائيل. وفى نفس الوقت كانت الدول الغربية تريد أن تبقى مصر ضعيفة إذا قيست بقوة اسرائيل حتى لا تفكر فى الانتقام منها ولتشعر مصر باستمرار بأنها فى حاجة إلى حماية الغرب لها من اعتداء اسرائيل ، وبذلك يضعف مركز مصر فى العالم العربى بصفة خاصة وفى العالم أجمع بصفة عامة .

صفقة الأسلحة التشيكية

لم تقف مصر مكتوفة الأيدى أمام تعنت الغرب ، ولم تضيع وقتها فى استجداء دوله ولجأت إلى تشيكوسلوفاكيا ، وعقدت معها صفقة الأسلحة الشهيرة . فجن جنون الغرب ، وعد هذا التصرف من جانب مصر تحديا له ، وإخلالا بتوازن

القوى فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، هذا التوازن الذى أقرته الدول الغربية الكبرى فى صيف عام ١٩٥٠ .

اعتبرت دول الغرب صفقة الأسلحة صفعة قوية وجهت اليها ، وخيل لها أنها تستطيع أن ترد الصفعة بمثلها ، فسحبت وعدها فى تمويل مشروع السد العالى فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٦ بحجة أنها تشك فى مقدرة مصر الاقتصادية . ولما كانت مصر تنظر إلى هذا المشروع على أنه من أهم المشروعات الحيوية بالنسبة لها ، وأن تنفيذه لا يحتمل التأخير مهما كانت التضحيات ، أجابت على هذا التحدى باصدار قانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٩ بتأميم شركة قناة السويس ، ليتسنى لها بناء مشروعاتها الاقتصادية بمواردها الخاصة .

ثارت ثائرة دول الغرب وخصوصا انجلترا وفرنسا ، وهما الدولتان اللتان كان يعنيها التأميم أكثر من غيرهما ، واحتجتا على تصرف مصر ، وأنكرتا حقها فى التأميم ، وهددتا باستخدام القوة إذا لم تقبل مصر الإشراف الدولى على القناة باعتبار أن القناة لها الصفة الدولية ، وأن تأميم مصر لها يهدد حرية الملاحة فيها . وعززت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية موقفها بتجميد أرصدة مصر لديها . وفرض الحصار الاقتصادى عليها .

استغلت روسيا تلك الفرصة للتنكيل بدول الغرب واذلالها ، فوقفت إلى جانب مصر ، لا سيما وأن سياستها تقوم على تشجيع الدول الناشئة التى تعمل على التخلص من الاستعماريين الانجليزى والفرنسى .

دعت انجلترا إلى عقد مؤتمر فى لنـــدن النظر فى أمر تدويل القناة فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، ووجهت الدعوة إلى مصر لحضور جلساته ولكنها رفضت ذلك . وفى نفس الوقت دعت من جانبها الدول المنتفعة بالقناة للتشــاور

فيما بينها ، للوصول إلى اتفاق بشأن ضمان حرية الملاحة فيها .

أسفر مؤتمر لندن عن ظهور مشروع دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو يرمى إلى تدويل القناة وفرضه على مصر . وفى نفس الوقت تقدمت الهند بمشروع آخر لا يخالف المشروع الأول كثيرا ، ورغم ذلك لم يحز الأغلبية اللازمة لأقراره فى المؤتمر . ومن حسن حظ مصر أن هـذا المشروع لم ينجح .

حاولت الدول الغربية أن تتقدم بمقترحات أخرى إلى مصر لا تبعد كثيرا عن المقترحات السابقة ، على يد منزيس رئيس وزراء استراليا ، فرفضتها مصر رفضا باتا . واتضح لها أن دول الغرب مصرة على حرمان مصر من حقهـا فى الإشراف على القناة ، وأن جميع المقترحات تدور حول هذه النقطة وإن اختلفت الألفاظ والعبارات .

ورأت انجلترا وفرنسا أن تضغط على مصر عن طريق حرمانها من إيرادات القناة فشكلتا هيئة تتولى تحصيل رسوم المرور بالقناة نيابة عن مصر ، وتسمى « هيئة المنتفعين » . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل بدأت الدولتان تهددان باستخدام القوة .

وفى ذلك الوقت كانت تحاك خيوط المؤامرة العدوانية بين الأطراف الثلاثة انجلترا وفرنسا واسرائيل لتبرير عدوانهم على مصر . وإزاء هذا التهديد باستعمال القوة تقدمت مصر بشكواها إلى مجلس الأمن . وفى نفس الوقت تقدمت الدولتان الكبيرتان بشكوى أخرى مماثلة .

تدخل مجلس الامن

وعند نظر القضية أمام المجلس وقفت روسيا إلى جانب مصر تؤيد حقها فى

التأميم ، خصوصا وأن مصر قد أبدت رغبة مخلصة فى تسوية النزاع بالطرق الودية ، وتعويض المساهمين عن حقوقهم تعويضا عادلا . وإزاء رغبة مصر هذه ، استطاع مجلس الأمن أن يصل إلى اتفاق يشتمل على ست نقط هامة :

أولا - الاعتراف بحرية الملاحة فى القناة .

ثانيا - أن تكون القناة فى إدارتها بعيدة عن الأمور السياسية لأية دولة من الدول .

ثالثا - احترام سيادة مصر على أراضيها .

رابعا - أن تدخل مصر فى مفاوضات مع الدول المنتفعة بالقناة بشأن تحديد رسوم المرور تحديدا عادلا يراعى فيه مصلحة الطرفين .

خامسا - يستقطع جزء من ايراد القناة لتحسينها طبقا لتقدم وسائل الملاحة فى العصر الحديث .

سادسا - إذا اختلفت الحكومة المصرية مع الشركة السابقه للقناة وجب الإلتجاء ، للتحكيم لفض الخلاف بينها .

كان من الممكن لو خلصت النية أن ينتهى النزاع عند هذا الحد ، خصوصا وأن انجلترا قد وافقت على تلك النقاط الست ، وهى دون ريب تحقق مصلحة الطرفين وتضمن حرية الملاحة فى القناة .

ايدن وجلادستون

لم تكن انجلترا مخلصة فى إتفاقها ، بل كانت تهدف من ورائه إلى تغطية ما كانت تدبره فى الخفاء ، ولإيهام مصر بحسن نواياها حتى لا تتخذ للأمر

عدته . وخيل لايدن رئيس وزراء انجلترا وقتئذ أنه يستطيع تمثيل نفس الدور الذى قام به جلادستون من قبل حدث ذلك فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، عندما قامت الثورة العرابية ، وخشيت الدول الأوربية على مصالحها فى مصر ، واجتمعت فى مؤتمر الآستانة فى سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسألة المصرية . ورغم موافقة انجلترا على قرارات المؤتمر - مثلما وافقت بعد ذلك على قرارات مجلس الأمن - بعدم السماح لدولة منفردة بالتدخل لاخماد الثورة العرابية ، فانها كانت تضمر فى قرارة نفسها شيئا آخر ، وهو أن تضرب بقرارات المؤتمر عرض الحائط ، وأن تحتل مصر تحت سمع العالم وبصره ، وقبل أن يجف المداد التى كتبت به تلك القرارات .

خيل لايدن أنه يستطيع إعادة التاريخ مرة ثانية ، وما عليه إلا أن يحذو حذو جلادستون من قبل ، وأن يترسم خطاه . فليس لديه مانع من أن يشترك فى جلسات مجلس الأمن ، وأن يقبل النقط الست التى تبناها المجلس ، وفى نفس الوقت ينقض على مصر كما فعل جلادستون فى عام ١٨٨٢ . وما درى ايدن أنه لن يستطيع إعادة عجل الزمن إلى الوراء ، أو أن يعيد إلى انجلترا شبابها الذى انزوى بانقضاء النصف الأول من القرن العشرين . فانجلترا لم تعد سيدة أوربا كما كانت فى الماضى ، وأن الشعب المصرى لم يعد الشعب الذى عرفته - رغم بطولاته وأمجاده الماضية - فى سنة ١٨٨٢ . فقد أصبح بفضل قوة إرادته ، وإصراره على أن يعيش حرا فى داره ، وبفضل قيادته الحكيمة أن ينهى الاحتلال البريطانى الذى دام أكثر من سبعين عاما .

نسيت انجلترا أو تناست أن الأوضاع التى سادت فى القرن التاسع عشر قد انقضت إلى غير رجعة ، وأن الحربين العالميتين قد غيرنا الكثير منها ،

وعملت على تصفية الاستعمار بمختلف صوره وأشكاله . وأن منطق القوة الذى كان من سمات القرن الماضى ، أصبح لا يتمشى مع تطور النظم الدولية ، كما لم يعد الرأى العام العالمى يقبله أو يستسيغه كوسيلة لحل النزاع بين الدول.

وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وجهت انجلترا وفرنسا انذارهما إلى مصر بوقف القتال الذى نشب بين قوات مصر واسرائيل نتيجة هجوم الأخيرة على شبه جزيرة سيناء ، وسحب جميع قوات الجيش إلى مسافة خمسة عشر كيلومترا من القناة ، وقبول مصر احتلال المواقع الرئيسية من القناة بقوات انجليزية وفرنسية .

رفضت مصر الانذار وصممت على القتال حتى آخر جندى ، فليس من المعقول أن تتخلص من الاستعمار الانجليزى من شهور معدودات بعد الكثير من التضحيات ، ليعود مرة أخرى فى صورة احتلال مزدوج من دولتين كبيرتين .

زد على ذلك أن الانذار امتهان لكرامة البلاد ، واعتداء على حقوقها وسيادتها ، واستخفاف بالامم المتحدة وبالرأى العام العالمى .

انقضت قوات الدولتين على المدن المصرية وضربتها بالقنابل ، وحظيت بور سعيد بالنصيب الأوفى من وحشية القوات الانجليزية والفرنسية ، وقاتلت المدينة قتالا مجيدا خلدها على مر السنين والأيام ، وأصبح مصدر إلهام لكفاح الأمة المصرية دفاعا عن عزتها وكرامتها .

الموقف الدولى

لم يكن الموقف الدولى فى جانب العدوان بأى حال من الأحوال ، فالرأى

العام العالمى الحر كان ضد العدوان ، لا سيما وأن دولتى انجلترا وفرنسا قبلتا مبادىء مجلس الأمن الستة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالقوتان العالميتان الكبيرتان كانتا ضد العدوان أيضا ، فالولايات المتحدة الأمريكية - رغم تحالفها مع انجلترا وفرنسا لم تكن تحبذ العدوان كوسيلة لحل هذا النزاع ، وكانت ترى حله بالطرق الودية ، أو عن طريق الضغط الاقتصادى ، وكلاهما لا يؤدى إلى حرب قد تهدد السلام العالمى . ومع ذلك فلو نجح العـــدوان ، فربما باركته الولايات المتحدة وأيدته . ولكن مقاومة الأمة المصرية الباسلة ، قد فوتت على المعتدين فرصة كسب نصر سريع ، ووضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع :

وفى تلك المحنة التى مرت بالبلاد تجلى اتحاد الشعب مع الجيش فى أروع صوره، فلم يصبح عبء الدفاع يقع على عاتق القوات العسكرية وحدها ، وانما على كاهل المواطنين جميعا ، فكلنا أبناء لهذا البلد المجيد ، وكلنا فى أعناقهم دين له .

أما عن موقف القوة العالمية الثانية وهى روسيا ، فكان موقف التأييد والمساندة إلى حد انذار انجلترا وفرنسا بالحرب إذا لم يوقفا عدوانهما فورا . وقد ساعد هذا الانذار الجمعية العامة للامم المتحدة على أن تخطو خطوات إيجابية لحـــل النزاع ، فأوصت بوقف اطلاق النار ، وانسحاب المعتدين .

وقد كان لموقف مصر الحازم واستبسالها فى الدفاع عن أراضيها ، أثره فى وضع المعتدين فى موقف حرج ، فقد كانوا يظنون أن هجومهم على مصر لن يستمر أكثر من عشية أو ضحاها ، يواجهون بعدها العالم بالأمر الواقع ، باحتلال القناة . وكان من المحتمل أن تؤيدهم الدول الكثيرة المنتفعة بالقناة . ولكن جهاد مصر فوت على المعتدين تحقيق مآربهم فى كسب عاجل وسريع .

وتضطر الدول المعتدية أمام إجماع الدول إلى الانسحاب بعد أن تعرضتا للإذلال ، ولضياع ما كان لهم من سيطرة ونفوذ فى المشرق العربى بصفة خاصة .

وبفضل ماقدمت مصر من جهد تعود الملاحة فى القناة مرة ثانية بعد أن تعطلت فترة من الزمن بسبب العدوان . وقاست دول غرب أوربا على وجه الخصوص من ذلك الشىء الكثير، فامتناع تدفق البترول عبر القناة قد حرمها من القوة المحركة بل وحرمها من الدفء فى شتاء قارس ، فعرفت فضل القناة ، وقدرت لمصر جهودها فى تطهير القناة .

نتائج العدوان

خرجت مصر من هذا الامتحان العسير ـ وهى حديثة عهد بالاستقلال ، ولم تكن قد استعدت بعد لخوض مثل تلك الحرب ـ وقد اكتسبت أشياء كثيرة ، يمكن الإشارة إلى أهمها فى النقاط الآتية :

اولا ـ أن مصر بتأميمها القناة قضت على آخر مظهر من مظاهر الاستغلال البغيض الذى تعرضت له البلاد فى القرن الماضى ، فاستردت بذلك سيطرتها الكاملة على أراضيها ، وخلص كل شبر من أرض الوطن لأبنائه لأول مرة فى تاريخها الحديث . فبدون القناة كان استقلال مصر ناقصا .

ثانيا ـ إن مصر قد استطاعت أن تتخلص من اتفاقية الجلاء التى أبرمت فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، بكل يسر وسهولة . ففى أول يناير سنة ١٩٥٧ أعلنت مصر إلغاءها منذ وقوع العدوان فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . وبهذا تحررت مصر من آخر قيد كان يربطها بانجلترا ، وطوت بذلك آخر صفحة من صفحات المفاوضات.

ثالثا ـ ارتفاع شأن مصر فى المجـــال الدولى بعد خروجها من هذا النضال

مرفوعة الرأس ، وازدياد نفوذها فى المنطقة العربية نتيجة لضياع نفوذ الدولتين الاستعماريتين انجلترا وفرنسا .

رابعا - كان لهذا الانتصار صداه الكبير فى أفريقيا ، وأثره الحاسم فى ثورتها وفى مطالبة شعوبها بالتحرر والاستقلال من الحكم الأجنبى . واتخذوا من مصر ، وهى دولة أفريقية النموذج والمثل الذى يجب أن يحتذى . فلا عجب إذا ما رأينا الدول الافريقية تستقل الواحدة بعد الأخرى ، مستغلة ترنح دولتى الاستعمار تحت ضربات حرب السويس .

خامسا - انتهزت مصر فرصة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع انجلترا وفرنسا ، وصادرت أموال وممتلكات رعايا الدولتين ، وفرضت الحراسة عليها . وقد شمل هذا القرار كل المؤسسات التجارية والمالية وكذلك البنوك . وبذلك استطاعت مصر أن تسيطر على الناحية الاقتصادية فى البلاد ، وأن تتحرر اقتصاديا كما تحررت سياسيا . وان التحرر الاقتصادى لا غنى عنه بالتحرر السياسى . وبهذا إستطاعت البلاد أن توجه إقتصادياتها لخدمة أهدافها ، ولبناء المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى .

وخلاصة القول فان نتائج العدوان الثلاثى على مصر كانت بعيدة المدى ، وتمثل نقطة تحول وانطلاق فى سياسة مصر التحررية . وفى اتجاهها سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وتعميق مفهوم تلك السياسة على الصعيد الدولى .

الفصل الثالث عشر

قيام الجمهورية العربية المتحدة

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة عود الى الوحدة بين البلدين وفق إرادتها ، وبناء على رغبة شعبية تمثلت فى استفتاء حر محايد . فالوحدة بين مصر وسوريا قد انبثقت من إرادة الشعب العربى فى البلدين ، عبر عنها فى حرية تامة ، واجماع لم يسبق له مثيل . ومن هنا كانت قيمة الوحدة كتجربة رائدة فى تاريخ الأمة العربية فى العصر الحديث .

واذا كان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد تم مع مطلع عام ١٩٥٨ ، فإن أصول هذه التجربة وجذورها التاريخية تمتد عبر التاريخ عشرات السنين الى الوراء ، حيث تعاقبت على هذه المنطقه من العالم العربى بصفة عامة ، ومصر وسوريا بصفة خاصة ، أحداث هامة منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر . فكل من الدولتين قد خضعتا للحكم العثمانى كولايتين تابعتين .

وقد ظلت هاتان الولايتان - رغم خضوعها للحكم التركى عدة قرون - تحتفظان بتراثها العربى وبلغتها العربية . فحملت كل من القاهرة ودمشق مشعل الحضارة العربية ، وقاومتا السيطرة العثمانية إلى أن توحدتا فى وحدة واحدة وأصبحتا جزءا من الامبراطورية المصرية فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، وخضعتا لنظام سياسى واقتصادى واحد فى ظل الدولة المصرية الجديدة .

ونتيجة تدخل الدول الأوربية فى النزاع بين مصر والدولة العثمانية ، وخصوصا من قبل انجلترا التى وقفت ضد توسع محمد على على حساب ممتلكات

السلطان ، تنفيذا لسياستها فى المحافظة على كيان الدولة العثمانيه ، أن اضطرت مصر الى سحب قواتها من كل الأجزاء العربية فيما عدا مصر والسودان ، بما فى ذلك الشام . وترتب على ذلك انفصال سوريا مرة ثانية عن مصر ، وعودتها إلى الحكم العثمانى المباشر .

وتطورت الأمور فى مصر بعد ذلك بشكل ملحوظ ، وبدأ التدخل الأجنبى فى شؤنها الداخلية كنتيجة تراكم الديون ، وعجز مصر عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين ، وقامت حركة الجامعة الاسلامية ، لترد التدخل الأجنبى فى مختلف صوره ، ولتقضى على النظام الاستبدادى الفردى . زد على ذلك ضعف الخديو فى مواجهة التدخل الأوربى ، وفساد الادارة فى مصر ، وتسلط العنصر الجركسى .

لكل هذه الأسباب مجتمعة قامت الثورة العرابية ، ووقعت مصر فريسة الاحتلال البريطانى . وبدخول مصر تحت السيطرة البريطانية انفصلت عن شقيقاتها العربيات الى حد ما . ولكنها مع ذلك ظلت الملجأ والملاذ للمجاهدين العرب ، الفارين من بطش السلطان عبد الحميد . وفى رحابها وجدوا كل تشجيع على مواصلة جهادهم ضد الأتراك ، لاسيما وأن سلطات الاحتلال فى مصر قد رحبت بهؤلاء اللاجئين والخارجين عن طاعة الدولة ، وذلك لسوء العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية وقتئذ .

ومن هؤلاء اللاجين السياسيين عبد الرحمن الكواكبى ، المجاهد السورى الكبير ، وهو أول من عمل على رفع لواء القومية العربية ، والمناداة بالانفصال عن الدولة العثمانية ، وانشاء الدولة العربية الكبرى .

وفى بداية القرن العشرين تمكن الأتراك بمساعدة العرب القضاء على حكم السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، واستبشر العرب خيرا بالنظام الجديد ، ولكن



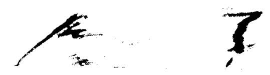
سرعان ما تبدد هذا التفاؤل أمام السياسة الاستبدادية الجديدة التي اتبعتها حكومة الاتحاديين إزاء العرب . وكانت أشد وطأة ، وأبعد ماتكون عن تحقيق الأماني العربية في الاستقلال الذاتي . وما أن لاحت نذر الحرب العالمية الأولى ، إلا وتنفس العرب الصعداء ووجدوا فيها فرصة ذهبية للتخلص من نير الحكم التركي إذا ما قدر للحلفاء الانتصار في تلك الحرب على الدولة العثمانية .

قام العرب بدورهم في الحرب الى جانب حلفائهم بكل قوة وإخلاص أملا في تحقيق حلمهم في إقامة الدولة العربية الكبرى . ولكن ما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها إلا ووقعت الدول العربية فريسة الأطماع الاستعمارية - فيما عدا دول شبه الجزيرة العربية - وكان من بينها سوريا ومصر ، فوقعت الأولى في قبضة فرنسا ، وثبتت أقدام الاحتلال الانجليزي في الثانية .

ولم تفترهمة الشعب العربي في كلا البلدين ، ولم يرضخ للاستعمار الغربي ، بل ظل يكافح من أجل حريته بمختلف السبل ، بالمفاوضات حينا وبالكفاح المسلح حينا آخر . وتمكنت كل من سوريا ومصر من الحصول على بعض الامتيازات المتعلقة بالحكم الذاتي قبيل قيام الحرب العالمية الثانية .

وبانتهاء الحرب هب الشعب العربي في سوريا يطالب باستقلاله وتنفيذ الوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها خلال فترة الحرب . وقد ساعدت الظروف الداخلية والخارجية سوريا على الاستقلال بعد أن بذلت أرواح أبنائها رخيصة في سبيل الحصول عليه . وكان إستقلال سوريا ولبنان مقدمة لاستقلال غيرها من الدول العربية ، وخصوصا مصر التي سلكت نفس الطريق .

وبقيام الثورة المصرية المجيدة في مصر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وبالغاء الملكية



وإعلان النظام الجمهورى يزداد التقارب بين الجمهوريتين الناشئتين سوريا ومصر ، وتزداد حاجتهما للتعاون الوثيق فيما بينهما دفعا لخطر إسرائيل من ناحيه ، وللوقوف ضد محاولات الغرب للضغط على الدول العربية فى هذه المنطقة لضمها لعجلة المحالفات من جهة أخرى .

ساعدت الظروف الداخلية والخارجية التى أحاطت بالجمهورية المصرية على التخلص من الاحتلال البريطانى بمقتضى معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ . وشعرت مصر بأن الاستقلال لن يصبح حقيقة واقعة مالم تعمل البلاد بكل طاقتها لتكوين جيش قوى يستطيع الزود عنها كيانها ضد أطماع اسرائيل . ولم تكن دول الغرب تنظر بعين الارتياح إلى محاولة مصر هذه ، وخصوصا بعد أن رفضت رفضا باتا الدخول فى أحلاف عسكريه غربية . ووجدت أن هذا العمل من جانب مصر إنما يخل بالتصريح الثلاثى الذى أصدرته الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ بشأن تعهدها بضمان توازن القوى فى شرق البحر الأبيض المتوسط . ولم يكن توازن القوى هذا من وجهة نظر تلك الدول إلا تفوق قوة إسرائيل العسكريه على قوة الدول العربية مجتمعه ، أو مساواتها بها على أقل تقدير .

حلف بغداد :

حاولت دول المعسكر الغربى بمختلف السبل جر مصر إلى عجلة الأحـــلاف العسكريه ، أو الدفاع المشترك ، وكانت تلوح لها بخطر الغزو الشيوعى المتوقع للمنطقة . ولكن مصر لم تكن تأبه بهـذا الخطر المزعوم بقدر إهتمامهـا بالخطر الاسرائيلى الجاثم على صدر الأمة العربيه ، والذى لاينفك عن التهديد والوعيد . وعندما يئس هـذا المعسكر من ضم مصر إلى جانبه نتيجة تمسكها بسياسة الحياد ،

يمم وجهه شطر دولة عربية أخرى ، كانت الأوضاع السياسية القائمة فيها تساعده على إتمام تلك الصفقة .

وفى بغداد تم توقيع ميثاق الحلف من وزيرى خارجية العراق وتركيا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ بصفة مبدئية حتى لاتظهر الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بوجهيها البغيض منذ أول الأمر . ونص ميثاق الحلف على تعاون الدولتين فيما بينها للدفاع عن كيانها ضد أى عدوان والعمل على سلامة أراضيهما . كما فتح الميثاق باب الانضمام إلى عضويته أمام كل دول الجامعة العربية التى يهمها الأمر . ولم تلبث انجلترا أن ظهرت على مسرح الأحداث بانضمامها اليه فى أبريل سنة ١٩٥٥ وتبعتها إيران وباكستان . وظلت الولايات المتحدة تتجه نحو الحلف باستحياء ، فانضمت الى بعض لجانه فى عضوية غير تامة . وبانضمامها إلى لجنته العسكرية فى يونيه سنة ١٩٥٧ تكامل عضويتها .

وقفت الجمهورية العربية لهذا الحلف بالمرصاد ، وعارضته معارضة شديدة ، وناشدت شقيقاتها العربيات بعدم الانضمام اليه ، وبألا تتورط فى الانضمام إلى أحلاف لا تخدم سوى مصلحة المعسكر الغربى فحسب . وأعلنت رأيها بصراحة فى الأحلاف العسكرية ، وبتمسكها بمبدأ الحياد الإيجابى وعدم الانحياز ، وإيمانها العميق بعدم جدوى الأحلاف التى لا تنبثق من صميم المنطقة دون تدخل أو اشتراك من قبل أية دولة أجنبية عنها . ووجدت فى ميثاق الضمان الجماعى العربى نواة صالحة للدفاع عن مصالح المنطقة العربية . وأوضحت بما لا يدع مجالا للشك بأن الهدف من إنشاء حلف بغداد هو ضرب الحركات الثورية فى المنطقة وعزل مصر سياسيا عن بقية الدول العربية بوصفها القاعدة الثورية فى المنطقة ، ومن المتزعمة لسياسة الحياد .

تعرضت سوريا لنفس الضغوط السياسية والاقتصادية والحربية التى تعرضت لها مصر . وشعرت الدولتان أكثر من أى وقت مضى بحاجتها إلى الترابط والتساند بإزاء العدو المشترك .

الميثاق العسكرى بين مصر وسوريا :

دعت الظروف الدولية المحيطة بمصر وسوريا إلى تضافر جهودها العسكرية ، وذلك عن طريق عقد اتفاق عسكرى بين الدولتين ، يكون نواة لحلف عسكرى أكبر يضم جميع الدول العربية الراغبة فيه ، للدفاع عن كيان المنطقة العربية ، وليقف أمام محاولات دول حلف بغداد .

كان توقيع الاتفاق العسكرى بين الدولتين فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ أبلغ رد على حلف بغداد ، وصفعة قوية للدول الداعية اليه . وقد نص هذا الاتفاق على أن أى إعتداء على أحدهما إعتداء على الطرف الآخر ، يجب دفعه والقضاء عليه بكل مالديها من وسائل ، « ولتحقيق هذا الاتفاق ، إتفقت مصر وسوريا على إنشاء مجلس أعلى ، ومجلس للحرب وقيادة مشتركة ، ويتكون المجلس الأعلى من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع ، كما يتكون مجلس الحرب من رؤساء أركان الحرب فى جيش الدولتين . »

سارت إجراءات الوحدة بين البلدين سيرها الطبيعى ، وكان من الممكن أن تتم قبل إعلانها فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ لولا العدوان الثلاثى وما صحبه من أزمات وما ترتب عليه من نتائج .

مشروع ايزنهاور .

كان للعدوان الثلاثى على مصر ، ووقوف الشعب المصرى هذا الموقف الصلد

وراء قيادته الحكيمة ، وتدخل روسيا فى النزاع وإنذارها الدولتين المعتديتين إنجلترا وفرنسا ، أثره الواضح على السياسة الأمريكية إزاء المشرق العربى. ورأت أن تنتهج سياسه أكثر إيجابية وفاعلية لوقف تغلغل النفوذ الروسى فى المنطقة ، وخصوصا بعد أن نجح الاتحاد السوفيتى فى كسب صداقة العرب نتيجة لموقفه إزاء حرب السويس . وكذلك للحد من نفوذ مصر فى المنطقة بعد أن ارتفعت منزلتها فى العالم أجمع ، لبلائها واستبسالها فى الحرب ، ولعدم خضوعها للقوة الغاشمة ، ولإيمانها بمبادئها .

لكل هذه الأسباب تقدم الرئيس الأمريكى ايزنهاور بمشروع إلى الكونجرس فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ يطلب فيه تخويله « سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم فى منطقة الشرق الأوسط عامه ومساعدتها على تنمية اقتصاد قوى يهدف إلى صيانه الاستقلال القومى ... وسوف يخول الحكومة فى المقام الثانى سلطة الاضطلاع فى نفس تلك المنطقة ببرامج مساعدات عسكرية وتعاونية مع أيه أمة أو مجموعة من الأمم ترغب فى ذلك ... وسوف ينطوى فى المقام الثالث على التفويض بأن تشمل هـــذه المساعدة وهذا التعاون استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لضمان وحماية السلامه الاقليمية والاستقلال السياسى للأمم التى تطلب مثـل هذه المساعدة ضد العدوان المكشوف من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدوليه . » (١)

ويركز المشروع بصفة خاصه على خطر الشيوعية على هذه المنطقه التى تحوى « نحو ثلثى مصادر البترول المعروفة فى العالم الآن ، وهو يسد عادة حاجات دول

---

١ ـ عبد الرحمن الرافعى ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

عديدة فى أوربا وآسيا وأفريقية من البترول ، ودول أوربا تعتمد بصورة خاصة على هذا المورد ، وهذا الاعتماد يتصل بالمواصلات كما يتصل بالانتاج ، وقد ظهر هذا بشكل واضح منذ إغلاق قناة السويس وبعض أنابيب البترول . »

فوجود البترول بوفرة فى المنطقة واتخاذه كسلاح لتهديد دول أوربا، كما حدث فى حرب السويس عندما انقطع وروده إلى تلك الدول بسبب غلق قناة السويس ، قد يغرى روسيا - من وجهة نظر الولايات المتحدة - على السيطرة على المنطقة .

ويذكر المشروع بأن حاجة دول المنطقة إلى معاونة الولايات المتحدة لصد أى إعتداء خارجى عليها ، كحاجة دول غرب أوربا اليها عقب إنتهاء الحرب العالميه الثانية . فلولا وجـــود مشروع مارشال ، وإنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطى لتداعت دول غرب أوربا أمام ضربات الروس .

فالرئيس الأمريكى إيزنهاور يرى فى مشروعه هذا نموذجا آخر على غرار مشروع مارشال ، يمكن تطبيقه على دول الشرق الأوسط . وفى نفس الوقت الذى يحذر فيه الرئيس الأمريكى دول المنطقة من قبول مساعدات المعسكر الشرقى ، حيث يقول : « وتسعى الشيوعية الدولية بطبيعة الحـــال الى إخفاء أهدافها فى السيطرة بالأعراب عن حسن النية بالعروض السطحية المغريه ، كمساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية ، » نجدها تعرض نفس الشيء على دول المنطقة دون أن تعتبر ذلك تدخلا أو سيطرة من قبلها .

وخلاصة المشروع فإن ايزنهاور قد اعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقه فراغ من الناحية العسكريه نتيجة انسحاب القوتين التقليديتين إنجلترا وفرنسا منها ، وخصوصا بعد أن أصيبت الدولتان بضربة شديدة أطاحت بمالها من سيطرة

ونفوذ بسبب حرب السويس . ولهذا لم تشأ الولايات المتحدة أن ترى المنطقة العربية وقد تحررت من النفوذ الغربى خوفا على سلامة إسرائيل . كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى فى نفسها الوريث الشرعى للدولتين الغربيتين انجلترا وفرنسا، فاذا ما انسحبت إحداها من منطقة تسللت اليها الولايات المتحدة تحت ستار المساعدات الاقتصادية والعسكرية . فسياسة « ملء الفراغ » ماهى — فى حقيقة الأمر — إلا عودة للنفوذ الغربى بصورة أخرى غير صورته السابقة ، القائمة على الاحتلال العسكرى البغيض.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان هذا المشروع يحاول أن يصل إلى ماعجزت عن الوصول اليه إنجلترا وفرنسا بطريق الحرب ، وأن تجنى ثمار الهزيمة كسبا لها ولحلفائها .

وإذا نظرنا إلى الخطر الذى يتهدد المنطقة نجـــد أنه لايقتصر على الشيوعية فحسب — كما ذكر المشروع — وإنما يتعداه إلى خطر إسرائيل ، وهو الأهم من وجهة النظر العربية . وأن تجاهل السياسة الأمريكية لهذا الخطر إنما يعد تهاونا فى حقوق العرب ، وتحيزا لجانب إسرائيل .

زد على ذلك أن قبول هذا المشروع من جانب الدول العربية ، سيفرض عليها التزامات وقيودا ، تجعـــل مناهضة إسرائيل أمرا غير ميسور ، وتقاومه الولايات المتحدة بحكم ما سيكون لها من سيطرة ونفوذ فى المنطقة . أى بمعنى آخر تجميد قضية فلسطين ، وتمييع النضال العربى .

لـكل هذه الأسباب رفضته مصر ، وقاومته بـكل قوة ، وبمختلف الوسائل . وأوضحت بأن هذا المشروع ماهو إلا صورة مقنعة لمشروع الدفاع المشترك الذى

رفضته من قبل . وأنه إذا كان هناك فراغ فى المنطقة فلا يجب ، بأى حال من الأحوال ، أن تقوم دولة أخرى خارجة عن المنطقة بسده ، وأن الحكمة تقتضى ألا تترك دول المنطقة هذا الأمر الخطير فى أيد أجنبية ، بل عليها وحدها يقع عبء الدفاع . وأن دول الغرب إذا كانت جادة ومخلصة فى الدفاع عن المنطقة ، فيجب أن تيسر لدولها الحصول على السلاح اللازم للدفاع عنها والذود عن كيانها . فمصر لا تؤمن إلا بدفاع عربى مشترك يضمن سلامتها ، ويكفل لهـا الأمن والطمأنينة ، بعيدا عن تدخل الدول الأخرى .

وعندما وجدت الولايات المتحدة معارضة شديدة من قبل مصر ، قامت بالانضمام إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد فى يونية سنة ١٩٥٧ ، تدعيما لهـذا الحلف ، وللضغط على الدول العربية بشكل أو بآخر للانضواء تحت لوائه . وكانت سوريا من أولى الدول التى تعرضت لهذا الضغط ، فبدأت الحشود التركية على حدودها ، تقوم بمناوشات حربية من حين لآخر ، يؤازرها الأسطول السادس الأمريكى فى مياه البحر المتوسط .

هذا فى نفس الوقت الذى بدأت فيه المشروعات الاستعمارية القديمة ،كمشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب تبعث إلى الوجود من جديد . وكلا المشروعين يهدف الى إبتلاع سوريا وضمها فى إطار استعمارى واحد مع العراق والاردن .

وجدت مصر لزاما عليها أن تهب لنجدة سوريا تنفيذا للميثاق العسكرى المعقود بين البلدين فى أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ولتثبت لانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الاتفاق ليس مجرد حبر على ورق ، وإنما عمل وتنفيذ . فقامت بعض القوات المصرية بالنزول فى سوريا لتعزز دفاعها ولتقضى على محاولات تركيا

الاستفزازية . ونجحت فى توفير الأمن والطمأنينة لشعب سوريا الذى أزعجته الدسائس والمؤامرات .

وفى ذلك الوقت بدت الوحدة بين القطرين الشقيقين كضرورة حتمية لامحيص عنها ، وكرد عملى على دول حلف بغداد . ونتيجة للمشاورات بين الجانبين أن أعلن ممثلو برلمانى البلدين فى اجتماع مشترك بمقر مجلس النواب السورى ، « إرادة الأمة العربية فى تحقيق الوحدة العربية . »

ثم تتابعت الخطوات سراعا لتحقيق هذا الهدف ، فأعلن شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٨ عن سروره لتحقيق رسالة العرب القومية ، وتسليمه « الأمانة الغالية يدا بيد إلى الرئيس جمال عبد الناصر الشاب الممتلىء عروبة وحماسة وإخلاصا للأمة العربية . »

اعلان الجمهورية العربية المتحدة

وفى أول فبراير سنة ١٩٥٨ أعلن الرئيس شكرى القوتلى على الأمة العربية مولد هذه الدولة الفتية بقوله : « هذا يوم مشهور من أيام العمر ، هذا يوم عظيم فى تاريخ أمة العرب ، وتحول كبير فى مجرى الأحداث العالمية فى هذا العصر . ففى هذا المكان من المدينة العربية العظيمة نعلن على الملأ باسم الشعب العربى فى كل من الجزأين العربيين الغاليين ، مولد الجمهورية العربية المتحدة . »

وعقب عليه الرئيس جمال عبد الناصر ، فأعلن بأن الشعب فى البلدين العربيين « يقرر ويعلن مشيئة لقيام دولة جديدة ، دولة عظمى ، دولة قوية تتبع إرادتها من شعبها ، وتتبع إرادتها من نفسها ، وتتبع إرادتها من ضميرها . اليوم يقرر الشعب العربى فى سورية ، والشعب العربى فى مصر قيام هذه الدولة التى تثق فى

قوتها ، وتثق فى حقها فى الحرية ، وتثق فى حقها فى الحياة . هذه الدولة التى تعمل من أجل إرساء قواعد العدالة وإرساء قواعد السلام . »

وفى ٢١ فبراير أسفر الاستفتاء الشعبى الذى أجرى فى البلدين عن الموافقة على الوحدة ، وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر أول رئيس للجمهورية العربية المتحدة بإجماع الاصوات .

ولم يلبث الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة أن أعلن فى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ ، ويتكون من ثلاث وسبعين مادة ، وينص على مساواة المواطنين فى الحقوق والواجبات ، وعدم التمييز بينهم بسبب الأصل والجنس والدين أو العقيدة . وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقد وضعت فى يد مجلس الامة . أما السلطة التنفيذية فقد وضعت فى يد رئيس الجمهورية ، ويعاونه نواب له ، ومجلس للوزراء له حق تعيينه وإعفائه . ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة .

الاتحاد الفدرالى

وجدت أسرة حميد الدين الحاكمة فى اليمن أن من مصلحتها الانضمام إلى الدولة الجديدة فى إتحاد فدرالى ، على أن يكون الباب مفتوحا أمام الدول العربية الأخرى الراغبة فى الانضمام اليه .

ونص الاتفاق بين الدولتين على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم الذى تسير عليه ، مع إتباع سياسة خارجية موحدة ، وتمثيل سياسى موحد .

أما الهيئة العليا المشرفة على الاتحاد فهى المجلس الأعلى ، ويتكون من رؤساء الدول المشتركة فيه . ومهمته وضع السياسة العليا للاتحاد فيما يتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والدفاعية ، ووضع الميزانية ، وتصدر قراراته بإجماع الآراء .

وإلى جانب المجلس الأعلى ، مجلس آخر ، يسمى مجلس الاتحاد ، ويتكون

من عدد مساو من ممثلى الدول المشتركة ، ورئاسته بالتناوب بين الأعضاء ، ويختص بالشئون السياسية . ويتبعه مجالس أخرى مثل مجلس الدفاع والمجلس الاقتصادى والمجلس الثقافى .

ومن أهداف الاتحاد العمل على تنظيم استغلال موارد الدول المشتركة فيه ، وتنمية اقتصادياتها ، وتنسيق التبادل التجارى فيما بينها . وكان من الضرورى إقامة اتحاد جمركى لتوحيد الاجراءات الجمركية بين تلك الدول . ونظراً لأن هذا التنظيم يحتاج إلى وقت غير قصير ، فقد اتفق على إستمرار الاجراءات السارية الآن فى كل بلد إلى حين .

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ فى العراق

كان تداعى الملكية فى مصر إيذانا بانهيار الملكية فى العراق ، فكل من الملكيتين تدين بوجودها إلى الاحتلال الانجليزى لكل من البلدين . كما كانت الظروف الداخلية فى العراق شبيهة إلى حد كبير بالظروف التى من أجلها قامت الثورة فى مصر . زد على ذلك أن سقوط الملكية فى مصر جعل إنجلترا تعتمد إعتماداً كبيرا فى تنفيذ سياستها فى المنطقة على الدور الذى تقوم به الملكية فى العراق. وكان سقوط الملكية العراقية على هذا النحو مفاجأة للدوائر الاستعمارية فى لندن وواشنطن . ولهذا جن جنون الدولتين ، فأنزلت الولايات المتحدة بقواتها العسكرية فى لبنان ، ووقف أسطولها فى مياه البحر الأبيض المتوسط على أهبة الاستعداد . وشاركتها إنجلترا فى هذا الإجراء ، فأنزلت بقواتها فى الأردن ، وعززت قواتها البحرية فى الخليج العربى وعدن .

احتج الاتحاد السوفيتى على هذا العمل من جانب الدولتين ، وقامت باجراء مضاد فحشدت قواتها الحربية على حدود إيران وتركيا . وتقدمت

الولايات المتحدة بطلب عقد مجلس الأمن للنظر فى الموقف المتدهور فى منطقة الشرق الأوسط .

كان هذا التدخل السافر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى شئون المنطقة العربية على هذا النحو فيه تهديد خطير للثورة العراقية . ولكل الدول العربية بالمنطقة . ولم يكن لهذا التدخل ما يبرره ، فلكل شعب الحق فى اختيار نوع الحكم الذى يرتضيه ، وأن ثورة العراق مسألة داخلية لا تهم سوى الشعب العراقى وحده .

لم تقف الجمهورية العربية المتحدة مكتوفة الأيدى أمام تدخـــل الدولتين الغربيتين ، فأعلنت تأييدها الكامل لثورة العراق ، واعتبرت أى عدوان على الثورة الجديدة عدوانا عليها .

أخذت الأمور تتطور بسرعة كبيرة ، منذرة بشر مستطير ، فالولايات المتحدة ترى فى موقف الجمهورية العربية المتحدة تحريضا ضد القوات الأمريكية فى لبنان وتحملها مسئولية حدوث أية اضرار تصيب تلك القوات من العناصر الموالية للجمهورية العربية . رفضت الجمهورية العربية هذا الانذار وأوضحت بأن تدخل الدولتين السافر أدى إلى سخط الرأى العام العربى والعالمى ، وأدى إلى تعقيد الموقف . ولم يكن هناك ضرورة لهذا العمل فاستقلال لبنان لم يكن فى خطر . كما أن ثورة العراق لا تهدد الأوضاع فى المنطقة ، وأن وجود القوات الأجنبية ، متجاهلة قرارات مجلس الأمن ، هو مصدر التهديد الحقيقى لكل دول المنطقة .

واستطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تلعب دوراً إيجابيا فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لنظر تلك المشكلة . وبتضافر جهودها مع جهود الدول

المحبة للسلام أن انتهت الأزمة طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، فانسحبت القوات الانجليزية والامريكية ، وعاد السلام يرفرف جناحيه على المنطقة مرة أخرى .

النكسة

كانت الوحدة بين مصر وسوريا عمل اقتضته الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بسوريا أكثر من أى شيء آخر . فمن الناحية الداخلية كانت الحالة سيئة وكانت الأهواء تقسم الجيش السورى إلى شيع وطوائف لخدمة حزب بعينه . وهذا الانقسام فى صفوف الجيش قد أضعف الجبهة الداخلية وجعل سوريا عاجزة عن صد أى عدوان خارجى يراد بها . خصوصا وأن الأسرة المالكة فى العراق كانت - بتعضيد إنجلترا - ترنو الى إخراج مشروع الهلال الخصيب الى حيز الوجود ، مستغلة حالة عدم الاستقرار التى تعانيها سوريا داخليا . هذا بالإضافة إلى الخطر المحدق بها من قبل دول حلف بغداد وعلى رأسها تركيا والعراق .

فالموقف الحرج الذى كانت تمر به سوريا قد أملى على مصر ضرورة قبول الوحدة بكل ما يحف بها من أخطار وقبل أن تتهيأ سوريا داخليا لتقبل الوحدة ، فإما قبول سوريا على هذا النحو وإلا ضاعت إلى الأبد ، فلم يكن اذن أمام المسئولين المصريين حرية الاختيار . فمصلحة سوريا ومصلحة العرب فوق كل إعتبار ، ولهذا دخلت مصر فى تجربة الوحدة مع وجود الاقطاع وسيطرة رأس المال واشتراكه إشتراكا فعليا فى الحكم . فلم يكن إذن من المستطاع أن تسير الأمور على هذا النحو ، فمصر قد تمكنت من القضاء على الإقطاع فأصدرت قانون الاصلاح الزراعى الذى حرم الاقطاعيين من سيطرتهم المالية والسياسية على الفلاح . وترتب عليه كذلك حرمانهم من التأثير فى المعركة الانتخابية والوصول إلى مقاعد البرلمان وكراسى الحكم . وكذلك تخلصت من سيطرة رأس المال

حدث هــذا فى مصر فى نفس الوقت الذى بقيت فيه الأوضاع السياسية والاجتماعية فى سوريا كما كانت عليه قبل الوحدة . فلابد إذن من حدوث تصادم بين النظم القديمة الموجودة بسوريا وبين النظم الثورية التقدمية المطبقة فى مصر . أى كان من الضرورى أن تختلف وجهات النظر بين القائمين على الحكم فى سوريا ، وهم ليسوا رجال ثورة ، وإنما هم من رجال الأحزاب القديمة التى تؤمن بالمناورات السياسية وتكفر بالقوانين والنظم الثورية لتعارضها مع مصالحها الخاصة كطبقة إقطاعية مارست الحكم وسيطرت على مقاعد البرلمان اعتمادا على ثروتها ونفوذها .

هذا بالاضافة إلى أن الملكيات الرجعية فى المنطقة قد حاربت الوحدة بكل الأسلحة ، حتى سلاح الاعتماد على الدول الاستعمارية فى تحقيق مآربها . وقــد استطاعت الرجعيات العربية أن تتصل ببعض الحكام السوريين وأن تستميلهم اليها بالوعود تارة والأموال تارة أخرى للانقضاض على الوحدة .

ثم جاءت قوانين يوليو الاشتراكية فى سنة ١٩٦١ ؛ تلك القوانين التى أممت معظم المؤسسات وأدوات الانتاج فى الدولة لمصلحة الشعب . فكانت هذه هى القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقول المثل العربى ، فسرعان ما تكتل أصحاب المصالح المؤممة فى سوريا من رجال الأحزاب القديمة ، تساندهم الرجعية العربية من ناحية والدول الغربية من ناحية أخرى ، ويؤازرهم بعض المغــامرين من ضباط الجيش وقاموا بحركة الانفصال ولم يمض على صدور القوانين إلا فــترة قصيرة . ثم أخذ مؤيدو الوحدة بالأمس يتنكرون لها اليوم ويسوقون فى وصفها العبارات الجارحة وكانوا بالأمس القريب يدبجون فى وصفها المديح والأشعار .

أصيبت الجمهورية العربية المتحدة فى ذلك الوقت بخيبة أمل كبيرة ، فالوحدة قد فرضت علينا فرضا ، وقد تحملنا أعباءها وأوزار غيرنا فى سبيل إنقاذ سوريا

وتحقيق الوحدة العربية التى تصبوا اليها أفئدة العرب أجمعين . ولكن لم نلبث أن أفقنا من الصدمة ونحن أشد قوة وأمضى عزيمة لنواصل كفاحنا الداخلى فى البناء والتعمير ودفع البلاد قدما نحو التصنيع ، لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية فى الانتاج .

وقد صممت الجمهورية العربية المتحدة على أن تتخلص من كل القيود والعوائق التى تحول دون وصولها إلى الهدف فى أسرع وقت مستطاع ، فوجدت أن الاتحاد الفدرالى الذى يربطها باليمن مجرد حبر على ورق . ولم يخرج إلى حيز التنفيذ بصفة فعلية لمعارضة الامام احمد لأى تغيير . فدخوله الاتحاد الفدرالى لم يكن فى حقيقة الأمر سوى حركة تعمية لستر أهدافه الحقيقية عن الجمهورية العربية المتحدة .

فانضمامه إلى الاتحاد سيشد من أزره فى مقاومة مشروعات انجلترا الاستعمارية فى الجنوب العربى ، أى أنه أراد أن يتخذ منا مخلب قط لتحقيق السائدة أغراضه هو دون أن يكون للاتحاد أى أثر فى تغيير النظم السياسية والاجتماعية فى اليمن .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد اتخذ الامام احمد من دخوله الاتحاد فرصة للتنكيل بأحرار اليمن ، دون أن تستطيع الجمهورية العربية المتحدة بوصفها قاعدة النضال الثورى فى العالم العربى أن تمد يد العون لهؤلاء المجاهدين الأحرار ، أو مجرد الدفاع عنهم ضد طغيان الملكية الرجعية فى اليمن خوفا على الاتحاد من أن يتصدع بنيانه .

وجدت الجمهورية العربية المتحدة إذن أن بقاء الاتحاد هو فى مصلحة الملكية اليمنية وفى غير صالح المجاهدين الاحرار . ولم تكن مرتاحة الضمير فى أن تقف مكتوفة اليدين ، وأن تتنكر لمبادئها الثورية إرضاء للملكية الرجعية فى اليمن . ولهذا فقد أعلنت فض الاتحاد حتى تستطيع التصرف بحرية مطلقة

إزاء الملكية فى اليمن التى ساءها إصدار مصر للقوانين الاشتراكية . وأخذ الإمام احمد يهاجمها شعرا دون أن يراعى نصوص الاتحاد التى تربطه بالجمهورية العربية المتحدة

كان إنهاء الاتحاد ضربة قاضية للملكية الرجعية فى اليمن حيث وجدت نفسها وجها لوجه أمام أحرار اليمن ومجاهديه ، وليس لها من معين . فكان القضاء على الاتحاد بمثابة إشارة لهؤلاء الأحرار بالانطلاق، وإيذانا بزوال هذا النظام الرجعى وانبثاق فجر جديد وسرعان ما ترنحت الملكية تحت ضربات الثوار ، وهبت الجمهورية العربية المتحدة لنجدة الثورة فى اليمن ، والدفاع عن مبادىء الحرية فى الجنوب العربى ، وفى هذا القطر الذى كان مهدا لحضارة عريقة والذى أصبح الآن مضرب الأمثال فى التخلف والتأخر .

أسرعت الجمهورية العربية المتحدة بارسال قوات كبيرة العدد قطعت البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه ، ونزلت بأرض اليمن مقدرة خطورة المهمة التى جاءت من أجلها . فاليمن محاطة من الشمال والجنوب بأعداء كثيرين، ففى الجنوب توجد انجلترا حيث تبسط سيطرتها على المحميات ، وتحرض مشايخها على مهاجمة حدود اليمن ، وتهريب الرجال والأسلحة إلى أعداء الثورة وأنصار الإمام البدر . وفى الشمال توجد المملكة السعودية وقد خشيت من نجاح ثورة اليمن وهالها ضياع الملكية فى اليمن، تلك الملكية التى عمرت مئات السنين. فحاولت الوقوف إلى جانب الإمام المخلوع بكل إمكانياتها للقضاء على الثورة حتى لا تستقر القوانين الجديدة على حدودها الجنوبية. وخشيت أن يمتد أثر الأحداث الثورية الجارية فى اليمن على الأوضاع الداخلية فى البلاد .

وقد خاضت مصر معارك عديدة وعصيبة لتأمين الثورة فى اليمن ولتثبيت دعائم الثورة . فالمسألة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة مسألة مبادىء قبل كل شىء . فإن انتصار الثورة فى اليمن انتصار للعرب فى كل مكان وتقوية للوحدة العربية .

الفصل الرابع عشر

الديمقراطية السليمة

« أن الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه »

الميثاق

اولا ـ التطور الدستورى

كان دستور سنه ١٩٢٣ وليد الظروف السياسيه التى أحاطت بمصر فى أعقاب ثورة سنه ١٩١٩ ، ومحاولة من قبل انجلترا لإستبدال الحماية التى فرضتها على البلاد أثناء الحرب (الحرب العالمية الأولى سنه ١٩١٤) بنظام آخر جديد يحقق لها السيطرة الفعليه على شئون البلاد ، وفى نفس الوقت يرضى الشعور الوطنى عن طريق بعض التنازلات الوهمية .

واذا كانت ثورة سنه ١٩١٩ قد قامت للمطالبه بالاستقلال ، وبحق الشعب المصرى فى تقرير مصيره بنفسه ، وفى اختيار نوع الحكم الذى يرتضيه ، فان انجلترا لم تشأ التنازل عما أكتسبته من حقوق ، ولم يكن يرضيها بأى حال من الاحوال أن تستشير المصريين فى نظام الحكم الذى يرغبون فيه ، أو أن ترضى بحكم جمهورى يكون بديلا للنظام الملكى الذى حرصت على اقامته فى مصر لقربه إلى نظام الخديويه والسلطنه من الناحية النظريه ، ولعدم رغبتها فى أن يمارس المصريون نظاما ديمقراطيا حقيقيا إذا ما اختاروا النظام الجمهورى . ولم تكن المطالبة بالنظام الجمهورى بعيدة الاحتمال فى ذلك الوقت ، بل لقد فكر زعماء الثورة العرابية فى الآخذ به إذا ما نجحت الثورة . وفى هذا المعنى يذكر عرابى

بأنه حاول إقناع أعضاء الحزب الوطني بخلع اسماعيل قبل أن تفكر انجلترا وفرنسا في ذلك ، ولكن لو فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل اذ اننا كنا نتخلص من أسرة محمد علي كلها وكنا نستطيع إقامة جمهورية » .

كان اختيار النظام الجمهوري اذن متوقع الحدوث ، ولهذا فعندما فشلت المفاوضات بين انجلترا ومصر على أساس مشروع ملنر ، لجأت الى حل المسألة المصريه من جانب واحد ، فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تعلن فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة أفقدت ما لهذا الاستقلال من معنى ، وجعلت السلطة الحقيقية في يد انجلترا رغم وجود النظام الملكي الدستوري. ولكن شتان ما بين النظام الملكي الدستوري كما عرفته انجلترا وبين النظام الملكي المصري في ظل دستور سنه ١٩٢٣ . فهذا الدستور كان منحة من الملكيه للشعب ، وقد أعطاها من الصلاحيات أكثر مما منح للسلطه التشريعية (البرلمان) وجعل من المصريين رعايا لا مواطنين .

الغاء دستور سنة ١٩٢٣

كان من الطبيعي أن يأتي دستور سنه ١٩٢٣ مخيبا لآمال الامه فيه ، وثمرة غير ناضجة لتصريح ٢٨ فبراير سنه ١٩٢٢ ، فلا عجب اذا ما ساءت الحياة السياسيه في مصر في ظل هذا الدستور ، وأنقسمت الأمه على نفسها شيعا وأحزابا تتكالب على السلطه والنفوذ ، وتتذبذب بين معسكر السراي من ناحيه ومعسكر المندوب السامي الانجليزي من ناحيه أخرى . ولم يكن لأحد ـ سوى الانجليز ـ من سلطه حقيقه في البلاد . . وكانت الديمقراطيه السياسيه التي نادوا بها وطبقوها من سنه ١٩٢٣ حتى سنه ١٩٥٢ ، انما هي تزييف

للشعارات ، وانما هى تزييف لمعنى الكلمات ، وانما هى تزييف لمعنى الديمقراطية (١) .

لم يكن من المعقول أن يبقى دستور سنة ١٩٢٣ بعد طرد الملك ، فكلاهما وليد تصريح ٢٨ فبراير ، والتلازم بينهما واضح منذ البداية ، فسقوط إحداهما نذير بانهيار الآخر . ولهذا لم تتردد حكومة الثورة فى اعلان سقوط الدستور سنة ١٩٢٣ ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من بضع شهور (١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢) .

الاعلان الدستورى (١٠ فبراير سنة ١٩٥٣)

كان الهدف من إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ التخلص من القيود التى فرضتها نصوصه على الحياة النيابية فى مصر ، وإيجاد دستور آخر يتمشى مع الأهداف الجديدة للثورة ومع التغيير الجذرى الذى تنشده. ولما كان قيام هذا الدستور الجديد يتطلب بعض الوقت ، إذ لابد من مرور فترة انتقال تسمح بتفاعل الأمة مع المبادىء الثورية الجديدة ، وللقضاء على كل مخلفات الماضى التى تعوق سير البلاد فى هذه المرحلة الجديدة ، فقد أصدرت حكومة الثورة مرسوما (١٣ يناير سنة ١٩٥٣) بتأليف لجنة لوضع مشروع الدستور الجديد .

ولكى تمهد الثورة لهذا الدستور أعلنت (١٧ يناير سنة ١٩٥٣) حل الاحزاب المصرية القديمة التى أفسدت الحياة السياسية فى مصر ، وأشاعت الفرقة بين صفوف الأمة ، ومصادرة أموالها لصالح الشعب .

ثم خطت حكومة الثورة الخطوة التالية باصدار الإعلان الدستورى فى

---

(١) من خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ .

١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ لترسى قواعد الحكم على أساس وطيد فى فترة الانتقال التى حددت بثلاث سنوات .

وقد أشتمل هذا الاعلان على إحدى عشرة مادة ، تقرر أن الأمة مصدر السلطات ، وأن جميع المصريين متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات . وكفل لهم الأعلان كذلك حرية العبادة والرأى طبقاً للعادات المرعية . وبهذا الإعلان وضعت حكومة الثورة أساس التغيير الجذرى للمجتمع الجديد ، مجتمع الكفاية والعدل .

اعلان الجمهورية (١٨ يونية ١٩٥٣)

كان من الطبيعى ألا تحرص الأمة على النظام الملكى أو أن تتمسك بالملكية، بعد ماتبين لها مدى الفساد الذى أستشرى فى البلاد فى ظل حكمها . وإذا كانت الثورة قد قامت للقضاء على أسس الفساد ممثلا فى الأسرة الملكية ، فلم يكن من المنطق أن تعارد الملك لتأتى بولى عهده ، وأن تستمر أسرة محمد على تحكم مصر حتى بعد قيام الثورة . كانت طبيعة الأشياء تدعو إلى التخلص نهائيا من آخر قيد كان يربط البلاد بالأسرة العلوية . فلم يتردد مجلس قيادة الثورة فى أن يخطو تلك الخطوة فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ ويعلن قيام الجمهورية المصرية ، ويترك للشعب حق تحديد نوع الجمهورية ، واختيار الرئيس .

وقد جاء هذا القرار التاريخى دامغا أسرة محمد على بالخيانة والفساد حيث يقول : « وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر ، كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حقوق الشعب، وكان من أولى هذه الخيانات أغراق إسماعيل فى ملذاته وإغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب ، حتى كان ذلك سبباً تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين . ثم جاء توفيق

فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل المحافظة على عرشه.فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش ، الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش ، فى شركة تتبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة ، فاستذل كل منها باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته » .

وبهذا القرار يسدل الستار على أسرة محمد على التى حكمت البلاد ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان ، حكما قائما على الاستبداد ، أعتمادا على بطشها فى أول الامر ، ثم استناداً إلى قوة انجلترا بعد احتلالها مصر . وبلغت حالة البلاد ذروتها من السوء فى عهد آخر ملوكها فاروق ، « وقد فاق كل من سبقوه من هذه الشجرة ، فأثرى وفجر ، وطغى وتجبر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره » (١)

دستور سنة ١٩٥٦

كانت حكومة الثورة صادقة مع نفسها ومع الشعب المصرى حينما حددت فى بداية عام ١٩٥٣ فترة الانتقال بثلاث سنوات . بل كان بعض ذوى الرأى يحبذ إطالة تلك الفترة بعض الشىء حتى تتمكن الحكومة من إرساءقواعد الديمقراطية، وإتاحة الفرصة للمبادىء التحريرية الجديدة أن تتفاعل تفاعلا ايجابيا مع طبقات الشعب العاملة ، وأن تجد طريقها إلى عقولهم ، ليؤمنوا بها - متحررين من كل خوف - على أنها الوسيلة المثلى لاقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة .

---

١ - من قرار مجلس قيادة الثورة بأعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو سنه ١٩٥٣

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الدستور الجديد فى مؤتمر شعبى كبير فى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ، فكان ذلك بداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر . وإنصافا للحقيقة فإن دستور سنة ١٩٥٦ لم يكن أول دستور يعلن بناء على ارادة الامة فقد سبقته محاولة قام بها الشعب المصرى بزعامة عرابى فى سنة ١٨٨١ حينما أرغم الخديو توفيق على الاستجابة إلى مطالب الأمة فى تشكيل مجلس نواب ، وفى حكم البـــلاد حكما دستوريا يستند على إرادة الشعب ووفق مشيئته . ولو أن المجلس الجديد لم يعمر طويلا ، لسوء نيـــة الخديو ، ولخوف الدول الاوربية على مصالحها ـ وخصوصا انجلترا وفرنسا ـ لوجود حكم وطنى دستورى فى البلاد ، إلا أنه كان على كل حال محاولة ناجحة ، ظلت تهفوا اليها افئدة الوطنيين طوال عهد الظلم والاستبداد .

يعلن دستور سنة ١٩٥٦ باسم الشعب ، ووفق إرادته ، دستورا يعبر عن إرادة الشعب ، وعن أهدافه العليا ، وآماله العريضة . ليس منحة من قبل الحاكم وإنما تنبض كل عبارة من عباراته بأن الأمة مصدر السلطات ، وأن هذا الدستور الذى انبثق من ضميرها ، إنما قد وضع لخيرها ولخير العرب أجمعين . ويكفى أن نستشهد ببعض العبارات التى جاءت بمقدمته لإثبات صحة مانقول :

« نحن الشعب المصرى ـ الذى انتزع حقـــه فى الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل .

« نحن الشعب المصرى ـ الذى تولى أمره بنفسه ، وأمسك زمام شأنه بيده ، غداة النصر العظيم الذى حققه بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتوج به كفاحه على مدى التاريخ .

« نحن الشعب ـ المصرى ـ بحق هذا كله ، ومن أجل هذا كله ، نرسى هذه

القواعد والأسس دستورا ، ينظم جهادنا ويصونه . ونعلن اليوم هذا الدستور ، تنبثق أحكامه من صميم كفاحنا ، ومن خلاصة تجاربنا ، ومن المعانى المقدسة التى هتفت بها جموعنا ، ومن القيم الخالدة التى سقط دفاعا عنها شهداؤنا ، ومن أحلام المعارك التى خاضها آباؤنا وأجدادنا جيلا بعد جيل ... من حلاوة النصر ، ومن مرارة الهزيمة . »

اشتمل دستور سنة ١٩٥٦ على مائة ست وتسعون مادة تتضمن مبادىء وقواعد عامة توضح ملامح المجتمع الجديد . ويمكننا أن نجمل الخطوط العريضة لهذا الدستور فى النقاط الآتية :

أولا - أثبت الدستور فى مقدمته أن برنامجه هو برنامج الثورة الذى يتضمن القضاء على الاستعمار ، والإقطاع ، والإحتكار وسيطرة رأس المال، وإقامة جيش وطنى ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة حياة دستورية سليمة .

ثانيا - قرر الدستور فى المادة الأولى منه أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، تأخذ بالنظام الجمهورى الديمقراطى ، وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية، ومتفاعل فى الكيان العربى ،ومقدر تبعاته التاريخية فى بناء الحضارة . » وبهذا القرار يدعم الدستور الجديد القومية العربية ، ويتلافى النقص الذى كان موجودا بدستور سنة ١٩٢٣ حينما أدار ظهره للأمة العربية والكفاح العربى .

ثالثا - أقر الدستور النظام الجمهورى الرياسى الذى يتمتع فيه رئيس الجمهورية برياسة الجمهورية ورياسة الوزارة فى نفس الوقت . ولرئيس الجمهورية الحق فى تعيين الوزراء وإعفائهم ، وهو الذى يضع بالتعاون مع وزرائه السياسة العامة للحكومة سواء منها ما يتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والإجتماعية . وله حق اقتراح القوانين والإعتراض عليها ، ومتابعة تنفيذها . وكذلك إعلان

الحرب وعقد الصلح بعد موافقه مجلس الأمة . وهو بحكم منصبه القائد الأعلى للقوات المسلحة . ومدة رياسته ست سنوات .

رابعا – السلطة التشريعية يتولاها مجلس الأمة ، وينتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات ، وتعرض عليه مشروعات القوانين ، والميزانية العامة للدولة ، ولا يصدر قانون بدون موافقته . ولرئيس الجمهورية الحق فى حله .

خامسا – السلطة القضائية مستقلة ، ولا سلطان على القضاة فى قضائهم لغير القانون . كما حرم على أى سلطة من السلطات التدخل فى شئون العدالة .

سادسا – كفل الدستور المساواة فى الحقوق والواجبات للمصريين جميعا ، وكذلك أعلن حرية الاعتقاد وحرية الرأى والتعبير فى حدود القانون .

سابعا – جعل الدستور التضامن الإجتماعى أساس المجتمع ، والأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية . »

ثامنا – « ينظم الإقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . والنشاط الإقتصادى الخاص حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخـــل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم . »

تاسعا – أعطى قانون الانتخاب المرأة حق الانتخاب والاشتراك فى عضوية مجلس الأمة لأول مرة فى تاريخ مصر . ويعد هذا كسبا كبيرا لقضية المرأة ، واعترافا بمكيانها وبخدماتها فى المجتمع الجديد .

عاشر – نص الدستور فى المـادة ١٩٢ على أن « يكون المواطنون اتحـادا

قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والإجتماعية والإقتصادية . »

وقد حدد الدستور يوم السبت ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٦ لإجراء استفتاء عليه وعلى رياسة الجمهورية .

وأسفر الاستفتاء عن موافقة الشعب موافقة تكاد تكون إجماعية على الدستور وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، فبلغت نسبة الموافقين بالنسبة للأول ٦ر٩٧٪ وبالنسبة للثانى ٩ر٩٩٪ من أصوات الناخبين . وهذا الإجماع النادر الذى حصل عليه الرئيس ، كان ثمرة طبيعية لكفاحه الطويل من أجل رفعة بلده ، ومن أجل المستقبل الذى ينتظر مصر والأمة العربية على يديه ، واعترافا بالجميل من الشعب الوفى لابنه البار .

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨

كان لقيام الجمهورية العربية المتحدة أثر واضح على التطور الدستورى ، فعقب إعلان الوحدة ألقى الرئيس جمال عبد الناصر بيانا فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ يعلن فيه المبادىء الرئيسية التى ستقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة فى فترة الانتقال ، وهى :

١ — الدولة العربية المتحدة جمهورية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ — الحريات مكفولة فى حدود القانون .

٣ — الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ، ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى عليهم .

٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة ويتم اختيار أعضائه بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقـــل من أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى .

٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الإجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون إلا بقانون .

٨ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون .

٩ - كل ماقررته التشريعات المعمول بهـــا فى سورية ومصر تبقى سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لها عند إصدارها، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلهـــا .

١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما سورية ومصر .

١١ - يشكل فى كل إقليم مجلس تنفيذى يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية .

١٢ - تحدد إختصاصات المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ - تبقى أحكام المعاهدات والإتفاقات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأخرى . وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول فى النطاق الاقليمى المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولى .

١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الادارية المعمول بها فى كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ - يكون المواطنون إتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ،

ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الإتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ - تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ - يجرى الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ .

وفى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، ويتكون من ثلاث وسبعين مادة ، تضمها خمسة أبواب . وهو فى مجموعة يقوم أساسا على بيان الرئيس جمال عبد الناصر الذى أشرنا اليه (٥ فبراير سنة ١٩٥٨)، وعلى الأسس الجوهرية التى تضمنها دستور سنة ١٩٥٦ .

وقد حرص هذا الدستور على توكيد المساواة بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات ، فلا تمييز بينهم بسبب الجنس والدين والعقيدة . والنص على أن شعب الجمهورية العربية جزء من الأمة العربية .

كما أوضح القانون سلطات مجلس الأمة وصلاحياته ، وكذلك سلطات رئيس الجمهورية ، على أن تتخذ مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة ، وأن يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين وضع الدستور النهائى للجمهورية العربية المتحدة وموافقة الشعب عليه .

ومهما يكن من شىء فان الدستور المؤقت قد اتفق فى ملامحه الأساسية مع دستور سنة ١٩٥٦ مع تعديل طفيف اقتضته طبيعة الظروف التى تمر بها البلاد .

الاعلان الدستورى (٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢) .

أثبتت التجربة التى مرت بها البلاد عقب نكسة الانفصال ضرورة وجود دليل للعمل الثورى حتى لاتشتت جهود الأمة فيما لاطائل تحته ، وحتى تتجنب البلاد السير فى متاهات قد تحيد بها عن الهدف المقصود . فكان صدور الميثاق الوطنى حتميا ، وضروريا لمرحلة العمل المقبلة .

وفى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع الميثاق الوطنى لمناقشته والموافقة عليه وبعد أن أقر المؤتمر الميثاق فى ٣٠ يونيـــه سنة ١٩٦٢ كدليل للعمل الوطنى ، أصدر الرئيس جمـال عبد الناصر فى ٢٧ سبتمبر من نفس السنة الإعلان الدستورى الذى يشتمل على التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليـا ، إلى أن يتم إقـــرار الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة » .

ويشتمل الإعـلان الدستورى على عشرين مادة مقسمة على خمسة أبواب ، يمكن أجمالها فى النقاط الرئيسية الآتية :

أولا ـ التنظيم العام للسلطات فى الدولة يكون على النحو التالى :

(ا) رئيس الدولة ، وهو رئيس الجمهورية ، ويرأس مجلس الرياسة ومجلس الدفاع القومى، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمثل الدولة فى الداخل والخارج.

ويتولى إصدار المعاهدات والقوانين، القرارات التى يوافق عليها مجلس الرياسة، وكذلك تعيين رئيس المجلس التنفيـذى والوزراء ونواب الوزراء ، ويعفيهم من مناصبهم ، ويكون تعينهم بناء على ترشيحه .

(ب) مجلس الرياسة ، وهو الهيئة العليـــا لسلطات الدوله وله حق إقرار جميع المسائل والموضوعات التى ينص الدستور المؤقت والقوانين والقرارات على اختصاص رئيس الجمهورية ، واقـــرار سياسة الدولة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، ومراقبة تنفيذها . وكذلك مراقبة أعمـال المجلس التنفيذى وقراراته ، وله أن يلغى أو يعدل هذه القرارات .

(ح) المجلس التنفيذى ، وهو الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ، ويتكون من رئيس المجلس التنفيذى والوزراء . والمجلس مسئول أمام مجلس الرياسة، وعليه

أن يقدم له تقارير عن جميع أوجــه النشاط المختلفة فى أجهزة الحكم . ويتولى المجلس التنفيذى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفقا للقوانين ولما يقرره مجلس الرياسة ، ويقوم بتنسيق وتوجيه أعمال الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات تحقيقاً لأهداف الدولة .

وقد نص هذا الإعلان الدستورى على بقاء سريان أحكام الدستور المؤقت فيما لا يتعارض مع أحكامه حتى يتم وضع الدستور النهائى للدولة .

وإتماما للتنظيمات الديمقراطية للحكم أصدر الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ قانون مجلس الأمة ودعوة الناخبين للانتخاب فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٤ .

ويتكون مجلس الأمة من ٣٥٠ عضوا يختارون بطريق الانتخاب السرى العام وأشترط الميثاق على أن يكون نصف هؤلاء الأعضاء على الأقل من بين الفلاحين والعمال . وقد قسمت الجمهورية العربية المتحدة إلى ١٧٥ دائرة انتخابية ، يمثل كل دائرة عضوان ، أحدهما على الأقل من الفلاحين والعمال .

وينتخب أعضاء المجلس لمــدة خمس سنوات ، ويدعى للانعقاد فى الدورة السنوية العادية قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر من كل عام . ولا يجوز فضه قبل اعتماد الميزانية ، ولا يقل دور الإنعقاد السنوى عن سبعة أشهر .

وبهذه الخطوات الثورية البناءة أرست الثورة قواعد الديمقراطية الحقــة كما وردت بالميثاق ألا وهى « توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه » .

ثانيا ـ الديمقراطية والادارة المحلية

« كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدى السلطات الشعبية فانها اقدر على الاحساس بمشاكل الشعب، واقدر على حسمها . » الميثاق

أشار الميثاق فى الباب الخاص بالديمقراطية السليمة إلى الادارة المحلية (اللامركزية الإدارية) ، وليس ربط الإدارة المحلية بالديمقراطية السليمة جاء من قبيل الصدف ، بل إن هذا الربط له دلالته الخطيرة على أن الاثنين صنوان متلازمان ، وأن كلا منها يكمل الآخر ويتممه .

وأهمية الادارة المحلية جاءت من كونها مدرسة لتدريب أفراد المجتمع على الحكم الديمقراطى السليم ، وإظهار مواهبهم وكفاياتهم ، وإتاحة الفرصة لهم كى تخرج من بين صفوفهم الصفوة المدربة من القيادات الشعبية التى تسهم بنصيب كبير فى حل المشاكل الإقليمية التى تمثل فى مجموعها بعض مشاكل الوطن العليا . ومن أجل ذلك كان حرص الميثاق على استمرار نقل سلطة الدولة بصورة تدريجية إلى أيدى السلطات الشعبية .

وإذا تناولنا نظام الادارة المحلية من الناحية التاريخية ، نجد أنه ليس جديدا على الجمهورية العربية المتحدة ، فقد بدأ بداية متواضعة فى ظل دستور الاحتلال سنة ١٨٨٣ ، وذلك بإنشاء أول مجالس للمديريات كفروع للإدارة المركزية ، ولم تكن تتمتع بالشخصية المعنوية ، كما أن قراراتها كانت غير ملزمة . وفى عام ١٨٩٠ أنشىء أول مجلس بلدى لمدينة الاسكندرية بعد مفاوضات مع الدول الاوربيه المتمتعة بالامتيازات يتولى النهوض بجميع المرافق البلديه . وكان هذا المجلس يتكون من مصريين وأجانب .

فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٣ خطت الدولة خطوة أخرى، باصدار مجلس النظار قرارا بانشاء مجالس محلية فى بعض المدن المصرية على غرار مجلس بلدى الاسكندرية ،

ولكن عضويته قاصرة على المواطنين المصريين فحسب . وحتى سنة ١٩١٧ بلغ عدد تلك المجالس ثلاثة عشر مجلسا .

وفى سنة ١٩١٨ تقدمت الحكومة خطوة ثالثة ، فأنشأت نوعا ثالثا من المجالس خاصا بالقرية ، سميت بالمجالس القروية . وكانت هذه المجالس تمول عن طريق الرسوم التى تفرضها ، بالاضافة إلى الاعانة التى كانت تتلقاها من الحكومة كل عام . وبذلك وجد فى مصر ثلاثة أنواع من المجالس : مجالس بلدية مختلطة ومجالس محلية ومجالس قروية .

وعندما صدر دستور سنة ١٩٢٣ تضمنت المادتان ١٣٢ ، ١٣٣ منه تنظيم الإدارة المحلية . فنصت المادة ١٣٢ على أن « تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون . ويمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة . ويعين القانون حدود اختصاصها » .

المادة ١٣٣ « ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على أختلاف أنواعها وأختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين، ويراعى فى هذه القوانين المبادىء الآتية :

أولا : إختيار أعضاء هذه المجالس بطريقة الانتخاب إلا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين .

ثانيا : اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو الجهة . هذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الأحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

ثالثا : نشر ميزانياتها وحساباتها .

رابعاً : علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون .

خامساً : تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك » .

وبالرغم من ذلك فقد أهمل دستور سنة ١٩٢٣ إصدار قانون مجالس المديريات حتى ١٠ يونية سنة ١٩٣٤ ، فظلت تلك المجالس معطلة حتى ذلك الوقت .

وبعد أن ألغيت الإمتيازات الأجنبية ، أصبح من الضرورى أن تعيد الحكومة النظر فى نظام المجالس ، فأصدرت فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤١ قانونا وحد نظام تلك المجالس وإن كان قد استثنى منه ثلاثة مجالس : مجلس بلدى الاسكندرية ، ومجلس بلدى بور سعيد ، ومجلس بلدى رأس البر ـ وقصر عضويتها على الوطنيين فحسب .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان نظام الادارة المحلية من الموضوعات الهامة التى شغلت أذهان المسئولين فى مصر ، لأنه الأساس فى قيام الحياة الديمقراطية السليمة . ومن أجل هذا نص دستور سنة ١٩٥٦ فى المواد من ١٥٧ - ١٦٦ على تنظيم الأحكام الخاصة بالإدارة المحلية . وإصرار المسئولين على أن ينص هذا تفصيلا فى صلب الدستور ، إنما يدل على مدى حرصهم على كفالة الضمانات الضرورية لمثل هذا الموضوع الحيوى ، وألا تترك تفصيلاته لهوى المشرع ، حتى لا تنتفى الأغراض التى وضع من أجلها .

وفيما يلى بيان بالأسس التى قامت عليها الإدارة المحلية أو اللامركزية الإدارية بمعنى آخر طبقا لما ورد بمواد الدستور :

مادة ١٥٧ « تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية . ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الإعتبارية وفقا للقانون . ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات وينظم الهيئات الممثلة لها » .

مادة ١٥٨ « يمثل الوحدة الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار

أعضاؤه بطريق الانتخاب ، ومع ذلك يجوز أن يشترك فى عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين فى القانون » .

مادة ١٥٩ « تختص المجالس الممثلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التى تمثلها ، ولها أن تنشىء وأن تدير المرافق والأعمال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدائرتها ، وذلك على الوجه المبين فى القانون » .

مادة ١٦٠ « جلسات المجالس الممثلة للوحدات الإدارية علنية . ويجوز انعقادها فى جلسة سرية فى الحدود التى يقررها القانون » .

مادة ١٦١ « تدخل فى موارد الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى ، أصلية كانت أو إضافية ، وذلك كله فى الحدود التى يقررها القانون » .

مادة ١٦٢ « تكفل الدولة ما تحتاجه الوحدات الإدارية ، ذات الشخصية الإعتبارية من معاونة فنية أو إدارية ومالية وفقا للقانون » .

مادة ١٦٣ « ينظم القانون تعاون الوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية فى الأعمال ذات النفع المشترك ووسائل التعاون بينها وبين مصالح الحكومة .

مادة ١٦٤ « يعين القانون إختصاصات المجالس الممثلة للوحدات الادارية والأحوال التى تكون فيها قراراتها نهائية وتلك التى يجب التصديق عليها من الوزير المختص » .

مادة ١٦٥ « ينظم القانون الرقابة على أعمال المجالس الممثلة للوحدات الادارية .

مادة ١٦٦ « يجوز حل المجالس الممثلة للوحدات الإدارية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية . وينظم القانون تأليف هيئة مؤقتة تحل محل المجالس خلال فترة الحل » .

نظام الادارة المحلية الجديد

صدر قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الادارة المحلية بعد قيام الثورة بنحو ثمانى سنوات ، أى أنه من الانجازات المتأخرة للثورة . وقد يدفعنا هذا إلى التساؤل ، لما تأخر صدور هذا القانون مع إيمان القائمين بالثورة على أهميته البالغة كأساس هام من أسس الحكم الديمقراطى الصحيح ؟

لم يكن تأخر صدور هذا القانون ناتجا عن عدم إهتمام من قبل الحكومة ، وإنما يرجع أولا وقبل كل شيء إلى خطورة هذا الموضوع وتشعبه ، وارتباطه بأجهزة الدولة المختلفة ، وحرص الحكومة على ضمان سير الأمور دون ما تعقيد أو تضارب فى الاختصاصات بين الادارات المختلفة .

فدراسة هذا الموضوع الحيوى بدأت مع بداية الثورة ، عندما أسندت حكومة الثورة إلى لجنة على ماهر وضع الدستور الجديد ، « وكان نظام الإدارة المحلية من أهم الموضوعات التى كانت محل عناية اللجنة » . (١) وكان من ثمرة جهودها النص على نظام الإدارة المحلية فى صلب دستور سنة ١٩٥٦ .

ثم استمرت بعد ذلك الدراسات المستفيضة فى لجان متعددة ، عكفت على دراسة نظم الادارة المحلية فى الخارج مستهدفة الإفادة من تجارب الآخرين بقدر

(١) دكتور سليمان الطماوى : الثورة ونظام الإدارة المحلية . من كتاب عشر سنوات مجيدة — ص ١٤

ما تتفق تلك التجارب مع ظروف بيئتنا المحلية . وقد وجدت تلك اللجان أن نظام الادارة المحلية فى الدول العريقة فى النظم الديمقراطية قد نما بشكل تدريجى فى ضوء التطبيق العملى ، والتجربة والخطأ إلى أن وصل إلى درجة كبيرة من الكمال. وهذا النمو التدريجى البطىء هو الطريقة المثلى للوصول إلى نظام متكامل نمـــا وتفاعل مع ظروف البيئة ، وتعمقت جذوره فى تربتها . ولكنها فى نفس الوقت تحتاج إلى وقت طويل لا يتيسر لنا فى ظروفنا الثورية ، وفى محاولاتنا إنجاز فى سنوات قلائل ما فاتنا عمله فى عشرات السنين .

واذا تناولنا بالدراسة قانون نظام الادارة المحلية ، يمكننا أن نبلور أحكامه فى النقاط التالية :

اولا ــ قسم القانون الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هى : المحافظات والمدن والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية المعنوية . على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة ، والمدينة مجلس المدينة ، والقرية أو مجموعة من القرى المتجاورة المجلس القروى . ويجتمع أعضاء مجلس المحافظة ورؤساء مجالس المدن ، والمجالس القروية الواقعة فى دائرة المحافظة فى هيئة مؤتمر بدعوة من المحافظ مرة على الأقل فى السنة . ويختص المؤتمر بإبداء الرأى فى كل ما يطلب المحافظ بحثه مما يتعلق بالشئون العامة للمحافظة ، ومناقشة ما يقدم إلى المحافظ من إقتراحات ورغبات . ويبلغ المحافظ رغبات المؤتمر وآراءه واقتراحاته إلى الجهات المختصة.

ثانيا ــ يكون تعيين المحافظ وعزله بقرار من رئيس الجمهورية ، ويصبح ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ، ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وعلى فروع الوزارات فى المحافظة وعلى موظفيها . ويرأس المحافظ مجلس المحافظة ويدعوه للانعقاد العادى وغير العادى ، ويتولى التفتيش على أعمال مجالس المدن

والمجالس القروية فى نطاق المحافظة ، وله حق التصديق على بعض قرارات مجالس المدن والمجالس القروية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ثالثا ـ يتألف مجلس المحافظة من المحافظ رئيسا ومن أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التى تبين فى اللائحة التنفيذية ، وعدد من الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى (ومن الأعضاء العاملين فى الإتحاد الاشتراكى العربى حاليا) لايقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة ، ويختارون من ذوى الكفاية فى المرافق الإقليمية ، وأربعة أعضاء من كل مركز أو قسم إدارى من المنتخبين انتخابا مباشرا بطريق الاقتراع السرى لعضوية اللجان التنفيذية للإتحاد القومى (الاتحاد الاشتراكى العربى حاليا) . ومدة عضوية المجلس أربع سنوات .

ويتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة انشاء أو إدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى ، والتى تعود بالنفع العام على المحافظة . ويتولى الاشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة فى دائرته ، والقيام بشئون التعليم والشئون الصحية والإجتماعية ، وتشجيع إستغلال مصادر الثروة المحلية ، وتهيئة العمل للمتعطلين ، وإدارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه ، والنهوض بشئون المواصلات المحلية ، والعمل على تعميم دور الكتب والمتاحف ومراكز الثقافة الشعبية ، وله أن يمد هيئة إجتماعية أو خيرية فى دائرته بمعونة مالية وفنية وإدارية .

ويمول المجلس عن طريق نصيبه فى الضريبة الإضافية على الصادر والوارد ، وعلى الثروة المنقولة ، ورسوم السيارات ووسائل النقل ، والضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى ، وإعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .

رابعاً ـ تكون مجالس المدن بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الشئون البلدية والقروية ، وذلك فى المدن التى تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بانشاء مجلس مدينة فيها . ويؤلف المجلس من عدد من الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى (وفى الاتحاد الاشتراكى العربى الآن) لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن ثلاثة ، وستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية ، وأعضاء لا يجاوز عددهم عشرين من المنتخبين انتخابا مباشراً ، بطريق الاقتراع السرى لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى (الاتحاد الاشتراكى العربى) فى المدينة .

وتباشر مجالس المدن بوجه عام فى دائرتها، الشئون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية، ومرافق التنظيم والمياه والإنارة والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام . ويجوز لكل وزير ، وللمحافظ أن يستشير المجلس فى كل مسألة يراد أخذ رأيه فيها ، والمجلس كذلك أن يبدى لكل وزير رغباته فيما يتعلق بالحاجات العامة للمدينة .

خامساً ـ تنشأ فى كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروى ، بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الشئون البلدية والقروية . ويكون لكل منطقة من مناطق التقسيم الريفية التى تنشأ بها وحدة مجمعة مجلس قروى ، ويكون مقره الوحدة المجمعة . ويشكل المجلس من أعضاء بحكم وظائفهم ممن يعملون بالقريه أو القرى التى يتألف منها المجلس القروى ، وأعضاء منتخبون لايجاوز عددهم ١٢ من المنتخبين انتخابا مباشراً بطريق الاقتراع السرى لعضويه اللجنه أو اللجان التنفيذيه للاتحاد القومى (والاتحاد الاشتراكى العربى حاليا) فى القريه أو

القرى التى يتألف منها المجلس. ويتولى رياسة المجلس أحد الأعضاء يعينه الوزير المختص لمدة سنتين .

« ويقوم المجلس القروى فى دائرة إختصاصه بأداء الخدمة التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتنظيمية ، وسائر الخدمات التى يعهد اليه بها وفقا لهذا القانون ولائحته التنفيذية . »

سادسا ـ تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ، ولها فى ذلك أن تبلغها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدى إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق . وتقوم كل وزارة بالتفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به ، وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون ، وتضع تقريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس واللجنة الإقليمية للادارة المحلية .

الملامح الرئيسية لنظام الادارة المحلية

من العرض السابق لأهم ما تضمنته مواد القانون من تنظيمات، يتضح لنا أن المشرع قد حرص على إبراز الملامح الأساسية لهذا النظام والتى يمكن الإشارة إليها فى النقط الآتية :

اولا ـ إن هذا القانون قد وحد بين المجالس المختلفة ، من مجالس بلدية ، ومجالس مديريات قروية فى التشريع ، فلم يعد هناك مبرر للتفريق بينها ـ فيما عدا الفوارق الطبيعية التى نشأت بين بعض المجالس تبعا لاختلاف ظروفها البيئية ـ بعد أن أصبحت الأساس الذى يقوم عليه بناء المجتمع الجديد . كما شمل

التوحيد أيضا الرقابة الإدارية على تلك المجالس ، فوضعها فى يد وزارة الإدارة المحلية (١) .

ثانيا ـ الربط بين المجالس المحلية بأنواعها الثلاثة كهيئة منفذة ، وبين الاتحاد القومى ، ومن بعده الاتحاد الاشتراكى العربى كهيئات شعبية تقوم بمهمة سياسية تختص برسم السياسة العليا للدولة ، وذلك لضمان التعاون فى العمل بين أجهزة الادارة المحلية والتشكيلات الشعبية .

ثالثا ـ كان لا بد من إيجاد نوع من الرقابة على تلك المجالس الادارية لضمان حسن سير العمل فيها ، ولتحول دون إساءة إستعمال الصلاحيات التى منحت لها . وقد حرص المشرع على أن تكون الرقابة على نوعين :

(أ) رقابة من الادارة المركزية ، ويمارسها رئيس الجمهورية ، ونائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية ، ووزير الادارة المحلية ، وكل وزير فيما يخص شئون وزارته .

(ب) رقابة فى نطاق الإدارة اللامركزية حيث منح مجلس المحافظة نوع من الاشراف على مجالس المدن والمجالس القروية فى نطاقه .

رابعا ـ التوسع فى نقل اختصاصات كافة المرافق العامة ذات الطابع المحلى الى تلك المجالس ، ولضمان قيامها بالتبعات الجسام الملقاة على عاتقها ، رأى المشرع ضرورة حصولها على الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى ، وكذلك على ما كانت تنفقه الدولة على تمويل المشروعات والمرافق الداخلة فى دائرة اختصاص تلك المجالس . بالاضافة الى الموارد المشتركة بين مختلف المحافظات توكيدا للسياسة الاشتراكية التى تسير عليها الدولة فى علاقة تلك المجالس بعضها ببعض .

---

(١) المصدر السابق ص ١٩

وخلاصة القول فإن نظام الادارة المحلية رغم حداثة عهـــده ، ورغم ما صـادفه من عقبـات ، ورغم أنه مـا زال فى دور التجربة ، فما لا شك فيه أنه قام بمحاولة تحقيق الطـابع الديمقراطى لنظـــام الادارة المحلية ، ونجح فى ذلك إلى حد . كما نجح أيضا فى القضاء على تعقيدات النظـام المركزى .

ومهما يكن من شىء فان تلك المجالس تعتبر بمثابة برلمـانات محليـــة ، تمارس فيهـا أساليب الحـكم والادارة ، ودعامة من الدعامات التى يقـوم عليها النظام الديمقراطى السليم .

ثالثا — التنظيمات الشعبيـــة

« إن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية . »

الميثاق

عرفت مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تنظيمات شعبية متعددة ، كان معظمها شعبيا بالاسم فقط ، ولكنها فى حقيقة الأمر تنظيمات طبقيـة تعتمـد فى وجودها على الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل . ولهذا فقد تحركت تلك التنظيمات بوحى منها ، وبتوجيه غير شعبي ولغير مصلحة الشعب . وقـد حاولت القوى المحركة لتلك التنظيمات أن تحولهـــا فى بعض الأحيان عن المعركة الحقيقية إلى معـــارك أخرى جانبية ، كى تتنكب السبيل ، وتضل طريقها إلى الهدف .

أما التنظيمات السياسية الشعبية ، كانت ضعيفـة ، محدودة الأثر ، تفتقر إلى فاعلية الثورة ، وإلى القيادة الرشيدة ، تحركها العاطفة أكثر مما تدفعها المصالح الحقيقية لجماهير الشعب .

وقد اتخذت تلك التنظيمات فى كثير من الأحيان من قبل الطبقـــة المتطلعة للحكم مطية للوصول إلى أهدافها البعيدة كل البعد عن أهداف جموع الجماهير . وحرصت فى نفس الوقت على ألا تتجه أنظار تلك التنظيمات إلى التحرر الإجتماعى ، بل يجب أن يقتصر نشاطها على العمل من أجل تحقيق التحرر السياسى فحسب .

وعندما قامت الثورة آمنت منذ البداية بدور التنظيم الشعبي السياسى السليم فى إقامة الديمقراطية الحقة ، فهو الممثل لإرادة الجماهير وآمالها فى حياة حرة كريمة .

وفى نفس الوقت وجدت الثورة أن الأحزاب فى مصر قد استغلت التنظيمات الشعبية السياسية فى تأليب بعضها على بعض، وفى تقسيم الأمة إلى شيع وأحزاب، والى إشاعة الفرقة بين أبناء الوطن الواحـــد ،لا لشىء إلا لتحقيق مصالح طبقية خاصة بعيدة بعدا شاسعا عن مصلحة جموع الشعب العاملة . فرأت أن تعيد الأمور الى نصابها ، وألا تسمح بتبديد تلك الطاقات التى تعد بحق ثروة قيمة ، يمكن إستخدامهـا فيما يعود على الوطن بالخير والرفاهية . لاسيما وأن الثورة فى ذلك الوقت كانت فى حاجة الى تلك الطاقات الضخمة لطرد المستعمر الغاصب من أرض الوطن ، ولحماية الثورة من غدر الرجعية ، ومن مؤامرات الاستعمار .

هيئة التحرير

ولهذا فقد أعلنت قيادة الثورة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ قيام أول تنظيم شعبى بعد إلغاء الأحزاب ، ألا وهو انشاء هيئة التحرير . وستكون مهمتها الأساسية كما جاء فى ميثاقها « إجـــلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيد أو شرط . »

فطبيعة المرحلة التى كانت تمر بهـا البلاد اقتضت إنشاء هذا التشكيل السياسى الشعبى ، تدعيما لجهودها فى اجـــلاء المستعمر عن أرض مصر ، وتوجيها لهذه الطاقة الهائلة نحو قضية التحرير ، وهى من القضايا الهامة التى أولتها الثورة الكثير من عنايتهـا .

ونظرا لحاجة رجال الثورة إلى جهود كل فرد فى الأمة فى هذه المرحـــلة الحرجة من تاريخ البلاد ، فقد جعلوا الباب مفتوحا أمام جميع المواطنين للانضمام الى عضوية الهيئة . ولم يسمح ضيق الوقت بإنتقاء الأعضاء الذين يصلحون لتلك

المهمة ، فتسللت الى صفوفها القوى المضادة للثورة للعمل على إعاقة حركتها ، وشل فاعليتها .

ميثاقها وأهدافها

أولا — الميثاق

« نحن أعضاء هيئة التحرير ، قد آلينا على أنفسنا أن أن نجلى الغاصب عن وادى النيل بلا قيد ولاشرط ، وأن نكفل للسودان مصيره ، دون أى مؤثر خارجى ، وأن نقيم فى وطننا مجتمعا قويا أساسه الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وأن تكفل الحقوق والحريات للمواطنين ، فينال كل فرد حقه فى حياة كريمة تقوم على المساواة فى الحقوق وتكافؤ الفرص ، وتضافر قوى الشعب لتحقيق رسالة الاصلاح الكبرى ، وأن نجعل نصب أعيننا وحدة الوطن المقدسة، وتعبئته فى تنفيذ برامج التعميروالانشاء ، وأن نعمل مامن شأنه قيام مصر برسالتها العالمية ، دولة قويه ، تحمل مشعل العدل والحرية ، وتسعى لخير بنى الانسان ، وتعاون الشعوب العربية ، وترعى المبادىء القويمه التى نصت عليها المواثيق الدولية لذلك :

أسست هيئة التحرير ، ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

وشعارها . الإتحـــاد والنظام والعمل .

ثانيا — الاهداف :

الاهداف القومية :

١ ـ إجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيد أوشرط ، وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو إجتماعى .

٢ - « تمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى . »

الأهداف الداخلية

أما عن الأهداف الداخلية فتتلخص فى تحقيق المصالح والرغبات الأساسية للشعب ، وإقامة المجتمع على أسس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، وتوجيه النظام الإقتصادى إلى مافيه تحقيق العدالة الإجتماعية . وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، وكفالة الحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، وتبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التعاون والتضامن .

الأهداف الخارجية

أما عن الأهداف الخارجية فتقوم على أساس دعم الصلات مع الشعوب العربية ، وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ، وتأكيد استعدادنا للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه نحونا ، والتمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة .

« تلك هى الخطوط الرئيسية التى ترسم أهداف هيئة التحرير ، وقد تكونت نتيجة لرغبات الشعب ، وتحقيقا لآماله وترجمة لاحاسيسه ، وطالما تمناها الجميع منذ عهد بعيد لتخرج البلاد من التفرقة الى الاتحاد ، ومن الفوضى الى النظام ، ومن القول إلى العمل ، ومن الاحتراف السياسى إلى الوطنية الصادقةومن العبودية إلى الحرية . »

ويتكون هذا التنظيم الشعبى من عدة جمعيات على مختلف المستويات ، فهناك الجمعية العمومية للقريه أو الشياخة ، والجمعية العمومية لمنطقة النقطة فى الريف أو المدن ، والجمعية العمومية لمنطقه- المركز أو القسم ، والجمعية العمومية لمنطقة عاصمة المديريه- أو المحافظة ، والجمعية العموميه- العامه- . وتتكون جميع

هذه الجمعيات من جميع الأعضاء العاملين فيها ، وينتخب عدد منهم لعضوية مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات .

ويشرف على تلك الجمعيات المجلس الأعلى ، ويتكون من أربعين عضوا تمثل فيه جميع المديريات والمحافظات بعضو واحد فيما عدا الاسكندريه بعضوين والقاهرة بثلاثة أعضاء . ومهمة هذا المجلس إدارة أعمال الهيئه ، والإشراف على فروعها ، وتوجيه نشاطها ، ومراقبة تنفيذ رغبات جميع أعضائها .

وقد استمرت هيئة التحرير حوالى ثلاث سنوات ، حتى صدور دستور سنة ١٩٥٦ حيث نص فى المادة ١٩٢ منه على تكوين الإتحاد القومى .

الاتحاد القومى

بعد حل مشكلة السودان ، وتحقيق الجــــلاء عن مصر ، كان لابد من إعادة النظر فى تشكيل هيئه التحرير ، بحيث تصبح أكثر تمشيا مع تطورات الأحداث الجديدة فى فترة مابعد الجلاء ، فترة التفرغ لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والإقتصاديه والاجتماعيه .

فالإتحاد القومى كما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر « أول سبل أمننا فى بناء وطننا ، إن الإتحاد هو الدعامه الرئيسية التى لايمكن أن يرتكز بناؤها على غيرها ، ولم يكن إنشاء الإتحاد القومى إلا الاطار الذى يحيط بهذا الاتحـــــاد ويرسم شكله العملى . » الى أن قال : « ونعلن للعالم أجمع أن الجمهوريه العربية المتحدة قد كونت كلها اتحادا قوميا يعمل من أجل كل فرد من أبنائها » .

كان الإتحاد القومى إذن يمثل المرحلة الثانية فى تطور التنظيمات الشعبية فى مصر ، يمثل التنظيمات الشعبية فى عصر الاستقلال ، عصر البناء والتشييد ، عصر انطلاق القومية العربيه .

تنظيماته

اولا ـ اتخذ الإتحاد القومى من القرية الوحدة الأولى للتنظيم الجديد وجعل لها لجنة تنفيذيه ، وهيئة المكتب ، واللجان الفرعية بها ، وتشمل هذه اللجان : لجنة التعاون الزراعيه والصناعات الريفيه والعمل ، ولجنة الخدمات العامة والصحيه والمرافق العامه ، ولجنه الشباب ، ولجنه الثقافه والتعليم ، ولجنة النشاط النسائى ولجنه الادارة المحلية والشكاوى والمقترحات .

وبالاضافة إلى اللجان الثلاث الأولى توجـــد اللجنة العامة فى القريه ، وتتكون من مجموع أعضاء اللجـان الفرعية ، وتتولى رسم الخطط التى تقوم اللجان الفرعية بتنفيذها ، والتنسيق بين أعمال اللجان ومتابعة التنفيذ على الوجه الذى يتفق مع سياسه الاتحاد القومى . »

ثانيا ـ البندر وهو الوحدة الثانية فى التنظيم ، ويضم أيضا لجنة تنفيذية ، وهيئة المكتب ، واللجنة العامه فى البندر . وهو يكاد يكون صورة مكررة للقرية فى تنظيماتها ولجانها الفرعية .

ثالثا ـ المركز، ويتكون من اللجنة التنفيذية، ولجنه المكتب ، واللجنةالعامة .

رابعا ـ القسم ، ويضم اللجنه التنفيذيه ، وهيئات المكتب :

خامسا ـ المنطقة ، وقد قسمت القاهرة الى خمس مناطق . ، ولكل منطقة لجنه تنفيذيه .

سادسا ـ المحافظة ولها لجنه تنفيذيه . ويكون لكل مديريه أو محافظه مؤتمر يتكون من جميع أعضاء اللجان التنفيذيه للاتحاد القومى فى الوحدات التابعه للمديريه أو المحافظه . ويجتمع المؤتمر مرتين على الأقل سنويا فى الميعاد الذى تحدده اللجنه التنفيذيه للمديريه أوالمحافظة...ويتكون مؤتمر محافظة القاهرة

من جميع أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الأقسام التابعة للمحافظة . »

سابعا - المديرية ، وتضم اللجنة التنفيذيه للاتحاد القومى فى المديريه من جميع أعضاء هيئات مكاتب اللجـــان التنفيذيه بالمديرية المشكله فى المراكز والأقسام والبنادر غير التابعة للمركز .

وهيئة المكتب ، واللجنه العامة للاتحـاد القومى فى المديريه تضم جميع أعضاء اللجان التنفيذيه لمراكز المديريات والأقسام والبنادرغير التابعة للمركز.

تنظيم يونية ١٩٦٠

وبعد إتمام الوحدة بين مصر وسورية ، نص الدستور المؤقت للجمهوريه العربية المتحدة فى المادة ٧٢ على أن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ، وحث الجهود لبناء الأمه بناء سليما من النواحى السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه ، وتبين طريقه تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . »

ثم أعقب ذلك إصدار الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٢ يونيه سنة ١٩٦٠ القرارات المنظمة للاتحاد القومى فى الإقليمين المصرى والسورى على النحو التالى: الرئيس ، ويليه اللجنة التنفيذية العليا وتتكون من ١٨ عضوا ، واللجنة العامة للمؤتمر العام وتضم ٢٥٠ عضوا ، والمؤتمر العام للاتحاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعدد أعضائه ١٨٥٠ عضوا ، ثم اللجنة التحضيرية من خمسة أعضاء .

وتشرف تلك التنظيمات على أجهزة الإتحاد القومى فى كل من مصر وسوريا .

ففى الإقليم المصرى ، وجدت اللجنة التنفيذية من ١٦ عضوا ، واللجنة

العامة من ٤٥٠ عضوا . ومؤتمر الإقليم المصرى يضم ٤٠٠٠ عضو ، بالاضافة الى اللجنه التحضيرية .

وفى الإقليم السورى ، وجدت نفس التنظيمات السابقه مع تعديل فى عدد الأعضاء ، إذ اشتملت اللجنة التنفيذيه على ٩ أعضاء ، واللجنه العامه على ٢٢٠ عضوا ، ومؤتمر الإقليم السورى على ١٤٠٠ عضو.

واللجنة التنفيذيه العليا أعلى سلطه تنفيذيه فى الاتحاد القومى ، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والتوصيات التى يضعها المؤتمر العام والقرارات التى تتخذها اللجنة العامة .

، وتختص اللجنه العامه بوضع التظيمات اللازمة لتنفيذ البرامج والقرارات التى يصدرها المؤتمر العام ، كما تنظر فى جميع الموضوعات التى تحال اليها من المؤتمر العام أو تعرضها عليها اللجنة التنفيذية .

ويختص المؤتمر العام بوضع سياسة الاتحاد وبرامجه واتخـــاذ القرارات والتوصيات فيما يعرض عليه من مشروعات واقتراحات ، كما ينظر فى التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة العامة .

نتائج التجربة

كان إنشاء هيئة التحرير ، وبعدها الاتحاد القومى تجربة عملية اصطدمت فيها القوى الثورية المؤمنة صاحبة المصالح فى الثورة، بالقوى الرجعية صاحبة الامتيازات بالأمس ، والتى استطاعت أن تتسلل إلى صفوف تلك التنظيمات الشعبية فى لهفة التطلع الى الوحدة الوطنية ، وفى غمرة تدافع الأحداث ، وفى ظل الاعتقاد الخاطىء بأن فى الامكان تناسى الماضى والجمع بين النقيضين فى إطار العمل الثورى .

وكان من نتيجة ذلك الخطأ أن استطاعت القوى المضادة للثورة بعد أن اطمأنت على وجودها بين صفوف الثوار من أن تضرب ضربتها وأن تشل

حركة تلك التنظيمات وتقعدها عن العمل . ولم تكتف بذلك بل حاولت أن تنحرف بها عن الاتجاه الثورى الأصيل . وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبته بعد انفصال سوريا :

« لقد وقعنا ضحية وهم خطير ، قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير ، لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ، ولكنا وقعنا فى خطأ المصالحة مع الرجعية أبناء نفس الوطن وشركاء نفس المصير ، ولكن التجربة أثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه ، أثبتت التجربة أن الرجعية وهى من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه لتسلب النضال الشعبى ثمراته الاجتماعية ... ويتصل بهذا الوهم ، وهم تصور امكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية ، وذلك أننا فى الوقت الذى أعلنا فيه إيماننا بامكان إزالة المتناقضات الطبقية سلميا داخل إطار من الوحدة الوطنية كانت الرجعية تمشى فى طريق آخر معاكس ، لم يمكن للقوة الرجعية أن تقوم بمثله لولا طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها . »

كان لنجاح الرجعية فى سوريا فى الانقضاض على الوحدة ، وفصل سوريا عن مصر أثر سىء فى نفوس دعاة الحرية والوحدة فى الأمة العربية . كانت الضربة قاسية ، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر واجه المحنة بشجاعة وايمان ، وأخذ فى بيانه الذى القاه فى مساء ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ يفند الأسباب التى أدت إلى تلك النكسة ، فقال : « لقد كانت وسيلتنا إلى التنظيم الشعبى هى تكوين الاتحاد القومى أمام قوى الرجعية ، وكان نتيجة هذا الخطأ أن الرجعية التى تسللت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعلياته الثورية ؛ وحولته إلى مجرد وجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية . »

ولقد شخص الرئيس جمال عبد الناصر الداء فى خطابه الذى ألقاه أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المنعقد فى ٢ يوليه سنة ١٩٦٢ قائلا :

« إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهـــو ضرورى فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جـــرت محاولة إقامتها بعد الثورة قـد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه ، وذلك راجع لعدة أسبـاب .

الأول : أن قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى تلتقى عليه الجهود ، ولقد تعرض الميثاق لهذا الوضع بالتفصيل .

« ومن نتيجة ذلك أن التجمع الشعبى من النوايا الطيبة التى توافرت له كان تجمعا يغلب عليه الطابع الثورى أو كان اقترابا غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ليس لها منهاج تفصيلى تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى . أن الفكر الثورى فى تلك الفترة وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفى مواجهة الظروف المحيطة به وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لا بد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكنها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة .

« ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم حدث فى داخلهـــا من عوامل الصدام بين القوى

الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة، بل وكاد ينحرف بها فى بعض الأحيان عن الاتجاه الثورى الأصيل .

« والثالث . أنه نتيجة لما سبق من غياب دليل للعمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة فى وحدة وطنية موهومة ضاع عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية .

« إن غياب دليل للعمل الثورى أقام ضبابا حول الهدف عن المجتمع كذلك ، فان المفهوم الموهوم للوحدة الوطنية بعد غياب دليل للعمل صنع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية أفراد التنظيم وإخلاصهم فى خدمة الفكرة التى تشدهم إلى هذا التنظيم .

« على أنه لا بد من التأكيد بأن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فانها فضلا عما حققته من مهام مؤقته ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكرى الثورى . »

وليس معنى ذلك أن نحكم على المحاولتين السالفتين (هيئة التحرير والاتحاد القومى) بالفشل ، فاذا فعلنا ذلك نكون قد جافينا الحقيقة ، وجانبنا الصواب . فالتجربتان السابقتان ، فضلا عن كونهما ذاتا طابع مرحلى ، إلا أنهما قد حققتا مهام مؤقتة فى ظروف لم تكن مواتية إلى حدما . ومهما يكن من شىء فان معالجة ما اعترض تلك التنظيمات من مشاكل قد ساعدنا بطريق التجربة والخطأ على وضوح الرؤية أمامنا ، وهدانا إلى الطريق القويم .

الاتحاد الاشتراكى العربى

يمثل الاتحاد الاشتراكى العربى المرحلة الثالثة فى تطور التنظيمات الشعبية فى

عهد الثورة . وإن درس النكسة وما صاحبه من تصدى الرجعية وتحفزها للوثوب على الثورة ، وسلب الجماهير ما حققته من مكاسب ، دفع المسئولين فى الجمهورية العربية المتحدة إلى اعادة النظر فى تنظيمات الاتحاد القومى على ضوء تلك التجارب ، بصورة يمكن معها تلافى ما تردينا فيه من أخطاء .

وكانت طبيعة الفترة التى تمر بها البلاد ، فترة ما بعد النكسة ، تتطلب الكثير من الحذر ، ومن التدقيق فى الأمور ، والكثير من الدراسة الواعية لأوضاعنا الجديدة ، وما تكتنفها من عقبات وصعاب .

وفى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بيانا سياسيا بشأن الخطوط الرئيسية فى التنظيم الشعبى المزمع انشاؤه ، استهله بقوله :

« إن المسئوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخى كقاعدة لحركة الطليعة العربية ... أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتنظيمها ديمقراطيا على نحو يكفل إستمرار العمل الثورى أو يضمن تجدده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه . »

ثم حدد الرئيس الاعتبارات الأساسية التى يجب أن يستند عليها أى تنظيم شعبى جديد فى النقاط التالية :

اولا - إن إقامة مثل هذا التنظيم الشعبى يجب أن يخضع للدراسة الدقيقة الواعية ، بحيث لا يضم هذا التشكيل إلا كل أصيل لدى شعب الجمهورية العربية المتحدة ، وبشرط أن تتحقق له خاصيتان هما اتساع القاعدة والعمق .

ثانيا ـ أن العمل الثورى فى المرحلة القادمة يجب أن يرتبط بميثاق محدد ، هو خلاصة التجارب التى عاشتها الأمة ، وسجل لآمالها وأمانيها ، ومنهاج عمل ثورى .

ثالثا ـ إن المرحلة التى تجتازها البلاد بعد أن تخلصت من الاستعمار وسيطرة رأس المال قد مهدت السبيل أمام قوى الشعب العاملة لأن تؤدى دورها بنجاح ، شاقة طريقها إلى حياة ديمقراطية سليمة ، بعد تطهير نفسها من كل ما علق بها من شوائب .

كان من الضرورى أن يوضح الرئيس جمال عبد الناصر تلك الاعتبارات الأساسية ، وهو بصدد التمهيد لبدء مرحلة ثورية جديدة ، تقوم أساسا على أكتاف التنظيم الشعبى الجديد الذى عقدت عليه الآمال فى بناء الجمهورية العربية المتحدة على أساس اشتراكى متين .

الخطوات التنفيذية

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا جمهوريا بتشكيل « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية » ، يسند اليها مهمة القيام بدراسة دقيقة وشاملة للطريقة المثلى التى يتم بها تجميع قوى الشعب الحقيقية الأصيلة فى مؤتمر وطنى ، على أساس انتخاب حر ، يجرى للفلاحين والعمال والطلاب وأصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة ، وذلك للنظر فى التقدير النهائى الذى سيتم على أساسه تجميع القوى الشعبية على أن يتم ذلك فى بحر شهر .

وتحدد شهر يناير سنة ١٩٦٢ لاجتماع المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العاملة ،

لمناقشة مشروع ميثاق العمل الوطنى الذى سيتقدم به رئيس الجمهورية على ضوء التجارب والأهداف الثورية.

وبشرط أن يكون الارتباط بالميثاق ، أساس الانتخابات التى ستجـــرى لانتخابات اللجان التأسيسية للاتحـاد الاشتراكى فى كل انحاء الجمهورية العربية المتحدة . وتكون مهمة المؤتمر الوطنى تحديد موعد الانتخاب ، والأسس التى ستجرى عليها .

وتمثل تلك اللجان التأسيسية قاعدة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى ، وهو السلطة الشعبية العليا فى البلاد ، ومن حقه أن يقرر طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

من أجل تحقيق الثورة الإجتماعية ، وحماية الديمقراطية السليمة ، ومن أجل رفاهية الشعب ، ومن أجل السعى الدائب المستمر لتحقيق الأهداف التى حددها الميثاق ، قام الاتحاد الاشتراكى العربى .

فالاتحاد الاشتراكى العربى اذن ، هو الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير ، وتعبر عن إرادتها ، وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة الفعـالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادىء الميثاق .،

وقد وصفه مشروع التنظيم الشعبى وصفا مبسطا فقال «إن الاتحاد الإشتراكى يمثل الإطار السياسى الشامل للعمل الوطنى ، وتتسع تنظيماته لجميع قـوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية على أســـاس الالتزام بالعمل الوطنى فى ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعـــدة التنظيم إلى قيادته الجماعية .

تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى

تبدأ تنظيمات الاتحاد الاشتراك العربى بالوحدة المحلية فى القرية أو القسم أو المصنع أو أية مؤسسة تضم عددا من المواطنين يكفى لتكوين وحدة سياسية متحركة . فالوحدة اذن هى الخلية الأولى فى بناء كيان الاتحاد الاشتراكى ، وتتكاثر باتساع القاعدة الشعبية .

ثم تسلسل وحدات التنظيم إلى أن تصل إلى أعلى المستويات فى الجمهورية العربية المتحدة ، فى شكل هرمى مترابط ، يشد بعضه بعضا ، ويتحمل كل جزء منه أعباءه كاملة ، يؤدى ما عليه من واجبات ، ويتمتع بماله من حقوق . ويمكن بيان هذا التسلسل فى النقاط الآتية :

اولا - مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو أية مؤسسة تنطبق عليها الشروط يضم جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذا النطاق . ولكل مؤتمر لجنة تنفيذية تنتخب من بين أعضائه . وتتكون لجنة الوحدة الأساسية من عشرين عضوا .

وتتولى لجنة الاتحاد الاشتراكى للوحدة الأساسية الإدارة اليومية لأوجه نشاط الاتحاد الاشتراكى العربى فى مجالها . كما تقوم بتنفيذ التوجيهات التى تتلقاها من لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمستوى الأعلى ، وارسال التقارير الشهرية اليها .

وأهم واجباتها توعية الجماهير سياسيا للعمل الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، والعمل على تنمية المستوى الاجتماعى والاقتصادى والروحى للجماهير ، والتعرف على حاجة ومشاكل جماهير الشعب العامل فى المنطقة ، وحث الجهود

لزيادة الانتاج ، ومحاربة الاستغلال بجميع صوره ، وتنفيذ قرارات الاتحاد الاشتراكى العربى للوحدة .

ثانيا — مؤتمر الاتحادالاشتراكى العربى للمدينةأو القسمأو المؤسسةالجماهيرية التى بكل منها أكثر من وحدة أساسية ، ولجنته التنفيذية .

ثالثا — مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى للمركز ولجنته التنفيذية .

رابعا — مؤتمر الاتحاد الاشتراكى للمحافظة ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية فى القرىوالأقسامو المصانعوالمؤسسات الجماهيرية . وينبثق من هذا المؤتمر اللجنة التنفيذية الخاصة بالمحافظة عن طريق الانتخاب .

خامسا — المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ويقوم بانتخاب اللجنة التنفيذية من بين الأعضاء المنتخبين من المحافظات . ويقوم هذا المؤتمر أيضا بانتخاب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

« إن مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات الأساسية الأولى إلى مؤتمرات المحافظات إلى المؤتمر العام هى السلطات الشعبية العليا فى نطاق مسئوليتها .

« **اولا** : إن مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية الميثاق ، وهذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل أمانة الميثاق بكل أهدافه . كما انها تتحمل زيادة على ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته .

ثانيا — تجتمع مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات فى

فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها وأهدافه ثم تناقش التقارير المقدمة من لجانها التنفيذية عن سير العمل سياسة وأهدافا لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة .

ثالثا - تتولى مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات رسم السياسة العامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والرقابة على تنفيذها .

رابعا - تعمل مؤتمرات الاتحاد على جميع المستويات على تزويد الاتحاد الاشتراكى العربى بالقيادات المتجددة الصالحة ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير إيجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى العربى .

خامسا - تحقيق التنسيق بين أوجه النشاط الحكومى والشعبى لكى يزول التناقض الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة وحتى يستقر بوضوح فكرا وعملا أن سلطة الحكومة إمتداد لسلطة الشعب وأن أجهزتها جميعا أدوات لإرادته . »

خصائص الاتحاد الاشتراكى العربى

إن الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم جماهيرى لقوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية له خصائص ميزته عن التنظيمات الأخرى التى سبقته :

اولا - إنه قد ضمن تمثيل قوى الشعب العاملة تمثيلا صحيحا ، إذ حدد نسبة العمال والفلاحين فى جميع تشكيلات الاتحاد العربى من الوحدة الأساسية

إلى المؤتمر القومى العام الذى يمثل أعلى سلطة فى الاتحاد الاشتراكى العربى بما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع الأعضاء .

وقد حرص على تحديد صفة الفلاح والعامل تحديدا دقيقا حتى لا يتسلل إلى صفوف العضوية مالا تنطبق عليه تلك الشروط . فوصف الفلاح بأنه كل مزارع تكون الزراعة حرفته ومصدر رزقه ، وأن يقيم فى منطقة عمله ، وألا يزيد ما يحوزه هو وأسرته عن خمسة وعشرين فدانا ، وألا يكون ممن حددت ملكيتهم طبقا لقانون الإصلاح الزراعى ، وألا يكون من الموظفين أو المستخدمين العموميين .

وكذلك حدد الشروط التى يجب توافرها فى العامل ، بأنه كل عامل يعمل بنفسه ولا يستخدم الغير ، ومن تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية .

وبما أن هؤلاء يمثلون فى حقيقة الأمر الغالبية العظمى من قوى الشعب العاملة ، فكان من حقهم إذن أن يمثلوا فى تلك التنظيمات الشعبية تنظيما عادلا .

ثانيا - إن الإتحاد قد اتخذ من الميثاق دليلا للعمل فى مختلف المجالات ، والتزم به باعتباره ذخيرة ضخمة من تجارب الماضى ، ورائدا للعمل فى المستقبل .

ثالثا - إن الإتحاد الإشتراكى بصفته منظمة جماهيرية تضم غالبية قوى الشعب العاملة ، يجب أن يعلو بسلطاته على كل السلطات الأخرى ، لأن له حق التوجيه والقيادة .

رابعا — إن الاتحاد الاشتراكى كتنظيم جماهيرى ، يقوم على أساس النقد والنقد الذاتى البناء الذى يستند على التجربة والخطأ ، تنظيم متطور غير جامد .

وقبل أن يصل الحديث إلى نهايته فى معالجتنا لهذا الموضوع ، ألا وهو الديمقراطية السليمة ، يجب القول بأن تحقيق النظام الديمقراطى الحق لا يمكن الوصول اليه إلا بالتمسك بأهداب الدستور ، وتنفيذ قانون الإدارة المحلية تنفيذا دقيقا ، والإيمان بفائدة التنظيمات الشعبية . فهذه العمد الثلاثة هى القواعد الأساسية لبناء الديمقراطية السليمة كما عرفها الميثاق .

الفصل الخامس عشر

الاتجاه نحو الاشتراكية

« أن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصول ثورى الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع ،وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين . »الميثاق

مامن شك فى أن الاشتراكية المصرية ثمرة طيبة من ثمار ثورتنا المباركة ، وتطور طبيعى لمنطق الأحداث التى تعاقبت على البلاد وصولا إلى تحقيق الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .

فالمجتمع المصرى ـ قبل الثورة ـ كان يسوده النظام الرأسمالى الذى نما وازدهر فى كنف أسرة محمد على وفى أحضان الاحتلال البريطانى للبلاد . ففى ظل تلك الأوضاع الشاذة انقسم المجتمع الى طبقتين : قلة تستحوز على خيرات البلاد وتتربع على كراسى الحكم ، وأغلبية محكومة ، مغلوبة على أمرها ، تكد وتكدح لصالح هذه القلة ، دون أن يكون لها من نصيب فى خيرات البلاد إلا النذر اليسير .

كان من المحتم أن تزول تلك الأوضاع الفاسدة بزوال الملكية وتحرير البلاد من ربقة الاستعمار . فكان المبدأ الثانى من مبادىء الثورة الستة ، وهو القضاء على الاقطاع ، الحجر الأساسى فى بناء الاشتراكية ، والدعامة الأولى التى قام عليها النظام الاشتراكى فى مصر. فمع أن قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى الأشهر

الأولى لقيام الثورة كان بداية متواضعة للأخذ بأسباب الاشتراكية ، إلا أنه كان على درجة كبيرة من الخطورة والأهمية .

وبالرغم من أن هذا القانون لم يتعرض لرؤوس الأموال المستغلة فى غير قطاع الزراعة ، إلا أن هذا القطاع كان من أخطر القطاعات ، ومن أكثرها مساسا بمصالح الغالبية العظمى من الشعب . أما قطاع الصناعة فكان محدودا ، كما أن رؤوس الأموال المستغلة فيه كانت فى معظمها رؤوس أموال أجنبية .

الاصلاح الزراعى

قام الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ على أساس تحديد الملكية الزراعية بما لايزيد عن مئتى فدان للفرد كخطوة أولى . ثم انخفض هذا النصاب إلى مائة فدان بمقتضى تعديل عام ١٩٦١ . وقد راعى المشرع عند توزيع الأرض المستولى عليها على صغار الفلاحين أن تقسم إلى قطع صغيرة تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنه ، وأن يكون ثمن الفدان يعادل عشرة أمثال القيمة الايجاريه ، وأن تقدر القيمة الايجاريه بسبعة أمثال الضريبة .

كما نص قانون الاصلاح الزراعى على إنشاء جمعيات تعاونية بالمناطق التى طبق عليها القانون لمعاونة صغار المزارعين . ولأول مرة فى تاريخ مصر يصرح بإنشاء نقابات للعمال الزراعيين تعمل لمصلحتهم وتدافع عن حقوقهم .

وقد حقق القانون نتائج على درجة كبيرة من الأهمية :

اولا — إن الهدف السياسى من تطبيق هذا القانون قد تحقق ، وهو القضاء على سيطرة الاقطاع وهيمنته على مقاليد الحكم وعلى السلطة التشريعية فى البلاد . فلم يكن المزارعون أحراراً فى اعطاء أصواتهم لمن يشاءون . وقد آتى هـــذا

النظام أكله فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمة ، إذ أسفرت عن ظهور وحدة جديدة من أفراد الشعب ومن الطبقة الكادحة ، ما كان من الممكن وصولها إلى مقاعد البرلمان فى ظل الأوضاع البائدة . هذا بالإضافة إلى شعور هؤلاء المزارعين بكيانهم إلى جانب أسيادهم فى الماضى من كبار رجال الاقطاع .

ثانيا ـ استطاعت الحكومة بهذا الاصلاح أن توجه رأس المال المستثمر فى الزراعة إلى ميدان جديد ، هو ميدان الصناعة ، وذلك تحقيقا لسياسة الحكومة فى التوجيه الاقتصادى . فزاد بذلك رأس المال المشتغل بالصناعة زيادة كبيرة .

ثالثا ـ حرصت الحكومة على حماية مصالح الملاك الجدد للأرض والمزارعين كذلك ، فحددت أثمان الأرض والقيمة الايجارية لها حتى لا يغالى أصحاب الأرض فى إيجاراتهم إذا ماحدث رواج فى سوق القطن .

وفى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية قرارا بإعفاء الملاك الجدد من ثلاثة أرباع ثمن الأرض التى حصلوا عليها بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى ، زيادة فى التيسير على هذه الطبقة التى عانت فى العهود الماضية الشىء الكثير .

رابعا ـ زيادة عدد صغار الملاك الجدد بنحو ١٦٠٫٠٠٠ أسرة من الفلاحين المعدمين نتيجة توزيع مايقرب من نصف مليون فدان من الملكيات الزائدة حسب قانون ١٩٥٢ . هذا فضلا عما سيتم توزيعه بمقتضى قانون يوليو سنة ١٩٦١ ويقدر بنحو ٣٠٠٫٠٠٠ فدان . وعلى هذا النحو أرست الحكومة قواعد الاشتراكية على أساس متين .

وكانت الخطوة الثانية على طريق الاشتراكية إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ، (١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢) إذ لم يعد هذا الدستور يتمشى مع الأوضاع الثورية الجديدة ، ولا مع المبادىء التى اعتنقتها الثورة . فقد وضع فى ظل الاحتلال البريطانى ،

وكان ثمرة غير طيبة من ثمار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وباسم هذا الدستور نمت الرأسمالية والاقطاعيه- والحزبية الفاسدة .

وكان إلغاء الاحزاب وإعلان قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات فى ١٦ ينايرسنة١٩٥٣الخطوة الثالثه- لتعبيد الطريق إلى الاشتراكية ، فلم تكن الأحزاب بأوضاعها العفنة ولا بأساليبها الملتوية ، ولابقياداتهـا الرجية تتفق مـع مقتضيات عصر الثورة . ولهذا فقد ندد بها بيان إلغاء الاحزاب ، إذ يقول :

« ولما كان أول أهداف الثورة إجلاء الأجنبي عن أرض الوطن ، ولما كنا آخذين الان فى تحقيق هذا الهدف الأكبر والسير به إلى غايته مهما تكن الظروف والعقبات ، فاننا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن أساليب السياسة المتحزبة التى أودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها، وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وأدعياء الوطنيه- .

«ولكن على العكس من ذلك اتضح لنـا أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبيه- التى أفسدت أهداف الثورة سنه-١٩١٩تريد أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة فى هذا الوقت الخطيرمن تاريخ الوطن . . ولما كانت الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لاتمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها فاننا نعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لمصلحة الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتنة والشقاق .»

وكانت الخطوة الرابعه- إعلان سقوط الملكية وقيام الجمهورية فى ١٩ ينـاير سنة ١٩٥٣ ، إذ لم يكن من الممكن إستمرار التمسك بأذيال النظام الملكى الذى أثبت فشله فى مصر . فما وصلت اليه البلاد من تدهور وضعف كان من صنع أيديها ، وبتدبير منها . ففى كنفها نمت الاستبدادية والرجعية ، وأن أصدق تصوير لما كانت عليه

حال الملكية فى مصر ، ماورد بالانذار الذى وجهه مجلس قيادة الثورة إلى الملك فى صبيحة ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وهذا نصه :

«انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم ، وعبثكم بالدستور ، وامتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجـــدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم . »

تخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الاجنبية

وعندما قام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ كان يضع لبنة جديدة فى صرح الاشتراكية ، إذ كان الهدف من ورائه كما أعلن فى خطبته الاستقلال الاقتصادى « من أجل مجموع هذا الشعب » (١)

فالفكرة الكامنة وراء هذا العمل الكبير من تحرير الاقتصاد القومى ، واسترداد الشعب لحقه السليب فى مشروع قناة السويس ، وملكية الشعب لهذا المرفق الحيوى ، فكرة اشتراكية تهدف الى إستخدام امكانيات القناة الضخمة ،

---

١ — خطبة تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

وما تدره من أرباح فى خدمة جموع الشعب ومن أجل العمل على رفاهيتهم ورفع مستواهم ، بدلا من أن تذهب إلى جيوب حفنة من الاستعماريين الرأسماليين .

وترتب على تأميم القناة نتائج إقتصادية هامة ، دفعت بالاقتصاد القومى دفعات قوية نحو تحريره من التسلط والسيطرة الأجنبية ، فبدأت عملية تمصير المؤسسات والشركات التى يمتلكها الرعايا الانجليز والفرنسيون بعد فرض الحراسة عليها وفشل العدوان . وبلغ مجموع هذه المؤسسات والبنوك حوالى ألف وخمسمائة .

وقد سارت الحكومة بخطى جريئة عندما أصدرت فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ قانونا بإنشاء « المؤسسة الاقتصادية » التى ستكون مهمتها الإشراف على تلك المؤسسات والشركات المستولى عليها ، وتوجيه نشاطها لخدمة الاقتصاد القومى ، ومسايرة حركة التنمية فى جميع القطاعات المالية والزراعية والصناعية والتجارية .

وفى اليوم التالى من صدور القانون السالف الذكر ، صدر قانون آخر بتمصير جميع البنوك . وشمل هذا التمصير حملة الأسهم وأعضاء مجالس الادارة . وقصر القيام بأعمال البنوك فى مصر على الشركات المساهمة المصرية فحسب . ويكفى أن نعرف أن رأس مال هذه البنوك الأجنبية كان لايزيد عن ٥ر٢ مليون جنيه ، بينما بلغت مجموع الودائع لديها حوالى مائة مليون جنيه . وهذا يدلنا على مدى تحكم تلك البنوك فى شؤن المال والتجارة .

وصحب ذلك أيضا تمصير شركات التأمين ، وبلغ مجموعها ١٣٥ شركة ، منها ٣٢ شركة مصرية فحسب . ومما يدعو إلى التعجب أن معظم هذه الشركات فروع صغيرة لشركات رئيسية مراكزها فى خارج البلاد ، وبينما كانت أصولها تبلغ ٣٨ مليونا من الجنيهات كانت تحتفظ به فى مصر من هذه الأصول حوالى العشرين مليونا فحسب .

استكمال ملامح المجتمع الاشتراكى

كانت النتيجة المنطقية لتطور النظم فى الجمهورية العربية المتحدة على هذا النحو ، فى الفترة التى أعقبت فشل العدوان ، هى صـــدور قوانين يوليو (سنة ١٩٦١) الاشتراكية « من أجل إقامة مجتمع الكفاية والعدل » ، ومن أجل إرساء قواعد النظـام الاشتراكى على أسس وطيدة ، واستكمالا للملامح الأساسية لهذا المجتمع الاشتراكى .

ونصت تلك القوانين على تأميم جميع البنوك والشركات ، بعضها تأميما كاملا ، والبعض الآخر اشتركت الدولة فى رأس مالهـــا بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ . كما حددت رأس المال المستغل لأى فرد بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه .

أما عن الفوائد التى حصل عليها العمال بمقتضى تلك القوانين ، فكانت خطوة تقدمية ، دفعت بالعمل والعمال عشرات السنين . بل إن ما حصل عليه هؤلاء العمال من ضمانات يفوق ما حصل عليه زملاؤهم فى بعض الدول المتقدمة والنامية .

فقد نصت تلك القوانين على أن توزع ثلاثة أرباع الأرباح على المساهمين وأن يخصص الربع للعمال والموظفين . وكذلك اشتراك العمال والموظفين بعضوين فى مجالس إدارة الشركات ، ويتم ذلك عن طريق الانتخاب ، وتحديد مبلغ ٢٥ قرشا كحد أدنى لأجر العامل فى اليوم ، وبشرط ألا تزيد ساعات العمل الاسبوعية عن اثنين وأربعين ساعة . هـــذا بالاضافة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية .

وبهذا الاجراء الحاسم حررت الدولة العامل من سيطرة صاحب رأس المال، كما خلصت الفلاح من قبل - من براثن الاقطاع . وحق للقوة العاملة فى البلاد أن تشعر بـكيانها وبالدور الـكبير الذى يمكن أن تقوم به لدفع عجلة الانتاج قدما

نحو الأمام . فاطمئنان العمال والفلاحين على مستقبلهم ، واستقرارهم فى أعمالها هو أكبر حافز لهم على العمل بكل طاقاتهم من أجل زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

مكانة الاشتراكية بين الاشتراكيات العالمية

لا يمكن بأى حال من الأحوال أن نعزل الاشتراكية فى مصر عن الفكر الاشتراكى العالمى ، وعن التجارب الاشتراكية فى الشرق والغرب . فالحضارة الحديثة هى ملك للبشرية جمعاء ، لأنها قد أسهمت فى إخراجها الى حيز الوجود بما قدمته اليها على مر العصور . فالتجربة الاشتراكية التى ظهرت فى العصور الحديثة ، انما قامت على أكتاف طبقة من المفكرين العالميين الذين تناولوا مشاكل العالم بالدرس والتمحيص ، وخرجوا من دراستهم بنظرية جديدة هى أن النظم الاشتراكية خير طريق لإيجاد مجتمع أفضل تسيطر عليه الرفاهية والعدل .

ولهذا عندما بدأت الجمهورية العربية المتحدة تأخذ بالنظام الاشتراكى كان لابد لها من دراسة الفكر الاشتراكى العالمى والوقوف على تطوره وتطبيقه ، للافادة من هذا الفكر ومن تلك التجارب . وليس معنى هذا أن ننقل تجارب الآخرين نقلا حرفيا دون مراعاة لظروف البيئة والمجتمع الذى نعيش فيه ، بل لابد أن ندع للتجربة المصرية ولظروف الاقتصاد المصرى أن تلعب دورها ، وأن تفرض وجودها على تلك الأفكار والتجارب . أى أن تجربتنا الاشتراكية يجب أن تستمد وجودها من التجارب الاشتراكية العالمية والتجارب المحلية ، وأن تتفاعل تلك التجارب مع بعضها بحيث تخرج لنا فى نهاية الأمر تجربة جديدة تتفق مع واقعنا وأهدافنا . فتجربتنا الاشتراكية تقوم على العلم ، وعلى ما تستمده من البيئة المصرية من عادات وتقاليد .

وإذا أردنا أن نفسر هذه التجربة الاشتراكية التفسير العلمى والتاريخى ، لابد لنا أولا ، وقبل كل شيء أن نوضح الأصول العامة للاشتراكية العـالمية بصفة عامة ، كى نضع تجربتنا الاشتراكية فى موضعها الصحيح من هذه الاشتراكيات جميعا .

للاشتراكية أصول يجب توافرها فى كل مجتمع يتحلى بهذا الاسم ، وهذه الأصول يمكن اجمالها فى نقاط أربعة :

الاولى: الملكية العامة لوسائل الانتاج

الثانيه : التخطيط الاقتصادى

الثالثة : التوزيع للناتج القومى

الرابعه : القوة الاقتصادية والسياسية .

وسنتكلم بإيجاز عن كل نقطة من هذه النقاط ثم نتعرض بعد ذلك لنقط الالتقاء والتباعد بين اشتراكيتنا والاشتراكيات الأخرى المنضوية تحت هذه الأصول .

أولا – الملكيه العامه لوسائل الانتاج

معناه أن تمتلك الدولة وسائل الانتاج مثل المشروعات الصناعية والمزارع ومشروعات الخدمات والمرافق العامة ، ملكية عامة أو جماعية ، أو بواسطة الجمعيات التعاونية ملكية تعاونية . وفى ظل هذا النظام لا يجوز للافراد امتلاك أموال الانتاج.

وهذا النظام يخالف بطبيعة الحال النظام الرأسمالى حيث يمتلك الأفراد

وسائل الانتاج . ولا يغير من طبيعة هذا النظـام امتلاك الدولة لبعض المشروعات والهيئات العامة .

ثانيا ـ التخطيط الاقتصادى

لا يعتمد الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى على قانون العرض والطلب الذى يوجه النظام الرأسمالى ، وإنما يقوم الإنتاج على خطة إقتصاديه شاملة ، تضع أهدافا للاقتصاد القومى ، سواء أكانت هذه الاهداف هى تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى ، أم توفير قدر معين من السلع الاستهلاكية والخدمات للشعب ، ثم توزيع الموارد المتاحة على فـــروع الإنتاج المختلفة لتحقيق حاجات الشعب الانتاجية والاستهلاكية ، والموازنة بين موارده وحاجاته .

واستطاع المسئولون فى المجتمع الاشتراكى أن يجنبوا الاقتصاد الاشتراكى مشكلتين خطيرتين تعرض لهما الاقتصاد الرأسمالى ، ألا وهما مشكلة الكساد نتيجة تكدس البضائع لزيادتها عن الحاجة . وكذلك مشكلة البطالة التى تهـــدد جموع العمال .

ولن ينس العــــالم الأزمة الاقتصادية التى مرت به والتى بلغت ذروتها فى الثلاثينات من هذا القرن . ورغم مابذله رجال الاقتصاد من جهد لمعالجة الأسباب التى تؤدى إلى هذه الازمات ، فان هذه الجهود لم تنجح فى مهمتها إلا بقدر محدود.

كذلك من الميزات الهامة التى يتميز بها النظام الاشتراكى أن الثمن يعتبر أداة فى يد المخططين لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، فالمخطط هو الذى يتحكم فى الأثمان وليس العكس . فمثلا قد يلجأ المخطط إلى خفض ثمن سلعة معينة لحاجة جماهير الشعب اليها ، أو لخدمة الاقتصاد القومى أو يرفع من ثمن سلعة ترفيهية للحد من إستهلاكها ومن إنتاجها .

ثالثا ـ التوزيع قومى

ما من شك فى أن توزيع الدخل فى المجتمعات الرأسمالية مختل وغير عادل . ويرجع ذلك الى امتلاك قلة من الناس رأس المال والأرض وغيرهما من وسائل الإنتاج بينما الكثرة لاتملك إلا العمل . ولما كانت ملكية وسائل الانتاج تعطى للرأسماليين قوة إقتصادية واسعة ، فان النصيب الأكبر من الأرباح يعود عليهم ، بينما لا ينال العمال منه إلا النذر اليسير .

وإذا انتقلنا إلى التوزيع فى النظام الاشتراكى نجد أنه لايتقدم على أساس ملكية رأس المال أو عدم ملكيته ، ولكنه يتخذ من العمل الإنسانى قاعدة عادلة له ، بعد أن أصبحت ملكية وسائل الانتاج للمجتمع بأسره . كما أن هذا النظام أبقى على الحوافز بين الأفراد ، ليرفع من كفايتهم الانتاجية ومن كفاية الاقتصاد ككل .

فالنظام الاشتراكى بتخطيطه للانتاج وحصره لموارد المجتمع ولحاجاته إنما يوزع الموارد طبقا لحاجات الناس ، ويرتب هذه الحاجات حسب أهميتها ويوجه موارده لاشباعها ، دون اعتبار للربح الخاص ، فالربح الجماعى هو المقياس لدى المخططين .

رابعا ـ القوة الاقتصادية والسياسية

إن الصفة الأساسية فى النظام الاشتراكى هى سيطرة الشعب وملكيته لوسائل الانتاج ، أو على الأقل الجزء الأكبر والأهم منها . ولن يتسنى ذلك إلا إذا سيطرت الجماهير العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين على توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية ، لتدعيم النظام الاشتراكى . وبذلك يحدث اتساق بين القوى الانتاجية والسيطرة السياسية التى تبقى الشعب

مالكا ومسيطرا على وسائل الانتاج ، وتمنع قيام الرأسمالية من جـــديد ، اذا ما تركت القوى البورجوازية تتسلل إلى السلطة الإقتصادية والسياسية .

وهذا النظام الإشتراكي يختلف في طبيعته عن النظام الرأسمالي حيث يحل التناقض محل الاتساق ، نتيجة تملك القلة الرأسمالية لوسائل الإنتاج وتحرم الكثرة العاملة من هذه الملكية . فالقوى العاملة في هذا النظام الرأسمالي لا تملك سوى العمل فقط .

وهذا النظام الإشتراكي يختلف عما طبق في دول أوربية عديدة تحت اسم الإشتراكية ، ففي روسيا مثلا عندما قامت الثورة البلشفية في سنة ١٩١٧ رأى لينين بألا تطبق الاشتراكية مباشرة بل يجب التدرج فيها والتحضير لها ، فقامت الدولة بمصادرة الملكيات الزراعية الكبرى وتوزيعها على الفلاحين ، كما قامت أيضا بتأميم البنوك والقطاعات الإقتصادية الهامة ، وفرضت وقتئذ رقابة العمال على الإنتـاج . أي أن الدولة تركت الملكية الخـــاصة مؤقتا لأصحاب المشروعات ، وأممت الإدارة ، وبذلك أصبحت الدولة تراقب الإنتاج والتوزيع .

كذلك نجد أن تسمية الإشتراكية التي أطلقت على الدول الفاشية مثل المانيا وإيطاليا ، ليست إشتراكية بالمعنى الصحيح ، فمن الناحية الإقتصادية تعترف بملكية الفرد ، وبدافع الربح الفردي ، على أن يكون ذلك كله خاضعا لإرادة الزعيم .

والدولة في نظر الفاشيين هي مظهر القوة الإلهية ، وأنها حقيقة إجتماعية واقعة ، وأن الفرد عضو بسيط من كائن كبير هو الدولة ، وغاية التنظيم الإجتماعي ، هو عظمة الدولة وسلامتها ، وما الفرد إلا وسيلة للوصول إلى هذا الهدف .

وبذلك يمكن القول بأن الفاشية عبارة عن رأسمالية تتحكم الدولة أو الزعيم فى توجيهها .

وهناك نوع ثالث من الإشتراكيات التى تنادى بها أحزاب غرب أوربا الإشتراكية ، وتتلخص فى تأميم بعض المرافق ، وترك البعض الآخر ، وأن تستخدم الضريبة التصاعدية لتقريب الفوارق بين الطبقات ، وتحديد حد أدنى للأجور والقيام ببعض الإصلاحات الإجتماعية . فهذه الأحزاب لا تستهدف القيام بثورات إشتراكية حقيقية . وفى حقيقة الأمر فان هذه الأحزاب قد بدأت حياتها السياسية بأفكار وبرامج إشتراكية صحيحة، ولكن تسلل الطبقة البرجوازيه إلى صفوفها جعلها تحيد عن أهدافها المرسومة ، ومن ثم أصاب برامجها نوع من التمييع للفكرة الإشتراكية .

فالتجربة الإشتراكية فى مصر من هذه الناحية تتفق مع التجارب الاشتراكية الأخرى فى بعض النقاط وتختلف عنها فى نقاط أخــــرى . ويمكننا أن نجمل نقاط الالتقاء فيما يلى :

اولا — الملكيه العامه لوسائل الانتاج

تتفق التجربة الاشتراكية المصرية مع غيرها من التجارب الاشتراكية الأخرى فى هذا المبدأ الأساسى من مبادىء الاشتراكية ، ألا وهو عدم سيطرة الأفراد على وسائل الانتاج ، وبينما اشتراكيتنا تنقل ملكية وسائل الانتاج من الفرد إلى الشعب ، وتحول رأسمالية الفرد إلى رأسمالية الشعب ، وتشركه فى أرباح ثمرة مجهوداته ، نجد أن بعض الاشتراكيات الأخرى تنقل هذه الملكية لوسائل الانتاج إلى الدولة . وبذلك يتحول النظام الاقتصادى فيها من رأسمالية الفرد إلى رأسمالية الدولة .

وقد استخدم الميثاق كلمة سيطرة لتشمل الملكية وغيرها من وسائل توجيه الاقتصاد القومى لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتطلبها عملية الانتقال من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى .

وفى نفس الوقت فقد ترك هذا النظام لبعض القطاعات حق التملك ملكية فردية أو خاصة ، وحدد لذلك نسبا معينة للملكية الجماعية أو العامة ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة . على ألا يتعارض ذلك مع المبدأ العام ألا وهو سيطرة الشعب على وسائل الانتاج .

ثانيا - التخطيط الاقتصادى

يعتبر التخطيط الاقتصادى أساسا هاما من الأسس العلمية التى قامت عليها التجربة الاشتراكية المصرية ، وهى فى هذا تتفق تماما مع التجارب الاشتراكية الأخرى : فالتخطيط العلمى الشامل لموارد الاقتصاد المصرى الحالية والمستقبلة ، وتوجيهها نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبناء الاشتراكية يعتبر من الأسس الهامة فى تجربتنا المصرية .

ثالثا - توزيع الناتج القومى

تعتبر عدالة التوزيع فى الدخل القومى والثروة القومية أساسا هاما من أسس تجربتنا الاشتراكية . كما أن العمل أصبح الأصل فى توزيع هذا الدخل، شأننا فى ذلك شأن التجارب الاشتراكية الأخرى . وخصوصا بعد أن أصبحت الدخول الأخرى صغيرة ولا تشكل خطرا فيما يتعلق باستغلال الطبقات العاملة .

رابعا - القوة الاقتصادية والسياسية

إن سيطرة الفئات العاملة لجموع الشعب لوسائل الانتاج تعتبر دعامة من

دعامات النظام الاشتراكى . ونقصد بكلمة سيطرة أن تسيطر على القوة الاقتصادية والسياسية . ولا نكون مغالين إذا قلنا بأن مبدأ السيطرة هذا واضحا وضوحا تاما فى تجربتنا الاشتراكية المصرية عنه فى بعض التجارب الاشتراكية الاخرى .

وأقرب مثل على توضيح ما نقول هو تخصيص ٥٠٪ من مقاعد التنظيمات السياسية للفلاحين والعمال ، وكذلك إشتراكهم فى مجالس إدارات المؤسسات بنصف عدد المقاعد .

بعد أن أوضحنا نقاط الالتقاء بين اشتراكيتنا المصرية والاشتراكيات الاخرى ، يجدر بنا أن نذكر ما تمتاز به إشتراكيتنا من نقاط التميز التى أضفت عليها طابعا خاصا . ويمكننا أن نجمل هذه النقاط فيما يلى :

اولا ـ أن تجربتنا الاشتراكية قامت على أساسين هامين، وهما: العلم والإنسانية. فالعلم قد أملى علينا القيام بالخطة الاقتصادية الشاملة التى تكفل للنظام الاشتراكى عنصر الكفاية .

والأساس الثانى وهو الإنسانية التى تتمثل فى عدالة توزيع الثروة والدخل . ولن يتحقق ذلك إلا فى ظل ملكية الشعب لوسائل الإنتاج وتوجيهها لتحقيق أهدافه ومنع إستغلال الانسان لأخيه الإنسان .

ثانيا ـ تقوم اشتراكيتنا على فلسفة مغايرة لفلسفة الاشتراكيات الأخرى . فالمدارس الماركسية التى تفسر التاريخ تفسيرا ماديا وتنسب إلى العامل المادى كل شىء ، فهو الذى يشكل المجتمعات إقتصاديا واجتماعيا وقانونيا. ويدللون على ذلك بأن ملكية أمراء الاقطاع للارض وحرمان رقيق الأرض منها هو الذى خلق المجتمع الإقطاعى . وكذلك الحال فى المجتمع الرأسمالى ، فملكية المال والأرض ووسائل الإنتاج كلها قد أسهمت فى خلق هذا المجتمع .

فهذه الاشتراكيات تعطى للعامل المادى الأهمية الكبرى ، بينما تعتبر العوامل الأخرى كالدين مثلا ذات أثر محدود .

وهذه النظرة للدين من قبل تلك الاشتراكيات يقابلها فى الاشتراكية المصرية إيمان عميق بالأديان السماوية باعتبار أنها مصدر النور والعدل التى سارت الانسانية على هديها نحو التقدم والرقى .

ثالثا ـ تتميز تجربتنا الاشتراكية بالطابع السلمى ، فبالرغم من أن النظم الاشتراكية فى العالم قامت على أساس الصراع بين الطبقات ، هذا الصراع الذى اتخذ فى دول كثيرة طابع العنف وسفك الدماء . فان إشتراكيتنا مع إعترافها بوجود هذا الصراع الطبقى إلا أنها قد حلته بالطرق السلمية . فلم يتعرض كبار ملاك الأرض أوأصحاب رؤوس الأموال لما تعرض له أمثالهم فى الدول الأخرى من قتل وتشريد ، إيمانا منها بانسانية التجربة ، وبإمكان إزالة هذا التناقض الطبقى بالوسائل السلمية .

رابعا ـ تتميز إشتراكيتنا عن الاشتراكيات الأخرى بأنها لم تقض على الربح كحافز للإجادة وزيادة الإنتاج ، بل على العكس من ذلك فقد شجعته لصالح مجموع الشعب ، فعلى قدر الكسب توزع الأرباح على العاملين . وهذا يخالف بطبيعة الحال ما هو مطبق فى الاشتراكيات الأخرى ، فالربح من نصيب الدولة ، على أساس أن الدولة هى صاحبة رأس المال .

الفصل السادس عشر

السياسة الخارجية

« ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة ، هى انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى . »

الميثاق

لم يكن لمصر سياسة خارجية محددة قبل قيام الثورة ، أو بمعنى أصح لم يكن لها حرية إختيار الموقف الذى تريده فى علاقاتها الخارجية مع غيرها من دول العالم . فمنذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترفت فيه بريطانيا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح لها من الناحية النظرية حق مباشرة علاقاتها الخارجية على هذا الأساس ، لم تستطع ـ نتيجة ضغط انجلترا ـ من أن تتخذ موقفا خارجيا معينا إزاء بعض القضايا الدولية لا يتمشى مع السياسة الانجليزية .

وحتى بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ لم ينقطع ضغط إنجلترا ولا تدخلها فى شئون مصر لتوجيه السياسة الخارجية المصرية الوجهة التى تراها . وبحكم تحالف الدولتين أصبحت مصر مقيدة فى علاقاتها الخارجية ، لا تقدم على عمل ما إلا بعد استشارة المندوب السامى البريطانى . وكانت نصيحته ـ بطبيعة الحال ـ واجبة التنفيذ .

وكانت فى أحيان كثيرة تقع الحكومة المصرية فى حيرة من أمرها ، ولا تدرى أى موقف تقف ، ولا إلى أى اتجاه تسير . ويصور هذه الحالة أصدق

تصوير ما كتبه (١) محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ السابق ، ورئيس وفد مصر فى الدورتين الاولى والثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، إذ يقول : « لم يكن تحديد موقف مصر من المعسكرين يسيرا . فهب حربا وقعت بالفعل ، فكيف نحدد موقفنا من هذه الحرب ؟ أتنصر مصر المعسكر الغربى ، وفيه انجلترا التى تنكرت لمصر ما تنكرت ؟ أتقف موقف الحياد يومئذ ، وليكن ما يكون ؟ لم يدر بخاطرى على أى حال أن تكون مصر فى صف المعسكر الشيوعى . »

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ونجحت مصر فى عقد معاهدة الجلاء مع بريطانيا ، أخذت تحرر سياستها الخارجية من السيطرة الأجنبية ، وتتخذ من المواقف ما تمليه عليها مصلحتها وما يتمشى مع الحق والعدل ، وما يدعم ميثاق الامم المتحدة . فاشتركت فى مؤتمر باندونج (ابريل سنة ١٩٥٥) على غير رغبة الدول الاستعمارية الكبرى ، ووافقت على قراراته ، ومنها الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة للشعوب التابعة ، وكذلك استنكار إستعمار الشعوب ونبذ سياسة القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية . كما نادت بسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز .

وفى ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ، وأعلنت الاسباب الوجيهة التى أدت إلى هذا الاعتراف ، وهى أن حكومة الصين الشعبية تمثل ٦٠٠ مليون نسمة ، وأنها إحدى دول مؤتمر باندونج ، ولأن ٢٣ دولة قد

(١) مصر فى هيئة الأمم المتحدة (١٩٤٧) تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر – ٢٩ نوفبر سنة ١٩٤٧)

اعترفت بها ، ولأنها عقدت صفقة تجارية مع مصر اشترت بمقتضاها قطنا بمبلغ ١٥ مليونا من الجنيهات .

هذا فضلا عن توطيد صلاتها بدول المعسكر الشرقى. ولم يكن هذا الاتجاه الجديد يرضى دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على انتهاج حكومة جمهورية مصر سياسة استقلالية منبثقة من واقعها الجديد .

سياسه الجمهورية العربية المتحدة فى المجال العربى

وفى كتاب فلسفة الثورة ذكر الرئيس جمال عبد الناصر أن سياسة مصر يجب أن تدور فى دوائر ثلاث : الدائرة العربية وهى « منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا . »

وقد ركز أهمية كبيرة على هذه الدائرة فقال « وما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم الدوائر وأوثقها إرتباطا بنا . » فمن ناحيـة الظروف التاريخية ، نجد أن المنطقة العربية قد خضعت لمؤثرات تاريخية واحدة ، وتعرضت لأحداث واحدة ، وكانت مركز اشعاع للدين الاسلامى سواء أكانت العاصمة مكة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة .

وعندما حدثت مأساة فلسطين ، وقامت الحرب بين العصابات اليهودية والقوات العربية ، كانت الشعوب العربية تتقد حماسة ، وتؤمن بعدالة قضيتها ، وبضرورة الانتصار لإخوانهم فى فلسطين . ولكن سرعان ما تخاذلت الحكومات العربية ، وقبلت الاستسلام للأمر الواقع ، فأصيبت الشعوب العربية بخيبة أمل شديدة لما حل بهم وبإخوانهم فى فلسطين .

وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر « ولقد دخلتها (يقصد حرب فلسطين) شعوب العرب جميعا بدرجة واحدة من الحماسة ، وإذن هذه الشعوب فيما تتشارك فى شعورها وفى تقديرها لحدود سلامتها ... ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة وإذن فهى جميعا ، كل منها فى بلادها ، قد تعرضت لنفس العوامل وحكمتها نفس القوى التى ساقتها إلى الهزيمة ونكست رأسها بالذل والعار . »(١)

وقد دعت الحالة السيئة التى وصلت اليها الشعوب العربية إلى تفكير الرئيس جمال عبد الناصر فيما يجب القيام به للتغلب على عوامل الهزيمة والتفرقة فى العالم العربى . وقد هداه تفكيره إلى الإيمان بضرورة الكفاح الواحد المشترك ، ولما لا ؟ « ما دامت المنطقة واحدة ، وأحوالها واحدة ، ومستقبلها واحد ... والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة . »(٢)

لقد آمن منذ البداية بأن كفاح العرب الواحد هو السبيل الوحيد للوصول بالأمة العربية إلى غاياتها ، وأدرك أن الأمة العربية قوية ، « ولكن الكارثة الكبرى أننا لا ندرك مدى قوتنا . » (٣)

وقد أرجع الرئيس مصادر القوة فى العالم العربى إلى ثلاثة مصادر بارزة ، هى :

اولا — أن الأمة العربية تتكون من شعوب متجاورة مترابطة بروابط مادية ومعنوية ، وأن لتلك الشعوب « خصائص ومقومات وحضارة انبعثت فى جوها

---

(١) فلسفة الثورة (٢) فلسفة الثورة

(٣) المصدر السابق

الأديان السماوية المقدسة الثلاثة ، ولا يمكن قط إغفالها فى محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام .

ثانيا - إن هذه الأمة تشغل من خريطه العالم مكانا استراتيجيا هاما يعتبر بحق ملتقى طرق العالم ومعبر تجارته ، وممر جيوشه .

ثالثا - إن تلك الشعوب تمتلك قدرا هائلا من البترول ، عصب الحضارة المادية ، والتى بدونه تتحول كل المصانع ووسائل الانتاج والمواصلات ، وأسلحة الحرب إلى قطع من الحديد ، يعلوها الصدأ لا تنبعث منها حركة أو حياة . »

وفى الخطاب (١) الذى ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة ، قسم العمل العربى إلى مراحل ثلاث ، هى :

١ - وحدة الصف التى سقطت .

٢ - وحدة الهدف التى لم تتحقق .

٣ - « العمل التى تجرب الآن صلاحيتها .

اولا - مرحلة وحدة الصف

فى سبيل الحفاظ على وحدة الصف تنكبت حركة الوحدة الطريق القويم ، وأصيبت حركة الدفع الثورى العربى بالجمود ، وأصبح مفهوم الوحدة العربية فى نظر بعض الساسة العرب مجرد إلتقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات .

ولكن مفهوم الوحدة عند الجماهير الشعبية العربية تجاوز هذا النطاق المحدود إلى

---

(١) خطاب السيد الرئيس أمام مجلس الامة فى الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥

أوسع الآفاق ، فتقدمت الثورة الاجتماعية « بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة . »(١)

لم تعد إذن وحدة الصف – مع اختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة – قادرة على تحقيق ما تصبو اليه الشعوب العربية من آمـــال عراض ، وأصبح لزاما على تلك الشعوب أن تتشبث بوحدة الهدف ، « وأن تكون شعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الإجتماعية . »(٢)

ولكن العمل من أجـــل وحدة الهدف قد صادفته عقبات جسام ، منها إختلاف الأهداف عند الحاكمين ، والصراع الاجتماعى فى الواقع العربى بين القوى التقدمية الشعبية ، والعناصر الرجعية والانتهازية التى تستجمع قواها للانقاض عليها ، وشل حركتها ، والقضاء على فاعليتها . كما أن مساندة الجمهورية العربية المتحدة لكل الحركات الشعبية الوطنية فى العالم العربى لم تلق ترحيبا من قبل بعض الحكومات العربية التى نظرت إلى هذا العمل نظرة شك وريبة . هذا بالإضافة إلى الدور الذى تقوم به الدول الاستعمارية صاحبة المصالح فى المنطقة العربية لعرقلة المد الثورى العربى .

لكل هذه الأسباب مجتمعة لم تتحقق وحدة الهدف رغم ما بذلته الجمهورية العربية المتحدة من جهود . ويقرر الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه الأخير أمام مجلس الأمة « بأن الثورة العربية الشاملة ما تزال هى القوة الأصيلة القادرة على تحقيق الآمال العربية كلها ، لكنى أود أن أقول بوضوح أن الثورة العربية الشاملة لايمكن أن تكون مجموعة من المغامرات أو الانقلابات . »

---

(١) الميثاق
(٢) الميثاق ص ١٠٩

وقد اعترف الرئيس صراحة « أن الثورة هى الطريق الصحيح لوحدة الهدف العربى . . . ولا بد أن أقول أمانة للمرحلة أن وحدة الهدف مازالت بعيدة . »

ثانيا — مرحلة وحدة الهدف

وفى خلال هاتين المرحلتين : مرحلة وحدة الصف ، ومرحلة وحدة الهدف ، لم تتوانى الجمهورية العربية المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها ، أو بما اعتبرته واجبا عليها بحكم كونها جزء لايتجزأ من الوطن العربى ، فهى كما ينص الميثاق تجد أن مسئوليتها « فى صنع التقدم وفى تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها . »

موقف الجمهورية العربية من ثورة الشعب الجزائرى

ولهذا وقفت إلى جانب ثورة الشعب الجزائرى التى نشبت فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ بكل طاقاتها وامكانياتها ، وساعدته ماديا وأدبيا وسياسيا فى معركته من أجل الحرية . وحاولت فرنسا أن تتفاهم مع مصر ، وأن تعمل على استرضائها ، للوصول إلى حل لمشكلة الجزائر . فقدم الوزير الفرنسى بينو وقابل الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ ، وجرت بينهما محادثات أقنعت الوزير الفرنسى بأن مصر لن تتخلى عن الجزائر ، ولن تغير موقفها من فرنسا إلا بعد أن يستقل هذا القطر العربى الشقيق .

وبذلك التقت ثورة مصر مع ثورة الجزائر فى إطار وحدة الصف ووحدة الهدف . وأصبحت القاهرة قاعدة النضال العربى وملجأ وملاذا للمناضلين الجزائريين . وكان ذلك من الأسباب الجوهرية التى أوغرت صدر فرنسا ، ودفعتها إلى القيام بمغامرة حرب السويس .

وعندما زار الرئيس جمال عبد الناصر الجزائر بعد حصولها على الاستقلال ، وقف فى المؤتمر الشعبى الكبير الذى أقيم فى مدينة الجزائر يوم ٤ مـــايو سنة ١٩٦٣ ، قائلا :

« إن العرب أمة واحدة ، هذه هى الوحدة العربية الحقيقية ، إن الوحدة خلقتها الشعوب منذ أول يوم ، وجمال عبد الناصر لم يعمل أى شىء لشعب الجزائر ولكن الشعب العربى الذى آمن بوحدته والذى آمن بحريته ، الشعب فى مصر الذى كان يكافح من أجل أن يتخلص من الاحتلال البريطانى كان يشعر بوحدته مع الشعب الثائر الجزائرى الذى يريد أن يتخلص من الاستعمار الفرنسى ، ويحصل على حريته . كان هذا هو ما جمع بيننا ... كان هذا هو ما وحدنا على مر الأيام وعلى مر السنين ، وحدتنا أيها الأخوة وحدة الدماء التى أريقت على مر السنين ، وعلى مر القرون ، وحدتنا هذه هى الأمة العربية التى كافحت طويلا من أجل أن تبقى حرة عربية والتى بذلت الشهداء وبذلت الدماء منذ عشرات السنين ومنذ مئات السنين لم تنس أبدا حريتها ولم ينس الشعب فى مصر أبدا أن الجزائر لابد أن تكون عربية ، وأن شعب الجزائر الثائر الأبى لابد أن ينتصر ... »(١)

محادثات عبد الناصر وبن بلا

وفى الفترة من ٤ - ٨ مايو سنة ١٩٦٣ جرت محادثات بين وفد الجمهورية العربية المتحدة ووفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أكدا فيه الحقيقة التاريخية الدامغة ، « أن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ - ومعركة بورسعيد لم تكن إلا امتدادا لحرب الجزائر على أرض مصر وعدوانا على شعب الجزائر

١ — من خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر الشعبى الكبير الذى أقيم بمدينة الجزائر فى ٤ مايو سنة ١٩٦٣ .

وآماله عن طريق العدوان على شقيقه الشعب المصرى الذى يشاركه الأمل والمصير والكفاح . »

كذلك عبر الرئيسان فى البيان المشترك عن إيمانها بمستقبل الأمة العربية « وقدرة الشعب العربى وإصراره على استعادة مجده وكرامته القومية ، » وتصميم الشعبين « على مواجهة الاستعمار وتآمره مع الرجعية ، والانتهازية خلال مراحل البناء والتطور لإقامة مجتمع متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . » وكذلك أكد الرئيسان « أن الطريق الذى تسلكه الدولتان نحو تحقيق الاشتراكية النابعة من الواقع العربى الممثلة للعدالة الاجتماعية والمتمشية مع تعاليم الدين الاسلامى هو السبيل إلى إقامة ديمقراطية سليمة ، وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعى . »

كما أكد الرئيسان « عزم شعبيهما الذى لايتردد على مواصلة العمل من أجل تحرير كل شبر من الوطن العربى ... وجددا فى وضوح تام وتصميم لايتردد العهد الذى قطعه الشعب العربى على نفسه بتحرير فلسطين ورد حقوق الشعب الفلسطينى اليه كاملة . »

وقد اتفق الرئيسان « على ضرورة اللقاء بين أبناء الشعبين وتبادل الزيارات على جميع المستويات الشعبية والرسمية ومضاعفة فرص تبادل الرأى ... وقد أكد الرئيسان ضرورة تعاون الدول الافريقية فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... ويعتبر الرئيسان أن مؤتمر القمة الأفريقى المقرر عقده فى أديس أبابا فرصة طيبة لتنمية التعاون وتوثيق التضامن بين الدول الأفريقية كافة ... ويستنكر الرئيسان موقف الدول الاستعمارية فى معارضتها وإنكارها

لحق الشعوب فى الحرية والاستقلال ، ويندان بحرب الإبادة التى تشنها البرتغال فى أنجولا وموزمبيق ، كما يستنكران سياسة التفرقة العنصرية البغيضة ، ويندان بالسياسة الاستعمارية التى تهدف إلى فرض سيطرة الأقلية من المستوطنين على إرادة الشعوب الأفريقية فى جنوب أفريقيا، وجنوب غرب أفريقيا وفى روديسيا الجنوبية ؛ ويعلنان تأييدهما التام لحق جميع الشعوب التى لاتزال تخضع للسيطرة الأجنبية فى الحرية والاستقلال . »

كذلك أعرب الرئيسان عن قلقهما للحالة السائدة فى الكونغو ، وعن إتفاقهما على مواصلة الجهود للوصول الى اتفاق لنزع السلاح العام الشامل، وعن إرتياحهما لنتائج مؤتمر القاهرة للدول النامية .

موقف الجمهورية العربية من ثورة الشعب العراقى

لانستطيع أن نغفل بأى حال من الأحوال أثر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المنطقة العربية بأسرها ، فاذا كانت الثورة المصرية قد وجدت صداها القوى ، السريع فى ثورة الجزائر (أول نوفمبر سنة ١٩٥٤) فى أقصى الجناح الأيسر للوطن العربى ، فان هذا الصدى لم يلبث أن تردد فى أقصى الجناح الأيمن فى ثورة الشعب العراقى فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ . ولم يكن هذا بمستبعد ، أو مفاجأة لمن يقفون على حقائق الأمور فى العالم العربى . إذ أن زوال الأسرة المالكة فى مصر كان إيذانا بانهيار الأسرة المالكة فى العراق . كما أن الفساد الذى تردت فيه الملكية فى مصر وجد له مثيل فى الملكية العراقية .

قام الضباط الأحرار بالجيش العراقى بالثورة ، وقضوا على الملك فيصل ولى عهده الأمير عبد الإله ونورى السعيد رئيس الوزراء ، وتولى الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئاسة الوزارة التى تشكلت من العناصر الموالية للقومية العربية .

حدث هذا عقب إعلان الجمهورية العربية المتحدة. ولما كانت سياسة الجمهورية العربية المتحدة مساندة كل الحركات التحررية فى العالم العربى ، فقد أسرعت باعلان تأييدها للثورة العراقية الوليدة ، وكان ذلك من أهم الأسباب التى وطدت دعائم الحكم الثورى فى العراق ، فى أعصب الفترات التى كان يمر بها العالم .

كما خطت ثورة العراق خطوة قربتها إلى الجمهورية العربية المتحدة حينما أعلنت إعترافها الرسمى بالجمهورية العربية المتحدة ، وانسحابها من الاتحاد الهاشمى الذى تكون فى عهد الملكية ردا على قيام الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا .

كان قيام الثورة فى العراق مفاجأة لدول الغرب، وخصوصا إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد اضطربت دوائر الغرب لهذا الحدث ، ولما لا ؟ فالعراق هى القلب النابض لحلف بغداد ، وقيام الثورة معناه سقوط هذا الحلف وتقلص نفوذ الغرب فى هذه المنطقة . ثم أن حلف بغداد بدون بغداد يصبح حلفا ضعيفا ليست له الفاعلية ولا الأثر الذى كان له من قبل .

ولهذا فقد خشيت الدولتان أن يمتد أثر الثورة إلى لبنان والاردن ، فبادرت الولايات المتحدة بإنزال قواتها فى لبنان فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٨ ، وحاصر الأسطول السادس الأمريكى شواطىء سوريا، كما أنزلت إنجلترا قواتها فى الأردن ووقف أسطولها فى مياه الخليج العربى على قدم الاستعداد لما قد يحدث من مفاجئات كردفعل لتلك الأحداث فى المنطقة العربية . وفى نفس الوقت لإرهاب الجمهورية العربية المتحدة حتى لا تقدم على عمل ما يزيد موقف دول الغرب سوءا .

وإزاء هذا التحرش من قبل الغرب ، حشدت روسيا بقوات عسكرية كبيرة العدد على حدود تركيا وإيران ، كما عبأت تركيا قوات ضخمة على حدود الإقليم السورى .

تأزم الموقف الدولى فى منطقة الشرق الأوسط ، وتعرضت حدود الجمهورية العربية المتحدة لخطر جسيم ، ومع ذلك لم تتردد فى إعلان مساندتها التامة للثورة العراقية ، واعتبار أن أى عدوان على العراق عدوان على الجمهورية العربية المتحدة ، فالشعب العراقى جزء لايتجزأ من الأمة العربية . وكان هذا الموقف من الجمهورية العربية المتحدة تدعيما للقومية العربية ، وتوكيدا لقدراتها على العمل فى أدق الظروف الدولية حرجا .

ولما كانت الأزمة التى اجتاحت المنطقة العربية تهدد بنشوب الحرب ، فقد أخذ الرئيس جمال عبد الناصر يجرى اتصالات متعددة مع زعماء العالم ممن يهمهم الحفاظ على الأمن والسلام فى المنطقة ، مثل خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى ، ونهرو رئيس وزراء الهند ، وشوان لاى رئيس وزراء الصين الشعبية ، وسوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا ، تهدف إلى توسط هؤلاء فى الأزمة لمنع نشوب الحرب .

وفى الخطبة التى ألقاها الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٨ أعلن تأييده التام الكامل لثورة الشعب العراقى ، وقال « إننا جميعا سنحمل السلاح للدفاع عن شعلة الحرية التى انتصرت فى العراق .. » كما أكد بما لايدع مجالا للشك بأن الجمهورية العربية المتحدة تتمسك بالسلام ولكن فى غير استسلام. وأعلن مبدأ الجمهورية العربية المتحدة الشهير فى السياسة الخارجية بقوله « إننا نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا ، إننا على إستعداد لأسوء الاحتمالات ... ولا يعنى السلام فى نظرنا الاستسلام ».

وازداد الموقف سوءا بالانذار الذى وجهته الولايات المتحدة الأمريكية للجمهورية العربية المتحدة ، والذى تحملها فيه تبعة كل مايحدث فى حالة هجوم الجمهورية العربية المتحدة أو العناصر الموالية لها على القوات الأمريكية بلبنان .

وقد رفضته الجمهورية العربية المتحـــدة ، موضحة أن الانذار الأمريكي ملىء بالتهديد ، وأن السكرتير العام للأمم المتحدة ، وهيئة المراقبين الدوليين تعلم أن حدة الأزمة فى لبنان قد انتهت . هـذا بالإضافة إلى أن نزول القوات الأمريكية فى لبنان كان سببا فى تعقيد الموقف وتدهوره إلى حـد خطير ، وأنه قد ارتبط بقيام ثورة العراق .

وقد أوضح رد الجمهورية العربية المتحدة بأن إنزال القوات الأجنبية فى لبنان والأردن يعتبر عدوانا على جزء من الوطن العربى وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وأنه لم يحقق شيئا ســوى زيادة روح السخط والتذمر فى المنطقة العربية ضد الدولتين .

وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٨ عقدت الجمهورية العربية المتحدة إتفاقية مـــع الجمهورية العراقية لدعم ثورة العراق ، ولتثبيت دعائم الجامعة العربية . كما تبنت الدفاع عن قضية التهديد الغربى للمنطقة العربية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفضت اقتراح الولايات المتحدة بوضـع قوة دولية دائمة فى منطقة الشرق الاوسط لحفظ السلام ، وطالبت بانسحاب القوات المعتدية ، وترك مشاكل المنطقة العربية لأبنائها العرب فهم أقدر على فهمها وحلها من الدول الأجنبية . وبهذا المنطق السليم استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تبعد شبح الحرب عن المنطقة بانسحاب القوات المعتدية ، وأن تؤكد التضامن العربى ، وأن تحمى ثورة العراق .

ولكن سرعان ما تنكر عبد الكريم قاسم للذين ساندوا ثورة الشعب العراقى من أول يوم ، ويعد هذا تنكرا للقومية العربية بحق ، وخروجا على الصف العربى . وكان لابد له بعد أن أدار ظهره للقومية العربية ـ مصدر قوته الحقيقية ـ

أن يستند على قوة أخرى بديلة ، فوجد فى الشيوعيين خير سند لهم معين ، وكانت هـــذه فرصتهم التى يترقبونها ، وحلمهم الذى يسعون إلى تحقيقـــه منذ أمـــد طويل .

أصبحت الظروف مهيأة لسيطرة هؤلاء على مقاليد الحكم والتسلل إلى أجهزة الدولة ، إلى نقابات العمال . ولما كانت القومية العربية هى الصخرة التى تحطمت عليها الشيوعية ، فقد لقى القوميون العرب فى العراق كل عنت واضطهاد ، وتعرضوا لأشد أنواع التعذيب والقتل والتشريد . وبعد أن كان العراق عونا للجمهورية العربية ، وسندا للقومية العربية أصبح حربا عليها معا . وبدلا من أن يمد يده إلى الجمهورية العربية المتحدة لمواجهة العدو الحقيقى المتربص لها ، والرابض على الأرض العربية ، وهو إسرائيل ، بدأ يدخل فى مهاترات كلامية ضد الجمهورية العربية المتحدة لصالح الشيوعيين ، وأعوانهم فى إسرائيل .

أخذ الأمل ينتعش لدى الاتحاد السوفيتى فى أن يتمكن الحزب الشيوعى العراقى من أن يغزو المنطقة العربية ، وأن يقوم بدور فعال لحســـاب الشيوعية الدولية . وبدأ زعماء روسيا فى ذلك الوقت يجاهرون بتأييد الوضع القائم فى العراق ، ويهاجمون الدول العربية التى تناهض الشيوعية فى بلادها ، بل لقد أعلن خروشوف فى مارس سنة ١٩٥٩ هجومه على القومية العربيـــة تصريحا ، على الجمهورية العربية المتحدة تلميحا . ورغم ارتباطنا مع الاتحاد السوفيتى فى مشروع بناء السد العالى ، فإن الرئيس جمال عبد الناصر بادر فى الرد عليه قائلا : « إن الحملة على الشيوعيين العملاء تهدف إلى حماية وطننا من استعمار جديد ... إننا لن نبيع بلادنا بملايين الجنيهات أو الروبلات أو الدولارات . »

وفى تلك الفترة تطرق الفتور الى العلاقات بين الجمهورية العربية المتحـــدة

والاتحاد السوفيتى ، ولكن الموقف الحازم الصلب الذى وقفه الرئيس جمال عبد الناصر من الزعماء الروس قد أقنعهم بعدم جدوى المضى فى هذا السبيل ، لما سيترتب عليه من فقدان صداقة الجمهورية العربية ، القوة العربية الاولى فى المنطقة .

كان عزل العراق عن الركب العربى ، وحكمه حكما استبداديا قائما على الشدة والبطش عملا لا يتفق مع منطق الأحداث ، ولا مع رغبة الشعب العراقى فى أن يلعب دوره كاملا فى هذه الفترة الحرجة من حياة الأمة العربية . ولهذا كان لا بد لحكم قاسم أن يزول ، لكى يلحق العراق بالقافلة العربية . فقامت ثورة ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ لتصحح الوضع الداخلى فى العراق ، ولتقضى على هذا الحكم من أجل تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ .

وسرعان ما وجدت ثورة العراق الجديدة صداها فى سوريا ، فقامت ثورة ٨ مارس سنة ١٩٦٣ ضد الحكم الرجعى الانفصالى الذى تسلط على البلاد على أثر نكسة الانفصال . وبدأت فى القاهرة محادثات فى الفترة ما بين ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٦٣ بشأن الوحدة بين الدول العربية الثلاث .

لم يكن وفدا الجمهوريتين العراقية والسورية جادين فى تلك المحادثات ، بل يبدو أنهما أرادا بتلك المحادثات كسب الوقت ، وكسب تأييد الجمهورية العربية المتحدة للأوضاع الجديدة فى البلدين ريثما تستقر الأمور فيها لصالح الحاكمين ، وعندئذ تنفض حكومتا سوريا والعراق أيديهما من محادثات الوحدة بعد أن تكون قد استنفدت أغراضها .

وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر ، «لكن هذه الاتصالات لسوء الحظ - وكان يجب أن نتوقع ذلك منذ البداية - لم تسفر عن نتيجتها المرجوة ... ولقد أثبتت الوقائع بعد ذلك أن بعض العناصر التى تصدرت الحكم فى العراق وسوريا فى ذلك الوقت ، إنما كانت تتحرك بدوافع مصلحية ضيقة . وكانت تناور بأمل الوحدة طمعا فى المصالح الذاتية للأفراد أو الجماعات ... إن هذه العناصر برغم دعاوى الوحدة والاشتراكية ، لم تكن تطلب غير الحكم والتركز فيه.[1] »

وتتعثر الأمور فى كلا البلدين سوريا والعراق إلى أن تستقر الأوضاع فى العراق لصالح عبد السلام عارف بعد أن قبض على زمام الموقف ، وتولى رياسة الجمهورية ، وتخلص من العناصر التى كانت تعوق سير تقدم العراق نحو الوحدة .

وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ يوقع الرئيسان جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف اتفاقا يهدف إلى تحقيق التناسق التام بين الجمهوريتين فى المجال السياسى توطئة للوحدة الشاملة بين البلدين . وقد تضمن هذا الاتفاق تشكيل مجلس رئاسة مشترك من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ورئيس الجمهورية العراقية ، بالإضافة إلى عدد معين من الأعضاء ، وتكون مهمته دراسة وتنفيذ الخطوات الضرورية لإتمام الوحدة بين القطرين الشقيقين . وكذلك رسم السياسة العامة للبلدين فيما يتعلق بالنواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

وللتقريب بين الشعبين فكريا وعقائديا أعلن الرئيس عبد السلام عارف

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥

ميثاق الحركة العربية الواحدة ، ومشروع النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى بالعراق على غرار الميثاق الوطنى بالجمهورية العربية المتحدة. وقد وضعت آمال كبيرة على كلا التنظيمين الشعبيين فى البلدين للإعداد للوحدة المرتقبة ، بعد أن يصل الشعبان إلى مستوى معين من الفهم الصحيح لطبيعة المرحلة ، ومن الإدراك العميق لحتمية التحول الاشتراكى .

ويؤمن المسئولون فى البلدين بضرورة التريث فى إخراج الوحدة التامة إلى حيز الوجود ، حرصا منهم على تجنب الوقوع فى الأخطاء التى صاحبت الوحدة مع سوريا ، وحتى يطمئنوا ويتأكدوا من خلو المجتمع فى البلدين من التناقضات التى أودت بالوحدة المصرية السورية .

موقف الجمهورية العربية المتحدة من ثورة الشعب اليمن

بعد عشر سنوات من قيام ثورة ٢٣ يوليو تنشب الثورة فى اليمن فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وإذا كانت بعض الدوائر العربية والأجنبية قد فوجئت بهذا الحدث ، فلم يكن هناك فى حقيقة الأمر ما يدعو إلى ذلك ، لا سيما بعد أن وصل المد الثورى إلى أقصى الغرب فى الجزائر ، وإلى أقصى الشرق فى العراق .

زد على ذلك أن الثورة اليمنية الأخيرة لم تكن أولى الثورات فى اليمن ، بل سبقتها محاولات لم تكلل بالنجاح لأسباب تتعلق بشئون اليمن الداخلية ، وأخرى تختص بالموقف الخارجى . فثورة اليمن الأخيرة ما هى - فى حقيقة الأمر - إلا انتفاضة من انتفاضات الشعب اليمنى ضد الرجعية والاستبداد فى اليمن ، ممثلة فى أسرة حميد الدين ، تحققت لها أسباب النجاح بسبب مساندة الجمهورية العربيـــة المتحدة للثورة من أول يوم .

وكان لهذه المفاجأة مغزى كبيرا ، لأنها حدثت فى أعقاب مؤتمر اشتورة فى أغسطس سنة ١٩٦٢ « الذى اتخذته القوى الانفصالية فى سوريا - مؤيدة بواسطة كل القوى الرجعيه والانعزالية والانهزاميه فى العالم العربى - فرصه لشن حملة نفسية عنيفه ضد كل القوى الثوريه فى العالم العربى .»[1]

وقد أعلنت الثورة اليمنية منذ البداية عن أهدافها فى الحرية والعدالة والمساواة، وبذلك التقت مع الثورة المصريه فى الهدف والغاية .

وكان على الجمهورية العربية المتحدة أن تضع امكانياتها وخبراتها فى خدمة النضال العربى توكيدا للميثاق الذى ينص على « أن الجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الامة العربية لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة الباليه التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .»

وتدعيما لثورة الشعب اليمنى قامت الجمهورية العربية المتحدة بعقد معاهدة دفاع مشترك مع حكومة اليمن تعتبر « أن كل إعتداء مسلح على أى دولة منهما أو على قواتها اعتداء عليهما . ولذلك فإنه عملا بحق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى عن كيانها تلتزمان بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المعتدى عليها ، وأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك إستخدام القوة المسلحة.»

ولن نستطيع بأى حال من الأحوال أن نقلل من أهمية الدور الذى ألقى على عاتق القوات المصرية فى اليمن، فقد حاربت حربا مريرة ، تحت أصعب الظروف وأكثرها مشقة فى حرب حاقدة حاولت فيها الرجعية المستندة إلى الاستعمار

---

(١) المصدر السابق

أن توقف الزحف العربي الثوري ، وتعرقل مجراه التاريخي المحتوم .»[١]

وفي حقيقة الأمر ، كانت الظروف التي أرسلت فيها القوات العسكرية العربية إلى اليمن غاية في الدقة ، « فلأول مرة يذهب جيش أمة صغيرة آلاف الأميال بعيدا عن وطنه في منطقة يحيط بها من كل جانب نفوذ القوى الاستعمارية ومصالحها الحساسة ... لأول مرة منذ أحدث التوازن الذرى الرهيب أثره في الحد من قدرة أي بلد على التحرك عسكريا مهما كانت قوته ومهما كان ما يواجهه من التحديات تحرك جيش عبر البحار الممتدة ، لكن قوتكم كانت في طبيعة مهمتكم فلأنكم جيش للمبادىء ومن أجلها لم يرهبكم نفوذ الاستعمار ومصالحه الحساسة من حول أرض معركتكم ولا استطاع التوازن الذرى الرهيب أن يعرقل حركتكم النشيطة البارعة وكل مقاييس العلوم العسكرية . »

لقد اضطررنا في ثورة اليمن مكرهين أن نحمل السلاح في وجه أخوة عرب غرر بهم للقضاء على الثورة الوليدة ، وإبادة أي فرصة للحياة على أرض اليمن . وكانت الرجعية اليمنية تظن أن المبدأ الذى وضعناه فوق كل اعتبار وهو أن السلاح العربي لن يسفك دما عربيا ، سيكون له أثره في نجاح محاولاتها الآثمة لضرب ثورة اليمن .

كانت الظروف التي تمر بها الأمة العربية غاية في القسوة ، فقد بدت الدول العربية منقسمة على نفسها على أثر نجاح الانفصال في دمشق في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وماتلاها من تربص الرجعية ، وتحفز إسرائيل لعزل الجمهورية العربية المتحدة ، قاعدة النضال العربي الشعبي وطليعة تقدمه عن الشعوب العربية ،

---

(١) من خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر في استقبال القوات العربية المنتصرة من اليمن بميدان الجمهورية.

ولشل حركتها ، ولهذا ، جاءت حرب اليمن بعد ردة الانفصال التى وقعت فى دمشق إنقلابا على الحرية وعلى الاشتراكية ، ولقد كانت هذه الحرب فى حقيقة أمرها ، حرب الوحدة فى أساسها الأول والحيوى وهو وحدة الهدف.»[1]

الثورة فى عدن والجنوب العربى

إن إنتصار الثورة فى اليمن قد أحيا الأمل فى نفوس المجاهدين العرب ، فاشتدت مقاومتهم لقوات الإحتلال والسلطات الانجليزية الحاكمة ، لا سيما وأن وجود القوات العربية باليمن قد منحهم الطمأنينة والقدرة على العمل ، وجعلهم يدركون بأن المعركة واحدة والعدو واحد ، فالتقوا بذلك مع الثورة المصرية فى اطار وحدة الهدف .

وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر ، « ومن حسن الحظ أن القوى الثورية فى الجنوب العربى المحتل وفى عدن ، وجدت فرصتها وواجبها فى نفس الوقت ، فتدخلت بكفاح بطولى ضد الاستعمار ، وضعه على الفور فى مواقع الدفاع عن نفسه .»[2]

كان جهاد أحرار الجنوب العربى قد بدأ قبل ذلك حينما قررت رابطة الجنوب فى عام ١٩٥٦ عدم الفصل بين نضالها وحركة التحرر والوحدة التى تجتاح العالم العربى من أقصاه إلى أدناه . ولما كانت القاهرة قاعدة النضال العربى ، وملتقى الأحرار من كل مكان ، فقد قررت الرابطة نقل مركزها من عدن إلى القاهرة ، لا سيما بعد حركات النفى والتشريد التى قامت بها السلطات البريطانية الحاكمة فى الجنوب العربى ضد أعضائها .

---

(١) المصدر السابق (٢) المصدر السابق

حاولت انجلترا أن تقضى على ثورة الجنوب عن طريق إنشاء «اتحاد إمارات الجنوب العربى فى فبراير عام ١٩٥٩ ويضم الشيوخ والسلاطين الموالين لها ، والذين يعملون فى خدمتها ، كمظهر من مظاهر الحكم الذاتى ، ومنحتهم بعض التنازلات الزائفة ، تبثيطا لكفاح المجاهدين ، وتحويلا لقضية الجنوب عن مجراها الطبيعى . ولكن تلك المحاولة لم تخدع المجاهدين العرب ، فقرروا عـــرض قضيتهم على الأمم المتحدة ، وبعد كفاح مرير توافق الجمعية العـــامة فى أواخر عام ١٩٥١ على تشكيل لجنة لتصفية الاستعمار فى العالم بما فى ذلك الجنوب العربى المحتل .

وفى ٣ مايو سنة ١٩٦٣ تصدر قرارات لجنة تصفية الاستعمار بشأن الجنوب العربى «مقررة حقه فى تقرير مصيره وفق إرادته وطبقا لإستفتاء عام ، وكذلك إعلان استقلال عدن فى ٩ ابريل سنة ١٩٦٤ . ورغم ذلك ما زالت انجلترا تتشبث بوجودها فى عدن كمركز استراتيجى هام على طريق المواصلات العالمى بين الشرق والغرب ، وان كان قد فقد الكثير من أهميته بالنسبة لها بعد استقلال الهند ومستعمراتها فى جنوب شرق آسيا . ولكنها تتمسك بوجودها فى تلك المنطقة ومناطق الجنوب العربى لحماية مصالحها الاقتصادية فى المنطقه العربية ، ولتكون سوطا يلهب ظهر النضال العربى فى شبه الجزيرة العربية .

نعود إلى الحديث عن الثورة اليمنية فنقول بان القتال قد فرض علينا فرضا فى اليمن ، فالثورة التى أطاحت بحكم أسرة حميد الدين قد قوبلت بفرحة وهدوء شامل فى كل اليمن لمدة خمسة عشر يوما ، ثم لم تلبث فلول الرجعية والمرتزقة من الجنود ، أن هاجمت حدود اليمن الشمالية الشرقية ناشرة الرعب والدمار فى ربوعه ، فلم تجد قوات الجمهورية العربية المتحدة مفرا من الدفاع عن الثورة الوليدة تأمينا لسلامة شعب اليمن وصيانة لحقه فى الحياة.

ولم تكن مهمة القوات العربية هى القتال فحسب ، وإنما كانت لها مهمة أخرى أشد خطرا ، وأعمق أثرا من ذلك ، عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه بمناسبة إستقبال جنودنا من أبطال اليمن قائلا : « وقد وضعتم الدعوة جنبا إلى جنب مع طلقة الرصاص ، وفتحتم قلوبكم قبل أن تفتحوا نيران مدافعكم ، ووصلت رسائلكم الهادية تسبق طائرتكم ».

إن القتال فى اليمن من أجل تثبيت قواعد الثورة مهمة وقتية لن تلبث أن تنتهى ، ولكن الدعوة من أجل المبادىء الديمقراطية القائمة على الحرية والمساواة، وتكافؤ الفرص، ونشر مفاهيم الاشتراكية، والعمل من أجل الوحدة العربية الشاملة ، جميعها تتطلب عملا مستمرا ، وجهودا جبارة ، لإتمام عملية التحويل من مجتمع إقطاعى متخلف إلى مجتمع ديمقراطى إشتراكى متقدم. ولهذا يمكننا القول بأن جنودنا فى اليمن كانوا أصحاب رسالة ، رسالة تقدم وعمران .

وقد تسببت ثورة اليمن فى توتر العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، فوجود الإمام البدر داخل الأراضى السعودية وعلى مقربة من الحدود اليمنية لشن هجمات مستمرة على قواتنا فى اليمن لم تساعد بأى من الأحوال على الإبقاء على العلاقات الودية بين الدولتين ، بل ربما أدت - لو استمرت العلاقات فى التدهور - إلى عواقب وخيمة ، لن يستفيد منها - بطبيعة الحال - سوى أعداء العرب .

ثالثا - مرحلة وحدة العمل

تطورت الأحداث فى تلك الفترة لغير صالح العرب ، فقد استغلت إسرائيل فرصة تمزق الجبهة العربية وتباعدها لتقوم بضربتها فى تنفيذ مشروعات تحويل

مجرى نهر الاردن ، ومع أن الثورة المصرية قد تحملت « على أساس وحدة الهدف مسئوليات ضخمة فى سوريا ، وفى الجزائر ، وفى العراق ، وفى اليمن وغيرها على طول العالم العربى وعرضه ، » (١) لم تدخر وسعا فى المبادرة الى إظهار الحاجة الماسة « الى صيغة عاجلة جديدة للعمل العربى ، لاتعود به الى مرحلة وحدة الصف ... وفى نفس الوقت لاتغفل عن الأخطار الملحة فى انتظار تحقق وحدة الهدف . » لاسيما وأن الجمهورية العربية المتحدة كانت تعلم بنقص الاستعدادات الدفاعية فى بعض الدول العربية المتاخمة لحدود إسرائيل ، مما يشكل خطرا على تلك الدول ، بل على المنطقة العربية بأسرها .

ومع وجود الخلافات بين بعض الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة ، ، فإنها لم تتردد - إدراكا منها لخطورة الأوضاع فى المنطقة العربية - فى المناداة بوحدة العمل العربى « كبديل مؤقت لوحدة الهدف التى لم تتحقق ، فتلتقى الدول العربية « على خط واحد بالذات يصبون عنده كل ما يمكن أن يتوافر لديهم من الامكانيات . »

مؤتمرات القمة العربية

إستقر رأى الجمهورية العربية المتحدة على الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى ، وتم ذلك فى القاهرة فى شهر يناير سنة ١٩٦٤ ، وقد بذلت جهودا مشكورة - بغير رواسب من ظروف سابقة - للعمل على إنجاح المؤتمر .

وبعد أن تناقش الملوك والرؤساء فى الموقف الخطير الذى نجم عن عدوان

(١) من خطاب السيد الرئيس فى افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥

اسرائيل على المياه العربية بقصد جلب المزيد من قوى العدوان ، اتخذت القرارات التالية :(١)

أولا – إتخاذ « القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيونى الماثل ، ســـواء فى الميدان الدفاعى أو الميدان الفنى ، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره . »

ثانيا – العمل « على إنهاء الخلافات وتصفية الجو العربى من جميع الشوائب وايقاف جميع حملات أجهزة الإعلام ، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة ضمانا للتعاون البناء الجماعى ، ودرءا للمطامع التوسعية العدوانية التى تهدد العرب جميعا على السواء . »

ثالثا – يؤكد الملوك والرؤساء « أن العرب فى موقفهم الدفاعى العادل سينظمون علاقاتهم السياسية بالدول على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية فى العالم العربى . »

رابعا – تهيب الدول العربية بدول العـــالم وشعوبها التى تقدس حقوق الأفراد والشعوب ، وكذلك الدول الافريقية والآسيوية التى آمنت بمبادىء باندونج ، وارتبطت بميثاق أديس أبابا ، وجميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل ، أن تقدم صادق التأييد والعون للعرب فى نضالهم العادل .

خامسا – الإيمان « بعدالة الكفاح العربى وواجب تأييده ضد الاستعمار فى الجنوب اليمنى المحتمل وعمان ، وبعدالة الكفاح الوطنى فى أنجولا وجنوب أفريقيا وكل مكان فى العالم ، فقضايا الحرية والعدل وحدة لاتتجزأ . »

---

(١) بيان ملوك ورؤساء جامعة الدول العربية فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٤

سادسا - « يؤكدون الايمان بحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة . كما يؤمنون بمبـــدأ التعايش السلمى بين الدول وبسياسة عدم الانحيـاز . »

سابعا - قرر الملوك والرؤساء الاجتماع مرة فى السنة على الأقل ، على أن يكون الاجتماع المقبل بالاسكندرية فى أغسطس (آب) عام ١٩٦٤ .

وقد اجتمع مؤتمر القمة العربى الثانى فى الاسكندرية فى الموعد المحدد له ، وكان جدول أعماله إستمرارا لجدول أعمال المؤتمر الاول ، مع بيان العقبات التى اعترضت تنفيذ مقررات مـــؤتمر القمة العربى الاول ، ووسائل تذليل تلك الصعاب . ويذكر السيد الرئيس جمـــال عبد الناصر خلاصة أعمال هذين المؤتمرين بقوله :

« ولقد انبثقت عن المؤتمرين إحتمالات هامـة ، بينهـا إنشاء قيادة عربية موحدة ، وقيام كيان فلسطينى يتمثل فى منظمة تحرير فلسطين ، وجيش فلسطين ، ومشروعات عربية للاستفادة من ميـاه نهر الأردن . . ولقد ساهمت الدول العربية فى تكاليف هذه الخطة الايجابية . . كما ساهمت فى توفير إعتمادات لهـا قيمتها لتعزيز الدفاع العربى فى ثلاث من البلاد العربية المحيطة باسرائيل . . هى سوريا والأردن ولبنان . » (١)

أزمـة الثقة

فرضت وحدة العمل نفسها على العرب تحت ضغط الظروف المتناهية فى الدقة والخطورة . ولم يكن لوحدة العمـل أن تعيش أو أن توجد على الإطلاق لولا

---

١ - خطاب السيد الرئيس فى افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة

إدراك الأطراف المعنية بالأمر بأن الأخطار التي تهددها تهون أمامها إختـلاف النظرات الاجتماعية .

ومع ذلك واجهت وحـدة العمـل أزمة ثقة لازمت الفترة فيما بين انعقاد مؤتمر الاسـكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ ومؤتمر الدار البيضـاء (مؤتمر القمة العربى الثالث)فى سبتمبر سنة ١٩٦٥.وقد ساعدعلى استفحال تلك الأزمة تصريحات الحبيب بورقيبه رئيس جمهورية تونس بشأن قضية فلسطين ، وموقف بعض الدول العربية من ألمانيا الغربية بعد إقدامها على تسليح إسرائيل سرا متجاهلة صداقة العرب ، وتردد بعض الدول العربية فى تنفيذ ما اتفق عليه فى مقررات مؤتمرى القمة العربيين .

وإزاء هذا الموقف الخطير ، كان على الجمهورية العربية المتحدة أن تختار أحد طريقين : « إما أن تنفض كل سياسة مؤتمر القمة . . كل سياسة وحدة العمل . . ويتحمل كل منا مسئوليته التاريخية . . وإما أن تعطى للصيغة الجديدة – بجهد جديد – مهلة أخرى للحياة . » (١)

اتفاق جـدة

آثرت الجمهورية العربية المتحدة الطريق الثانى ، ورأت أن تمهد لمؤتمر الدار البيضاء بتصفية مشكلة العلاقات بينها وبين المملـكة العربية السعودية بشأن اليمن ، لاسيما وأن تطورات الموقف مـع إسرائيـل تحتم تجميع كل القوى العربية لتتخذ مكانها الملائم للخطط العربية ، ومن ثمة قرر الرئيس جمال عبد الناصر السفر إلى المملـكة السعودية لحـل تلك المشكلة بنفسه مع الملك فيصل . وقد سـادت النوايا

---

٢ – المصدر السابق

الطيبة جو المحادثات ، وتمكن الطرفان من توقيع اتفاقية جدة (أغسطس سنة ١٩٦٥) وتنص على وقف إطلاق النار بين الجانبين ، وتكوين لجنة للسلام تكون مهمتها إقرار السلام على الحدود اليمنية ، والإعداد للمؤتمر الوطنى بحرض، والذى سيتكون من خمسين عضوا يمثلون جميع فئات الشعب اليمنى ، والذى سينعقد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بمدينة حرض لبحث مسألة إقرار السلام نهائيا فى ربوع اليمن ، ووسائل دعم الوحدة الوطنية .

وستكون من مهمة المؤتمر(١) ـ طبقا لاتفاق جدة ـ تقرير طريقة الحكم فى اليمن خلال فترة الانتقال ، وتشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال هذه الفترة ، وأن يضع شكل الاستفتاء الذى حدد له موعدا غايته ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

كما سيتعرض المؤتمر فى أبحاثه لوسائل تثبيت مكاسب الشعب التى تحققت له بثورة سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، ووسائل حمايتها ، والأوضاع الداخلية ، وتفرغ الشعب لحركة البناء والتعمير .

ويمكننا القول أن تدخل الجمهورية العربية المتحدة لنصرة ثورة اليمن كان عملا ضروريا ، فهى كما ينص الميثاق « تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ... فى إطار المبادىء الاساسية . »

ثانيا ـ إن الجمهورية العربية المتحدة ترى ـ كما قال الرئيس جمال عبد الناصر « أن السماح بضرب ثورة عربية ، بقوة السلاح الأجنبى كان سابقة خطيرة ، وإذا تركت بغير مراجعة ، فان كل الآمال العربية سوف تستباح وتنتهك . »

---

(١) مازال مؤتمر حرض منعقدا حتى كتابة هذه السطور . وبناء عليه فلن استطيع معرفة ماسيتوصل اليه من قرارت

ثالثا - إن القوات المصرية قامت بدور وطنى وقومى وثورى على درجة كبيرة من الكفاءة والاخلاص ، وأعطت « بطريقة مجسدة معنى حقيقيا لوحدة المصير العربى . »

رابعا - إن هذا العمـــل الثورى من قبل الجمهورية العربية قد أثبت عمليا للاستعمار « أنه لم يعد يملك حرية التصرف ضد الشعوب العربية ، كما تعود فى عصور القرصنة والقهر المسلح . »

خامسا - أن القتال الذى خاضته القوات العربية دفاعا عن ثورة اليمن قـد أفادها من الناحية الحربية ، فقد حاربت تلك القوات بكفاءة عالية ، فى ظروف غاية فى القسوة ، وفى مناطق جبلية وعرة ، بحيث أصبحت على درجة كبيرة من الكفاية العسكرية ، مما سيكون له أثره فى تقريب يوم الخلاص من إسرائيل .

سادسا - أن تلك الحرب قد جعلت المصريين يدركون بأن الآمال العراض لا يمكن أن تتحقق دون تضحيات ، وأن مصر - لكى تتبوأ مركزها اللائق بين دول العالم - لابد لها من السير فى طريق شاق وطويل ، ملىء بالتضحيات . فحرب اليمن قد هيأت المصريين نفسيا لتقبل هذا الأمر ، بعد أن كانوا بالأمس القريب يشيعون أبناءهم بالعويل والنحيب لمجرد دخولهم الجيش ، ودون أن يكون هناك حرب أو خطر نشوب حرب .

مؤتمر الدار البيضاء

كان نجاح الجمهورية العربية المتحدة فى عقد اتفاق جـدة ، من أبرز عوامـل نجاح مؤتمر الدار البيضاء ، فى هذا الجو المفعم بالأمل ، القائم على إيمان الشعوب العربية بقدرتها على حل مشاكلها بنفسها ، انعقد مؤتمر الدار البيضاء .

وأهم ما أسفرعنه مؤتمرالدارالبيضاء من نتائج ، هي أن الأساس الاستراتيجى الذى أقره مؤتمر القمة العربى الثانى بالاسكندرية قد دخل فى طور التنفيذ . وأن هذا الأساس يقوم على خطوتين :

« خطوة أولى ، هى تعزيز الدفاع العربى ، وكفالة حرية العمل داخل الأرض العربية .

« والخطوة الثانية هى تحرير فلسطين . »

وقد ارتبطت الخطوتان كل منهما بالأخرى إرتباطا وثيقا . وبهذا النجاح « نكون قد منحنا صيغة وحدة العمل فرصة جديدة للحياة ، ولكننا لانخدع أنفسنا ، ولا جماهير أمتنا ، بتصور أن هذه الصيغة هى أداة تحقيق الأمل العربى الى منتهاه . » (١)

وإذا كانت وحدة العمل هى الشعار لفترة مرحلية ـ نرجو ألا تطول ـ فإن المرحلة القادمة تتطلب من القوى الثورية العربية أن تجدد قواها ، وأن تعمق إرتباطها بالجماهير وأمانيها ، وأن الأمل معقود على الاتحاد الاشتراكى العربى للقيام بهذا الدور .

وخلاصة القول « فإن الرجاء الأصيل معقود بالقوى الثورية العربية ، وهى وحدها التى تقدر على القطيعة الكاملة مع الاستعمار ، وهى وحدها التى تقدر على إجباره بأن يفك قواعده الباقية فوق الأرض العربية ، وهى وحدها التى تقدر على مواجهة التصفية الحاسمة للخطر الصهيونى . »

---

(١) خطبة السيد الرئيس فى افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الأمة .

السياسة الدولية للجمهورية العربية المتحدة

لخص الميثاق الوطنى السياسة الخارجية للجمورية العربية المتحدة فى ثلاث خطوط عريضة ، هى :

اولا : الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أقنعته ، ومحاربته فى كل أوكاره .»

ثانيا : « العمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .»

ثالثا : « التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره .»

انبعثت تلك المبادىء السياسية الخارجية من إرادة الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت انعكاسا صادقا وأمينا لعمله الوطنى ولسياسته الداخلية القائمة على التمسك بأهداب النظام الاشتراكى .

واذا كنا قد تناولنا من قبل ـ السياسة العربية للجمورية العربية المتحدة ـ أو ما أسميناها بالدائرة العربية ، فإن الانتقال إلى السياسة الأفريقية ، أو ما أطلقنا عليه اسم الدائرة الافريقية يتطلب منا أن ندرس دور الجمهورية العربية المتحدة فى ضوء الخطوط الثلاثة العريضة التى حكمت علاقاتها الخارجية بدول العالم ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالحرب ضد الاستعمار والعمل من أجل السلام.

١ – الحرب ضد الاستعمار

فى المجال الافريقى

تلى الدائرة الأفريقية الدائرة العربية فى الأهمية ، فبحكم وجودنا فى القارة الأفريقية ، وبحكم مجاورتنا لشعوبها، وتأثيرنا فيها ، وتأثيرنا بها على مر العصور، ولا سيما فى العصر الحديث ، وكذلك بحكم وحدة المصير ، كان لا بد أن نولى الشئون الافريقية ما تستحقه من عناية واهتمام .

ومن حسن الحظ أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يدرك منذ البداية أهمية ما يجرى فى القارة الأفريقية بالنسبة لمصر ، وقد سجل تلك الانطباعات فى كتاب فلسفة الثورة ، إذ يقول : « إننا لن نستطيع بحال من الأحوال – حتى لو أردنا – أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين ... لا نستطيع لسبب هام وبديهى أننا فى أفريقيا . . . ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله ... ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء ... ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة ... والمؤكد أن أفريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوربية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى أفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا . » (١)

---

(١) الرئيس جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة . ص ٦٣ وما بعدها

وقد تأكدت هذه النظرة السياسية بعد اللقاءات المختلفة التى تمت على مختلف المستويات بين الدول الافريقية ، والتى كانت الجمهورية العربية المتحدة القاسم المشترك الأعظم فيها ، والقوة الدافعة لها بحكم كونها قاعدة النضال الثورى فى أفريقيا ، وملتقى وملجأ وملاذا لأحرار أفريقيا وثوارها . فجاء الميثاق الوطنى مقررا لهذه الحقيقة التاريخية بعد تجربة اللقاءات الأفريقية الحكومية منها والشعبية. وقد بلور سياسة مصر إزاء القارة الأفريقية بقوله « أن شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لإفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ... أن شعبنا ينتمى إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

« وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ، يؤمن بتضامن أسيوى أفريقى . »

وصلة مصر بأفريقيا قديمة قدم التاريخ المصرى ، تدل عليها آثارها القديمة ، ثم يلى ذلك تاريخ مصر المسيحية والإسلامية ، كما بدأ بعد ذلك الاسلام والعروبة ينتشران فى القارة ، وأخذت مراكز الحضارة الاسلامية ممثلة فى القاهرة والزيتونة وفاس والقيروان تلعب دورها فى نشر الفكر الاسلامى فى بلدان أفريقيا .

وفى العشرينات من القرن التاسع عشر فتحت مصر السودان ، وقادت حركة الكشوف الجغرافية للتعرف على منابع النيل . وما أن أشرف الربع الثالث من القرن الماضى على الانتهاء حتى كانت مصر تمتلك امبراطورية أفريقية واسعة تتوغل فى قلب القارة إلى منابع النيل ، وتمتد على ساحل أفريقيا الشرقى لتشمل الصومال، وبدت دولة وادى النيل حقيقة واقعة تشمل وادى النيل كله ، وملحقات أخرى.

وظلت وحدة وادى النيل « موجودة فى تيارات الفكر المصرى وفى جميع المفاوضات المصرية الانجليزية ، حتى جاءت ثورة ١٩٥٢ فأدخلت مبدأ حق تقرير المصير فى الموقف وحلت القضية حلا جذرياً بمعاهدة ١٩٥٣ ما تبعها من أحداث . » (١)

ومما تجدر الإشارة اليه أن توغل النفوذ المصرى إلى قلب أفريقيا قد ساعد ـ دون ريب ـ على وصول المؤثرات العربية الاسلامية إلى تلك الجهات . وهناك حقيقة أخرى يجب ألا نغفلها ، وهى أن المفهوم المصرى عن الوحدة الافريقية لم يكن مفهوما متكاملا ، وإنما كان تصورها للوحدة جزئيا ، وذلك نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية التى سادت فى تلك الفترة . « لقد عرفت مصر أفريقيا الزنجية وإفريقيا الاسلامية ، وافريقيا العربية ، وافريقيا النيلية . ولكن صورة أفريقيا القارية الشاملة ظلت بعيدة من التصور المصرى حتى عرفتها مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين . » (٢)

وإذا كانت أفريقيا قد تأثرت بتيار الفكر العربى عن طريق البلدان الأفريقية الناطقة بالضاد ، فان هذا التيار لم يكن الوحيد فى هذه القارة ، بل شاركه تياران آخران . تيار الناطقين باللغة الانجليزية ، وتيار الناطقين باللغة الفرنسية ويمثلون سكان المناطق التى خضعت للحكمين الانجليزى والفرنسى والذين تأثروا إلى حد كبير بتوجيه الدولتين الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا . وقد عاشت التيارات الثلاثة جنبا إلى جنب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم تلاقت فى النصف الثانى منه ، وكان لهذا اللقاء أثره فى تطورها من حيث الشكل

١ ـ د . عبد الملك عودة : فكرة الوحدة الافريقية ص٩

٢ ـ المصدر السابق ص ٨٤ .

والعمل والمضمون فى إطار الوحدة الافريقية الكاملة التى بدت فى المؤتمرات الافريقية التى انعقدت منذ مؤتمر أكرا عام ١٩٥٨ إلى مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣ .

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن العمل من أجل الوحدة الافريقية الشاملة لم يكن فى تصور مصر إلا بعد قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ . كما أن العمل من أجل تحرير أفريقيا وتصفية الاستعمار بها لم ينشط بشكل جدى إلا منذ قيام الثورة ومنحها السودان حق تقرير المصير . وقد دل موقف مصر من الاعتراف للسودانيين بحق تقرير المصير على مرونة عقلية الحاكمين فى مصر ، ومجاراتهم للتغيرات التى حدثت فى المحيط الدولى نتيجة انهيار النظام الإستعمارى ، ويقظة الشعوب المغلوبة على أمرها ، وتطلعها إلى التحرر والاستقلال .

وبذلك تخلصت مصر من التناقض فى سياستها ، هذا التناقض القائم على أساس مطالبتها بحق تقرير المصير بالنسبة لها ، وإنكارها ذلك على السودان ، فكان على مصر ـ كما صرح بذلك وزير خارجيتها أمام مجلس الأمة المصرى (٢ سبتمبر سنة ١٩٥٧) ـ أن تصحح هذا الوضع « وكان سبيل الخروج إعتراف مصر للسودان بما طالبت به فلسطين ومراكش والجزائر وتونس واندونيسيا وكل بلاد الأرض من حق فى تقرير المصير ، وكان ذلك إعترافا استقام به المنطق واعتدل الميزان وزادت وقفة مصر فى جانب الحرية قوة ومضاء . »[1]

ويمكننا القول بأن تصفية المسألة السودانية على هذا النحو كان نقطة إنطلاق وتحول فى نظرة مصر لأفريقيا ، فانهيار النظرة الضيقة للوحدة فى إطار مصر والسودان ، قد حرر مصر من القيود التى فرضتها عليها الأوضاع التاريخية فى القرن

---

(١) بيان وزير الخارجية المصرية فى مجلس الأمة المصرى فى جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٧

التاسع عشر . وأصبح مدلول الوحدة فى نظرها أعم وأشمل وأعمق من مجرد وحدة بين قطرين قد يعتبرها البعض قد فرضت عن طريق الغزو أو التبعية . وليس معنى ذلك أن هذه النظرة الجزئية لافريقيا قد انمحت تماما من تصور الجمهورية العربية المتحدة ، بل مازالت قائمة ، ولكن فى إطار النظرة الشاملة القائمة على مبدأ حق تقرير المصير ، وحق كل شعب فى اختيار نوع الحكم الذى يريده ، والنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يرغب فيه .

ومما يثير الدهشة أن افريقيا ظلت حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ترزح تحت عبء الاستعمار الغربى ، بحيث لم يزد عدد الدول المستقلة فيها - إذا استبعدنا حكومة جنوب افريقيا الغير افريقية - عن ثلاث دول هى : أثيوبيا وليبيريا ومصر إذا جاز لنا من الناحية الرسمية أن نعد مصر دولة مستقلة ذات سيادة . ولقد مثلت هذه الدول الثلاث القارة الافريقية بأكملها فى هيئة الأمم المتحدة . ولو عرفنا بأن عدد دول افريقيا خمسون دولة ، لكان معنى ذلك أن افريقيا قد مثلت فى تلك المنظمة الدولية بنسبة ٦٪ فقط [١] .

وبقيام الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بذغ فجر جديد على القارة ، وأخذ الافريقيون يتطلعون إلى تلك الثورة الفتية مبهورين ، ويرقبون بحذر ذلك الصراع الذى نشب بين قوى التحرر وقوى الاستعمار ممثلة فى قوات الاحتلال البريطانية بمصر .

وشاءت الأقدار أن تنجح الثورة فى عقد معاهدة الجلاء ، وأن تتخلص من الإحتلال بعد أن حررت السودان من قبضته . لقد نادت الثورة المصرية بأنها

(١) د . بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية ص ٩

تبغى الحرية لها ولغيرها من الشعوب ، وضربت لذلك أروع الأمثال حينما آثرت السودان على نفسها ، وحلت مشكلته قبل أن تحل مشكلتها . وبذلك أثبتت بأنها تعنى ما تقول .

كان لاستقلال السودان مغزى كبيراً بالنسبة لإفريقيا ، فهو بحكم امتداده الى أعماق القارة ، ومجاورته لعدد غير قليل من الدول الافريقية المستعمرة ، قد حمل اليها تيار الحرية قويا جارفا ، فبدأت الشعوب الافريقية التى تنوء تحت وطأة الاستعمار تستيقظ من غفوتها ، وتهب للمطالبة بحريتها وتحرير أراضيها من دنس الاحتلال . وقد وجدت فى ثورة مصر المثل الذى يجب أن يحتذى . وقد نوه الرئيس جمال عبد الناصر فى خطبته فى الذكرى التاسعة لمعركة السويس بهذا الأثر حين قال : « ... إن حرية مصر كنتيجة لانتصار إرادتها فوق إرادة الاستعمار سوف تكون لها آثار بعيدة المدى، آثار بعيدة فى مصر نفسها، وآثار بعيدة فى العالم العربى الذى تنتمى مصر اليه ، وآثار بعيدة فى افريقيا ، وآثار بعيدة على كل حركة التحرير الوطنى ومقاومة الاستعمار فى العالم . » (١)

قامت الثورات الافريقية فى كل مكان ؛ ورأت انجلترا أن استقلال مصر والسودان قد جر عليها الكثير من المتاعب ، وأن شعلة الحرية التى رفعت فى مصر قد وصلت إلى أعماق القارة عن طريق السودان ، فأخذت تفكر جديا فى القيام بعمل ما يحول دون وصول رياح الحرية الى وسط وجنوب أفريقية حيث تتركز الاستثمارات المالية الغربية الضخمة فى صورة شركات احتكارية لاستغلال موارد البلاد الطبيعية من زراعية ومعدنية وحيوانية . وقد هداها تفكيرها الى محاولة

(٣) من خطبة السيد الرئيس فى الحفل الذى أقيم ببور سعيد فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ للاحتفال بالذكرى التاسعة لمعركة السويس

إثارة الفتن والاضطرابات فى جنوب السودان ، والعمل على فصله عن الشمال ، لتصنع منه حاجزا منيعا يقف دون تسرب التيارات التحرريه التى تهدد مصالحها تهديدا خطيراً ، ولكنها لم تنجح .

مؤتمر باندونج

وكان مؤتمر باندونج فى ابريل عام ١٩٥٥ نقطة تحول خطيرة فى تاريخ القارتين الكبيرتين أفريقيا وآسيا . فلأول مرة فى التاريخ تجتمع دول القارتين بمحض إرادتها وبرغبة شعوبها لتقرير مصيرها بنفسها ، ولاتخاذ موقف موحد من الشئون العالمية والافريقية يتفق مع مصلحتها . وقد اشتركت من القارة الافريقية خمس دول ، هى : مصـــر والسودان واثيوبيا وساحل الذهب وليبيريا .

وتمكنت القيادات الموجودة فى المؤتمر والتى تمثلت فى الرئيس جمال عبد الناصر ونهرو وشوإن لاى أن تقرر مبادىء جديدة اتفقت عليها حكومات تلك الدول . ورغم الاختلاف فى الرأى بشأن بعض المشكلات ، فإنه لم يكن ثمة خلاف بينها فى موقفها من الاستعمار على وجه الخصوص . وفيما يلى أهم ما تضمنته قرارات المؤتمر :

أولا : ضرورة التعاون الاقتصادى فيما بين دول المؤتمر بما يعود عليها بالنفع، وبما يحقق مصلحتها .

ثانيا : تحقيق التعاون الثقافى المثمر فيما بينها لدرء الاستعمار ولتنمية الثقافات القومية للشعوب .

ثالثا : أما فيما يتعلق بالشئون السياسية ، فقد أعلن المؤتمر تأييده الكامل

للبادىء الأساسية لحقوق الانسان ، ولمبدأ حق تقرير المصير للشعوب والأمم ، ونبذه لسياسة التفرقة والتمييز العنصرى . « وأعرب المؤتمر عن عطفه الحـار وتأييده للموقف الشجاع الذى يقفه ضحايا التمييز العنصرى وبخاصة فى الشعوب الأفريقية . . . وحيا أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم، وأكد إصرار الشعوب الآسيوية الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر للعنصرية مما قد يكون متخلفا فى بلادها . »

رابعا : وفيما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة ، فقد أعلن المؤتمر أن الاستعمار فى جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له ، وأن خضوع الشعوب للاستعباد مناقض لميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لتلك الشعوب ، ودعوة الدول المعينة بالأمر إلى منح الحرية والاستقلال لجميـع تلك الشعوب .

خامسا : أما فيما يختص بالمشاكل الأخرى ، فقد أعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعب فلسطين العربى ، وتحقيق حل المسألة سلميا ، وتأييد موقف أندونيسيا فى قضية إيريان .

سادسا : دعم السلام والتعـاون الدولى ، عن طريق ضم أكبر عـدد من الدول ذات الكفاية لعضوية المنظمة الدولية ، وكذلك تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية الأفريقية فى مجلس الأمن تمثيلا عادلا ، ووضع حد للتوتر الدولى ونزع السلاح ، وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها واستخدامها . « وأعلن المؤتمر أن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام . »

سابعا : إعلان توكيد السلام والتعاون العالميين عن طريق التعـاون بين الدول كلها ، لتحقيق خفض التسلح وتحريم الأسلحة الذرية بإشراف رقابة دولية .»

واستخدام الطاقة الذرية فى المقاصد السلمية ، ومنح « جميع الأمم الحق فى أن تختار بحرية نظمها السياسية والإقتصادية وطريقة حياتها وفقا لأغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة . » (١)

كان مؤتمر باندونج أول مؤتمر من نوعه فى التاريخ الحديث يجتمع لوضع أسس عادلة لحل مشكلات أفريقيا وآسيا ، وكذلك مشكلات العالم تدعيما للسلام العالمى ، طبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة . فلم يكن المؤتمر صورة من المؤتمرات التى عرفها العالم من قبل والتى كانت تضم الدول الكبرى صاحبة المصالح لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ .

كذلك ترجع أهمية مؤتمر باندونج بالنسبة لأفريقيا أن تسع وعشرين دولة آسيوية وأفريقية « ممثلة بذلك دخول الرجل غير الأبيض ميدان هذه العلاقات ومشاركته مشاركة إيجابية وفعالة فى تنظيم قواعد المجتمع الدولى على أساس من مبادئه الروحية وقواه المعنوية ومقدراته المادية ، بعد أن عزله الاستعمار عن الأسرة الدولية عصورا طويلة . » (٢)

زد على ذلك أن مبادىء مؤتمر باندونج قد فرضت نفسها على كل المؤتمرات التى عقدت بعد ذلك ، سواء أكانت مؤتمرات عربية أو أفريقية أو آسيوية - أفريقية أو مؤتمرات دول عدم الانحياز ، أو فى الاجتماعات الثنائية التى كانت تتم بين الرئيس جمال عبد الناصر ورؤساء الدول . فأصبحت تلك المبادىء إذن

---

(١) قرارات مؤتمر باندونج ابريل سنة ١٩٥٥

(٢) د. عز الدين فودة : السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة . من كتاب عشر سنوات مجيدة ص٣١

حجر الزاوية فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة ، ودول أفريقيا وآسيا .

كما أن تلك المبادىء كانت الأساس فيما تضمنه خطاب (١) الرئيس جمال عبد الناصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من مقترحات لحل مشكلات العالم ، إذ يقول : « وإذا جاز لى أن أتقدم أمامكم الآن بحلول لما يواجهنا من مشاكل فإننى أجد خير ما يمكن أن أقدمه لكم هو صورة من تفكيرنا عندما كنا تسعا وعشرين دولة آسيوية وأفريقية اجتمعت فى باندونج وناقشت مشاكل العالم وقتها ... وإننا نؤمن أن وراءها تأييدا أوسع وأبعد . وإننا نقدمها هنا طريقا للسلام وطريقا للحرية وطريقا للرخاء للبشر كلهم على اختلاف أوطانهم وألوانهم وأديانهم ، بلا تفرقة ولا تمييز . . . ولعل خير مافيها أن الذين وضعوها لم يفعلوا ذلك من مراكز القوة العسكرية ولا من أحلام التحكم الاستعمارى ولا إستنادا إلى الأسلحة الذرية التى تملأ مخازنهم ، وإنما من تجاربهم وحدها ومن آمالهم لأنفسهم ولغيرهم . من هذا كله كان الإلهام . »(٢)

ومن باندونج بدأ عهد المؤتمرات غير الاستعمارية ـ لو صح هذا التعبير ـ ونشطت تلك المؤتمرات والإجتماعات السياسية الأفريقية الصرفة بصورة لم تعهد من قبل بحيث بلغ مجموعها ثمانين مؤتمر وإجتماعا فى المدة مابين أبريل سنة ١٩٥٨ وديسمبر سنة ١٩٦١ .(٣)

---

(١) خطاب السيد الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الخامسة عشر . فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠

٢) المصدر السابق .

(٣) د. بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية ص٩

ونظراً لكثرة تلك المؤامرات والاجتماعات التى أشرنا إليها فسنتعرض لأهمها بادئين بتلك التى كان لها أثر واضح أو التى تمخض عنها إقامة منظمات أفريقية ، سواء أكانت تلك المنظمات لها الطابع الإقليمى أو تلك التى لها الصفة القارية .

والمنظمات الإقليمية أو الجزئية هى تلك التى تتميز بأنها تتكون من دولتين متجاورتين أو أكثر لإنشاء دولة موحدة أو إتحادية ، ويكون لها على الأعضاء المنتمين اليها سلطة كبيرة فى النواحى السياسية والإقتصادية ، كما أن تعددها لايعوق قيام الوحدة الأفريقية ، مثل الاتحاد بين مصر والسودان تحت التاج المصرى الذى تقرر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، والذى لم يكن له أى أثر لأنه صدر من جانب واحد . وإتحـــاد مالى الذى تكون من السنغال والسودان الفرنسى ، وفولتا العليا ، وداهومى فى ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ . ومجلس الوفاق الذى تكون من دول ساحل العاج ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وداهومى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ . واتحاد الدول الأفريقية من كل من جمهوريات مالى ، وغينيا ، وغانا .

أما المنظمات القارية فهى تلك التى تتسم بعدم الترابط القوى بين أعضائها ، ولا تؤدى إلى قيام وحدة أو إتحاد بين أعضائها ، كذلك لايكون لها سلطان كبير عليهم فى الميادين السياسية والاقتصادية ، كما أن تعددها يؤدى إلى تجزئة القارة وليس الى وحدتها .[٣] مثل منظمة الدار البيضاء ، ومنظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى ، ومجموعة منروفيا .

وسنراعى فى دراستنا لتلك المنظمات والمؤتمرات إبراز دور الجمهورية العربية وسياستها إزائها .

---

(٣) المصدر السابق ص١١

مؤتمر الشعوب الاسيوية الافريقية (يناير ١٩٥٨)

كان مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية مكملا لمؤتمـــر باندونج ، ومدعما لمبادئه العشرة ، فاذا كان المؤتمر الأول مؤتمر حكومات ، فان المؤتمر الثانى قوامه الشعوب ، تلك الشعوب التى طال حرمانها من مباشرة حكم نفسها بنفسها ، ومن اختيار نوع الحكم الذى ترتضيه. وقد اجتمعت تلك الشعوب بمدينة القاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وأول يناير سنة ١٩٥٨ ، يحدوها الأمل فى أن تجد حلا لمشكلاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، بالتعاون القائم على أساس الثقة والاحترام المتبادلين،والفهم العميق لما يجرى حولها من أحداث .

ولعل اجتماع مؤتمر الشعوب فى القاهرة بالذات له مغزى كبير ، ويدل دلالة واضحة على أن القاهرة أصبحت قبلة الشعوب المتحررة والمتطلعة إلى التحرر بحكم كونها قاعدة النضال الشعبي الثورى، ومعقلا من معاقل الحرية فى إفريقيا وآسيا .

وجاء فى البيان الذى أعلنه المؤتمر عقب انتهائه بأن « موافقة المؤتمر بالإجماع على عدة مقترحات لحل المشاكل المختلفة ، الأمر الذى يدل على أن شعوب آسيـا وافريقيا وهى تعمل على تدعيم السلام قد بلغت مستوى عاليـا من الوحـــدة كما توصلت إلى برنامج مشترك تعمل بمقتضاه . وقد وافق المؤتمـــر بالاجماع على إنشاء هيئة دائمة فى القاهرة هدفها العمل على تحقيق قراراته » . كما أعلن أعضاء المؤتمر عن تمسكهم بمبـــادىء مؤتمر باندونج العشرة التى لاقت على الدوام تأييد شعوبها خلال السنوات الماضية (١) .

---

(٢) قرارات مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية المنعقد فى القاهرة من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ الى أول يناير سنة ١٩٥٨

وقد تضمنت القرارات معالجة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية .

ففيما يتعلق بالقرارات السياسية أوصى المؤتمر بتحريم تجـــربة الأسلحة الذرية واستخدامها ، والعمل من أجل نزع السلاح واستبعاد شبح الحرب . وكذلك المطالبة بتمثيل البلاد الافريقية والآسيوية فى هيئة الأمم المتحدة تمثيلا صحيحا ، وتصفية الاستعمار فى كل أجزاء العالم، واستنكار سياسة التفرقة العنصرية وتأييد كفاح الجزائر فى الحصول على الاستقلال ، وحقوق العرب فى فلسطين .

فى الناحية الاقتصادية طالب أعضاء المؤتمر بمواصلة الكفاح ضد الاستعمار لاستخلاص الثروات الطبيعيـة للقارتين والتى تمثل ٥٩ ٪ من ثروات العـالم و ٧٠ ٪ من قوى البشرية فيه،أى العمل من أجل الاستقلال الاقتصادى الكامل وتنمية التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى فيما بين دولها .

وفيما يتعلق بالشئون الاجتماعية ، أوصى أعضاء المؤتمر بالعمل على رفـع مستوى معيشة سكان القارتين ، ورعايتهم صحيا .

كما أشاد بالعمل على النهوض بشعوب القارتين ثقافيا ، عن طريق تبـــادل الأساتذة والطلبة وعقد المؤتمرات الثقافية والعمالية .

وقد طالب المؤتمر بانشاء منظمة دائمة لتضامن الشعوب الافريقية الآسيوية يكون مقر سكرتاريتها الدائمة مدينة القاهرة ، ومهمتها تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر .

مؤتمر أكرا (١٥ ابريل ١٩٥٨)

ومن أكرا عاصمة غانا وجهت الدعوة إلى الجمهورية العربية المتحدة لحضور

مؤتمر حكومات أفريقية المستقلة للنظر فى قضايا الشعوب الافريقية منسجمة فى ذلك مع خططها ومبادئها . وقد اشتركت فى هذا المؤتمر ثمانى دول هى، الجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا وتونس والمغرب والحبشة وغانا وليبيريا . وقد وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة وفد برئاسة محمود فوزى وزير الخارجية .

وفى يوم افتتاح المؤتمر أرسل اليه الرئيس جمال عبد الناصر برقية تأييد ، معبرا فيها عن المبادىء التى تعتنقها الجمهورية العربية المتحدة جاء فيها : « فى هذا اليوم الذى يجتمع فيه ممثلو الشعوب الافريقية يدا واحدة ، يسعدنى أن أحيى كفاح هذه الشعوب من أجل الحرية والاستقلال ، ولن يعوق طريق شعوب أفريقيا عائق طالما تضامنت شعوبها موحدة كفاحها للحرية والمساواة بين الأجناس للسلام ولتحقيق خير البشرية . وأن هذه الانتفاضة التى عمت شعوب أفريقا لتجد صداها بين شعوب شقيقة فى آسيا لتحقق التضامن الافريقى الاسيوى غايته التى وضعت أسسها فى مؤتمر باندونج .

« إن شعب الجمهورية العربيه المتحدة ، إذ يشارك فى هذا المؤتمر يضع كل قواه فى خدمة هذا التضامن ، الذى ربط بين الشعوب التى تريد أن تقرر مصيرها بنفسها دون دخيل ، وأن تنال خيرات أراضيها دون مغتصب وأن يتحقق لبنيها كافة ما للانسان الحر من حقوق » .

وأعلن محمود فوزى وزير الخارجية فى المؤتمر موقف الجمهورية العربية المتحدة بقوله ، « وانى أعلن أن الجمهورية العربية المتحدة تؤكد لكم فى تواضع وفى حزم أنها تدرك مسئوليتها المزدوجة بوصفها دولة افريقية وآسيوية فى الوقت نفسه .

« إن قيام هذه الجمهورية الحديثة والعريقة فى شرق افريقيا وغربى آسيا قد جاء تأكيدا للشخصية الافريقية الاسيوية الناهضة التى تجلت فى مؤتمر باندونج

والتى تتجلى اليوم فى مؤتمر أكرا » .

وفى هذا المؤتمر تقدمت الجمهورية العربية المتحدة بمبادىء ثمانية ، وطلبت من الأعضاء دراستها وإقرارها ، وهى تتلخص فى وجوب دعم السلام والمطالبة بتطبيق مبادىء مؤتمر باندونج وقرارات مؤتمر القاهرة الثانى لتضامن الشعوب الافريقية والآسيوية .

وقد صدرت قرارات المؤتمر متضمنة تلك المبادىء فى اتخاذ سياسة خارجية مشتركة تقوم على أساس عدم الانضمام إلى أى من الكتلتين ، وتحديد موعد لإعلان استقلال الدول الافريقية الغير مستقلة ، والاعتراف بجبهة التحرير الوطنى الجزائرية بأنها الممثل الوحيد للشعب الجزائرى، والتنديد بسياسة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، وضمان سيادة دول أفريقية المستقلة وسلامتها ومنع التدخل الأجنبى فى مختلف صوره وأشكاله .

ومما تجدر ملاحظته على هذا المؤتمر :

أولا : أنه اجتمع فى قلب القارة الافريقية وتحت شعار «افريقيا للافريقيين»

ثانيا : أن الجمهورية العربية المتحدة قد منحته التأييد التام ، ووضعت كل امكانياتها لإنجاحه وتحقيق أهدافه .

ثالثا : إن هذا المؤتمر قد ضم دول افريقيا الناطقة باللغة العربية الى دول أفريقيا الناطقة باللغة الانجليزية ، ومثل أفريقيا السوداء وأفريقيا العربية ، وبذلك سقط الحاجز المنيع الذى أقامته السياسة الاستعمارية لتمزيق شمل القارة .

رابعاً : نادى بعض الدارسين بأن العمل المنظم من أجل الوحدة الافريقية انما بدأ بانعقاد هذا المؤتمر .

خامسا : أن قراراته قد دعمت مبادىء مؤتمر باندونج ، لا سيما مايتعلق بسياسة عدم الانحياز وتصفية الاستعمار .

ولم ينقض عام على إنعقاد مؤتمر الشعوب الآسيوية الافريقية فى القاهرة (يناير سنة ١٩٥٨) حتى إستقبلت القاهرة وفود شباب آسيا وأفريقيا لحضور مؤتمر تضامن الشباب الآسيوى الأفريقى ، وذلك لبحث ودراسة إمكانيات الشباب فى القارتين ، وما يمكنهم القيام به لتدعيم التضامن الافريقى الآسيوى ، وإقرار السلام ، ونزع السلاح ، وتحريم إستخدام الأسلحة النووية . وكذلك بيان الأهمية التى تعود على شعوب القارتين من إستخدام تلك الطاقة الجبارة من الشباب فى تقدمها ورقيها .

مؤتمر الدول الافريقية المستقلة (يوليو ١٩٦٠)

كان اجتماع هذا المؤتمر خطوة على الطريق فى بناء الوحدة الأفريقية الشاملة. وقد انعقد فى أديس أبابا فى شهر يوليو سنة ١٩٦٠ .

وأسفر إجتماعه عن اتخاذ قرارات تتضمن العمل على توطيد السلام والأمن الدوليين تمشيا مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمرى باندونج وأكرا، والتمسك بحق تقرير المصير للشعب الجزائرى كأساس عملى للوصول إلى تسوية عادلة ، ومحاسبة حكومة جنوب أفريقية على سياستها إزاء اقليم جنوب غرب أفريقية ، والتنديد بتفجير فرنسا لقنبلتها الذرية فى الصحراء الأفريقية ، وكذلك إعراب المجتمعين عن إيمانهم بأن التعاون والوحدة فيما بينهم السبيل إلى المحافظة على استقلال وسيادة دول افريقيا ، والعمل من أجل استئصال الحكم الإستعمارى فى أفريقيا ، ووضع حد لسياسة التميز العنصرى .

كما أوصى المؤتمر بإنشاء منظمة أفريقية يطلق عليها إسم مجلس التعاون الاقتصادى الافريقى ، وبنك تجارى أفريقى مشترك ، وبنك مشترك للتنمية الاقتصادية . وأيضا التوصية بانشاء منظمة أخرى تحت اسم المجلس الافريقى للتعاون التربوى والثقافى والعلمى .

ولقد آتت تلك الجهود الأفريقية ثمراتها فى المجال العالمى وداخل نطاق الأمم المتحدة ، حيث استطاعت الدول الأفريقية والآسيوية بمساندة الدول غير المنحازة أن تتقدم ثلاث وأربعون دولة بمشروع قرار بتصفية الاستعمار ، بناء على إقتراح خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى . ونجح المشروع فى انتزاع موافقة الجمعية العامة عليه فى جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بأغلبية ٩٠ صوتا ضد لا شىء وامتناع تسع دول عن التصويت . وقد حضر هذه الجلسة التاريخية الرئيس جمال عبد الناصر .

وقد خشيت الدول الافريقية الآسيوية أن يكون مصير قرار الجمعية العامة للأمم بشأن تصفية الاستعمار نفس المصير الذى لقيته القرارات الخاصة بقضية فلسطين أو غيرها من القرارات التى تتعارض مع مصالح الدول الاستعمارية الكبرى . ولذا فعند اجتماع الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، تقدمت ثمانى وثلاثون دولة آسيوية أفريقية ـ بما فيها الجمهورية العربية المتحدة بطبيعة الحال ـ بمشروع قرار يرمى الى تشكيل لجنة من سبع عشرة دولة ، تكون مهمتها العمل على ضمان تنفيذ قرار ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الخاص بتصفية الاستعمار . على أن تقوم اللجنة بدراسة هذا الموضوع وبتقديم تقرير عنه إلى الجمعية العامة فى دورتها القادمة .

ووافقت الجمعية العامة على مشروع القرار فى جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١

بأغلبية ٩٧ صوتاً ضـــد لاشيء ، وامتناع أربع دول عن التصويت .

صدر هذان القراران فى وقت اشتد فيه الصراع بين الدول الاستعمارية وشعوب المستعمرات ومن ورائها الدول التى تساندها وتبارك كفاحها . وكان لصدورهما على هذا النحو صدى عميقا فى نفوس شعوب المستعمرات فازدادت حركة الكفاح قوة وعنفا ، وتمثل ذلك فى تحرير الهند لمستعمرة جوا البرتغاليه بقوة السلاح ، وكذلك فى اتخاذ أندونيسيا الاستعدادات الحربيه لتحرير إيريان الغربية من قبضة هولندا ، واشتداد الثورة فى الجزائر والكونغو وأنجولا .

كان قرار الجمعيه العامه للأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار بمثابه الاعتراف للدول الخاضعة للاستعمار بحقها فى التحرر بأيه وسيلة من الوسائل بما فى ذلك واستخدام القوة ، فشعور سكان تلك المستعمرات بهذا التأييد العالمى لكفاحهم من أجل التحرر والاستقلال قد قوى من عزيمتهم وربط بينهم . « فانتشار حركة التحرير واتخاذها وجهة إيجابية فى المستعمرات ، قد عبرت عن التغير الكيفى فى القوى العالمية وبروز قوة الحركات التحررية الوطنية بصورة متزايدة ، كما عبرت عن أبرز عوامل وعناصر التطور فى الأمم المتحدة . » (١) وقد تم كل ذلك بفضل يقظة الشعوب الأفريقية والآسيوية التى لعبت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر دورا إيجابيا وهاما من أجلها .

مؤتمر الدار البيضاء (يناير ١٩٦١)

دعت المغرب إلى عقد مؤتمر لأقطاب أفريقيا فى الدار البيضاء فى الفترة ما بين

---

(١) د . عز الدين فودة : السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة . من كتاب عشر سنوات مجيدة ص ٣٣

٤ ، ٧ من يناير سنة ١٩٦١ . وقد اشترك فيه الملك محمد الخامس ملك المغرب والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، والرئيس كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا ، والرئيس أحمد سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا والرئيس موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى ، والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

وقد إستعرض الأقطاب الموقف العربى والأفريقى والدولى ، وأصدروا عدة قرارات ، يمكن تلخيصها فيما يلى (١):

أولا : فيما يتعلق بالموقف فى الكونغو ، قررت دول المؤتمر سحب قواتها التى تعمل تحت قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو والاعتراف بالبرلمان المنتخب وبجمهورية الكونغو ، وصيانة وحدته واستقلاله .

ثانيا : مساندة شعب الجزائر وحكومته المؤقته فى نضاله من أجل الاستقلال، واستنكار مساعدة حلف الأطلنطى لفرنسا فى حربها ضد أحرار الجزائر ، وإعادة النظر فى علاقتهم بفرنسا إذا أصرت على موقفها من الجزائر .

ثالثا : ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة واستنكار سياسة إسرائيل فى مساندة الدول الاستعمارية ضد آمال الشعوب، والتنديد بإسرائيل باعتبارها رأس جسر للاستعمار فى منطقة الشرق الأوسط .

رابعا : تأييد موقف المغرب من موريتانيا ، والعمل على إحباط كل محاولة لتقسيم القارة الأفريقية وجعلها من التوابع .

---

(٢) قرارات مؤتمر الدار البيضاء ، المنعقد فى الدار البيضاء من ٤ — ٧ يناير سنة ١٩٦١

خامساً : تأييد قضية رواندا أوراندى من أجل الاستقلال ، واستنكار محاولات بلجيكا لتقسيمها إلى دولتين ليسهل ضرب العناصر الوطنية ، وكذلك المطالبة بسحب كافة القوات البلجيكية منها ، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة الخاصة بمستقبل هذا القطر الأفريقى .

سادساً : إستنكار سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، والمطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن بشأن هذه القضية ، والعزم على تنفيذ قرارات مؤتمرات باندونج وأكرا ومنروفيا بشأن التفرقة العنصرية .

منظمة الدار البيضاء

وفى هذا المؤتمر وقع الأقطاب ميثاق الدار البيضاء الذى ستقوم على أساسه منظمة الدار البيضاء . وأهم ما تضمنه هذا الميثاق من مبادىء هى :(١)

١ ـ مبدأ الوحدة الأفريقية الشاملة الذى إعتنقه رؤساء الدول الموقعة على الميثاق حيث قالوا «إدراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الأفريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية فى جميع أرجاء أفريقيا ، وتحقيق وحدتها . »

٢ ـ مبدأ محاربة الاستعمار القديم والحديث ، فجاء بهذا الصدد : « ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الأفريقية التى لا تزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صورة . »

٣ ـ مبدأ عدم الانحياز ، إدراكا منهم بأنه الوسيلة المأمونة لحفظ السلام والحفاظ على إستقلالهم . فجاء بهذا الخصوص ، « ونؤكد إرادتنا فى صيانة

---

(١) بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية ص ٢٢

وتعزيز إتحاد وجهات نظرنا ووحدة العمل بيننا فى الشئون الدولية ، والمحافظة على إستقلالنا الذى أحرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز . »

٤ - مبدأ إتباع سياسة إشتراكية فى الدول الموقعة على الميثاق ، ويدل على هذا المعنى ما تضمنته الفقرة الرابعة من الميثاق حيث تقول « ونعلن أنه من الضرورى أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو إستغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها . »

٥ - « مضاعفة الجهود لإقامة تعاون فعلى بين الدول الإفريقية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . . وتأليف مجلس إستشارى أفريقى حتى تتهيأ الظروف ويضم ممثلين عن كل دول أفريقية ويكون له مجلس دائم ويعقد جلسات دورية . » (١)

وقد نص الميثاق على تشكيل الهيئات العاملة بالمنظمة من أربع لجان هى :

(ا) اللجنة السياسية الأفريقية ، وتتكون من رؤساء الدول الأفريقية وممثليهم المعتمدين . وقد عقد أول إجتماع لها فى القاهرة فى أغسطس سنة ١٩٦١ ، وكذلك الاجتماع الثانى بنفس المدينة فى سنة ١٩٦٢ .

(ب) اللجنة الاقتصادية الأفريقية، وتضم وزراء إقتصاد دول أفريقيا المستقلة. وقد إجتمعت فى كوناكرى فيما بين ١٧ ، ٢٤ يوليو سنة ١٩٦١ ، وتم

---

(١) ميثاق الدار البيضاء

الإجتماع الثانى بالقاهرة فى المدة من ٢٦ مارس إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٢ . وتمخضت تلك الاجتماعات عن إنشاء سوق أفريقية مشتركة ، وبنك أفريقى للتنمية وإتحاد أفريقى للمدفوعات ، ومجلس الوحدة الإقتصادية الأفريقية ، وهيئة طيران أفريقية ، وإتحاد البريد الأفريقى .

(ج) اللجنة الثقافية الأفريقية ، وتتكون من وزراء التربية والتعليم للدول الأفريقية المستقلة . وقد إجتمعت الاجتماع الأول لها فى مدينة طنجة فى المدة من ١ - ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ ، وأصدرت عدة قرارات أهمها قرار بإنشاء معهد للدراسات الأفريقية .

(د) قيادة أفريقية مشتركة عليا ، وتضم رؤساء أركان حرب الدول الأفريقية المستقلة . وعقد أول إجتماع لها فى أكرا فى أبريل سنة ١٩٦١ ، ثم إجتماع ثان فى القاهرة فى يوليو سنة ١٩٦١ ، وثالث فى أكرا فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . واختيرت أكرا مقرا لتلك القيادة .

وإذا نظرنا إلى تلك المنظمة من حيث تكوينها والظروف التى أحاطت بنشأتها ، نجد أنها كانت دون شك ، خطوة نحو إنشاء الوحدة الأفريقية التى ظهرت بشكل أكمل فى أديس أبابا . كما أنها جمعت بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية فى صعيد واحد للقيام بعمل مشترك يهدف الى مصلحة القارة الأفريقية أولا وقبل كل شىء دون تمييز بين سكانها ، ودون فواصل تفصل بينهم سواء فى اللون أو العقيدة أو الجنس .

كذلك لعبت هذه المنظمة دورا إيجابيا فى تعضيد كفاح الجزائر وإظهار شخصيتها دوليا ، وأتاحت فرصة للعمل المثمر بين شعوب القارة ، على أساس مبادىء مكافحة الاستعمار ، وعدم الانحياز .

ورغم ما حققته المنظمة من نجاح جزئى فقد أخفقت لأسباب (١) أهمها وفاة الملك محمد الخامس قبل أن يشتد ساعدها ، ففقدت المنظمة بموته المحرك والدافع. كذلك أضعف المنظمة تكوين تحالف فيما بين ثلاث دول من أعضائها هى غانا وغينيا ومالى . هذا بالاضافة الى أن الجزائر لم تكن قوة فعالة فى المنظمة نظرا لإنشغالها فى الحرب ضد فرنسا .

مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث (مارس ١٩٦١)

دل إنعقاد هذا المؤتمر فى القاهرة فى أواخر مارس سنة ١٩٦١ ، واشتراك عدد ضخم فيه على مدى اليقظة والوعى لدى الشعوب الأفريقية . فقد إشترك عدد كبير من ممثلى الحركات الوطنية والمنظمات الشعبية فى جميع أنحاء أفريقية ، رغم محاولة الدول الاستعمارية وضع العقبات والصعاب فى سبيل إشتراك هؤلاء الممثلين فى المؤتمر .

وبعد بحث ودراسة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية أصدر المؤتمر قرارات عدة نبلورها فيما يلى :

اولا : إنشاء صندوق لتحرير أفريقيا ومساهمة الدول الأفريقية المستقلة فيه .

ثانيا : إنشاء محطة أفريقية الحرة للاذاعة تحت إشراف مؤتمر الشعوب الأفريقية فى إحدى البلاد الأفريقية المستقلة « يسمح لها موقعها الاستراتيجى بأن تقود حملة فعالة لمساعدة المكافحين الأفريقين من أجل الحرية فى مختلف البلاد المستعمرة .

ثالثا : مطالبة المجاهدين الأفريقيين بمواصلة كفاحهم وتشديد هجماتهم على

(١) بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية ص٢٩

الاستعمار بمختلف الوسائل « ليحققوا سريعا تصفية الامبريالية والاستعمارية فى أفريقيا . »

رابعا : مطالبة جميع شعوب العـــالم المحبة للسلام بتأييد كفاح المجاهدين الأفريقيين .

خامسا . « ضرورة تضامن الحركة التحريرية الأفريقية مع جميع قوات الحرية والتحرر فى العالم بأسره » [١]

وقد حمل هذا المؤتمر على الاستعمار حملة شعواء ، يدل عليها ما تضمنته قراراته من تفصيل للأوضاع الاستعمارية فى مختلف أجزاء القارة بما فى ذلك الدول الحديثة الاستقلال التى منحت الاستقلال السياسى بينما ظلت من الناحية الاقتصادية تابعة للدول الاستعمارية تبعية تامة لاتستطيع منها فكاكا .

وفى مؤتمر الدول غير المنحازة الذى إنعقد فى بلجراد (١ - ٦ سبتمبر ١٩٦١) لقى موضوع تصفية الاستعمار ما يستحقه من عناية واهتمام ، فجاء بقرارات هذا المؤتمر مايلى « يؤكد المشتركون فى المؤتمر تأييدهم التام للإعـــلان الخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة وهو الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة ويوصون بالغـــاء الاستعمار إلغاء تاما عاجلا غير مشروط ،وقد عقد المجتمعون العزم على بذل الجهود المشتركة لوضع نهاية أنواع الاستعمار الجديد والسيطرة الاستعمارية كافة فى جميع أشكالها ومظاهرها . »

---

(١) من قرارات مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث المنعقد فى القاهرة . فى مارس سنة ١٩٦١ نقلا عن كتاب عبد المنعم شميس : الثورة الكبرى ٢٣ يوليو .

مؤتمر اقطاب افريقيا (١٧ يونيه ١٩٦٢)

إنعقد هذا المؤتمر فى القاهرة تلبية لدعوة اللجنة السياسية المنبعثة عن ميثاق الدار البيضاء الأفريقى . وقد اشتركت فى هذا المؤتمر خمس دول ، مثل الجمهورية العربية المتحدة الرئيس جمال عبد الناصر ، والمغرب الملك الحسن الثانى ، ومالى الرئيس موديبوكيتا ، وغانا وزير خارجيتها نيابة عن الرئيس نكروما ، والجزائر بن يوسف بن خده رئيس حكومة الجزائر المؤقتة .

وبعد أن استعرض المجتمعون الموقف الدولى بصفة عامة ، والموقف فى أفريقيا بصفة خاصة قرروا عدة قرارات أهمها :

إعراب الرؤساء عن إبتهاجهم بنصرة شعب الجزائر ، وتأييد مساعى المغرب السلمية لحل مشكلة موريتانيا ، والمناداة بتصفية الاستعمار وقواعده العسكرية ، وتأييد وحدة الكونغو ، واستنكار دور التفرقة العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقية ، والتحذير من سعى إسرائيل لتهديد أمن وسلامة العالم العربى ، وتأييد جهود الدول غير المنحازة فى مؤتمر نزع السلاح ، وتأكيد مبادىء مؤتمر الدار البيضاء وقراراته ، والترحيب بانضمام أية دولة أفريقية لميثاق الدار البيضاء .

مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية الثالث (فبراير ١٩٦٣)

اجتمع ممثلو أكثر من سبعين دولة آسيوية وأفريقية فى تنجانيقا فى أوائل فبراير من عام ١٩٦٣ ، وحضر الاجتماع أيضا ممثلون من ثلاثين دولة من القارات الأخرى . وقد ظلت الاجتماعات مستمرة حتى يوم ١١ فبراير . وقد بعث الرئيس جمال عبد الناصر برسالة تحية الى المجتمعين متمنيا للمؤتمر النجاح جاء فيها :
« فى هذا الوقت الذى يمتحن فيه التضامن الآسيوى الأفريقى الذى أنبتته مبادىء باندونج صلبا قويا والذى خاض معارك الاستقلال فى ثقة وإيمان واستطاع أن

يستخلص من براثنه حريات الشعوب وقدراتها على العمل البناء لتحقيق الكفاية والعدل » .

مؤتمر رؤساء الدول الافريقية (مايو ١٩٦٣)

تم عقد هذا المؤتمر على مرحلتين : المرحلة الأولى كانت اجتماعا تمهيديا لوزراء خارجية الدول الافريقية من ١٥ إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، ثم أعقبها مباشرة اجتماع رؤساء الدول والحكومات الذى انتهى بعقد ميثاق أديس أبابا فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . وقد أوصى مؤتمر وزراء الخارجية فى قراراته بإنشاء منظمة للدول الافريقية ، والتعاون فيما بينها فى مختلف الميادين ، والتخلص من من الاستعمار ، والقضاء على التمييز العنصرى ، ودراسة أثر التكتلات الإقتصادية الاقليمية على النمو الاقتصادى فى أفريقيا ، وبنزع السلاح ، وانشاء لجنة توفيق دائمة ، وأن تمثل افريقيا تمثيلا كافيا فى أجهزة الامم المتحدة .

وفى أديس أبابا اجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى ٢٣ مايو بأديس أبابا ، واشتركت فيه ثلاثون دولة افريقية مثلها أكثر من خمسمائة مندوب ، هى أثيوبيا ، والجزائر ، والجمهورية العربية المتحدة ، والسنغال ، والسودان ، والصومال والكمرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولدفيل) ، والنيجر ، وأوغندة ، وبوروندى ، وتشاد ، وتنجانيقا ، وتونس ، وجابون ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وداهومى ، وروواندا ، وساحل العاج ، وسيراليون ، وغانا ، وغينيا ، وفولتا العليا ، وليبيريا ، وليبيا ، ومالى ، ومدغشقر ، وموريتانيا ، ونيجيريا .

وقد أسفرت اجتماعات الرؤساء عن التوقيع على ميثاق الوحدة الافريقية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . ويعتبر هذا العمل حدثا تاريخيا هاما فى تاريخ القارة

الافريقية ، فلأول مرة فى تاريخها يجتمع مثل هذا العدد الضخم من الدول ، ليعبروا عن إرادة شعوبها ، وعن رغبتها الملحة فى تنظيم علاقتها ببعضها ، وعلاقتها بدول العالم فى إطار المبادىء والأهداف التى نادت بها والتى تمثلت فى ميثاقها .

ميثاق أديس أبابا ـ مبادؤه واهدافه

كان ميثاق أديس أبابا ثمرة كفاح الشعوب الافريقية من أجل التحرر وصيانة الإستقلال والتطلع إلى حياة أفضل، لتعوض التخلف الذى فرض على القارة عشرات بل مئات السنين ، والميثاق يتكون من ديباجة وثلاثة وثلاثين مادة . ويمكننا أن أن نقسم المبادىء التى وردت بالميثاق إلى قسمين(١): مبادىء تحكم علاقات الدول الافريقية بعضها ببعض ، ومبادىء تحكم علاقتها بدول العالم الاخرى .

أما مجموعة المبادىء الأولى التى تحكم علاقات دول أفريقيا ، فتتلخص فى المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء فى السيادة ، واحترام سيادة كل منها وسلامة أراضيها ، وعدم التدخل فى شئونها ، والعمل على فض المنازعات بينها بالطرق الودية.

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من المبادىء ، وهى التى تحكم علاقات دول أفريقيا بالعالم الخارجى ، فتتركز فى التعاون مع دول العالم فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ، ومحاربة الاستعمار فى مختلف صوره وأشكاله ، ومحاربة الاستعمار الجديد على وجه الخصوص ، واتباع سياسة عدم الانحياز بين الكتل الكبرى المتصارعة .

وعضوية المنظمة ليست قاصرة على الدول الموقعة على ميثاقها فحسب ، وإنما مفتوحة أمام الجميع بما فى ذلك الجزر المحيطة بأفريقيا .

---

(١) د . بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية ص ٨٢

أما عن الهيئات العاملة فى المنظمة فهى :

أولا - مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ويجتمع مرة كل عام فى دورة عادية ، أو بنــــاء على طلب أحد الأعضاء وموافقة الأغلبيـة على ذلك ومهمته « تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ... وإعادة النظر فى تكوين جميع الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها ، وكذلك أية وكالات متخصصة يتم انشاؤها وفقـاً للشياق » .

ثانيا - مجلس وزراء الخارجية ، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويجتمع مرتين على الأقل كل عام ، وكذلك فى دورة غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء وموافقة ثلثا الأعضاء .

ثالثا - الأمانة العامة ، ومقرها فى أديس أبابا ، ونص ميثاق المنظمة على أن يكون للأمين العام الصفة الدولية وكذلك كل موظفى الأمانة ، إذ « ليس للأمين العـام ولا للموظفـين أن يطلبوا أو يتلقوا - فى تأدية واجبهم تعلـيمات من أيـة حكومة أو سلطة خارجيـة عن المنظمة » .

رابعا - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، ومهمتها فض المنازعات بين الدول الأعضـاء عن طريق التحكيم ، لاسيما وأن لدى بعض الدول الافريقيـة مشاكل تتعلق بالحدود السياسية التى أوجدها الاستعمار الغربى للقارة .

خامسا - اللجان المتخصصة ، وهى لجنة اقتصادية واجتماعية ، ولجنـه للتربية والثقافة ، ولجنة للصحة والرعاية الصحية والتغـذية ، ولجنة الدفاع ، ولجنـة علمية فنيــة للأبحـاث .

وإذا نظرنا إلى منظمة الوحدة الافريقية كتنظيم دولى يعمل لتحقيق أهداف القارة

الافريقية فى الوحدة الشاملة، نرى أن هذه المنظمة تعتبر مرحلة انتقال إلى الهدف الآجل وهو الوحدة الكاملة . ومهما وجه إلى هذه المنظمة من نقد ، على أساس أنها جمعت بين متناقضات [1] فى إطار واحد ، مثل التناقض بين أفريقيا السوداء وافريقيا البيضاء ، وبين افريقيا العربية وغير العربية ، وبين افريقيا الثورية وافريقيا المعتدلة ، بين افريقيا القارية والإقليمية الافريقية ، فان اجتماع الدول الافريقية فى منظمة واحدة لمعالجة مشاكلها المشتركة سيقضى حتما إن عاجلا أو آجلا على تلك التناقضات لو صح وجودها ، وإن كان معظمها مغالى فيه إلى حد كبير . فمصلحة افريقيا ستعلو على كل مصلحة وستوحد بين اعضائها .

ويخشى أنصار الوحدة العاجلة ، بأن استمرار المنظمة سنوات طويلة على هذا النحو سيجمد أوضاع تلك الدول وحدودها السياسية بشكل يصعب معه مستقبلا إزالة تلك الحدود . ولكننا نقول أن عناصر الثورة داخل المنظمة لن تسمح لهذا الجمود أن يجد طريقه اليها .

ومهما يكن من شيء فان قيام تلك المنظمة كان كسبا كبيرا لدول القارة ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى دور الجمهورية العربية المتحدة الايجابى فى هذا السبيل . كما أن هذا الدور قد منحها القدرة على محاربة التسلل الاسرائيلى إلى قلب القارة الافريقية ، وهو صورة أخرى من صور الاستعمار البغيض ، لأن اسرائيل تعتبر رأس جسر للاستعمار الغربى فى المنطقة العربية ، وفى افريقيا ، وهى تريد بتغلغلها فى القارة الافريقية أن تفلت من الحصار الاقتصادى الخانق الذى فرضته عليها الدول العربية . فدأب الجمهورية العربية المتحدة الذى لا ينقطع على تحذير دول أفريقيا من هذا الخطر ، كان له أثره فى شل حركة اسرائيل إلى حد ما .

(١) المصدر السابق ص ١٤٣

وبالإضافة إلى المؤتمرات والمنظمات الافريقية التى أسهمت الجمهورية العربية المتحدة فيها بنصيب كبير، قامت منظمات أفريقية أخرى لم تشترك فيها، مثل منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى والتى تضم إثنتا عشرة دولة هى: السنغال، وافريقيا الوسطى، والكونغو (برازافيل)، وجابون، وموريتانيا، وداهومى، وساحل العاج، والنيجر، والكمرون، والكونغو (ليوبولدفيل)، وتشاد، ومدغشقر. وانشئت تلك المنظمة فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١، وتهدف «إلى تنظيم التعاون بين الأعضاء لتقوية تضامنها، والمحافظة على أمنها الجماعى، والمساعدة على تقدمها، وتثبيت السلام فى أفريقيا وملجاش والعالم (١)».

وكذلك مجموعة منروفيا التى ضمت تسع عشرة دولة افريقية، وهى: أثيوبيا وتونس وتوجو، وسيراليون، وليبيريا، ونيجيريا، والصومال، بالاضافة إلى الأثنى عشرة دولة التى تتألف منها مجموعة برازفيل. وكانت هذه محاولة لايجاد وحدة افريقية شاملة لا تستند على أساس التقسيم الاستعمارى القائم على الفصل بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، وشقيقاتها الناطقة بالانجليزية. وأهداف هذه المجموعة فى جملتها كأهداف منظمة الوحدة الافريقية.

وقد ذكرت هاتين المجموعتين ـ رغم عدم اشتراك الجمهورية العربية المتحدة فيها ـ وذلك لاستكمال صورة الوحدة الافريقية، وتتبع الخطوات التى بذلت فى سبيلها.

ثانيا ــ العمل من أجل السلام

إن العمل من أجل السلام هو ثانى الخطوط العريضة فى السياسة الدولية

(١) ميثاق الاتحاد. المادة الأولى.

الجمهورية العربية المتحدة . والعمل من أجل السلام هو الذى دفع الجمهورية العربية المتحدة إلى انتهاج سياسة استقلالية فى المجال الدولى ، بدت فى أول الأمر فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ .وقد عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر بعدعودته من هذا المؤتمر بقوله : « إن بلادنا اليوم لها كيان مستقل وشخصية مستقلة، وانها حينما تتصرف من وحى هذا الاستقلال إنما تتصرف من الداخل وهى كاملة الاستقلال ، وفى الخارج وهى تشعر أنها كاملة الاستقلال (١) » .

الحياد الايجابى وعدم الانحياز

لقد تبنت مصر سياسة الحياد وعدم الانحياز عندما رفضت الدخول ـ بعد قيام الثورة مباشرة ـ فى محالفات للدفاع المشترك كبديل لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وظلت متمسكة بذلك حتى بعد أن تمكنت انجلترا ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية من ربط العراق بعجلة الأحلاف العسكرية عن طريق عقد الاتفاق العسكرى الثنائى بينه وبين تركيا فى سنة ١٩٥٥ والذى تبلور فيما أطلق عليه اسم حلف بغداد Baghdad P act .

وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر أسباب رفضه لهذا الحلف فى حديث له قائلا : « إننا نعتبر أن فكرة عدم الانحياز وعدم الاشتراك فى حلف دفاعى مع دولة كبرى مقاومة لسيطرة الدول الكبرى . . إننا نعارض حلف بغداد وقد صرحنا بأننا نعارض هذا الحلف لأن هدفه الرئيسى إنما هو زيادة نفوذ الدول الكبرى فى المنطقة...ومستر ايدن نفسه قال فى مجلس العموم فى ابريل سنة١٩٥٥ فى معرض الحديث عن هذا الحلف (أنه سيكون لنا بوساطته صوت عال فى هذه

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٥

المنطقة . كما ستزداد سيطرتنا عليها) . من أجل هذا قاومنا أية محاولة للزج بنا داخل منطقة نفوذ دولة أخرى (١) » .

وقامت مصر كل أنواع الضغوط التى تعرضت لها نتيجة موقفها المتصلب من رفض الأحلاف ، وتشبثت بميثاق الضمان الجماعى العربى كوسيلة مأمونة للدفاع عن المنطقة العربية، وفى نفس الوقت تتمشى مع سياستها فى الحياد وعدم الانحياز.

وتدعيما لسياسة الحياد عقدت مصر مع الهند معاهدة صداقة فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ ، وبذلك استطاعت أن توسع « من دائرة الحياد المصرى ووصلت بينه وبين الحياد الهندى (٢) » . وكان لمحور الحياد المصرى الهندى أثره الواضح فيما وصل اليه مؤتمر باندونج من قرارات.

مؤتمر بريونى (١٨/١٩ يوليو ١٩٥٦)

كان التقاء الحياد المصرى بالحياد الهندى عاملا على تقوية فكرة الحياد وعلى دفعها قدما نحو الأمام . وقد وجدت هذه الدعوة أذنا صاغية لدى بعض الدول لاسيما تلك الدول التى ترى من مصلحتها عدم الارتباط بأى من المعسكرين الشرقى أو الغربى ، وقد تمثل ذلك فى يوغوسلافيا .

بدأ التقارب إذن بين مصر والهند من ناحية ويوغوسلافيا من ناحية أخرى ، لتشابه ظروف كل منها فى علاقاتها الخارجية . وأدى هذا ـ بطبيعة الحال ـ إلى

---

(١) حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع وفد من الصحفيين الامريكيين فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨

(٢) د . عز الدين فودة : السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة . مقال فى كتاب عشر سنوات مجيدة ص٨٤

عقد مؤتمر فى جـــزيرة بريونى فى الثامن عشر من شهر يوليو سنة ١٩٥٦ من أقطاب عدم الانحياز فى العالم وهم الرؤساء جمـال عبد الناصر ونهـرو وتيتـو ، ودارت بينهم المحادثات فى جو ودى ، وبروح من الصداقة وحسن التفاهم . وبعد استعراضهم لتطورات الأحداث العالمية الأخيرة أصدروا بيـانا ثلاثيا يتضمن وجهـة نظرهم فى المشاكل العالمية ، وكيفية معالجتها . ويمكن إجمالهـا فى النقاط الآتية :

أولا : يجب اتخـاذ المبادىء العشرة التى أقرهـا مؤتمر باندونج أسـاسا للعلاقات بين الدول .

ثانيا : إن انقسام العالم إلى تـكتلات قوية من شأنه تهديد السلام العالمى ، وأن حفظ الامن والسلام لا يتأتى إلا بعمل جمـاعى على النطاق العالمى .

ثالثا : ان نزع السلاح شرط أساسى لتأمين السلام العالمى .

رابعا : العمل على الأخذ بيد المناطق المتخلفة اقتصاديا ، تحقيقـا للاستقرار والسلام الدائمين بين الدول .

خامسا : أوضح البيان بأن حل مشاكل الشرق الاقصى دون اشتراك الصين ودون تمثيلها فى المنظمة الدولية عمل يكاد يـكون مستحيلا . كما أن تصارع مصالح الدول الـكبرى فى منطقة الشرق الأوسط يؤدى إلى خلق الـكثير من الصعوبات التى تواجهها شعوب المنطقة .

سادسا : العطف على أمانى الشعب الجزائرى، والمطالبة بحل القضية الجزائرية حلا عادلا بالطرق السلمية . وكذلك الحض على مواصلة الجهود فى صبر وإرادة خالصة لايجاد حـل للمشاكل الدوليـة حفظا للسلام ووفقا لمبـادىء ميثاق الأمم المتحدة .

خطت فكرة الحياد خطوة هامة بعقد هذا المؤتمر ، اذ لم تعد قاصرة على شعوب آسيا وأفريقيا فحسب ، وإنما امتدت لتصل الى القارة الاوربية كذلك كما أن عقد هذا المؤتمر قد عمل نشر هذه الفكرة على النطاق العالمى ، وقد ساعد ذلك على وقوف الرأى العام العالمى إلى جانب مصر ضد العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦. وكان على مصر أن تخوض معركة السويس لتثبيت دعائم الاستقلال ، ولتوضيح معالم شخصيتها فى المجال الدولى . وفى هذا المعنى يقول الرئيس جمال عبد الناصر «كتب علينا أن ندخل معركة رابعة فى حرب تثبيت الاستقلال . . هى معركة تحديد معالم شخصيتنا الدولية ورسم مسلكنا فى هذا العالم الذى زرعوه بالمشاكل حولنا ، فكان حصاد ما زرعوه حربا باردة تفترس أعصاب العالم وتمزقها وتهدد كل يوم بحرب طاحنة تنتهى بدمار شامل لا يبقى ولا يذر ، وتشابكت هاتان المعركتان معا الى حد كبير [1] » . وكان انتصار مصر فى تلك الحرب يعنى انتصار سياسة الحياد وعدم الانحياز .

وحينما أعلن الرئيس الأمريكى ايزنهاور مشروعه الذى سمى باسمه ، «مشروع إيزنهاور» والذى كان يريد أن يفرض عن طريقه حماية أمريكية على منطقة الشرق الأوسط ، وحاول الضغط على مصر لقبوله : رفضت بكل إصرار الإذعان لأى نوع من الضغط تمسكا بسياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز . وكان تمسك مصر بهذه السياسة سبباً فى سقوط هذا المشروع ، والى انهيار حلف بغداد بعد ذلك . وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن موقف مصر هذا فى حديث له مع الصحفى الهندى كرانجيا بقوله ، «إننا نعمل دائما بما توحى به القومية العربية ، واستقلال العرب وتمسكهم بالحياد الايجابى ومناهضة اسرائيل والصهيونية» .

---

(١) من خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧

والقومية العربية توحى بسلوك سياسة الحياد الايجابى بل وتحتم سلوك هذه السياسة [١] » .

وفى خطاب له فى المؤتمر التعاونى بالقاهرة (٥ ديسمبر ١٩٥٧) أشار إلى هذا الموضوع ، وكان يرد بذلك على المشروع الأمريكى حين قال « ظهر فى المنطقة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وهو كلام سيؤمن به كل مواطن ، كل مواطن فى المنطقة العربية كان ينادى بعدم الانحياز والحياد الايجابى والدفاع عن المنطقة يجب أن ينبعث من المنطقة نفسها بدون الاشتراك مع أية دولة كبرى وضعت ضمن مناطق النفوذ » .

ومن بورسعيد ، فى الذكرى الأولى لعيد النصر ، وجه الرئيس جمال عبد الناصر نداء للسلام إلى دول العالم ، ركز فيه اهتمامه على سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز كوسيلة فعالة لدعم السلام العالمى ، جاء فيه :

« اليوم فى بور سعيد نتجه إلى العالم كله ونطالب بتثبيت قواعد العدالة وحق تقرير المصير . نتجه من بور سعيد إلى العالم كله ونطالب بأن تعطى كل دولة مستعمرة استقلالها لتحكم نفسها بنفسها ، ونطالب بالقضاء على التمييز العنصرى فى أفريقيا وأن يكون لأهل افريقيا حق مساو لجميع السكان الموجودين فى بلدهم .

« ان مصر أيها الأخوة ، برغم ما قاسيناه ، تتبع سياسة عدم الانحياز ، وسياسة الحياد الايجابى ، لكى توسع معسكر السلام . . لأن العالم إذا انقسم إلى معسكرين ، وأصبحت دول العالم منقسمة جزء منها مع هذا المعسكر وجزء

---

(٢) من حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر مع الصحفى الهندى كرانجيا فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٧

مع المعسكر الآخر فلابد أن تقوم حرب .. ولابد أن تقاسى البشرية الأهوال .

« اليوم ونحن ننادى بالحياد الايجابى ، وننادى بعدم الانحياز إنما نعمل على كسر حدة التوتر ، وإنما نعمل على إبعاد شبح الحرب ، وإنما نعمل على تثبيت السلام ، وعلى دعم السلام (١) » .

وقد شرح الرئيس جمال عبد الناصر معنى الحياد وعدم الانحياز شرحا مفصلا عميقا فى الخطاب الذى ألقاه فى ٩ يوليو سنة ١٩٦٠ ، ناشد فيه الدول الصغرى بعدم الاستكانة أو الاستسلام للدول الكبرى ، وأن تحرر إرادتها كى تستطيع أن تؤدى دورها كاملا فى بناء المجتمع الانسانى الذى تتأثر به وتؤثر فيه تمكينا للحرية وتدعيما للسلام . ثم يقول « هكذا كان اتجاهنا - اتجاه ثورتنا الوطنية بعد حروب الاستقلال ، بل فى خلالها هو عدم الانحياز والحياد الايجابى .

« ولم يكن ذلك الطريق هو أسهل الطرق كما كان يبدو للوهلة الأولى . وإنما كان أصعبها . ذلك أن عدم الانحياز ليس نظرة أنانية إلى أحداث فى العالم لا نحس بما تجرى حولها . وإنما كان عدم الانحياز والحياد الايجابى أن يكون لنا رأينا المتحرر من أى التزام فى كل مشكلة تواجه عالمنا . رأى يستهدف السلام ويجعل ميثاق الأمم المتحدة - نصا وروحا - طريقا إلى هذا السلام .

« وكان معنى ذلك ألا يكون صوتنا فى المحافل الدولية - مجرد صوت يحسب تلقائيا مع رصيد كتلة من الكتل . ويجمع أو يطرح من قائمة الحساب على أساس موقف دولة من الدول الكبرى متزعمة سياسة المعسكرات .

---

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر الأول ببور سعيد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

وكان هذا يستتبع أن نمد أيدينا لجميع دول العالم . سواء فى ذلك دوله الكبرى أو الدول الصغرى الناشئة . »

أى أن موقف الحياد الإيجابى وعدم الانحياز كما بلوره الرئيس هو أن يكون لنا حرية الحركة إزاء مشاكل العالم بما تمليه علينا مصلحتنا ، وبما يتفق مع روح العدل والحق ، وبما يتمشى مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج .

مؤتمر عدم الانحياز (١ — ٦ سبتمبر ١٩٦١)

كان للدعوة الى سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز التى دأبت الجمهورية العربية المتحدة على إعلانها وتوكيدها فى كل الاجتماعات والمؤتمرات والأحاديث صداها لدى عدد كبير من دول العالم ، لاسيما تلك التى آمنت بجدواها وفائدتها كأساس سليم لحل مشكلات العالم وتخفيف حدة التوتر ، واستبعاد شبح الحرب. ولذا لم تتردد فى الاستجابة الى نداء الملايين من البشر لحضور مؤتمر رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة فى أول سبتمبر سنة ١٩٦١ فى مدينة بلجراد بيوغوسلافيا .

وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات تتناول المشاكل العالمية ، أوضح فيها الأعضاء الطرق المثلى لحلها حلا عادلا . ويهمنا منها تلك التى تتناول سياسة عدم الانحياز ، وتحديدها التحديد الدقيق ، ليكون لها الفاعلية فى المجال الدولى، وتنص على مايلى:

« يرى المشتركون فى المؤتمر أنه من الضرورى أن تشترك البلاد غير المنحازة فى حل المشاكل الدولية القائمة المتصلة بالسلام والأمن فى العالم . ذلك لأنه لا يمكن لأى منها أن تظل بمعزل عن هذه المشاكل ودون التأثر بها . انهم يعتبرون أن الاتساع المطرد لنطاق عدم الانحياز فى العالم هو البديل الوحيد الذى لاغنى عنه لسياسة تقسيم العالم إلى كتل ولسياسة الحرب الباردة المتزايدة. وأن البلاد غير

المنحازة ستشجع وتؤيد جميع الشعوب التى تناضل من أجـــل الاستقلال والمساواة . »[1]

إن اعتناق أكبر عدد من دول العالم لتلك السياسة هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على الحرب ، خصوصا وأن معظم دول عدم الانحياز ـ إن لم يكن كلها ـ من الدول المستقلة حديثا ، ومن أسهمت فى الحربين العالميتين بنصيب كبير ، ومن قدمت شبابها وقودا لها ، دون أن يكون لها فى هذا الصراع العالمى ناقة ولا جمل. فإذا ما عرفت الدول الكبرى التى تثير الحروب ، إرضـاء لأحقادها ، وإشباعا لأطماعها التوسعية ، أن قيام حرب مقبلة سيقع على كاهلها وحدها دون غيرها لترددت المرة تلو المرة فى الأقدام على مثل هذا العمل .

ومما لاريب فيه أن مجموعة دول عدم الانحياز تمثل فى الآونة الحاضرة قوة لايستهان بها ، ولها دورها الايجابى فى العمل على تخفيف حـدة التوتر الدولى فى أوقات كثيرة وصل فيه التهديد بالحرب ذروته .

التعايش السلمى

لقد اقتنعت مصر منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو أن سبيلها إلى بنـاء المجتمع المصرى على أسس اشتراكية ، إنمـا يرتبط باستقرار السلام العالمى ، والقضاء على أسباب التوتر الدولى ، وأن هذا الاستقرار لن يتوافر لهـا إلا فى ظـل تعايش سلمى ايجـابى .

فالتعايش السلمى كما تفهمه الجمهورية العربية المتحدة هو أن تعيش البلاد ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة فى سلام جنبا الى جنب ، وأن يكون لـكل

---

(١) من قرارات مؤتمر الدول غير المنحازة المنعقد فى بلجراد من ١ ـ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦١

دولة الحق فى أن تختار نظامها السياسى والإجتماعى دونما إكراه أو إجبار من أية قوة خارجية ، وأنه ليس من المتعذر حدوث ذلك ، بل على العكس فالضرورة تقتضى أن يقبل ساسة العالم هذا الوضع ، وأن يتعاونوا فى ظـــله حفاظا على السلام العالمى .

وليس معنى هذا المحافظة على الأوضاع الدولية الحاضرة فحسب ، « ولكنه على العكس يبدأ بالمحافظة على الوضع الدولى الحاضر وعدم تطوره الى ماهو أسوأ ، ثم يتطور عن طريق اعتراف كل دولة بالنظام الاجتماعى للأخرى وتفهم ظروفها بروح الود والتسامح وتقبل وجهة نظرها المخالفة ، الى العزم على العيش الى جانبها فى سلام والعمل المشترك معها فى طريق التعاون الدولى وحل المشكلات والقضايا المعقدة على أساس من المساواة والمبادىء الديمقراطية . »[1]

وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ودول عدم الانحياز ، فالتعايش السلمى يحتم عليها أن تقوم بدورها كوسيط بين الكتلتين الكبيرتين للعمل على الحد من تشدد كل منها فى موقفه ، وتخيف حدة الحرب الباردة . أى أن التعايش السلمى يفرض عليها القيام بدور إيجابى لتحقيق قيام تعاون مثمر بين الكتلتين من أجل رخاء العالم ورفاهيته .

وفى باندونج تقدم الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر بمطلبين هامين هما الأساس الذى تقوم عليه سياسة التعايش السلمى . وهذان المطلبان هما : إنه يجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسى لأية دولة أخرى ، وأن ترعى العدالة

---

(١) د . عز الدين فوده : السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة . مقال فى كتاب عشر سنوات مجيدة ص ٣٩ .

الإقليمية فيها ، وألا تتدخل فى شئونها . كما أن لكل دولة الحق فى أن تختار ما تراه صالحا لها من النظم السياسية والاقتصادية .

وفى حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع جيرى تشبرنى مراسل وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية فى القاهرة حول هذا الموضوع قال : « لعل اعتناق مصر لسياسة الحياد الايجابى والابتعاد عن التكتلات واتباع سياسة عدم الانحياز ، كل ذلك تأييد إيجابى مثمر لفكرة التعايش السلمى .

« وقد كان حضور مصر مؤتمر الدول الآسيوية الأفريقية فى باندونج ومساهمتها بقسط وافر فى إصدار قراراته المعروفة ، وتمسكها بمبادئه فى جميع المناسبات وكذلك ما انبثق عنه مؤتمر بريونى من توكيد تمسكها بهذه المبادىء والعمل على توسيع نطاق الدول المؤمنة بها ، كل ذلك كان مساهمة فعالة فى تأييد فكرة التعايش السلمى الإيجابى . »[1]

ولقد تطور مبدأ التعايش السلمى منذ مؤتمر باندونج تطورا كبيرا وزاد عدد معتنقيه من دول العالم . ونجد أنه فى أغسطس سنة ١٩٥٥ يقرر الاتحاد البرلمانى الدولى المنعقد بهلسنكى مبدأ التعايش السلمى كمبدأ هام فى السياسة الدولية .

وفى ٦ يناير سنة ١٩٥٦ أثناء زيارة الرئيس تيتو لمصر يصدر تصريح مشترك من الرئيسين متضمنا الاعتراف بمبدأ التعايش السلمى كمبدأ هام تسير على هديه الدولتان . وترتب على ذلك بطبيعة الحال انتشار هذا المبدأ بين عدد غير قليل من الدول منذ ذلك التاريخ فقبلته أفغانستان وأندونيسيا والاتحاد السوفيتى وبورما

---

(١) عبد المنعم شميس : الثورة العربية الكبرى ص ٤١٠

وبولندة وفيتنام الديمقراطية ولاوس ومنغوليا ونابال والمملكة العربية السعودية وكمبوديا ، بالإضافة الى مصر ويوغوسلافيا .

ولكن الدعوة الى التعايش السلمى قد خرجت من هذا النطاق المحدود ، إلى المجال الدولى عندما وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الخامسة عشرة) يقول : « إننا الدول غير المنحازة ، نقدر على الدعوة من أجل السلام ، ونقدر على أن نصل الى الأطراف المتباعدة وصولا إلى التعايش السلمى بين الدول ذات العقائد الإجتماعية المختلفة ، ونقدر على المساهمة فى خلق الجو الذى يساعد على تخفيف حدة التوتر ويشيع الطمأنينة . »

وفى موضع آخر من نفس الخطبة يستطرد قائلا : « إن استقرار السلام أو التحرر من الشك والخوف يفرض على الأمم أن تمارس التسامح وأن تعيش معا فى سلام . ولرسم حدود هذا التعايش السلمى وضع المؤتمر (مؤتمر باندونج) صورة للقواعد الأخلاقية التى يمكن أن تربط العلاقات بين الدول ... وإننا نقدمها هنا طريقا للسلام ، وطريقا للحرية ، وطريقا للرخاء للبشر كلهم على اختلاف أوطانهم وألوانهم وأديانهم ، بلا تفرقة أو تمييز . » (١)

مؤتمر كولومبو (١٠ ديسمبر ١٩٦٢)

وتأكيدا لدور الجمهورية العربية المتحدة فى العمل من أجل أن يسود مبدأ التعايش السلمى بين جميع الدول أن لبت الدعوة الى الإشتراك فى مؤتمر كولومبو الذى انعقد فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، بصفتها دولة من دول عدم الانحياز ،

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٠

وتؤمن بمبدأ التعايش السلمى وإحدى دول مؤتمر باندونج ، ومن مجموعة الدول الاسيوية الأفريقية، وذلك العمل على حل النزاع بين الهند والصين حول الحدود، تدعيما للسلام العالمى وتحقيقا لمبدأ الإيجابية فى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية. وقد أسفر المؤتمر عن إصدار قرارات التزمت بها الدولتان المتنازعتان . وكان قبول الدولتين لتلك القرارات تدعيما لسياسة التعايش السلمى .

حق تقرير المصير

إن مبدأ حق تقرير المصير قد عرف خلال الحرب العالمية الأولى ، حينما أعلن الرئيس ولسن مبادئه الأربعة عشر ، والتى يمثل حق تقرير المصير إحداها . وقد طبق هذا المبدأ على بعض الدول الأوربية فى معاهدات الصلح التى أعقبت الحرب العالمية الأولى . ولكن الدول الأوربية الكبرى أنكرت هذا الحق على شعوب آسيا وأفريقيا ، معتقدة بأن هذا الحق قاصر على الشعوب الأوربية وحدها ، وليس للشعوب الأفريقية والآسيوية التى لم ترق الى مصاف هؤلاء بعد ، أن تطالب به أو أن ترنو ببصرها اليه .

ولذا استمر الاحتلال الغربى قائما فى أجزاء عديدة من قارتى آسيا وأفريقيا رغم إعلان هذا المبدأ .

وعند وضع ميثاق الأمم المتحدة فى نهاية الحرب العالمية الثانية روعى النص على مبدأ حق تقرير المصير كهدف من أهداف التنظيم الدولى . وقد اشتدت المطالبة على تطبيقه فى السنوات التى أعقبت الحرب ، فهبت مصر وفلسطين وتونس والجزائر ومراكش وأندونيسيا وغيرها مؤيدة هذا المبدأ ، ومطالبة بتنفيذه . وقد نجحت تلك الدول فى الحصول على إستقلالها ، كما نجحت دول أفريقية عديدة بعد

ذلك ، بحيث ارتفع عدد الدول الأفريقية المستقلة إلى أكثر من ثلاثين دولة بعد أن كان عددها لايزيد عن ثلاث فى نهاية الحرب العالمية الأخيرة .

ومبدأ حق تقرير المصير إنما يتفق مع سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز التى تبنتها الجمهورية العربية المتحدة ، والتى عبرت عنها قرارات المؤتمرات المختلفة التى اشتركت فيها . كما أنها تتمشى مع كفاح الجمهورية العربية المتحدة السنين الطويلة للحصول على الاستقلال ، وليس هناك من هو أكثر تقديرا لقيمة هذا المبدأ وخطورته من الدول التى عانت الاستعمار .

وفى مؤتمر باندونج ارتفع صوت الدول المشتركة فيه بمبدأ حق تقرير المصير، وتضمنته قرارات المؤتمر السياسية فيما يلى : « وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن حقوق التمتع الكامل بحقوق الشعوب والأمم فى تقرير المصير ، وهو أمر لامناص منه للتمتع الكامل بحقوق الإنسان الاساسية . »

وكذلك نصت قرارات مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية الذى إنعقد فى القاهرة (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ إلى أول يناير سنة ١٩٥٨) على تأييد المؤتمر « تأييدا كاملا حقوق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير ، والسيادة، والاستقلال التام . »

وتأكد هذا المبدأ فى مؤتمر أكرا (١٥ أبريل ١٩٥٨) حين اعترفت قراراته بحق الشعوب الأفريقية فى الإستقلال وتقرير المصير . »

وفى مؤتمر الدول غير المنحازة (١ - ٦ سبتمبر ١٩٦١) أكد المشتركون فى المؤتمر أن « لجميع الشعوب الحق فى الوحدة وتقرير المصير والاستقلال . »

إذن كان حق تقرير المصير من المبادىء الهامة التى عملت الجمهورية العربية المتحدة على رفع لوائها فى كل المحافل الدولية.

نزع السلاح :

كان للتقدم العلمى الكبير الذى أحرزته الدول الكبرى ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أثره الكبير على تطور أسلحة الحرب إلى حد الخطورة المتناهية على مصير الحضارة الإنسانية والجنس البشرى . ونظراً لأن مسألة السلام العالمى لا تهم الدول الكبرى وحدها ، وإنما تشغل كذلك حيزاً غير قليل من تفكير الدول الصغرى ، لما قد تتعرض له من دمار فى حالة قيام حرب مقبلة ، فأضرار تلك الحرب لن تقتصر على الدول الكبرى فحسب ، وانما سيكتوى بنارها الجميع على السواء . ولذا فاهتمام الدول الصغرى بموضوع نزع السلاح لا يقل - ان لم يزد - عن إهتمام الدول الكبرى به .

ومن ثمة فقد وجدت دول الحياد الإيجابى وعدم الانحياز ، وبينها الجمهورية العربية المتحدة، أنها تستطيع القيام بدور الوسيط بين المعسكرين المتناحرين لتخفيف حدة التوتر الدولى والعمل على نزع السلاح كضرورة لابد منها لتجنيب العالم ويلات حرب جديدة .

ومن مؤتمر باندونج انبعثت الصيحة الأولى لدول عديدة تمثل القارتين الآسيوية والافريقية فى صورة قرارات جاء فيها : « ورأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها واستخدامها ضرورى لإنقاذ البشرية والحضارة من هول الدمار الشامل ومغبته » .

وفى مؤتمر بريونى (١٨ ، ١٩ يوليو ١٩٥٦) ارتفع صوت أقطاب السلام وهم الرؤساء جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو ينادى « أن التقدم المطرد فى نزع

السلاح يعد شرطا جوهريا لتقليل مخاوف المنازعات ، ويجب أن يتم هذا التقدم بصفة رئيسية داخل نطاق الأمم المتحدة .»

وتردد صداه فى مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية (١ يناير ١٩٥٨) عندما طالب بعقد « مؤتمر عالمى للشعوب فى عام ١٩٥٨ من أجل نزع السلاح والتعايش السلمى .»

وقد انتهز الرئيس جمال عبد الناصر فرصة وجوده بنيويورك لحضور الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وأخذ يسعى جاهداً بمؤازرة دول الحياد الإيجابى وعدم الانحياز لبذل الوساطة لدى الرئيسين الأمريكى والسوفيتى لبدء مفاوضات نزع السلاح وأعلن فى خطبته باسم دول عدم الانحياز « إننا نقترح أن تصدر الجمعية العامة توجيها بضرورة أن يجتمع الزعيمان الكبيران تحت علم الأمم المتحدة إما وحدهما أو معها من ترون من الحاضرين هنا لكى يضعوا تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها قواعد بدء المحاولة من جديد فى إتجاه نزع السلاح .»

وبفضل ما بذلته الجمهورية العربية المتحدة من جهود بالتعاون مع دول عدم الانحياز أن نجحت المساعى ، ووافقت الدولتان الكبيرتان على تكوين لجنة من ثمانية عشر عضوا ، مثلت فيها ثمانى دول من الدول المحايدة وهى الجمهورية العربية المتحدة والهند وأثيوبيا والسويد ونيجيريا والبرازيل والمكسيك وبورما . كما أقرت هذه اللجنة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع فى جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وبذلك استطاعت الجمهورية العربية المتحدة ودول عدم الإنحياز أن

تلعب دوراً إيجابيا فى سبيل تخفيف حدة التوتر ، وفتح الطريق أما مفاوضات جديدة لنزع السلاح .

وفى الفترة من إلقاء الرئيس جمال عبد الناصر خطابه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى موافقتها على تشكيل لجنة نزع السلاح فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ ، اجتمع مؤتمر الدول غير المنحازة (١ - ٦ سبتمبر ١٩٦١) وقرر بشأن موضوع نزع السلاح الآتى : « يعتبر المشتركون أن نزع السلاح ضرورة محتمة وأنه أظهر واجبات البشرية إلحاحا » وأن الحل الأساسى لهذه المشكلة التى أصبحت تحتمه حالة التسلح الحاضرة هو فى رأى البلاد المشتركة بالإجماع لا يمكن اليه الوصول إلا عن طريق نزع السلاح العام الشامل تحت رقابة دولية فعالة ».

واقترح أعضاء المؤتمر ما يلى :

١ - « ينبغى أن تمثل الشعوب غير المنحازة فى جميع المؤتمرات الدولية المقبلة التى تعقد لبحث موضوع نزع السلاح .

٢ - وينبغى أن تتم جميع المناقشات التى تدور حول موضوع نزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة .

٣ - «ينبغى نزع السلاح الشامل الكامل عن طريق نظام فعال بالاشراف والرقابة وأن تضم الفرق القائمة بهذه المهمة عدداً من الأعضاء المنتمين إلى الأمم غير المنحازة .

وكان لتأييد مؤتمر الدول غير المنحازة عاملا جوهريا فى موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة .

٣ ـ التعـاون الدولى

يعتبر التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لجميع الشعوب الخط الثالث فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة الدولية . فما طرأ على العالم فى السنوات الأخيرة من تغيرات جوهرية فى الأسس التى تقوم عليها العلاقات الدولية ، جعلت تضامن حكومات العالم وشعوبه أمراً ضرورياً ، لا سيما بعد أن انقسم العالم إلى كتلتين كبيرتين : الكتلة الشيوعية والكتلة الرأسمالية ، وما صحب هذا الإنقسام من تقدم علمى ضخم فى جميع المجالات ، والمجال العسكرى على وجه الخصوص . وكذلك لإزدياد قوة الحركات الوطنية فى القارتين الافريقية والآسيوية ، ولظهـــور مجموعة الدول غير المنحازة كقوة لها حسابها فى ميزان القوى العالمية .

وقد أصبح التعاون الدولى مسألة حيوية بالنسبة لأمن العالم وسلامته ، خصوصاً بعد أن وصلت قوى المعسكرين إلى درجة من التوازن فرضت الحرب الباردة التى أرهقت أعصاب شعوب العالم ، كبديل للحرب الساخنة . فالتسابق إلى التسلح ، وانتهاج سياسة شفا الهاوية أدت إلى زيادة قلق العالم على مصيره ، ودفعت بأنصار السلام إلى السعى سعياً حثيثا لتقديم الحلول التى تجنب العالم ويلات حرب ثالثة مدمرة .

وتركزت تلك الجهود فى مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، وفى الدعوة إلى نبـذ سياسة التكتلات السياسية والإقتصادية ، وفى العمل على الأخذ بيد الدول النامية لمساعدتها على بناء إقصادياتها ، وإلى تجنب اللجوء إلى سياسة القوة كوسيلة غير مأمونة العواقب لحل المشكلات العالمية .

وقد تعاونت الجمهورية العربية المتحدة تعاوناً إيجابياً مع منظمة الأمم المتحدة

منذ إنشائها تدعيما لها وتمكينا ، لمواصلة رسالتها فى حفظ السلام ، وعملت مخلصة على تنفيذ قرارات تلك المنظمة . وقد تبلورت جهودها وجهود الدول المحبة للسلام فى باندونج حيث ناقشت تسع وعشرون دولة آسيوية وأفريقية فى مشكلات العالم ، وخرجت من تلك المناقشات بأسس جديدة للتعاون الدولى بين الأمم والشعوب . وبهذا العمل تكون قد أسهمت مساهمة إيجابية فى تنظيم التعاون بين الدول .

ومن مظاهر هذا التعاون الدولى إشتراك الجمهورية العربية المتحدة إشتراكا فعليا فى كل المؤتمرات التى هدفت لتوطيد دعائم السلام وإيجاد تعاون دولى أفضل. وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذا الاتجاه فى خطبته[1] فى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال : « وانما كل الذى نطمع فى تحقيقه ، ولسوف يكون رضانا كاملا اذا استطعنا مع غيرنا أن نسهم فيه ، هو خلق جو أفضل لا تشوبه الحدة أو التوتر وتكون تلك الخطوة الأولى تمهيدا لعملية البحث عن حلول لما يعترضنا الآن من مشاكل . »

وبالنسبة لدعم التعاون الدولى وتوطيد السلام تقدم الرئيس الى المجلس بأسس ثلاثة أقرها مؤتمر باندونج من قبل وهى :

« إن موضوع السلام هو موضوع الأمن الدولى وأفضل الطرق لمواجهته أن يتم ذلك خلال الأمم المتحدة .

« إن الحاجة ماسة وخصوصا فى آسيا وأفريقية إلى التقدم الاجتماعى وإلى

---

(١) خطبة الرئيس جمال عبد الناصر فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة

مستويات أعلى للحياة . وأن الطاقة الذرية وتوجيهها الى الأغراض السلمية يمكن أن يواجه مشاكل التنمية فى الدول المتطلعة اليها .

« إن استقرار السلام أو التحرر من الشك والخوف يفرض على الأمم أن تمارس التسامح وأن تعيش معا فى سلام . »

بهذا الأسلوب العملى تقدم الرئيس بتلك المقترحات البناءة كأسس جوهرية لحل مشكلات العالم على هديها ، وفى إيجاد تعاون أفضل بين الدول .

الدائرة الاسلامية

أشرت فى بدء حديثى عن السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة إلى الدوائر الثلاث : العربية والأفريقية والإسلامية . وقد عالجت الدائرتان الأوليان وبقيت الدائرة الأخيرة . وأجد فى إطار التعاون الدولى ، وهو الخط الثالث فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة الدولية ، أنسب مكان لمعالجة هذا الموضوع .

ولما لا ! فالاسلام قد وضع مبادىء سياسية هامة فى علاقة الجماعات والدول بعضها ببعض ، وفى التعاون المثمر بينها ، فيقول سبحانه وتعالى فى كتابه الحكيم : « أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن . »

وفى سورة أخرى يقول جلت قدرته : « ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال اننى من المسلمين . ولا تستوى الحسنة ولا السيئة . إدفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم . »

وفكرة إيجاد رابطة إسلامية بين شعوب العالم الإسلامى ليست جديدة ، فقد دعا إليها صلاح الدين الأيوبى إبان الحروب الصليبية ، وكان لها أكبر الأثر فيما أحرزته الدول الإسلامية من نصر فى ذلك الوقت .

ثم نادى بها من بعده الشيخ جمال الدين الافغانى ، فدعا إلى حركة الجامعة الإسلامية كوسيلة فعالة للقضاء على التفكك وعلى عوامل التفرقة فى العالم الإسلامى ، والعمـــل على توحيد صفوف المسلمين وتكتيلهم فى وجه التدخل الاوربى .

ولم يكن جمال الدين الأفغانى يقصد من وراء هذه الحركة إيجاد دولة إسلامية واحدة على رأسها حاكم واحد ، ويوضح هذا بقوله : « لا ألتمس بقولى هذا أن يكون مالك الأمر فى الجميع شخص واحد ، فإن هذا ربما كان عسيرا ، ولكننى أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن . ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذى ملك على ملكه يسعى جهده لحفظ الآخر ما استطاع ويعتقد أن حياته بحياته ، وأن بقائه ببقائه ، على أن تكون أول صيحة تبعث على الوحدة ، وتوقظ الرقدة صادرة من أعلاهم مرتبة وأقواهم شوكة . »

فجمال الدين الأفغانى كان يريد أن يتخذ من موسم الحج ، واجتماع المسلمين فى هذا المكان المقدس مؤتمرا عاما يتعارف فيه المسلمون ، ويتشاورون فيما يهمهم ويحقق مصالحهم وآمالهم . فاختياره لمكة المكرمة كنقطة تجمع لقوى المسلمين له مايبرره ، لأنها كما يقول ، « مبعث الدين ومناط اليقين وفيها موسم الحجيج العام فى كل عام يحج اليه الشرقى والغربى ، ويتآخى فى مواقفها الطاهرة الجليل والحقير ، والغنى والفقير ، فكانت أفضل مدينة تتوارد اليها الأقطار ، ثم تنبث الى سائر البلاد ، وما هى إلا كلمة تقال بينهم من ذوى مكانة فى نفوسهم حتى تهتز لها أرجاء الأرض ، وتضطرب لها سواكن القلوب . »

وقد نهج عبد الرحمن الكواكبى على منوال أستاذه جمال الدين حينما راودته هذه الفكرة ، وأخرجها فى كتابه « أم القرى » . لقد تخيل الكواكبى اجتماع إثنين

وعشرين عالما من علماء المسلمين ، يمثلون اثنين وعشرين قطرا إسلاميا فى مدينة مكة خلال موسم الحج ، للتشاور فيما يجب عليهم عمله لإحياء الدين الإسلامى وبعثه من جديد ، ولمناقشة القضايا العامة التى تهم المسلمين . وبعد عدة اجتماعات قرر المشتركون إنشاء جمعية هدفها إحياء الدين الإسلامى والعناية بأمور المسلمين . ويتضمن الكتاب لائحة بقوانين الجمعية ، ومضابط الجلسات التى تخللها .

من هذا نرى أن الفكرة ليست جديدة ، وقد تناولها كثيرون من المفكرين بعد جمال الدين الأفغانى والكواكبى ، وظلت حلما جميلا يداعب خيال المفكرين والمصلحين حتى يومنا هذا .

وقد نبتت فكرة إيجاد رابطة تعاون بين جميع المسلمين فى ذهن الرئيس جمال عبد الناصر فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ حينما ذهب الى المملكة السعودية لتقديم العزاء فى وفاة الملك عبد العزيز آل سعود . وفى هذا المعنى يقول[١] . « ولقد زاد إيمانى بمدى الفاعلية الإيجابية التى يمكن أن تترتب على تقوية الرباط الإسلامى بين جميع المسلمين أيام ذهبت مع البعثة المصرية الى المملكة العربية السعودية لتقديم العزاء فى وفاة عاهلها الراحل الكبير .

« ولقد وقفت أمام الكعبة وأحسست بخواطرى تطوف بكل ناحية من العالم وصل اليها الإسلام ، ثم وجدتنى أقول لنفسى : يجب أن تتغير نظرتنا الى الحج ، لايجب أن يصبح الذهاب الى الكعبة تذكرة إلى دخول الجنة بعد عمر مديد ، أو محاولة ساذجة لشراء الغفران بعد حياة حافلة .

« يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم

(١) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة

إلى متابعة أبنائه ، لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صورا طريفة لقراء الصحف ، وإنما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيه كل قادة الدول الإسلامية ورجال الرأى فيها ، وتجارها ، وشبابها ، ليضعوا فى هذا البرلمان الإسلامى العالمى خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معا ، حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام .

« يجتمعون خاشعين .. ولكن أقوياء ، متجردين من المطامع .. لكن عاملين مستضعفين لله .. ولكن أشداء على مشاكلهم وأعدائهم .. حالمين بحياة أخرى .. ولكن مؤمنين أن لهم مكانا تحت الشمس يتعين عليهم احتلاله فى هذه الحياة . »

فالفكرة التى دارت برأس الرئيس جمال عبد الناصر هى إحياء للفكرة التى نادى بها كل من جمال الدين الأفغانى والكواكبى ، وإن اختلفت فى التوقيت وفى الظروف التاريخية التى صاحبتها .

ومما لاشك فيه أن محاولة استغلال هذا التجمع الكبير فى موسم الحج ، والإفادة من الطاقات الهائلة المدخرة فى العالم الإسلامى لما تعود بأكبر النفع على مستقبل المسلمين « إخوان العقيدة الذين يتجهون معنا أينما كان مكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة ، وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات . »

وقدر الرئيس قوة هؤلاء المسلمين البالغة ملايين من الأنفس حق قدرها ، فيقول ' « وحين أسرح بخيالى إلى ثمانين مليونا من المسلمين فى أندونيسيا وخمسين مليونا فى الصين ، وبضعة ملايين فى الملايو وسيام وبورما ، وما يقرب من مائة مليون فى الباكستان ، وأكثر من مائة مليون فى منطقة الشرق الأوسط ، وأربعين مليونا داخل الاتحاد السوفيتى ، وملايين غيرهم فى أرجاء الأرض المتباعدة — حين أسرح بخيالى إلى هــــذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحـــــدة ،

أخرج بإحساس كبير بالامكانيات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعاً .

ولقد أدرك الرئيس نقطة هامة وجوهرية فى تعاون هؤلاء المسلمين بعضهم البعض بأن هذا التعاون « لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع ، ولكنه يكفل لهم ولإخوانهم فى العقيدة قوة غير محدودة » (١)

وفى مضمون هـــذا المفهوم تناولت بالبحث الدائرة الاسلامية فى إطار التعـــاون الدولى ، المبدأ الثالث من مبادىء السياسة الدولية للجمهورية العربية المتحدة .

وخلاصة القول فإن دراسة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دراسة عميقة ، لا تقوم إلا على أساس الفهم الصحيح للأوضاع السياسية والإجتماعية والاقتصادية التى تعاقبت على البلاد خلال العصور الحديثة , وقد فلسف الرئيس جمال عبد الناصر هذه النظرة فى خطابه (٢) الأخير فى عيد العلم ، فقال « إننى لا أرى انقطاعا بين الماضى والحاضر وأرفض أن أتصور وجود فراغ بين مراحل التطور لشعب واحد . إن تاريخ مصر العظيمة لم يبدأ بثورة ٢٣ يوليو ، وإنما قيمة ٢٣ يوليو الحقيقية فى أنها استطراد طبيعى لنضال الشعب المستمر وطاقاته المتجددة وآماله البعيدة . إن تفكير ماقبل الثورة كان ضميره فى ضمير الثوار وحركة جيل سبق فى أصعب ظروف اليأس والتردى كانت الحافز الى حركة جيل وحسب يتقدم للأمانة بالعزم والشباب وذلك هو خط التطور السليم ونهضته . »

---

(١) المصدر السابق

(٢) خطاب السيد الرئيس فى عيد العلم فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠

ثبت الأعلام

(أ)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(و)

(ى)

مصادر الدراسة

اولا : وثائق رسمية .

١ ـ اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ فى شأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان .

٢ ـ اتفاق جدة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فى أغسطس سنة ١٩٦٥ .

٣ ـ اتفاقية الجلاء بين حكومة المملكة المتحدة وبريطانيا وايرلندا الشمالية وحكومة الجمهورية المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

٤ ـ اعلان انجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

٥ ـ اعلان الجمهورية المصرية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

٦ ـ الاعلان الدستورى فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

٧ ـ الاعلان الدستورى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ .

٨ ـ الاعلان الدستورى لنظام الحكم الجديد الذى ينظم سلطات الدولة العليا فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

٩ ـ اعلان قيادة الثورة بإنشاء هيئة التحرير فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ .

١٠ ـ انشاء الاتحاد القومى بمقتضى المادة ١٩٢ من دستور سنة ١٩٥٦ .

١١ ـ بيان الرئيس جمال عبد الناصر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ بشأن تحديد خطوات تنظيم العمل الشعبى .

١٢ - بيـان مؤتمر بريونى فى ١٩/١٨ يوليو سنة ١٩٥٦ .

١٣ - البيان المصرى السورى المشترك حول إنشاء الجمهورية العربيـة المتحدة فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

١٤ - البيان المشترك لاتفاق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقيـة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤.

١٥ - البيان المشترك لاتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق فى ١٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

١٦ - البيان المشترك لمؤتمر القمة العربى الأول ، القاهرة فى يناير سنة ١٩٦٤

١٧ - البيان المشترك لمؤتمر القمة العربى الثانى،الاسكندرية فى أغسطس١٩٦٤

١٨ - البيان المشترك لمؤتمر القمة العربى الثالث (الدار البيضاء) فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

١٩ - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

٢٠ - تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الامم المتحـدة ، المعقودة بنيويورك من ١٦ سبتمبر - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

٢١ - تقرير اللجنة الخصوصية المنتـدبة لمصر (لجنة ملنر) فى ديسمبر ١٩٢٠

٢٢ - النص الرسمى لحلف بغداد .

٢٣ - دستور جمهورية فى سنة ١٩٥٦.

٢٤ - الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة فى ٥ مارس سنة ١٩٥٨ .

٢٥ - قانون الاتحاد الاشتراكى العربى .

٢٦ - قانون الاصلاح الزراعى الأول رقم١٧٨ لسنة ١٩٥٢

٢٧ - قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

٢٨ - قانون تأميم شركة قنـــاة السويس رقم ٢٨٥ فى ٢٦ يوليوسنة١٩٥٦

٢٩ - قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وباحـكام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

٣٠ - قانون مجلس الأمـة الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ :

٣١ - قانون نظام الادارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠

٣٢ - قرار إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢.

٣٣ - قرارات مؤتمر أكرا فى ١٥ أبريل سنة ١٩٥٨ .

٣٤ - قرارات مؤتمر باندونج فى المدة من ١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥ .

٣٥ - قرارات مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية الثالث ، المنعقد فى تنجانيقا فى فبراير سنة ١٩٦٣ .

٣٦ - قرارات المؤتمر الثانى للدول غير المنحازة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤

٣٧ - قرارات مؤتمر الدارالبيضاء المنعقد فى المدة ما بين ٤ ، ٧ يناير١٩٦١

٣٨ - قرارات مؤتمر الدول الافريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا فى يوليو سنة ١٩٦١ .

٣٩ - قرارات مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المنعقد فى أديس أبابا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ .

٤٠ ـ قرارات مؤتمر الشعوب الآسيوية الافريقية المنعقدة فى القاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وأول يناير سنة ١٩٥٨ .

٤١ ـ قرارات مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث المنعقد فى القاهرة فى أواخر مارس سنة ١٩٦٠ .

٤٢ ـ قرارات مؤتمر عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد فى أول سبتمبر ١٩٦١

٤٣ ـ قرارات مؤتمر كولومبو فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

٤٤ ـ القرارات المنظمة للاتحاد القومى فى الاقليمين المصرى والسورى فى ١٢ يونيو سنة ١٩٦٠ .

٤٥ ـ محادثات عبد الناصر ـ بن بلا فى الفترة فيما بين ٤ ، ٨ مايو سنة ١٩٦٣

٤٦ ـ مشروع أيزنهاور بشأن نظرية الفراغ بمنطقة الشرق الاوسط الذى قدم للكونجرس الامريكى فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ .

٤٧ ـ معاهدة تحالف بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة الموقعة فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

٤٨ ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ .

٤٩ ـ معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

٥٠ ـ مؤتمر الآستانة (ميثاق النزاهة) فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ .

٥١ ـ ميثاق أديس أبابا الموقع من قبل مؤتمر رؤساء الدول الافريقية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

٥٢ – ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ .

٥٣ – ميثاق الجزائر الذى أصدره المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الجزائرية المنعقد بين ٢١،١٦ أبريل سنة ١٩٦٤ .

٥٤ – ميثاق الدار البيضاء الذى وقع فى الدار البيضاء فى ٧ يناير سنة ١٩٦١

٥٥ – ميثاق الدول العربية المتحدة فى ٨ مارس سنة ١٩٥٨ .

٥٦ الميثاق العسكرى بين مصر وسوريا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

٥٧ – ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ والذى أقر فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ .

٥٧ – وفاق بين جلالة ملكة الانجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل .

ثانيا : كتب وابحاث ومقالات

١ – أبو حديد ، محمد فريد : السيد عمر مكرم . القاهرة ١٩٥١

٢ – أمين ، أحمد : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة ١٩٤٨

٣ – أنيس ، محمد أحمد ، دكتور وآخرون : العدوان مثلاثى على مصر . القاهرة ١٩٥٦ .

٤ – أنيس ، محمد أحمد : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل . القاهرة ١٩٦٢ .

٥ – أنيس ، محمد أحمد ٢ حراز ١٢ السيد رجب : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث . القاهرة .

٦ ـ بلنت ، الفريد سكاون : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . القاهرة

٧ ـ البراوى ، راشد ، دكتور : مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية . القاهرة ١٩٦٠

٨ ـ البراوى ، راشد ، دكتور : مفاهيم جديدة فى الاشتراكية . القاهرة ١٩٦٣

٩ ـ البزاز ، عبد الرحمن دكتور : بحوث فى القومية العربية.القاهرة ١٩٦٢

١٠ ـ البزاز ، عبد الرحمن دكتور : هذه قوميتنا . القاهرة ١٩٦٤ .

١١ ـ تشايلدرز ، أرسكين : أضواء على الانذار الانجلو فرنسى ١٩٥٦ تعريب فتحى عبد الله نمر القاهرة ١٩٦٤ .

١٢ ـ تشايلدرز ، أرسكين : الطريق إلى السويس . تعريب خير حماد القاهرة ١٩٦٤

١٣ ـ الجبرتى ، عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ٤ أجزاء . القاهرة ١٣٢٢ هـ

١٤ ـ حافظ ، حمدى : ثورة ٢٣ يوليو . القاهرة ١٩٦٤ .

١٥ ـ حسين ، محمد دكتور : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر . القاهرة ١٩٥٤ .

١٦ ـ الحصرى ، ساطع : آراء وأحاديث فى القومية . بيروت ١٩٦١

١٧ ـ الحصرى ، ساطع : حول القومية العربية . بيروت ١٩٦١

١٨ ـ الحصرى ، ساطع : العروبة أولا . بيروت ١٩٦١

١٩ ـ الحصرى ، ساطع : العروبة بين دعاتها ومعارضيها . بيروت ١٩٦٣

٢٠ ـ الحصرى ، ساطع : محاضرات فى نشوء الفكرة القومية بيروت ١٩٦٤

٢١ ـ خورى ، أميل ، وأسماعيل ، عادل : السياسة الدولية فى الشرق العربى من ١٧٨٩ — ١٩٥٨ جزءان . بيروت ١٩٦٠

٢٢ ـ دروزة ، محمد عزه دكتور : حول الحركة العربية الحديثة . ستة أجزاء ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

٢٣ ـ الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة . تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك ، (١٦ سبتمبر - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧) . القاهرة ١٩٤٧ .

٢٤ ـ رفعت ، محمد : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية . القاهرة ١٩٥٩

٢٥ ـ جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ القاهرة ١٩٥٥ .

٢٦ ـ جمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر) ـ القاهرة .

٢٧ ـ الجمل ، شوقى . دكتور : التضامن الآسيوى الأفريقى وأثره فى القضايا العربية . القاهرة ١٩٦٤

٢٨ ـ رونوفن ، بيير : تاريخ القرن العشرين . تعريب الدكتور نور الدين حاطوم . دمشق ١٩٦٠

٢٩ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر : جزءان القاهرة ١٩٤٨ .

٣٠ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : عصر محمد على . القاهرة ١٩٤٧

٣١ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : عصر اسماعيل جزءان ١٩٣٢ .

٣٢ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى . القاهرة ١٩٤٩ .

٣٣ الرافعى ، عبد الرحمن : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ١٩٤٨ .

٣٤ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . القاهرة ١٩٤٥ .

٣٥ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية . القاهرة ١٩٤٨ .

٣٦ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : ثورة سنة ١٩١٩ جزءان . القاهرة ١٩٥٥

٣٧ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : فى أعقاب الثورة المصرية ٣ أجزاء . القاهرة ١٩٥٦ .

٣٨ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو القاهرة ١٩٥٧

٣٩ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .القاهرة ١٩٥٩

٤٠ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : شعراء لوطنية . القاهرة ١٩٥٤

٤١ ـ الرافعى ، عبد الرحمن : مذكراتى ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ . القاهرة ١٩٥٢

٤٢ ـ رضوان ، فتحى : مصطفى كامل . القاهرة ١٩٤٦ .

٤٣ - الريماوى ، عبد الله : القومية والوحدة فى الحركة القومية العربية الحديثة . القاهرة ١٩٦٠

٤٤ - الريماوى ، عبد الله : المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة القاهرة ١٩٦١

٤٥ - السادات ، أنور : أسرار الثورة المصرية . بواعثها الخفيـة وأسبابها السيكيلوجية القاهرة ١٩٦٥

٤٦ - السادات ، أنور : صفحات مجهولة . القاهرة ١٩٥٤

٤٧ - السادات ، أنور : قصة الثورة كامله القاهرة ١٩٥٤

٤٨ - السيد ، أحمد لطفى : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر . القاهرة ١٩٤٦

٤٩ - السروجى ، محمد محمود ، دكتور : تاريخ الاسكندرية منذ أقـدم العصور . الجزء الثالث ، الاسكندرية فى العصور الحديثة ، محافظة الاسكندرية ١٩٦٣

٥٠ - السروجى ، محمد محمود ، دكتور : سياسة مصر العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مجلة كلية الآداب - جامعة الاسكندرية - العدد التاسـع ١٩٥٥ .

٥١ - السروجى ، محمد محمود ، دكتور : وعد بلفورد والعوامل التى ساعدت عل أصداره . مجلة كلية الآداب - جامعة الاسكندرية . العدد السادس عشر ٦٢ / ١٩٦٣ .

٥٢ - شفيق باشا ، أحمد : مذكراتى فى نصف قرن . القاهرة .

٥٣ - الشرقاوى ، محمود : مصر فى القرن الثامن عشر . القاهرة ١٩٥٦

٥٤ ـ شكرى ، محمد فؤاد دكتور : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر . القاهرة ١٩٥٢ .

٥٥ ـ شميس ، عبد المنعم : الثورة العربية الكبرى ٢٣ يوليو . القاهرة ١٩٦٣

٥٦ ـ صايغ ، أنيس : فى مفهوم الزعامة السياسية ، من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر بيروت ١٩٦٥

٥٧ ـ صبحى ، حسن دكتور : اليقظة القومية الكبرى . الاسكندرية ١٩٦٥

٥٨ ـ صبرى ، على : التطبيق الاشتراكى فى مصر . القاهرة ١٩٦٥

٥٩ ـ صدقى ، اسماعيل : مذكراتى . دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٠

٦٠ ـ صفوت ، محمد مصطفى دكتور : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . القاهرة ١٩٥٢ .

٦١ ـ صفوت ، محمد مصطفى دكتور : انجلترا وقناة السويس . القاهرة ١٩٥٦

٦٢ ـ صفوت ، محمد مصطفى دكتور : الجمهورية الحديثة . الاسكندرية . الاسكندرية ١٩٥٨ .

٦٣ ـ صفوت ، محمد مصطفى دكتور : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة ١٩٥٩ .

٦٤ ـ طربين ، أحمد : الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥ بحث فى تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية . القاهرة ١٩٥٩ .

٦٥ ـ الطحاوى ، سليمان محمد دكتور : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بين ثورات العالم . القاهرة ١٩٦٠ .

٦٦ - عبد الحميد ، محمد كمال ، عميد ا . ح : معركة سيناء وقناة السويس . القـاهرة .

٦٧ - عبد الناصر ، جمال : الاشتراكية من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة كتب قومية .

٦٨ - عبد الناصر ، جمال : التحول العظيم مجموعة كتب قومية .

٦٩ - عبد الناصر ، جمـــال : الديمقراطية من أقوال الرئيس عبد الناصر مجموعة كتب قومية ١٩٦٥ .

٧٠ - عبد الناصر ، جمال : على طريق الاشتراكية مجموعة كتب قومية ١٩٦٥

٧١ - عبد الناصر ، جمال : فلسفة الثورة مجموعة كتب قومية ١٩٦٥

٧٢ - عبد الناصر ، جمال : مجموعة خطب وأحاديث

٧٣ - عبد الناصر ، جمال : خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى أفتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة نوفمبر ١٩٦٥

٧٤ - عبده ، على ابراهيم دكتور : مصر وأفريقيا فى العصر الحديث القـاهرة ١٩٦٢ .

٧٥ - عبده ، على ابراهيم دكتور : التنافس الاستعمارى فى أعالى النيل . القاهرة

٧٦ - عرابى ، أحمد . كشف الستار عن سر الاسرار . القاهرة

٧٧ - العربى ، محمد عبد الله ، دكتور : ديمقراطية القومية العـربية القاهرة ١٩٥٩ .

٧٨ - عشر سنوات مجيدة : مصلحة الاستعلامات (كتب سياسية) .

٧٩ ـ عودة ، عبد الملك : الدساتير الافريقية . القاهرة ١٩٦١

٨٠ ـ عودة ، عبد الملك . دكتور : السياسة والحكم فى أفريقية. القاهرة ١٩٥٩

٨١ ـ عودة ، عبد الملك . دكتور : فكرة الوحدة الافريقية . القاهرة ١٩٦٥

٨٢ ـ غالى ، بطرس بطرس : اسرائيل وأفريقيا ـ جامعة الدول العربية ـ معهد الدراسات العربية . القاهرة ١٩٦٤ .

٨٣ ـ غالى ، بطرس بطرس ، دكتور : دراسات فى السياسة الدولية . القاهرة ١٩٦٥ .

٨٤ ـ غالى ، بطرس بطرس ، دكتور : منظمة الوحدة الافريقية . القاهرة ١٩٦٥ .

٨٥ ـ غانم ، محمد حافظ ، دكتور : المشكلة الفلسطينية ـ على ضوء أحكام القانون الدولى . القاهرة ١٩٦٥ .

٨٦ ـ غربال ، محمد شفيق : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . الجزء الأول . القاهرة ١٩٥٢ .

٨٧ ـ غربال ، محمد شفيق : العوامل التاريخية فى بناء الأمة العربية على ماهى عليه اليوم . القاهرة ١٩٦١ .

٨٨ ـ فوزى ، محمد : المجتمع العربى بين الاتجاهات القومية والسياسية القاهرة (١٩٦٢) ١٩٦١ .

٨٩ ـ موشيه ، جورج : جمال عبد الناصر فى طريق الثورة . بيروت ١٩٦٠

٩٠ ـ ماكنزى ، نورمان : موجز تاريخ الاشتراكية . ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى وأخرين . القاهرة ١٩٦٠

٩١ - مقصود ، كلوفيس : القاهرة ١٩٦٠
معنى الحياد الايجابي . بيروت ١٩٦٠

٩٢ - مقصود ، كلوفيس : نحو اشتراكية عربية . بيروت . ١٩٥٧

٩٣ - ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة : قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروعه الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبيه فى ٢١ مايو سنة ١٩٦١

٩٤ - النجار ، حسين فوزى ، دكتور : السياسة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط . القاهرة ١٩٥٣

٩٥ - النجار ، حسين فوزى ، دكتور : مع الأحداث فى الشرق الأوسط . القاهرة ١٩٥٧

٩٦ - النص ، عزة : الوطن العربي - الاتجاه السياسى والملامح الاقتصادية . دمشق ١٩٥٩

٩٧ - النص ، عزة : أحول السكان فى العالم العربي. القاهرة ١٩٥٥

٩٨ نصر ، صلاح : الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى . القاهرة ١٩٦٥

٩٩ - هيكل، محمد حسين:مذكرات فىالسياسة المصرية جزءان.القاهرة١٩٥٣

١٠٠ - الوكيل ، عبد الواحد حافظ : اضواء على الاتحاد الاشتراكى العربى . القاهرة ١٩٦٤

١٠١ - يحى ، جلال ، دكتور:أصول ثورة٢٣يوليو١٩٥٢ الاسكندرية١٩٦٤

١٠٢ - يحى ، جلال ، دكتور : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية . الاسكندرية ١٩٦٥

١٠٢ - يحى ، لطفى عبد الوهاب ، دكتور : الكيان العربى بين الامكانيات والمقومات . بيروت ١٩٦٥

المــراجع الإجنبــية

1. Antonius, George : The Arab Awakening, London 1938.
2. Atiyah, Edward : The Arabs. London 1958.
3. Baulin, Jacques : The Aarb Role in Africa 1962.
4. Berger, Morrow : The Arab World Today, New York 1962
5. Bowering, J. : Report on Egypt and Candia. London 1840
6. Cameron, D.A. : Egypt in the Nineteenth Century London 1898.
7. Carr, Edward Hallett : Nationalism and After, London 1945
8. Cattaui, R. : Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes en Egypte. 3 vols. Roma.
9. Charles-Roux F. : L'Egypte de 1801 à 1800 (T. VI Hist. de la Nation Egyptienne par Hanotaux. Paris, 1936).
10. Churchill, W.S. : The Second World War, 1950
11. Cohin, A : The Making of Modern Egypt. London 1906
12. Cromer, The Earl of : Modern Egypt (2 vols) New York 1908.
13 Dodwell, N. : The Founder of Modern Egypt.
14. Douin, G. : Mohamed Aly Pacha, du Caire (1805—1807) Le Caire 1926
15. id : Une Mission Militaire Française auprès de Mohamed Aly Pacha. Le Caire, 1923.
16. id : L'Egypte de 1828 à 1830. Roma, 1935.
17. id : Histoire du Régne de Khedive Ismail T. III Le Caire, 1936.
18. Driault, E. : Mohamed Aly et Napoleon (1807 — 1814) Le Caire.

19. Emerson, Rupert : From Empire to Nation, The Rise to Self Assertion of Asian and African Peoples.
20. Ghorbal, S. : The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Méhémet Ali, 1928.
21. Hollingworth, Clare : The Arabs and the West. 1952.
22. Hourani, Albert : Arab Thought in the Liberal Age. Oxford Uuiversity Press, 1962
23. Kirk, George : The Middle East in the War. Oxford University Press, 1947.
24. Laqueur, Walter Z. : The Soviet Union and the Middle East, London 1959.
25. Leon, Edwin de : The Khedive's Egypt. London, 1877.
26. Poliak, A.N. : Feudalism in Egypt, Syria ... 1960—1900 London, 1939.
27. Politis, A.G. : Le conflit Turco-Egyptien de 1838—1841 et les derniers années du règne de Mohamed Aly. D'après les documents diplomatiques grecs. Le Caire 1931 .
28. Reynier et autres : Histoire de L'Expedition Française en Egypte. vols 9—10.
29. Sayegh, Fayez A. : Anatomy of Neutralism in the Arab World, San Francisco, 1964

فهـــرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

تصويبات

	خطأ	صواب
ص ١٨ سطر ٢٠	شريكه مراد بك	شريكه ابراهيم بك
ص٣٩ سطر ١٧	ولم يكن كليبر	ولم يكن سليمان الحلبي
ص٤٣ سطر ٤	والشيخ محمد المحروقي	والشيخ أحمد المحروقي
ص٧٦ سطر ٨	وقد كان دفاعة	وقد كان رفاعة
ص٧٨ سطر ١٠	المماليك الاسلامية	الممالك الاسلامية
ص٩٥ سطر ١٨	مذكرة الى مشتركة	مذكرة مشتركة الى
ص ١٢٥ الهامش	محمد حسنين هيكل	محمد حسين هيكل
ص ١٥٨ سطر ٥	شئون الحكم الوزارة	شئون الحكم والوزارة
ص ١٦١ سطر ٧	أو الحجرة اليه	أو الهجرة اليه
ص ١٦٣ سطر ١٧	فازدياد ثورة ايطاليا	فازدياد قوة ايطاليا
ص ١٩١ سطر ٨	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥٣
ص ١٩٥ سطر ٨	لسنة ١٩٥٩	لسنة ١٩٥٦
ص ٢٠٠ سطر ١٩	أو ضباها	أو ضحاها
ص ٢٠٧ سطر ٦	تستغل	تستقل
ص ٢٢٣ سطر ٥	سقوط الدستور	سقوط دستور
ص ٢٢٨ سطر ١٢	ينظم الاقتصادى	ينظم الاقتصاد
ص ٢٤٧ سطر ١٣	المبادىء القديمة	المبادىء القويمة
ص ٢٥٩ سطر ٦	ثم تقسلل	ثم تقسلسل

